

السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي



تأليف

د. منى سحيم حمداًل ثاني

السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي (١٩٤٥ - ١٩٧٣م)

تأليف
د. منى سحيم حمداً آل ثاني

المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

مؤسسة علمية مستقلة
دراسات تاريخية - سياسية - إستراتيجية
مركز للمعلومات والبحوث ، دار النشر والتوزيع



سكرتارية التحرير

أشرف محمد عبده	وفيق البلاشوني
تصميم جرافيك	وحدة المعلومات والمتابعة
ريهام عبد الله	ولاء عبد الرؤوف
وحدة الترجمة	وحدة الكمبيوتر

الطبعة الأولى
٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة للمركز

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٠٠/١٩٢٨٦

منشورات المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية

المركز الرئيسي : برج الأمراء ١٠ ش الزعيم أنور السادات - الهرم - ت ١٢٣٤٣٤٣٢٩٩
الفرع : ١٠ ش أبو بكر الصديق - فيلات الجامعة - الزقازيق - ت / فاكس ٣٦٤٠٤٣ ٢٠٥٥

هذا الكتاب بمثابة

تقرير سياسي

إستراتيجي، يحذر طبع

أية أجزاء منه أو خزنه

بأية وسيلة، سواء كانت

إلكترونية، أو شرائط

ممنوعة أو ميكانيكية،

أو عرضه على شبكات

الإنترنت دون الرجوع

للمؤلف، بمقتضى قانون

حقوق الملكية الفكرية

المعمول به دولياً .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَبَرُّوا اللَّهَ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُّقْنُونَ عَلَانًا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَانَا اللَّهُ لَهْدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَحِيصٍ ﴾
صدق الله العظيم

سورة إبراهيم آية (٢١)

إهداء

إلى تلك المدرسة الأولى التي

تعلمت فيها كيف يكون التأدب

وكيف تكون المعرفة

إلى

والديّ العزيزين

رحمة الله عليهما

الجوهر المكنون في صدر الوجود

همسة حنين وذكرى

ودمعة حب ووفاء

إينتكم

منى

المقدمة

أهمية الدراسة :-

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية باهتمام كبير في مجال الدراسات السياسية والتاريخية نظراً للدور الكبير الذي تلعبه اليوم في مجال العلاقات الدولية والنظام العالمي الجديد الذي لازلنا نعيش بعض إرصاداته ، بيد أن هذا الدور الأمريكي وتأثيره في السياسة الدولية ليس حديث عهد بنا ، وإنما يمتد بجذوره إلى مراحل مبكرة من التاريخ الحديث والمعاصر .

وفي المقابل فإن منطقة الخليج العربي قد تميزت بأهمية إستراتيجية عبر العصور التاريخية المختلفة ، وقد برزت هذه الأهمية بشكل خاص في العصر الحديث والمعاصر بحكم المنافسات الدولية وصراع القوى الذي كان السمة الغالبة لهذا العصر ، فبالإضافة إلى موقعة المتميز في منطقة إلتقاء طرق المواصلات بين آسيا وأفريقيا وأوروبا وكونه يمثل ممراً مائياً يسيطر على أهم المضائق الدولية التي تتحكم بنقل البترول "مضيق هرمز " الذي يرتبط بخليج عدن ثم البحر العربي الذي يلتقي بالمحيط الهندي شرقاً والبحر الأحمر غرباً عن طريق باب المندب ، فإنها تمثل أهمية سوقية عسكرية مهمة أستخدمتها الدول الغربية (بريطانيا ، والولايات المتحدة) لإقامة قواعد عسكرية فيها لتأمين مصالحها الإستراتيجية ، وقبل ذلك كله ، تعد المنطقة بحكم إقتصادها الأحادي الجانب مركزاً مهماً للإستثمارات الأجنبية ، وسوقاً للبضائع الاستهلاكية ، ومركزاً أهم للطاقة بعد أن أخذ البترول كمادة إستراتيجية يتحكم في صياغة الإستراتيجية الدولية ، ويحكم زعامة الولايات المتحدة لدول المعسكر الغربي واليابان ، وإحكام سيطرتها

منايع البترول في منطقة الخليج العربي ، حتى إذا اضطرت في سبيل ذلك إلى التدخل العسكري المباشر .

وهذه الدراسة تهدف إلى رصد وتحليل وتقييم إتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي في الفترة ما بين عامي (١٩٤٥ - ١٩٧٣م) ويرجع إختيار الباحثة لهذه الفترة تحديداً موضوعاً للدراسة والبحث إلى مجموعة من الأسباب الآتية:-

١- ظهور تيار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي الإشتراكي بزعامة الإتحاد السوفيتي والغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الفترة التي شهدت سياسة الإستقطاب والإستقطاب المضاد بين المعسكرين ، وكانت منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عموماً من أهم المناطق التي كان الصراع بشأنها حامي الوطيس ، وكان الإتحاد السوفيتي هو أحد المحركات السياسية للإجتماع الأمريكي نحو الخليج العربي بهدف إحتواء النفوذ السوفيتي.

٢- بداية إنتاج النفط بكميات تجارية ، وأهميته الإقتصادية للولايات المتحدة وحلفائها من دول أوروبا واليابان ، حيث أن الصناعة ، والمواصلات ، والزراعة ، والتكنولوجيا وكل مظاهر التمدن والحضارة إنما ترتكز على النفط ، الذي ظل بدوره يمثل محوراً أهم في تحديد إتجاهات السياسة الأمريكية نحو الخليج العربي طيلة فترة البحث .

٣- قيام دولة إسرائيل منذ عام ١٩٤٨م وأرتفاع حدة الصراع العربي - الإسرائيلي الذي كان للولايات المتحدة دور كبير في إتجاهات ذلك الصراع ، وشعور العرب بالغبن من هذا الدعم الأمريكي المطلق للكيان اليهودي ، كما أن عام ١٩٧٣م قد شهد نهاية حلقة من حلقات الصراع جديرة بالدراسة وإستجلاء خصائصها للإستفادة منها في المراحل القادمة .

٤- تنامي وتفاعل الإعتبارات السياسية والاقتصادية والإستراتيجية التي ظلت تحكم طبيعة العلاقات الأمريكية للخليجية ، إنما برزت بشكل ملحوظ في أعقاب الحرب العالمية الثانية وظلت في تطور مستمر حتى اليوم .

هذا إلى جانب إعتبارات أخرى عديدة تضمنتها البالطة في سياق الدراسة ، حتمت حصر الموضوع في الفترة المذكورة .

مواقف إختيار هذا البحث :-

يرجع إختيار البالطة لموضوع الدراسة إلى سببين رئيسيين ، أحدهما يتعلق بإهتمامات البالطة الخاصة ، حيث عشقها لهذا النوع من الدراسات المتطعة بمجال العلاقات الدولية ، وثانيهما بروز موضوع السياسة الأمريكية في الخليج العربي كموضوع فرض نفسه على البالطة من الناحيتين الشخصية والموضوعية ، أما الناحية الشخصية فهي مرتبطة بالسبب الأول ، وأما الناحية الموضوعية فهي ترجع إلى الضرورة التي فرضتها طبيعة الواقع السياسي العالمي منذ بداية التسعينات ونهاية الحرب الباردة بشكل رسمي بإتخاذ الإتحاد السوفيتي ، وأزمة الخليج الثانية للناجمة عن الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م والتي أفرزت بدورها واقعاً سياسياً خليجياً مغليراً عن ذي قبل كان للولايات المتحدة الأمريكية الوضع المتميز فيه ، ولالالت تمسك بتلابيب الأحداث وتلاحقها حتى اليوم ، فكان لابد من رصد الدور الأمريكي في الخليج وتتبعه بالدرس والتحليل منذ نشأته حتى بلوغه مرحلة الهيمنة المطلقة في ضوء أوثق المصادر وأقفا وصولاً إلى الحقيقة التاريخية المجردة وتصحيحاً لكثيراً من المفاهيم والفرضيات التي كانت مستقرة لوقت طويل.

المحاولات العلمية السابقة :-

لا تغفل للباحثة الجهود العظيمة المبذولة على بحثها والتي طرقت هذا الميدان ، وقد أطلعت الباحثة على كل تلك المحاولات تقريباً وأورنتها بثبت المراجع ، بيد أن من حسن حظ الباحثة أنه لم يكن هناك مؤلفاً يعالج هذه الفترة (١٩٤٥-١٩٧٣م) بشكل علمي أكاديمي أو حتى غير أكاديمي ، فقد كان منها ما تناول العلاقات الأمريكية الخليجية في الفترة ما بين (١٩٤١-١٩٤٧م) وهي الرسالة التي تقدم بها الدكتور خليل علي مراد إلى جامعة بغداد للحصول على درجة الدكتوراه ، وهي كما يبدو فترة سابقة على بحثي ، بالإضافة إلى رسالة الباحث إبراهيم محمد المصري والتي جاءت بعنوان السياسة الأمريكية في الخليج (١٩٦٩-١٩٨٠م) والتي تقدم بها إلى معهد البحوث والدراسات العربية للحصول على درجة الماجستير ، وهي رسالة علاوة على أنها مقدمة إلى قسم البحوث والدراسات السياسية أي أنها استخدمت منهج البحث في العلوم السياسية ، فإثنا تركز على تحليل السياسة الأمريكية في فترة السبعينيات والثمانينات ، دون العناية بالأحداث التاريخية بشكل دقيق ، وهي أيضاً بعيدة عن جوهر دراستي ، وتقع رسالة السيد/ عصام عبد الحسين الدليمي ، والتي تقدم بها إلى نفس المعهد لنيل نفس الدرجة السابقة ، وهي بعنوان (السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي) في نفس الفترة الخاصة ببحث السيد إبراهيم المصري ، كما أنها تميزت بنفس الخصائص تقريباً وبالتالي كانت بعيدة هي الأخرى عن موضوع دراستي .

وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك رسالتين علميتين تناولتا العلاقات السياسية السعودية الأمريكية في فترة واحدة الأولى للسيد /خالد هميل سعيد قطنان ، وتقدم برسلته التي من ١٩٣٣م حتى أعقاب الحرب العالمية الثانية " إلى كلية الآداب بجامعة عين شمس للحصول على درجة الدكتوراه ، والثانية للسيد / محمد توفيق

حامد السيد في الفترة ما بين (١٩٣٣-١٩٥٢ م) وتقدم بها لدرجة الماجستير إلى معهد البحوث والدراسات العربية ، والرسالتين علاوة على إختصاصهما بدولة معونة في الخليج العربي فإتتهما أيضاً بعبدتان عن صلب هذه الدراسة .

وتود الباحثة أن تشير هنا إلى الجهد الذي بذلته في سبيل الوصول إلى كل رسالة أكاديمية تناولت هذا الموضوع للوقوف على ما تضمنته تلك الدراسات ومحاولة إستجلاء أهم خصائصها حتى تأتي هذه الدراسة بخصائص جديدة لتكون إضافة علمية جديدة ، وقد أمتد هذا الجهد إلى مصر ، وبغداد ، والسعودية ، والكويت ، ودولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى بلدي للعزيرة قطر.

وبالإضافة إلى المجهودات الأكاديمية فإنة لم يأتي ذكر لموضوع الدراسة في المؤلفات العلمية إلا كوجهات نظر ناهيك عن شمولية المؤلفات العلمية لموضوعات متعددة تكون بمثابة رؤوس أقلام للباحثين الذين يريدون التخصص في موضوع معين من هذه الموضوعات ، أو تتبّع مسألة أو قضية بالبحث العلمي الدقيق ، وغير ذلك لم نعرّ الباحثة سوى على مجموعة من الأبحاث المتفرقة في الدوريات المختلفة تناولت جوانب محددة ، وإن كانت جميعها تركز على فترة الثمانيات لكونها بحوث سياسية معاصرة.

غير أن ما يكسب هذه الدراسة أهمية خاصة من وجهة نظر الباحثة هو إعتماها على مجموعة كبيرة جداً من الوثائق الأصلية و السرية الأمريكية والتي لم تتح للباحثين من قبلي بحسب مراجعتي الدقيقة لأثبت مصادرهم ، والباحثة إذ تقدر كافة الجهود السابقة على رسالتها ، واللاحقة عليها ، وإلا أنها رأّت ضرورة معالجة الفترة من (١٩٤٥-١٩٧٣م) وهي فترة غنية وثرية بالأحداث المتلاحقة ، في ضوء مادة علمية أصلية وجديدة ، تغير ما إستقر في الأذهان لتحل محلة حقائق تاريخية جديدة وهامة .

مصادر البحث :-

كان طبيعياً وموضوع الدراسة (الميلسة الأمريكية في الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧٣م) أن تتجه الباحثة نحو الحصول على المصدر الأساسي والأول وهو الوثائق السرية الأمريكية والبحث عنها في مخططاتها المختلفة ، الأمر الذي يتطلب زيارة الباحثة للولايات المتحدة الأمريكية ولأضحت هناك فترة غير قليلة ، عكفت فيها على جمع ملامتها العلمية المستمدة من الوثائق السرية الأمريكية غير المنشورة ابتداءً من عام ١٩٤٥م حتى عام ١٩٧٣م في الأرشيف الوطني للولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن

“National Archives of the United States of America,
Washington D.C “

من الملفات المركزية لوزارة الخارجية ، والعديد من الوثائق التي تهتم بمنطقة الشرق الأوسط بعامة والخليج العربي بخاصة ، ويلاحظ في هذا الأرشيف صغر حجم الوثائق في الفترة الزمنية الأولى ، بينما يأخذ هذا الحجم في الاتساع مع بداية الخمسينات ، وجميع الوثائق التي تغطي للفترة الزمنية (١٩٤٥-١٩٦٥م) كلها مصورة على ميكروفيلم جاهز للتيسير على الباحثين بالطبع حال احتياجها بالإضافة إلى كونها وسيلة من وسائل الحفظ الدائم للوثائق الموجودة في الأرشيف ، وقد لاحظت الباحثة توزيع الوثائق المتعلقة بالخليج العربي على النحو التالي :-

- ١- نجد -الحجاز -المملكة العربية السعودية حتى سنة ١٩٥٠م ثم بدأ تخصص قسم خاص باسم المملكة .
- ٢- إيران ٣- العراق ٤- الكويت ٥- عمان ٦- قطر ٧- أبو ظبي ، دبي.

وموضوعات هذه الوثائق تدور حول النفط والشركات البترولية الأمريكية ، ثم عن دخول أمريكا إلى المنطقة وفتحها قنصلية ثم سفارة في البلاد العربية السعودية ، ثم عن الشئون البترولية وأثرها السياسية والاقتصادية بالنسبة لأمريكا ، ثم عن أمريكا ونفوذها في المنطقة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ثم وثائق خاصة بتخطيطات الدفاع عن حقول النفط في الخليج ، ثم وثائق تدور عن المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة ، ونشرات وتقارير ووثائق حول القروض الأمريكية للسعودية خلال فترة الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ، والمناقشات التي دارت حول إدخال السعودية من بين البلاد والدول للمستفيدة من قانون الإعارة والتأجير ، والمحادثات السعودية الأمريكية ، ثم وثائق تبين موقف روزفلت ثم ترومان والكونجرس الأمريكي ، والسياسة الأمريكية من قضية فلسطين ، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالإحتواء للنقوذ الموفيتي ، والشئون العسكرية ، وما يلحقها من تدريبات وأسلحة وعتاد ، إلى جانب وثائق المعاهدات الاقتصادية والفنية العسكرية ووضع إيران والعراق في السياسة الأمريكية وإلى جانب الأرشيف القومي الأمريكي كانت هناك استفادة عظيمة من الوثائق الموجودة بالأماكن التالية :-

-John Foster Dulles papers, White House Memorandum Series and White House Correspondence and Selected Correspondence.

- الأوراق الخاصة السرية لجون فستر دالاس -سلسلة مذكرات البيت الابيض ، والمراسلات المختارة ، المحفوظة بمكتبة محفوظات جامعة برنستون - بنيوجرسي - الولايات المتحدة .

- Presidential libraries, Dwight D. Eisenhower Library, Abilene, Kansas.

- الوثائق السرية للخاصة بالرئيس دوايت إيزنهاور ، والم محفوظة
بمكتبة إيزنهاور بمدينة كانزاس ١٩٥٣م-١٩٥٦م .

- Presidential Libraries, Harry. S. Truman
(Independence, Mo.) papers of Dean Acheson.

- الوثائق السرية للخاصة بمكتبة الرئيس هاري ترومان الأوراق
الخاصة السرية ، لوزير الخارجية ١٩٤٥-١٩٥٢ دين اتشيسون .

- Washington National records center , Suitland ,
Maryland, Washington National

Records center , washing ton D.C. 20 409 -20 600 .

- وثائق مركز المحفوظات القومية في واشنطن العاصمة - ملري لاند-
سوتلاند .

- Oral History Collection , Verbatim Transcripts held
at Princeton University , New jersey "firestone Library "

-مجموعة التاريخ الشفوي للحرفي المسجل على ميكروفيلم بمكتبة
المخطوطات (فايرستون) بجامعة برينستون نصوص التسجيلات الحرفية لسفراء
وزارة الخارجية الأمريكية وأعضاء الكونجرس الأمريكي

-U. S. Department of State and Congress.

- وثائق وزارة الخارجية والكونجرس الأمريكي

وقد أفادت هذه المجموعة الوثائقية الضخمة للباحثة لاسيما فيما يتعلق السياسة:
الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ، ودور منطقة الخليج في
هذه السياسة .

كما قامت الباحثة بزيارة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن
(D.S.I.S) التابع لجامعة جورج تاون الأمريكية ، وحصلت منه على تقارير
ودراسات هامة وبحوث ندوة "الجغرافية السياسية والإستراتيجية الأمريكية في
الخليج العربي " التي عقدت في عام ١٩٨١م بالمركز .

وتود الباحثة هنا أن تشير إلى أن بعد عودتها من الولايات المتحدة تبين أن
هناك وثائق وتقارير مهمة موجودة بمكتبة الكونجرس ، ولم يكن هناك من سبيل
للوصول إليها بعد للشروع في كتابة فصول هذه الدراسة ، فقامت بالبحث عنها
على شبكة الإنترنت وتمكنت بالفعل من إتقاطها وتصوير بعضها ، وهي إشارة
إلى وسيلة جديدة للباحثين الذين يشق عليهم السفر إلى أمكنة الوثائق .

وإلى جانب هذه المجموعة الوثائقية الأصلية كانت هناك مجموعة أخرى من
الوثائق المنشورة الأمريكية والبريطانية والتي قامت بنشرها الحكومات
والمؤسسات الرسمية ودور النشر العالمية المهتمة بموضوع الوثائق مثل مطبعة
حكومة الولايات المتحدة ، ومطبعة وزارة الخارجية الأمريكية ، ومجلة واشنطن
كوارتلي " كما أن الباحثة لم تكسر وسعاً في البحث عن كل مطبوع باللغة
الإنجليزية أو العربية تناول من قريب أو بعيد موضوع الدراسة إلا وسعت جاهدة
في سبيل الوصول إليه ، بهدف الاستدلال أو التوضيح أو لمجرد الإحالة ، وقد
تجشمت في سبيل ذلك عناء السفر إلى جمهورية مصر العربية عدة مرات للتردد
ما بين مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، ومعهد البحوث
والدراسات العربية ، ومركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ووزارة

الخارجية المصرية ، وجامعة الدول العربية ثم إلى الكويت حيث زارت الباحثة مركز البحوث والدراسات الكويتية ، ومركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ، والمجمع الثقافي التابع لديوان سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة ، بدبي ، ومركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة ، بالإضافة إلى مجهودات الباحثة في قطر والباحثة تزعم أن هذه المجهودات قد أنتجت في النهاية مكتبة متخصصة متكاملة في "العلاقات السياسية الأمريكية للخليجية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الراهن" يندر أن يتواجد مثلها في مكان واحد .

منهج البحث في الدراسة :-

أستخدمت الباحثة في منهج البحث التاريخي بكل مراحلته ومقوماته في معالجة موضوع الرسالة ، وحيث أن الموضوع كان يتطرق بأمر سياسي وعلاقات دولية فقد أستخدمت بجانب المنهج المذكور ، المنهج الوصفي والتحليلي، والذي أكد أن السرد التاريخي لا قيمة له أن لم يصحبه التحليل والتعليل لكافة الوقائع ، وضرورة المقارنة بين المواقف المختلفة والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في إتجاهات السياسة الأمريكية نحو الخليج العربي وفق مقتضيات المنهج المقارن .

وهذه المناهج مجتمعة كانت وسيلة الباحثة في محاولة الإجابة على أركان العملية التاريخية التي دائماً تطرح التساؤلات الآتية :

ماذا حدث ؟ ولماذا حدث ؟ وكيف حدث ؟ وما الذي ترتب على ما حدث ؟

تقسيم فصول الدراسة :-

لقد قسمت الباحثة رسالتها إلى فصل تمهيدي وأربعة فصول رئيسية مطولة بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة ثم ملحقاً بثبت المصادر والمراجع متضمناً أهم

الوثائق الأمريكية والبريطانية غير المنشورة والمنشورة .

. وقد عالجت الباحثة في الفصل للتمهيد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة ما قبل عام ١٩٤٥م والتي تميزت بالزحف الأمريكي التدريجي نحو المنطقة من خلال البعثات التبشيرية ، وبعض العلاقات التجارية المحدودة ، والسعي نحو إقامة علاقة شبة دبلوماسية مع بعض الإمارات في الخليج العربي ثم التنافس البريطاني الأمريكي حول عقود الإمتياز الأولى للنفط في المنطقة وأثر النفط في الإندفاع الأمريكي نحو الخليج بعد الحرب العالمية الثانية .

أما الفصل الأول ، فقد جاء ليرصد ويناقش ويحلل السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ودور منطقة الخليج العربي فيها والتي برزت بشكل واضح في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبداية إنشطار العالم إلى معسكرين وظهور بؤلر الحرب الباردة وهذه السياسة قد تضمنت "الأحواء - والأحلاف - والحفاظ على الأنظمة الوراثية ونبذ الحركات التحررية الثورية " ثم تعرضنا لمرحل تطبيق السياسة الدفاعية الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي وأرتبك السياسة الأمريكية من خلال الأحداث المتلاحقة في المنطقة من جراء ثورة ١٩٥٢م في مصر وظهور حركة تأمين النفط للدكتور مصدق في إيران وأزمة السويس ١٩٥٦م بمراحلها المختلفة ، وفشل سياسة الأحلاف والتكتلات (حلف بغداد ١٩٥٤م) بسبب معارضة مصر والسعودية بالإضافة إلى السياسة السوفيتية الرامية إلى إلحاق الضرر بالمساعي الأمريكية في المنطقة ، وقد أسهبنا في توضيح وجهة النظر الأمريكية من تلك السياسة الدفاعية وإجراءات تطبيقها على أرض الواقع.

ولما كان النفط هو محور المصالح الإقتصادية الأمريكية في المنطقة ، فقد خصصت الباحثة فصلا خلاصا فتحدثت فيه عن تطور سياسة النفط الأمريكية ، من خلال ظهور نظم جديدة للاستغلال في ضوء الإستراتيجية النفطية العالمية ، كمبدأ مناصفة الأرباح وظهور الكونسرتيوم الإيراني ؛ واتجاه الدول النفطية نحو توحيد سياستهم من خلال إنشاء منظمة الأوبك أوائل الستينات ومواقف الولايات المتحدة من ذلك ، بالإضافة إلى منظمة الدول العربية المصدرة للبترول "أوبك" ثم بيان أثر النفط في أزمة ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل وتطور الوعي النفطي الخليجي .

أما الفصل الثالث فقد جاء ليتناول أحداثا مهمة في تطور العلاقات السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأقطار الخليج العربي ، مثل الثورة العراقية ١٩٥٨م وسقوط الملكية هناك وأثر ذلك على الأوضاع السياسية في الخليج ، بالإضافة لموقف الولايات المتحدة من النزاع المصري -السعودي في اليمن ، ثم مناقشة سياسة الأنسحاب البريطاني من الخليج العربي والدوافع التي حثت بريطانيا إلى إتخاذ هذا القرار الذي لم يكن مغلجا بحسب وجهة نظر الباحثة وردود الأفعال في المنطقة وخارجها ، ثم أثر هذا القرار على تطور إتجاهات السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي وبروز نظرية الفراغ السياسي وتصور الأطراف المعنية لملء هذا الفراغ ، وبداية التسجيل في العلاقات الأمريكية الإيرانية وما صلب ذلك من دعم عسكري مطلق لإيران .

وفي الفصل الرابع ، كان الحديث عن أثر حرب ١٩٧٣م على السياسة الأمريكية في الخليج العربي وقد عرضنا فيه في البداية موقف أقطار الخليج العربي من التأييد الأمريكي المطلق لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣م ، ثم تداعيات حرب ١٩٧٣م وما صلبها من سياسة الحظر النفطي العربي عن الدول المستدة لإسرائيل وموقف الولايات المتحدة من تلك السياسة الخاتمة على حد تعبير

مصادرها ، وظروف وتطورات فك الاشتباك على الجبهات القتالية وبور الولايات المتحدة في إنهاء الحرب ثم التدابير العسكرية والإقتصادية والسياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة في أعقاب حرب ١٩٧٣م والتي كان من أهمها البحث عن قواعد عسكرية قريبة من منطقة الخليج والتنشيط العسكري في المنطقة وزيادة الاعتماد على إيران وثبوت فشل نظرية السعوديين المستقلين ، بالإضافة إلى نظرة إستشرافية للعلاقات السياسية الأمريكية مع أقطار الخليج العربي حتى مطلع الثمانينات .

ثم خاتمة تضمنتها أهم النتائج والتوصيلات التي توصلت إليها الباحثة في هذه الدراسة .

وتود الباحثة في ختام هذه المقدمة أن تعرب عن أسى التقدير والعرفان والشكر الوافر إلى كل من وقف بصدق وإخلاص ودعم لا يمل ولا يكل في سبيل الخروج بهذا العمل على الصورة التي تمنيتها الباحثة .

وأخص بالشكر كافة المسؤولين ومدراء المؤسسات الرسمية الأمريكية التي تكرتها في معرض حديثي عن مصادر البحث ، فقد كان عونهم صادق ، وإخلاصهم وافر ، ووجت منهم كل التقدير للباحثين العرب ، ومن جاني لابد أن أشيد بالتسهيلات والأريحية التي عوملت بها أثناء تواجدي بالولايات المتحدة الأمريكية .

ولا يقل أتبهاري بالمؤسسات الأمريكية عنه بالنسبة للمؤسسات المصرية العريقة ، التي لا زالت هي مركز الإشعاع الثقافي والحضاري ليس في المنطقة العربية فحسب وإنما في الشرق الأوسط بوجه عام .

كذلك شكري وتقديري إلى سعادة الدكتور / مصطفى حسين السفير بوزارة الخارجية المصرية الذي كان على إتصال دائم بي للأطمئنان على سير العمل في الدراسة ، ومجهودات سعادته في حصولي على بعض الوثائق التي كانت بحوزة سعادة الدكتور / رضا شحاتة السفير المصري بموسكو ، والتي أستخدمها سيادته في رسالته للدكتوراه عن السياسة الأمريكية نحو مصر (١٩٤٥-١٩٥٦م) المقدمة إلى جامعة المنيا ، كما أثنى على الدكتور رضا شحاتة تعاونيه الصادق وإخلاصه في العلم .

وأدين بكثير من الفضل إلى الدكتور / رأفت غنيمي الشيخ الذي قوى الحاسة التاريخية بدخلي بمنهجية الأستاذ ، وكان يمثل لي دائماً قوة دفع نحو استكمال دراساتي العليا ، في أسلوب أبوي رحيم .

ومن العراق : أتقدم بالشكر الجزيل إلى سعادة أمين علم إتحاد المؤرخين العرب الأسبق ، الدكتور مصطفى عبد القادر النجار ، الذي لم ينخر وسعاً في توفير قائمة المصادر التي كنت أرسلها لسيادته ، وكان يتجشم عناء البحث والتنقيب والسفر إلى مقر سفارتنا في بغداد لتتولى بدورها مشكورة إرسالها إليّ بالودحة .

ومن الكويت : أشكر الدكتورة / ميمونة خليفة الصباح مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة التي أمضيت معها أوقات طويلة عبر الهاتف في مناقشة بعض جزئيات الرسالة ، وكذلك الدكتور / عبد الله يوسف القيم مدير مركز البحوث والدراسات الكويتية ، على تعاونيه الصادق مع مبعوثي إلى سيادته .

ومن دولة الإمارات العربية : أتقدم بالشكر إلى الدكتور / محمد مرسي عبد الله المسئول عن قسم الوثائق التاريخية بالمجمع الثقافي بديوان سمو رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة .

كما يسعني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى إدارة البعثات العلمية بوزارة التربية والتعليم بدولة قطر الحبيبة على تسهيلاتهم التي منحوني إياها ، وإلى الملحقة الثقافية بسفارتنا بالقاهرة ، وإلى مكتبة البنات بجامعة قطر والعاملين بها على مجهوداتهم معي في توفير بعض المصادر والمراجع الهامة ، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى إدارة جامعة قطر التي أصبحت على شرف الإختيار والترشيح لبعثة الدراسات العليا بالخارج .

أما شكري الخاص وحبي العميق فهو إلى أسرتي الفاضلة التي تحملت بصبر وأناة وحب إشغالي عنهم طيلة فترة الإعداد لهذه الرسالة .

وفي الأخير : لا تزعم الباحثة الكمال في الدراسة ، " وإنما للكمال لله وحده " ولا بد من التقصير ، والنسيان ، والخطأ ، والتي هي من سمات البشر .

والله المستعان وهو نعم للوكيل .

الفصل التمهيدي.

ملامح السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي حتى عام ١٩٤٥م

- إمتياز الإبحار والإتجار مع بعض أقطار الخليج العربي.
- الإرسالية التبشيرية الأمريكية للعريضة في الخليج العربي.
- التنافس البريطاني الأمريكي حول نفط الخليج العربي .
- العلاقات الدبلوماسية والعسكرية الباكرة.
- بداية التحول في السياسة الأمريكية.

كان إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط فيما قبل الحرب العالمية الثانية إهتماماً محدوداً يدور في إطار مصالحها التجارية المحدودة نسبياً ، والنشاط التبشيري الذي ركز على التنظيم بالدرجة الأولى ، إذ كانت للولايات المتحدة تعد منطقة الشرق الأوسط " منطقة نفوذ أوروبي ، هذا بالإضافة إلى إنها قبل الحرب العالمية الثانية بشكل عام اتبعت سياسة وصفت بالإنعزالية عن العالم نصف الكرة الغربي .

وظل ذلك خطأ ثابتاً في سياساتها حتى السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية عندما دخلت طرفاً فيها إلى جانب الحلفاء فلزادت التزاماتها السياسية والعسكرية وتنوعت إهتماماتها بالمنطقة ^(١) ، فراحت تبحث عن إطار جديد لسياساتها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، يعبر عن المتغيرات التي أوجدتها الحرب فتلعب دور الشريك ثم الوريث للقوى الإمبريالية التقليدية المسيطرة على تلك المنطقة التي أصبحت ذات أهمية إستراتيجية بالغة بالنسبة لأمريكا لا سيما بعد أن أصبحت تضم معظم إحتياطيات البترول العالمي كما أنها تقمع على تخوم الإتحاد السوفيتي حليف الأمم وعدو اليوم .

والولايات المتحدة إذ تسعى لذلك لا تلجأ إلى الصدام المباشر ، فقد ولى زمرته ، وإنما تلجأ إلى أسلوب الزحف الوئيد وخطب ود الشعوب بدعوى تشجيع الإستقلال الوطني ، والعمل على تقويض دعم الأنظمة التي ارتبطت تقليدياً وتاريخياً ببريطانيا ، أو على الأقل إجتذابها إلى

(١) د. رؤوف عباس : الإطار التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (١٩٤٨-١٩٧٣) مقال منشور بمجلة السياسة الدولية للعدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١ تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٨١ ص ٦٣.

أفاق جديدة من التعاون الإستراتيجي مع أمريكا حرصاً على إبقاء
الإتحاد السوفيتي بعيداً عن المنطقة .

والواقع أنه من المتعذر الفصل في هذه المرحلة التاريخية ، وهي
تمتد من العقد الثالث للقرن التاسع عشر (١٨٣٢م) حتى إنتهاء الحرب
العالمية الثانية (١٩٤٥م) بين ما يمكن أن تسميه سياسة أمريكية نحو
الشرق الأوسط وبين سياسة أمريكية خاصة بمنطقة الخليج العربي
بمضى أن السياسة الأمريكية تجاه أقطار الخليج كانت تسير في تلك
الحقبة في إطار السياسة الأمريكية تجاه بقية أقطار الشرق الأوسط^(١).

وبرغم ذلك فإن الصلات الثقافية والتعليمية وحتى الاقتصادية
الأمريكية وتأثيرها على منطقة الخليج العربي لم تنقطع^(٢) ، بل كان
هناك حضوراً أمريكياً مميزاً من خلال مجموعة من الثوابت
التاريخية الآتية :-

- ١ - امتيازات الإبحار والإتجار مع بعض أقطار الخليج .
- ٢ - الإرساليات التبشيرية الأمريكية العربية في الخليج .
- ٣ - التنافس مع البريطانيين حول عقود النفط .
- ٤ - التبادل الدبلوماسي والإتفاقيات العسكرية .

(١) د. رأفت غنيمي الشيوخ : المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، مقال منشور في مجلة الخليج
الجديد ، العدد ٤٥ ، النوحة - قطر ١٩٧٩ ، ص. ٢٦ .

- راجع أيضاً نفس المقال في مجلد : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في الدوريات
العربية ، إعداد سلمي عدنان محمد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨١ ،
ص ٢٠-٢١ .

(٢) Antonius, George: " The Arab Awakening" (London, Hamish Hamilton 1961)
Pp. 42-43 .

كانت البدايات الأولى للعلاقات الأمريكية مع أقطار الخليج العربي تعود إلى ما قبل دخول النشاط الاقتصادي والتعليمي في منطقة الخليج ، فلقد كان للولايات المتحدة صلات بتلك المنطقة من خلال تجارتها مع الدولة العثمانية تعود إلى عام ١٧٨٥م^(١) ، وذلك بالرغم من أننا لا نجد أي ثبت بالتجارة وكمياتها وأنواعها بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت جاهدة إقامة معاهدة تجارية مع الدولة العثمانية في لندن بهذا الخصوص ، وحتى عام ١٨٣٠م حيث تدخلت روسيا فأرسلت إلى ممثلها في القسطنطينية المدعو أولف ليساندر رهند RHND مبعوث الحكومت الأمريكية إلى القسطنطينية في الوصول إلى اتفاق مع الحكومة العثمانية^(٢) .

وقد نجحت الوساطة الروسية ووقعت الحكومة العثمانية مع المندوب الأمريكي إتفاق الإمتيازات في ٧ مايو ١٨٣٠م والذي نص على إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية بين الطرفين ويسمح الإتفاق كذلك للسفن الأمريكية بارتداد البحر الأسود^(٣) ، وبهذا الإتفاق دلفت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً إلى الوطن العربي حيث بدأ تعيين وكلاء القناصل الأمريكيين في كافة أقطار الوطن العربي التي كان للحكومة العثمانية عليها سيادة أو نفوذ وأصبح سعي هؤلاء تحت نظام الإمتيازات كسعي الذين سبقوهم من قناصل الدول الأخرى ترفيع وحماية تجارتهم من خلال الروابط الإمتيازية .

(١) Leland , j. Gordon: " American Relation with Turkey" (Philadelphia University of Pennsylvania Press) Pp. 41-44.

(٢) Field , James: "America and The Mediterranean World 1776-1882". (Princeton, 1969) P. 147.

(٣) د. عبد العزيز عبد الفتحي إبراهيم : بداية الامتيازات الأمريكية في الشرق الأوسط بحث منشور بمجلة الدارة العدد الأول لسنة ١٤٠٢هـ - يوليو ١٩٨٢م ، تصدر عن دار الملك عبد العزيز - الرياض ، ص ٩٧.

وبخلت السفن الأمريكية إلى الخليج العربي منذ عام ١٨٠٣م حيث ظهر في تلك السنة أول شراع أمريكي في أعالي الخليج ، وكان في رأي وكيل البصرة البريطاني وجوب مصادرة تلك السفينة ^(١) ، غير أن سلطات الهند البريطانية لم تقره على ذلك للتصرف بالرغم من حرص تلك السلطات على قصر مياه الخليج العربي على السفن البريطانية دون سواها لتبعد عن الخليج ، وفي نطاق الأمن الهندي كل تحد يمكن أن ينشأ من وجود قوة أجنبية أخرى .

بيد أن السفن الأمريكية لم تجد أريحية في التعامل مع الكيانات السياسية العربية المكريسيكوبية المطلة على الخليج العربي في ذلك الوقت المبكر ، ذلك أن حروب الجهاد العربية فوق مياه الخليج لم تكن قد أتسرت حثتها بعد ، ولم تسمح للبريطانيين ولا الأمريكيين أو من شابههم بتثبيت أرجحيتهم في تلك المياه الإسلامية التي اعتلها المجاهدون العرب وغموها ثم أحرقوها ^(٢) .

أما بالنسبة لأول علاقة رسمية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإحدى أقطار الخليج العربي في المجال التجاري فقد كانت مع مسقط وهي تمتد بجنورها إلى عام ١٧٩٢م عندما وصل عدد من البحارة الأمريكيين على متن سفينتهم إلى مسقط ^(٣) بهدف الاستطلاع والإستكشاف لأجواء المنطقة لتحديد مدى ونوعية التجارة التي يمكن

^(١) L-P & S/20/C248 A , Line of Conduct to be Pursued (E) by The Resident of Bassrah With Respect to American Vessels Trading in The Persian Gulf .

^(٢) لمزيد من التفاصيل عن حركة الجهاد البحري الإسلامي راجع :

د. رأفت غنيمي الشيخ " حركة الجهاد البحري ، أفرصة أم جهاد إسلامي ؟ بحث مقدم إلى ندوة إعادة كتابة التاريخ الإسلامي بين الموضوعية والتحيز " والتي نظمتها جامعة الزقازيق مع رابطة الجامعات الإسلامية ، الزقازيق ١٩٩٠م

^(٣) Marco, Eric: " Yemen And Western World Since 1571 " (London, 1968) P. 26.

تبادلها مع أهالي مسقط ، غير أننا يمكن أن نؤرخ لوصول النفوذ الأمريكي إلى دولة مسقط بوصول الباغرة الأمريكية " آنس ANNES " في ١٢ مارس ١٨٢٦م والتي وصلت إلى ساحل زنجبار الشق الأفريقي في سلطنة مسقط ^(١) ، كما وفد في ١٠ يونيو ١٨٢٧م على ظهر إحدى السفن الأمريكية التاجر روبرتس والذي دعاه السيد سعيد سلطان مسقط إلى عقد إتفاق عملي أمريكي يكون بموجبه للأمريكيين حقوق تجارية مساوية للبريطانيين ، كما يكون من حق الولايات المتحدة الأمريكية أن تبعث لها بقتصل إلى زنجبار .

غير أن الإتفاق الذي أقترحه السيد سعيد على الأمريكيين لم يتم للتوصل إليه بين الجانبين إلا في ٢١ سبتمبر ١٨٣٣م ، حيث أعطت تلك الإتفاقية ذات التسعة بنود للأمريكيين حقوقاً مماثلة للقوى الأخرى ، وقصر الإتفاق على بيع الذخيرة الأمريكية في الشق الآسيوي من السلطنة دون الأفريقي ، وذلك للإضرابات التي كانت تثيرها قبائل المزروعي العربية في الساحل الأفريقي والتي كان سعيد يخشى تفلقها .

وقد تم توثيق الإتفاق وتبادل أوراقه في مسقط في ٣٠ سبتمبر ١٨٣٥م وفي ١٨ مارس ١٨٣٦م جرى في زنجبار إستقبال رسمي لوصول أول قنصل أمريكي ، حيث بدأ القنصل مهمته في حماية التجارة الأمريكية والتجسس والدعوة إلى التبشير .

وبالرغم من ذلك الإتفاق إلا أن تجارة الولايات المتحدة لم تزدهر في الخليج العربي ، وربما يرجع ذلك إلى أن إمكانيات الخارج التجارية لم تكن تجذب القوى التي لم يكن لها تطلعات سياسية في تلك المنطقة .
المجدبة .

(١) د. عبد العزيز عبد القوي إبراهيم : " نفس المصدر " ، ص ٩٩ .

ومهما يكن من أمر المراكب الأمريكية التي كانت تصل إلى المنطقة كانت تقابل بمراكب عمالية وصلت طلائعها إلى ميناء نيويورك في عام ١٨٤٠م^(١) تعبيراً عن العلاقات التجارية المتبادلة بين البلدين^(٢) ، وفيما عدا العلاقات الأمريكية المباشرة التي ظلت قائمة على أساس معاهدة ١٨٣٣م مع سلطنة مسقط حتى عام ١٩٥٨م ، لم يكن للولايات المتحدة نشاطات إقتصادية ثابتة وقوية مع منطقة الخليج العربي حتى مطلع القرن العشرين ، مما يعني أن المصالح الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إنما كانت تسعى فقط إلى أن تفتح أسواقاً جديدة أمام الرعايا الأمريكيين ، وأن تضمن لهم حقوق التنقل والإقامة من خلال الوجود البريطاني الفعلي في المنطقة^(٣) .

غير أنه وفي إطار التوجه الأمريكي نحو الخليج العربي تجارياً سعت الولايات المتحدة إلى عقد إتفاق مع الحكومة الفارسية التي كانت أنشط دول الخليج من حيث التجارة - للصدافة والتجارة والإبحار وظلت المفاوضات جارية بين الجانبين من عام ١٨٢٠م وحتى عام ١٨٥١م

(١). جمال محمود حجر : دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار المعرفة للجمعية الإسكندرية ١٩٩٥م ص ١٥٥، ١٥٦ .

وكذلك : منى سحيم حمد آل ثاني : المصالح الأمريكية في الخليج العربي (١٩١٤-١٩٤٥) بحث مكتوب على الآلة الكاتبة ، مقدم في السنة للتصديدية للمجستير قسم لتاريخ جامعة الزقاديق - فرع بنها ١٩٩٤-١٩٩٥ ص. ٤ .

(٢) كتبت أول بارجة أمريكية وصلت إلى أطراف الخليج هي البارجة مينسوتا Minnesota وكان يقودها صمويل دينت ، وزارت مسقط ١٨٥٩م ولم تدخل أي بارجة أمريكية مياه الخليج العربي بعدها إلا في ١٨٧٩م حين لفت إليه السفينة تيكونديروجا Ticonderaga وعليها القائد روبرت شفلندت Shfelundt في حين كانت السفن الصافية اسبق في الوصول إلى الممولح الأمريكية عندما أرسل السيد سعيد سفينته " السلطنة " في نهاية عام ١٨٣٩م ووصلت في ٢ مايو ١٨٤٠م وغادرت نيويورك في ٢٨ سبتمبر ١٨٤٠م ، راجع :

Grey, J.: "History of Zanzibar From The Middle Ages To 1850" (London, 1962) Pp. 197 - 198.

(٣) د. رافت غنيمي الشيوخ : أمريكا والعلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وبين زنجبار : مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (١٩٨٢) ص. ٢٥٥-٢٨٧ .

حيث استطاعت كل من الولايات المتحدة وفارس التوصل إلى صيغة إتفاق يسمح للأمريكيين بإقامة قنصلية في بوشهر المطلّة على الخليج العربي ، وفي مقابل أن تصبغ الحكومة الأمريكية حملتها على التجارة البحرية لفارس ، وأن يسمح للسفن الفارسية باستعمال العلم الأمريكي ، وأن تتحاز أمريكا إلى فارس ضد إمام مسقط ، وأن تستغل القوة الأمريكية في إلحاق بعض الجذر التي تدعيها فارس في الخليج إلى السيادة الفارسية ، غير أن الولايات المتحدة لم توافق على تمرير صيغة إتفاق كهذا وأصر للمفاوض الأمريكي على الأسلوب اللاتحتيازي لقوة دون أخرى وعلى أن دولته تفر من الأحلاف ولا تبغي إلا تنشيط للتجارة^(١) .

وأدى هذا التراجع الأمريكي في تطوير سياسته مع فارس - فيما أدى إليه - إلى أن روسيا حاولت الإندفاع إلى منطقة الخليج العربي - في ذلك الوقت - وفي أذهانها وصيبة إمبراطورها بطرس الأكبر التي جاء فيها " توغّلوا حتى تبلغوا سواحل الخليج العربي فتعيدوا الحياة إلى الطرق التجارية القديمة مع الشرق الأدنى " ^(٢) .

ومن هنا جاء إهتمام الروس بفارس لمخاذاتها لهم ولكونها توصلهم إلى الخليج العربي الذي سينشئ روسيا من إختلافها ويعدها عن البحر الدافئة المفتوحة بعد أن فشلت في تحقيق ذلك الهدف في المضائق التركية .

ومن ثم فقد أستغل الروس إتهام المفاوضات الأمريكية الفارسية بالإضافة إلى حالتها الفوضى والإحلال للثتين في جسم الإمبراطورية الفارسية وراحوا يخططون لتنفيذ هدفهم للوصول إلى سواحل الخليج

(١) د. عبد العزيز عبد القوي إبراهيم : "المصدر السابق " ، ص ١٠٢ .

(٢) Sir Percy Sykes: "History of Persia". Vol.11, London, 1951, P. 254.

العربي ، وفي سبيل تحقيق تلك الغاية استعملوا أساليب عديدة منها إرسال البعثات الروسية وتقديم مشروعات مد الخطوط الحديدية ، وقينام بعض قطاعات الأسطول الروسي بزيارة موانئ الخليج .

كما كان من أولى مبادرات إستطلاع الأوضاع وإختيار القاعدة البحرية أن نظمت موسكو جملة من البعثات صبغتها بألوان مختلفة " تفقيشية وتجارية وسياحية وغيرها " ، ومضت الدبلوماسية الروسية بخطى حثيثة في سبيل تنفيذ غايتها وقد وضع الكونت دي وايت DE WITTE وزير المالية الروسية برامج اقتصادية واسعة بغية تنفيذها في فارس ، واعتقد أن للشروع بها سيضرب المصلح البريطانية في الصميم .

وتركزت برامج دي وايت على مشاريع بناء سكك الحديد ، إذ اقترح مد خط سكة حديد من أحد موانئ بحر قزوين إلى ميناء بندر عباس على الخليج العربي ، وعلى فتح الطرق العامة ، وعلى مد أنابيب النفط ^(١) ، وبالفعل أوصت بريطانيا نتيجة تلك البرامج بخلق مشاريعها الاقتصادية التي كانت تنوى القيام بها في فارس .

وقد أدى هذا التعارض في المصالح الروسية والبريطانية إلى دخول الطرفان في منازعات قوية دامت حتى عام ١٩٠٧م وهو العام الذي سمي شهر الوفاق الإنجليزي الروسي بالإضافة إلى إعراف روسيا بأن منطقة الخليج العربي هي منطقة نفوذ بريطانية بلا منازع ^(٢) .

ويلاحظ أنه على الرغم من الحضور الروسي والبريطاني والفرنسي المكثف والمتعدد الأنشطة في منطقة الخليج العربي إلا أن الولايات

(١) د. مصطفى عبد القادر المنار : دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر ، ومعهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، بدون ، ص ٧٠ .

(٢) Lutsky: " Modern History of The Arab Countries " (Moscow 1969) P. 366.

للمتحدة قد فضلت في هذه الحقبة المبكرة عدم الدخول في منافسات
معنة مع الدول الأوروبية حول تلك المنطقة ولم يكن ذلك تطبيقاً لمبدأ
مونرو عام ١٨٢٣ م .

كما يذهب إلى ذلك بعض المستعربين من المؤرخين أو من
المترجمين عن المؤرخين الغربيين ، وأن حقيقة الأمر هي أن الولايات
المتحدة ومن خلال تجربتها مع سلطنة مسقط وفارس لم تجد في منطقة
الخليج الجوى الإقتضائية التي تجعلها ترمي بنقلها في خضم
الصراعات الأوروبية حول تلك المنطقة .

كما أن تاريخ الحواد الأمريكي هو شيء خاص بالسياسة الأوروبية
لا شأن له البتة بقلوب الإستعمار العالمي الذي قضى بمد السيادة
والنفوذ على الدول المستضعفة فمنذ عام ١٧٧٦م أوصى الرئيس جون
أدامز شعبه بالبعد عن السياسة الأوروبية والحروب الأوروبية وذلك
تحقيقاً للمصالح القومية والحرية الذاتية على الأرض الأمريكية .

كما ساد في ثمانينات القرن الثامن عشر في الدوائر السياسية
الأمريكية القول بأن " الولايات المتحدة الأمريكية الضعيفة المناضلة لن
تكون أكثر من " أرجوز " يرقص على النغمات التي تعزفها مجالس
الحكم في أوروبا (١) .

وإذا حاولت للتدخل في تلك السياسة ، ومن ثم أصدر الكونجرس
في ١٧٨٣م قراره بالإبتعاد عن مسائل السياسة الأوروبية ولم تحد
السياسة الأمريكية عن التدخل في مسائل السياسة الأوروبية إلا في
عشرينات القرن الماضي حين قامت حروب اليونان ، وكانت الدعوة في
أمريكا للتحالف المقدس لمساعدة اليونان باسم " اللقانون " لإقرار النظام،

(١) Dulles, Foster Rhea: " America's Rise To World Power 1898-1954 " (N. Y. 1955)
P. 2.

وليس هناك أدل من هذا على أن الشرق الأوسط لم يكن هو المقصود
بمسياسة العزلة والحياد الأمريكية .

ولأجل ذلك فنحن نميل إلى الاعتقاد بأن مبدأ مونرو في ديسمبر
١٨٢٣م قد صيغ من أجل بريطانيا بصفة خاصة والقوى الأوروبية
بصفة عامة ولا نخل للبلاد العربية البتة به إلا فيما يخص أمر منافسة
القوى الأوروبية على حيازة السيادة فيها أو النفوذ ، وقد عرفت أمريكا
بأنها لن تدلف إلى أمصار الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي جزء
منه - بالقوة فسلكت طريقاً آخر وهو طريق التبشير ^(١) .

الإرسالية التبشيرية الأمريكية العربية في الخليج .

كان من أهم سمات النشاط الأمريكي الخارجي خلال الفترة
(١٨٤٧-١٩٤٤م) التشجيع على إرسال البعثات التبشيرية المسيحية
إلى جميع أنحاء العالم حيث تم إرسال بعثات عديدة إلى الصين والفلبين
وأفريقيا طويلاً وعرضاً تحقيقاً لذلك ، وحظيت تلك الإرساليات التبشيرية

^(١) التبشير الأمريكي لم يكن سوى حلقة في سلسلة "متصلة ، منفصلة " من المحاولات الغربية
المسيحية لتبشير الشعوب الإسلامية بعلمة ، ومنطقة الخليج بصفة خاصة ، وإذا كانت منطقة الخليج
والجزيرة العربية تعرف في أوساط المبشرين بأنها الجزيرة العربية المنسية Neglected Arabia
بيد أنها لم تغب عن بال المبشرين الأوائل منذ أن زارها المبشر الإنجليزي هنري مارتن Henery
Martyn في عام ١٨١١م ، ففي طريقه لغارم زار مارتن مسقط وكان شعاره "دعوني أحبترق
من أجل الله " وهكذا بدأت حركة التبشير الحديث في الخليج والجزيرة ، وقد تعبر زيارة مارتن
أول زيارة يقوم بها مبشر مسيحي غربي لمنطقة الخليج ، وتوافدت إليها بعد ذلك إرساليات
تبشيرية إنجليزية ، ودانمركية ، وهولندية ، وأمريكية بيد أن جميعها قد فشل في ترك أي أثر
ديني له صنة الدوام في المنطقة التي ظلت حتماً يرادو أذهان المبشرين .

- راجع : ويندل قبليس : " رحلة إلى عمان " ، وزارة للتراث القومي والثقافة ، " سلطنة عمان "
١٩٨٦ ، ص ٢٥ .

- وكذلك : أحمد فون نفتر : التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربي ، سلسلة دراسات
تاريخية: إسلامية ، بدون ، ص ٥ - ١٠ .

بدعم من المؤسسات الدينية ورجال المال والأفراد كما نالت المباركة والتشجيع من الإدارات الأمريكية المتعلقة نظراً للتأثر القوي الذي كان يتمتع به رجال التبشير ومؤيدوهم ، ثم أن النشاط التبشيري جاء في ذروة التوسع الإستعماري الأمريكي وخاصة في الصين والفلبين^(١) ، وكان الهدف الرئيسي للمبشرين هو تنصير غير المسيحيين أو إغرائهم بالتحول عن معتقداتهم ، وذلك بإتباع وسائل شتى .

أما فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية فقد كان من المبررات التي يستند إليها المبشرون للتبشير في هذه المنطقة أن الجزيرة العربية كانت في يوم من الأيام قبل الإسلام متأثرة بالمسيحية ويجب إعادتها إليها ، كما رأوا في مكانة المسيح في القرآن وسيلة ومدخلاً لإقناع العرب المسلمين بالمسيحية .

وكان من الإرساليات التي تحملت المسؤولية للعمل والتأثير على سكان المنطقة هي الإرسالية الأمريكية العربية والتي أنشأت رسمياً عام ١٨٨٩م ، واتخذت من مدينة "نيوبرونزويك" NEWBRUNSWICK في ولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة الأمريكية مقراً لها ، وضمت بالإضافة إلى مؤسستها "لابسنج" ثلاثة من تلامذته المتحمسين لنشاطها وهم جيمس كانتين JAMES CANTINE ، وصموئيل زويمر SAMUL ZWEMER وفيليب فيليبس PHILIP PHELEPS^(٢) .

وبعد دراسات مستفيضة قرر المؤسسون إختيار البصرة كأفضل مكان يمكن أن تنطلق منه الإرسالية نحو تحقيق أهدافها التبشيرية ،

(١) د. عبد الملك خلف التميمي: التبشير في منطقة الخليج العربي كراسة في التاريخ الاجتماعي

والسياسي منشورات كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، الكويت ١٩٨٢ ص ٤٥ .

(٢) د. عبد الملك خلف التميمي: " المرجع السابق " ، ص ٤٦ .

وذلك بحكم موقعها الإستراتيجي ، لأنها قد تسهل مهمة النفاذ إلى عمق الجزيرة العربية^(١).

ظلت البصرة ولفترة وجيزة القاعدة الرئيسية لنشاطهم التبشيري في شرقي الجزيرة العربية ، إلا أنهم أدرکوا بعد ذلك أن تركيزهم على البصرة الواقعة تحت الإدارة العثمانية قد لا يتيح لهم تنفيذ مخططاتهم مما جعلهم بالتالي يقررون توسيع نشاطهم وذلك بفتح أربعة مراكز جديدة للإرسالية في كل من البحرين عام ١٨٩٢م ومسقط عام ١٨٩٣م والكويت عام ١٩١٠م ثم المحمرة كما أنهم حاولوا افتتاح مركز لهم في قطر - إلا أن محاولتهم تلك باءت بالفشل^(٢) ، وعلى الرغم من أن الإرسالية العربية الأمريكية هي أكبر المؤسسات المسيحية العاملة في المنطقة إلا أنها لم تكن الوحيدة إذ كان هناك أربع إرساليات أخرى تعمل ، وكانت الإرسالية العربية نوع من العلاقات مع كل من هذه الإرساليات ، وهي إرسالية كيث فولكنر KEATH FALCONER في عدن^(٣) ، والإرسالية المتحدة في العراق^(٤) .

أما عن علاقة الإرسالية الأمريكية بالقوتين العظميتين في ذلك الوقت وأعني بهما بريطانيا والدولة العثمانية ، فقد سهلت بريطانيا افتتاح المراكز التبشيرية الرئيسية في الخليج العربي وذلك بحكم إتمام السلطات البريطانية إلى المذهب البروتستانتى وهو المذهب الرسمي

(١) Malone: Op Cit: P. 413.

(٢) د. عبد الله ناصر السبيعي : نشاط الإرسالية الأمريكية العربية للتبشير في شرقي الجزيرة العربية ، مجلة الدارة ، العدد السابع ، ص ١٢٣.

(٣) د. فلوق عثمان أباطة : التناقص البريطاني الأمريكي في جنوب البحر الأحمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر " بحث غير منشور مقدم إلى ندوة للبحر الأحمر في التاريخ ، جامعة عين شمس ، مارس ١٩٧٩م.

(٤) د. عبد الملك التميمي : " المرجع السابق " ص ٧١.

لبريطانيا عموما ، وكما أن بريطانيا رأت أنه يمكن استخدام المبشرين في خدمة أغراضها الإستعمارية في المنطقة ، وهذا بالإضافة إلى إنزعاج بريطانيا من تعظيم تأثير دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية ومحاولتها التصدي لها ، يمكن إيزاده كعامل مؤثر في عدم معانعة بريطانيا لنشاط الإرسالية ^(١) .

غير أن الدولة العثمانية كان لا يمكن أن تتخذ نفس المواقف البريطانية من نشاط يسعى لتحويل المنطقة عن الإسلام ، وهي تمثل دولة للخلافة الإسلامية وحامية المقدسات ، ومن ثم حاولت قدر إمكانها بالرغم من ضعفها وتداعي الأمم الأوروبية عليها التصدي لنشاط المبشرين كما فعلت سلطاتها في البصرة عام ١٨٩٢م حينما قامت باعتقال موزعي الإنجيل التابعين للإرسالية وألقوا حوائطهم ومصادرة كتب الإرسالية ، ولكن رغما عن ذلك تبقى الجهود العثمانية في هذا الصدد قليلة جدا ، ولم تكن من الخطورة بحيث أنها تهدد العمل التبشيري ^(٢) .

إتخذت الإرسالية أساليب عديدة للتغلغل إلى وسط الجزيرة العربية وأعتمدت خطة مدروسة من خلال مراكزها الثلاثة في البحرين ومسقط ، والكويت تتفق وظروف المنطقة وتهدف إلى تمكينها من تحقيق أهدافها ، وتقوم هذه الخطة على اعتماد أسلوبين كوسيلتين للتبشير ، وهما الأسلوب المباشر عن طريق مخالطة الناس في المجالس والمقاهي ودخل غرف المستشفيات وتشكيكهم في دينهم ، وحرص الإرسالية على استمرار خدماتها الطبية في أوقات الصلاة بهدف تعويد الناس على

^(١)Samuel ,M. Zwemer: " Arabia, The Cradle Of Islam " (New York: Fleming H. Revell Company. 1900) P. 192.

^(٢)د. عبد الله ناصر السبيعي : " نفس المرجع " ، ص ١٣٤.

التهاون في الصلاة تدريجياً ، بالإضافة إلى تركيز الإسلامية على إقامة النوادي الرياضية وتأسيس الفرق الكشفية والجمعيات المتعددة ، وقد كثفت الإسلامية نشاطها في هذا الاتجاه لاسيما بعد أن رفض الملك عبد العزيز السماح لها بأن تمارس في بلاده نشاطاً مماثلاً لما تم في منطقة الخليج العربي (١) .

أما عن الأسلوب غير المباشر والذي بدأت به الإسلامية نشاطها حرصاً منها على عدم إثارة الشكوك حول وجودها في المنطقة فقد كان يقوم على دعامتين أساسيتين هما :-

الأولى : الخدمة الطبية كوسيلة للتبشير .

الثانية : الخدمات التعليمية كمدخل ووسيلة للتبشير .

لقد لمست القيادات التبشيرية مدى حاجة المجتمع الخليجي إلى التداوي المادي والمعنوي ، المادي عن طريق الخدمات الطبية المتقدمة التي يمكن أن يقيمها المبشرون لمجتمع لا زال يؤمن ويعتقد جازماً بأهمية وجدوى العلاج الشعبي الأقل تكلفة ، ونظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة التي كان يزرخ تحتها الناس في تلك الآونة ، بالإضافة إلى الإغراق في الإيمان بالموثوث وبتبجيل العادات والتقاليد ، وأما التداوي المعنوي والمتمثل في ضرورة تطوير الحركة التعليمية والخروج بها من مجرد تعليم القراءة والكتابة في الكتاب على يد " الملا " إلى حيث يصحب المواد الدينية علوماً أخرى وأساليباً آخر في العملية التعليمية والتربوية ، ومن هذا المنطلق كان المبشرون يؤكدون على أهمية الخدمة الطبية كوسيلة رئيسية للتبشير ، وأسلوب لكسب الأهالي وخلق

(١) د. مصطفى الخالدي ، د. عمر فروخ : " التبشير والإستعمار في البلاد العربية " ، بيروت ، المكتبة العصرية ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٣ ، ص ٦٢٠ .

جمهور متعاطف معهم وتهيئة الفرصة للتبشير بالإجيل ، وأن المستشفيات في الجزيرة العربية هي مكان تلقت فيه الرحمة بالخلق ويتعاقب فيه الصلاح والسلام^(١) .

وإنطلاقاً من تلك الأهمية فقد بدأت الإرسالية نشاطها الطبي في البصرة منذ عام ١٨٩١م بتوفير الخدمات الطبية لأهالي البصرة الواقعة على رأس الخليج العربي ، بيد أن الإرسالية لم تشهد إقبالا متزايدا من الجمهور في ذلك الوقت المبكر وذلك بحكم جهل الناس بطبيعة عمل الإرسالية وتشككهم في نواياهم ، الأمر الذي جعل المبشرون يلجئون إلى إقامة علاقات خاصة مع حكام المناطق التي يعملون لها وبدأوا بالحاكم التركي في البصرة ثم أخذوا يسعون لإرضاء شيوخ منطقة الخليج العربي ومحاولة إقناعهم بأن عملهم هذا إنساني بحت ولا يهدف إلى شيء سوى مساعدة بني جنسهم .

وتعتبر السنوات ١٨٩٥-١٩٠٠م سنوات النمو في نشاط الإرسالية ، وحيث قام المبشرون بعدة رحلات على طول ساحل الخليج العربي ، وتوغلوا في الأجزاء الداخلية للبلاد بالقرن الذي تسمح به الحكومتان التركية والبريطانية وكانت هذه الحملات الإستكشافية التي قام بها المبشرون هي الطريق الوحيد للتعرف على ميدان العمل بطريقة مباشرة والتوسع فيه تدريجيا ، حاملين معهم في يد صناديقهم المليئة بالألوية والعقاقير الطبية ، وفي اليد الأخرى الكتب والكراريس الدينية لتقديمها إلى مرضاهم .

على أية حال فقد بدأت أهمية البصرة الإستراتيجية تتضاءل مع إقتراب المبشرون نحو هدفهم وهو منطقة الخارج وشبه الجزيرة ،

(١) د. عبد الملك التميمي : " نفس المرجع " ، ص ٨٠ .

فكانت البحرين هي المحطة الثانية الهامة للإرسالية العربية ، وأصبحت قاعدة للجميع ولأنشطتها التبشيرية في منطقة الخليج العربي ، ومنذ عام ١٨٩٢م نمت الخدمات الطبية في هذه الجزيرة نمواً سريعاً كما ونوعاً ، فقد أسست الإرسالية أكبر مستشفياتها وأشهرها في مدينة المنامة بالبحرين في مطلع القرن العشرين والمسمى " THE MASAN MEMORIAL HOSPITAL " مستشفى ماسون التذكاري " ودعمته بعدد من الأطباء المتحمسين لأهدافها ومخططاتها وأمنتهم بجهاز طبي متكامل يكفل له النجاح والشهرة بقيناً منها بأن شهرتها سوف تسترعي إنتباه العديد من سكان شرقي الجزيرة العربية ووسطها وتجطهم يفدون إليها طلباً للعلاج ، بالإضافة إلى ذلك فقد قام بعض أطباء المستشفى بزيارات علاجية للرياض والهفوف والظهران والقطيف ، وقطر ، وأمضى بعضهم ما يزيد عن شهرين في سبلح عمان (١) .

وبينما كانت الإرسالية تواصل تقديم خدماتها الطبية في البحرين بهدوء كان زويمر يباشر عمله التبشيري بين المرضى يوماً بأن يقرأ عليهم مقتطفات من الإنجيل ويناقش معهم تعاليم الديانة المسيحية ، في حين كان المرضى يتظاهرون بقبول ما يقوله لهم زويمر ورفاقه ، ويظلون صامتين بسبب حاجتهم إلى العلاج وبسبب عدم مقررتهم على مناظرة المبشرين الذين كانوا يفوقونهم ثقافة وعلماً ولا ريب .

تعتبر مسقط موازية للبحرين في الأهمية ، فهي طريق العبور إلى شبه الجزيرة من الجنوب الشرقي وهي بوابة الخليج ، ولهذا فإن الإرسالية أولت هذه البقعة الهامة للثلاثة أهمية لا تقل عن أهمية المنطقتين الأخريتين ، وبدأت عملها التبشيري هناك في نهاية ١٨٩٣م واستمرت الإرسالية في تقديم خدماتها الطبية لأهلالي مسقط ومطرح

(١) د. عبد الله ناصر السبيعي : " المرجع السابق " ، ص ١٣٦ .

بنفس الطريقة التي كانت تقدم لأهالي البصرة والبحرين ، وفي عام ١٩٤٨م جرى افتتاح مستشفى شارون توماس التذكاري للأمراض المعدية في مسقط ، وقد لعبت هذه المستشفى دوراً هاماً في إغاثة المرضى المصابين بالجذام والذي كان منتشراً في المنطقة ^(١) ، وكان طبعياً أن يمتد نشاط الإرسالية الأمريكية إلى الكويت ، حيث تم افتتاح محطة لها هناك في عام ١٩١٠م واستمرت في تقديم خدماتها الطبية هناك دون أن تعترضها صعوبات كبيرة ، وفي قطر قام المبشرون بعدة رحلات متتالية إلى قطر كان أشهرها رحلة المبشر " ج . بينجس " في ١٩١٨م ^(٢) والتي كانت بدعوة شخصية من الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر بهدف فتح مستوصف في الدوحة للإستشفاء ، غير أن الإرسالية لم تتمكن حتى عام ١٩٥٢م - حينما قررت التخلي فجأة عن العمل في قطر - من افتتاح محطة لها هناك ^(٣).

أما فيما يتعلق بالنشاط التبشيري الأمريكي في شبه الجزيرة العربية ، فقد بدأ منذ يناير ١٨٩١م عندما زار صموئيل زويمر جده لأول مرة بصحبة القس الفرنسي توماس فلبسي ^(٤) على متن سفينة أبحرت بهما من ميناء السويس المصري غير أن هذه الرحلة لم تكن سوى رحلة استكشافية لطبيعة المنطقة .

وفي مجال الخدمات الطبية فقد رأى الملك عبد العزيز آل سعود أنه لا مانع من دعوة بعض الأطباء العاملين بمستشفى البحرين كلاً

^(١) Van Ess, D: "History of the Arabian Mission 1926- 1957" N. Y.P. 39. (Unpublished).

^(٢) خالد البسام: القوافل " رحلات الإرسالية الأمريكية في مدن الخليج والجزيرة العربية (١٩٠١ -

١٩٢٦ م) مؤسسة الأيام للصحافة والنشر ، البحرين ١٩٩٣م ، ص ١٤٦.

^(٣) د. عبد الملك التميمي ، المرجع السابق ، ص ١٤٢.

^(٤) خالد البسام: نفس المرجع ، ص ١٢٤.

اقتضت الحاجة القصوى إلى ذلك شريطة أن يتم تنسيق زياراتهم مسبقاً مع ممثل الملك في البحرين مع التأكيد على رفضه الحاسم بالسماح لهم بتأسيس مراكز طبية دائمة أو أقلمتهم فترة تجاوز فترة العلاج للحالات المعروضة عليهم قاطعاً بذلك الطريق عليهم ومنعهم من تحقيق أهدافهم التبشيرية^(١) ، ولعل الفضل الذريع الذي مني به المبشرون في شبه الجزيرة العربية قد جعل بعض القيادات للتبشيرية تنتقد الإغراق في استخدام الخدمات الطبية كمدخل للتبشير ووصفوه بأنه مغامرة باهظة الكلفة يمكن أن تؤدي إلى إحتراف كبير عن أهداف التبشير الأساسية^(٢).

ومن ثم ينبغي إختصار خدمات الإرسالية الطبية في المنطقة وأن تكون وسيلة لغاية أسمى وهي التبشير الديني ، وفي أثناء عمل الإرسالية الأمريكية في البحرين ومسقط تطلع بعض أعضائها إلى مد نفوذهم إلى منطقة ساحل الإمارات التي بدت لهم وكأنها حاجز يصعب إختراقه ، لذلك حظ زويمر رحلته في الشارقة ١٩٠٠م بأنها بذلك أول زيارة رسمية يقوم بها عضو من أعضاء الإرسالية إلى منطقة الإمارات^(٣).

ثم تلى هذه الرحلة كالعادة رحلات أخرى عديدة بهدف علاج المرضى ومحاولة تحويلهم عن عقيدتهم ، إذ أن نشاط الإرسالية في إمارات الساحل كان فاضحاً بحيث أنهم تعمّدوا إقامة القداس الديني يوم الأحد في الأماكن العلنة ودعوة الأهالي لحضوره ، بالإضافة إلى إقامة

(١) From the American Minister in Cairo to the Secretary of State No. 99 Dec. 17, 1928, with Enc., Ibrahim Al-Rashid, vol. 11, Pp. 1-3.

(٢) Harriaon, D. Doctor in Arabia, 1943. GB. P. 277.

(٣) د. فاطمة الصايغ: ' التبشير في منطقة الإمارات : الخدمة الطبية كوسيلة للتبشير ١٩٠٠-١٩٤٩ ' ، بحث منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٥٣ المنة ١٤ ، ١٩٩٥ ، ص ٧٥.

حوادث وكلكين لبيع كراريس من الكتاب المقدس ، وعلى الرغم من تكثيف الوجود التبشيري الأمريكي على هذا النحو إلا أن السجلات الكنسية الأمريكية لا تورد ذكراً لمعتقدين جدد ، بمعنى أن الناس تقبلوا الخدمات الطبية التي قدمتها الإرسالية ورفضوا الجوانب الدينية ^(١) ، ذكرت فيما مضى أن نشاط الإرسالية الأمريكية العربية غير المباشر يقتصر على المجال الطبي بل تعداه ليشمل المجال التعليمي والثقافي ، وذلك لإعتقاد المبشرون المسيحيون بأن المسيح كان مداوياً ومطعماً وأنه كثيراً ما كان يدعو أتباعه لنشر تعاليمه بين الناس ، ومن ثم ينبغي عليهم تعليم الإيمان المسيحي لغير المسيحيين ^(٢).

وكان المبشرون على ثقة تامة بنجاح عملهم ولم يكن لديهم أنسى شك في قدرتهم على تحقيق هدفهم فقد ذكرت "دورثي فان إيس D. VAN ESS " يجب أن يكون المسيح في صميم المنهج ولنا شخصياً لا أرضي أن أقضي خمسة دقائق من حياتي في الشرق وأعلم في مدرسة ما لم يكن التبشير بالديانة المسيحية من صميم المنهج ،

واستطاعت الإرسالية عن طريق محطاتها في كل من البصرة والبحرين ، ومسقط ، والكويت ، إفتتاح عدد من المدارس التبشيرية تشابهت جميعها من حيث المناهج وطرق التدريس ، والتركيز على للتصير بالأسلوب المباشر ، في حين تجاهل للتعليم التبشيري الثقافة الوطنية والتاريخ والدين واللغة العربية ، وأصبح لا صلة له بواقع المنطقة.

^(١) Gerrit , Van Peursem : " Methods of Evangelism in Arabia, The Muslim World "vol. XI, Jan1921 , No. 1, P. 267.

-K. G. Fenelan: "The United Arab Emirates"(Longman, London: 1973) P. 103.

-Daniel, Robert:" American Philanthropy in the Near East, Athens 1970" P.89.

^(٢) Matthew, Basil: "Young Islam And Trek" London 1927,P. 191-192 .

وكانت المحصلة النهائية لهذا النوع من التعليم أنه قد فشل في أداء رسالته لتحقيق أهدافه في منطقة الخليج العربي .

وفي المجال الثقافي اهتمت الإسرائيلية بتأسيس عدد من المكتبات العامة التي زودت بالعديد من الكتب التي تختارها بغاية فائقة لخدمة أغراضها التبشيرية مع حرصها على إهداء النشرات والملصقات ونسخ من الإنجيل لزوار تلك المكتبات ، كما حرصت الإسرائيلية بأن تضم بين رجالها عدداً من النحاتين والرسامين الذين تفرد لهم حوائط صغيرة يقومون فيها بصنع عدد من التماثيل للسيد المسيح مريم العذراء ورسم صور دينية يقومون بعرضها وبيعها بأسعار رمزية ، غير أن السكان قد أبدوا اشمئزهم لذلك النشاط وتصدوا له بتمزيقهم للصور وبتحطيم التماثيل المعروضة في واجهة الحوائط^(١) ، مثلما لفظوا من قبل السموم التبشيرية الذائبة في الهواء وتقتصرت في نهاية المطاف المبادئ الراسخة الأصلية والوازع الديني العميق في وجه المد التبشيري الغربي .

بقي أن نشير إلى التورط السياسي للإسرائيلية الأمريكية وعلاقتها بالاستعمار إذ من الثابت وجود علاقة متينة بين التبشير والاستعمار ، وذلك عندما سمحت بريطانيا للإسرائيلية بتأسيس مراكز دائمة للإسرائيلية الأمريكية العربية في الخليج العربي وأصررت في الوقت ذاته على أن تخضع الإسرائيلية لها مباشرة ، وتوافقها بنسخ من تقاريرها ونشاطاتها.

وقد حظيت الإسرائيلية الأمريكية بجانب الحماية البريطانية بدعم الحكومة الأمريكية فمثلاً في سفاراتها وقنصلياتها ، الأمر الذي دعا المبشرون إلى تكثيف جهودهم على جمع معلومات سياسية وإجتماعية

(١) Zwemer: Op. Cit: P. 365.

وإقتصادية يمدون بها حكوماتهم والتي تعتمد عليها في صياغة سياستها تجاه المنطقة ^(١) .

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية تعتمد على رجال التبشير وتحثهم على موافقتها بتقاريرهم باستمرار خاصة في تلك الفترة التي تميزت بعدم وجود نشاط دبلوماسي أمريكي متكامل في المنطقة ، ومن جانبهم رحب المبشرون بالقيام بهذا الدور من منطلق أن ذلك لا يتعارض مع مفهوم الوجود التبشيري ^(٢) بل ربما يعززه ويدعمه ويمده بأسباب القوة والثبات ، وعلى عكس ما كان يتوقع المبشرون جاء اكتشاف النفط وبكميات هائلة في شرقي الجزيرة العربية منهيًا بذلك حالة الفقر والبؤس والمعاناة التي كانت الإسرائيلية تركز على إستغلالها في خدمة أهدافها التبشيرية .

ليمثل الضربة القاصمة لإستمرار نشاطهم ، وهذا بالإضافة إلى تمسك مسلمي الجزيرة العربية بعقيدتهم السمحة وإيمانهم القوي كان الصخرة الصماء التي تحطمت عليها آمال رجال الإرسالية وجهودهم التبشيرية اليائسة .

وهكذا أجهضت تلك العوامل مجتمعة مخططات وآمال الإرسالية وجعلتها تقرر رسمياً في ١٩٤٤م تصفية نشاطاتها نهائياً .

وبعد أن أصيبت بخيبة أمل كبرى ، ورحلت عن المنطقة وهي تجر نبول الفشل الذريع لجهود مضنية دامت خمسون عاماً ، وطويت بذلك صفحة سوداء من عمل تبشيري أمريكي فشل في تحقيق أهدافه .

(١) Paul, Harrison: "The Arab At Home" (New York Crewel, 1924) P. 8.

(٢) Paul, Harrison: ibid. P. 300.

التنافس البريطاني - الأمريكي حول نفط الخليج العربي^(١)

أصبح النفط هو محور التنافس الأنجلو - أمريكي منذ مطلع القرن العشرين حينما تم التوقيع على أول إمتياز نفطي في إيران ١٩٠١م بين الحكومة الإيرانية والمواطن البريطاني " وليم نوكس دارسي WILLIAM ANOX DARCY ^(١) .

وكانت بريطانيا قد قيدت بعض حكام أقطار الخليج العربي بمعاهدات إضافية تلزمهم بعدم منح أي إمتياز نفطي لأية جهة كانت دون الأخذ بمشورة وموافقة بريطانيا في حين أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تركز اهتمامها بالمنطقة بعد اكتشاف النفط فيها وعادت إلى مزاحمة الدول الأخرى لضمان نصيبها من النفط ، بيد أن المصادر الأجنبية

(٢) موضوع التنافس البريطاني الأمريكي حول نفط الخليج العربي قد أسترعته العديد من الدراسات، وإذا فُضلت الباحثة تتواله بإختصار شديد دون العناية بالتفاصيل الدقيقة مع التركيز على أثر النفط في التوجيه السياسي للولايات المتحدة الأمريكية نحو منطقة الخليج والذي عزز في الوقت نفسه من الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية والسياسية لمنطقة الخليج للعرب .

(١) بخصوص الدراسات التي تناولت موضوع التنافس الأنجلو - أمريكي حول نفط الخليج راجع:

- ١ - أندره نوسش : الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، ترجمة إسعد محفل ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧١م.
- ٢ - محمد ليبيب شقير : صليب ذهب : اتفاقيات وعقود البترول في البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة الجزء الأول ١٩٦٠ .
- ٣ - جورج ينوفسكي : البترول والدولة في الشرق الأوسط ، بيروت ١٩٦١.
- ٤ - فيني دافيد : بترول الصحراء ، بيروت للمكتبة الأهلية ١٩٦٠.
- ٥ - راشد البروي : حرب البترول في الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٣م .
- د. إبراهيم محمد شهاد : تطور العلاقة بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الإمتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣م لدوحة ١٩٨٥.
- د. طه محمد وهيم : للتنافس البريطاني الأمريكي على نفط الخليج العربي ، موقف العرب في الخليج منه (١٩٢٨-١٩٣٩) دار الرشيد ، بغداد ١٩٨٢.

والعربية قد خلت من أي إتفاق نفطي حصلت عليه الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى بالرغم من أن نتائج الحرب قد جاءت في صالح بريطانيا^(١) بعد إندحار العثمانيين والأكرمان وإسحابهم من المنطقة وزالت من نفوذها وهيمنتها في الخليج إلا أنها سرعان ما واجهت معارضة الأمريكيين بشأن النفط في شمال إيران وشمال العراق ، ثم منطقة الخليج عموماً قبلانسبة لنفط شمال إيران فقد حصلت عليه الشركة الأنجلو - فارسية في ١٩٢٠م من المواطن الروسي "خوستريا" والذي كان قد فاز به في عام ١٩١٦م ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد اعترضت على هذا الإجراء واعتبرته منافياً لسياسة الباب المفتوح^(٢) التي دعت إليها الولايات المتحدة عقب محادثات السلام في ١٩١٩م حتى لا يقتصر منح الإمتيازات على بريطانيا في مناطق الشرق الأوسط- وجاء التوجه الإيراني متمشياً مع الرغبة الأمريكية بأن تتولى الشركات الأمريكية استثمار نفط المنطقة الشمالية وبالفعل دخلت الشركة الأمريكية " سنكلير SINCLAIR " وحصلت على الإمتياز في ٢٠ كانون الأول ١٩٢٣م ، بيد أنها اضطرت للتنازل عنه لشركة أمريكية أخرى هي " اميراناين AMERANAIN " في عام ١٩٣٧م وهي الخطوة التي عارضتها بشدة بريطانيا وشركة النفط الأنجلو- فارسية^(٣) ، أما

(١) د. جمال زكريا قاسم : " المؤثرات السياسية للحرب العالمية الأولى على إمارات الخليج العربي " ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ، العدد السادس عشر ١٩٦٩ القاهرة ، ص ٢٠٦-٢٠٧ .
(٢) إرتكزت سياسة الباب المفتوح على النقاط التالية : (١) أن يعمل جميع رعايا الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي بالانتداب (٢) ألا تكون الإمتيازات الإقتصادية التي تمنح في الأراضي المشمولة بالانتداب واسعة لدرجة تحبطها محصورة في فئة معينة ، (٣) أن لا تمنح امتيازات احتكارية بشأن أي مادة تقرر : محمد جواد العبوسي ، البترول في البلاد العربية ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ١٣ .

(٣) See; Charles, W. Hamilton: "Americans and Oil in the Middle East"(Houston, Texas 1962) P. 35.

بالنسبة للعراق ، فعلى الرغم من أن بريطانيا تمكنت من تسوية خلافاتها مع فرنسا حول نفط الموصل في مؤتمر سان ريمو ١٩٢٠م إلا أنها لم تتمكن من تجاوز المنافس الأمريكي إذ سارعت الولايات المتحدة عن طريق وزارة خارجيتها بالإتصال بالحكومة البريطانية ، ولمست منذ البداية دلائل مشجعة على رغبة بريطانيا التعاون معها بصدد نفط العراق^(١).

كانت الشركات الأمريكية العاملة في مجال النفط قد قررت إنشاء إتحاد^(٢) يجمعها بهدف القيام بالعمل المشترك في بلاد ما بين النهرين ، أو أي مكان آخر يرى إتحاد الشركات الأمريكية ضرورة العمل فيه ، وكان أول عمل لهذه المجموعة هو الإتصال بشركة النفط التركية والشركة الأنجلو - فارسية وبخول الأطراف الثلاثة في مفاوضات طويلة ومعقدة بدأت في تموز / يوليو ١٩٢٢م وانتهت في ٣١ يوليو ١٩٢٨م حين تم التوقيع على اتفاقية الخط الأحمر ، وتسوية النزاع الدائر بين الأطراف المعنية^(٣) ، والذي كان من نتيجته تحول شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (I.P.C) ١٩٢٩م لتضم شركاء من (شركة النفط الأنجلو - فارسية ، وشركة شل الهولندية ، وشركة النفط الفرنسية) بالإضافة إلى المجموعة الأمريكية ، وحصلت شركة نفط العراق على امتيازها من الحكومة العراقية^(٤) لتعطي بذلك فرصاً شبه متساوية للشركات البريطانية والأمريكية للعمل في مجال النفط العراقي ،

(١) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، الولايات المتحدة والشرق العربي سلسلة كتب عالم المعرفة ،

العدد الرابع أبريل ١٩٧٨م المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ص ١٧ .

(٢) هذا الإتحاد كن يضم شركات ستانفورد لوف نيوجرسي - سوكوني - سنكلير - تكساس - جلف -

مكسيكان - ثلاثيك

(٣) د. طه محمد وهيم : " المرجع السابق " ص ٤٩ .

(٤) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : " المرجع السابق " ص ١٨ .

بينما اندفعت الشركات الأمريكية الغير مشمولة بالإتفاقية للتوغل في منطقة الخليج العربي ، وهذا يتمثل بشكل واضح في نشاط شركة نفط كاليفورنيا والتي بدأت نشاطها في الخليج بنفط البحرين .

كانت البحرين كذلك من الأقطار الخليجية التي شهدت تنافساً بريطانياً - أمريكياً حول عقود امتياز النفط هناك ، بعد أن كان المغامر النيوزيلاندي الميجور فرانك هولمز ممثل شركة المجموعة الشرقية العمة السنديكيت " I. J.S " قد منح من الشيخ حمد بن عيسى في ٢ ديسمبر عام ١٩٢٥م إمتيازاً للبحث عن النفط في بلاده مدته ثلاث سنوات^(١) ، وكان هولمز قد عرف انه سمساراً أكثر من مستثمراً إذ سرعان ما أخذ يبحث عن مشتر لحق الإمتياز فتلقفت العرض الشركات الأمريكية^(٢) وفازت به في النهاية شركة " GULF " مقابل ٥٠ ألف دولار في نوفمبر ١٩٢٧م .

بيد أن دخول " GULF " في إئتلاف شركة نفط العراق (I.P.C) لم يتح لها العمل بمفردها في البحرين إذ يعد ذلك منافياً لما جاء في إتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨م ولذلك اضطرت الشركة للتنازل عن هذا الإمتياز لشركة نفط أمريكية أخرى هي شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (سوكل) " STANDARD OIL OF CALIFORNIA SOCAL " الغير مساهمة في شركة (I.P.C) وذلك في ٢١ ديسمبر ١٩٢٨^(٣) .

(١) F.O. 371/8944, Motor Holes, Account of His Visit in the Persian Gulf 1925 .

- وكذلك انظر محمد الرميحي: " قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠ " مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ، الكويت ١٩٧٦ ، ص ١١٣ .

(٢) F.O. 371/3/9/7, Oil Concessions in Bahrain and Kuwait 1927 - 1931.

(٣) Kennedy J. William (Ed) "Secret History of the Oil Companies in the Middle East" (U.S.A. Salisbury: Documentary Publication, 1979. vol.I) Pp.39-40.

وكذلك انظر :- د. إبراهيم محمد شهيد : مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

بيد أن مكتب المستعمرات الذي كان مهتماً بشئون الخليج قد أعلن أن حكومة بريطانيا تريد إدخال بند في امتيازات النفط البحرينية لجعلها مقصورة على الجنسية البريطانية وهو ما رفضته الحكومة الأمريكية واعتبرته عائقاً متعمداً يهدف إبعاد الشركات الأمريكية من الدخول إلى الخليج ، ثم بدأت محادثات دبلوماسية طويلة لم تؤد إلا إلى حل وسط في يناير ١٩٣٠م حين وافق مكتب المستعمرات على أنه يجب على شركة بلبكو (شركة النفط البحرينية) وهي شركة فرعية " لسوكال " أن تكون شركة بريطانية يتم تسجيلها في كندا وأن تتدخل في إدارتها ومستخدميها بريطانيين ^(١) فكان أن وافقت بلبكو في نهاية المطاف على هذه الشروط وحصلت على عقد الامتياز من شيخ البحرين في نهاية ١٩٣٠م ^(٢).

غير أن وزارة الخارجية البريطانية وجدت أن بند الجنسية غير عملي ، وأرادت أن تقضي على موقف بريطانيا المزدوج بخصوص دخول الشركات النفطية الأمريكية فألحقت عن طريق مجلس الوزراء هذا البند رسمياً في ١٣ أبريل ١٩٣٢م .

وهكذا تمت الموافقة على سياسة الإفتتاح رسمياً وانخفض بالتالي الدعم الأمريكي الرسمي للشركات العاملة في المنطقة في الثلاثينات بشكل ملموس ، ومضت شركة بلبكو تعمل في نفط البحرين من خلال اتفاقيتي ١٩٣٤ - ١٩٤٠م الموقعيتين بينها وبين شيخ البحرين ، معتمدة على ما حققته هناك من إنجازات ، وظلت حتى عام ١٩٥٢م

^(١) روز ماري سعيد زحلان: المناقصة البريطانية - الأمريكية في البحرين (١٩١٨ - ١٩٤٧) بحث منشور بمجلة الوثيقة ، تصدر عن مركز الوثائق التاريخية - بدولة البحرين ، العدد الخامس - السنة الثالثة ، شوال ١٤٠٤هـ - ١٤٠٤ ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٤٢ .

^(٢) Bahrain Petroleum Co. The Story of Bahrain Petroleum Limited B A P Co, Bahrain, BAP CO Publics Relation, 1979.

حين ظهر مبدأ مناصفة الأرباح الذي أوجد سياسات جديدة في العلاقة بين الشركات المنتجة والدول النفطية .

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية ، فقد تمكن فراك هولمز من الحصول على أول امتياز في منطقة الإحصاء في عام ١٩٢٣م^(١)، ولكنه كان عديم الجدوى والغنى من تلقاء نفسه، بعد أن أخفقت الشركة التي يمثلها هولمز في تحقيق أية نجاح هناك .

كان طبيعياً أن تهتم شركة النفط كاليفورنيا بنفط الإحصاء بحكم نشاطها في البحرين حيث ساد الاعتقاد بوجود نفس التكوينات الجيولوجية هناك ، ومرة أخرى تعود الشركات البريطانية لتبدي رغبتها في الحصول على الامتياز ، بعد المخاوف التي أخذت تبديها شركة الأنجلو-فارسية إزاء الإنفخاع الأمريكي نحو الخليج .

ووجهت إدارة الشركة في لندن تعليماتها إلى موظفيها في عبادان وبذل قصارى جهدهم لأجل الحصول على امتياز الإحصاء^(٢)، كما أجريت شركة نفط العراق التي تمثل المصالح النفطية البريطانية عدة إتصالات مع الشيخ "حافظ وهبة" أحد مستشاري الملك بهذا الشأن^(٣).

وفي حين أرسلت شركة كاليفورنيا الأمريكية وفداً ، لم تنتظر شركة نفط العراق ما يستقر عنه مفاوضات الأمريكيين بل قررت المضاربة والمزايدة وأرسلت مبعوثها لونغريك في مارس ١٩٣٣م^(٤)

^(١) H, S.T. j. B. Philby: " Arabian jubilee" Robert Hale LTD, London, P.59.

^(٢) F-O-R (15-1-627), From Abadan Refinery, (P.G) To Col Fowle, 1933.

^(٣) PRO, F.O. 371-16870, British Legations, Jidda to C.F.A Warner 15-3-1933.

^(٤) Ibid.

في الوقت الذي انتظر فيه الملك عبد العزيز طويلاً للحصول علي أفضل العروض وتقييم الوضع لإتخاذ ما يناسب المصلحة العليا لبلاد^(١).

ويبدو أن الملك عبد العزيز قد أقتنع في الأخير بقوة الاقتصاد الأمريكي قياساً بالاقتصاد البريطاني ، الأمر الذي يعنى قدرة الشركات الأمريكية على المساهمة في تنمية الاقتصاد السعودي ، فكان أن منح الإمتياز بالفعل إلى شركة نفط الكاليفورنيا الأمريكية في ٢٩ يوليو^(١) ١٩٣٣م ، ولقد تمخض عن منح هذا الإمتياز فيما بعد دخول الرأسمال الأمريكي والخبرة الفنية الأمريكية ، وغير مجرى التاريخ العربي وفتح باب الشرق الأوسط بشكل واسع أمام الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من أن تمد قدمها إلى البر الرئيسي المقابل (الإصاء) بعد أن ثبتت قدمها الأولى في جزر البحرين ، وعلى أية حال فإن هذا التوغل ، وإن لم يتم في الحال ، فبقه كان بداية النهاية للسيطرة البريطانية في الخليج العربي ، وإذ أن بريطانيا لم تترك الأمريكيين يدخلون منطقة نفوذهم فحسب بل تركت لهم أيضاً أكبر حقول نفطي في الشرق الأوسط^(٢).

^(١) كانت المفاوضات النفطية السعودية مع الأمريكيين والبريطانيين معدة للغاية إذ كانت ترتبط عند ابن سعود بسياسات أخرى عديدة كمسألة الاعتراف الأمريكي بالملكة ، والعلاقات الدبلوماسية ، والصكرية ، والتجارية ، ولذلك اعتبر ابن سعود أن موضوع النفط هو المحك الذي يمكن أن يفيس من خلاله السياسات الأمريكية أو البريطانية تجاه بلاد وأنة ينبغي الاستفادة منه في مجال الأمن القومي السعودي.

^(٢) جريدة أم القرى ، ١٠ يوليو ١٩٣٣.

-Foreign Relation of the United States, 1933, vol. II, United States Government Printing Office, Washington D.C. 1949. Harvard Law Library 57/24.
-PRO, Fo.371 -16871, Times Extract, 22-7-1933; MR. Calvert, Jidda, 22-7-1933; Times, 22-7-1933.

^(٣) Mosely, Leonard; " Power Play, Great Britain" Williams Brothers LTD. 1973. P.53.

ويموجب الإمتياز الممنوح للأمريكيين فقد شرعوا بعملیات الإستطلاع و الحفر ، حتى تم اكتشاف أول بئر تجارى في منطقة "الدام" في عام ١٩٣٨م، وحاولت شركة كاليفورنيا أن تمتد بنشاطها ليشمل المنطقة المحاذية بين السعودية - والكويت ومنطقة الحدود المشتركة بين قطر والسعودية ، ولكنها وجدت مجابهة قوية من منافستها التقليدية شركة نفط العراق التي سعت بدورها لمنع وقوع ما تبقي من منطقة "الخط الأحمر" بأيدي الأمريكيين فلمست في سنة ١٩٣٥م شركة إمتيازات النفط المحدودة بدعم من الحكومة البريطانية.

بيد أن المساعي البريطانية لم تكن لتقتنع ابن سعود ،بعد المكثة التي احتلتها شركة نفط كاليفورنيا وما أثبتته من الإمكانيات العملية والالتزام بالتعهدات ، وما بذلته من جهود لتسهيل عملية نقل النفط إلى موانئ الخليج العربي ، الأمر الذي جعلها تتفوق على الشركات البريطانية ، والألمانية ، واليابانية، والإيطالية، وتحصل على امتياز مناطق الحياض بين السعودية وجيرانها في عام ١٩٣٩م ، وهو نفس العام الذي شهد تغيير اسم شركة كاليفورنيا إلى شركة الزيت العربية الأمريكية ARABIN AMERICAN OIL CO. ، والتي يرمز لها اختصاراً بأرامكو Aramco- ونقل مركزها الرئيسي إلى الظهران في ١٩٥٢ م .

وفي الكويت، كانت شركة البترول الأنجلو-فارسية The Anglo Persian Oil Co. - هي أولى الشركات التي أبدت اهتماما نشطا بالتطلعات البترولية هناك منذ سنة ١٩١٧م^(١)، عندما قامت بعملیات فحص أولية في الكويت دخلت على إثرها في مفاوضات مع الكويتيين

(١) Mosely, Leonard: " Power Play, Great Britain" Williams Brothers LTD .1973. P.53.

لأجل الحصول على حق الإمتياز ،وقامت الحكومة البريطانية من جانبها بدعم الشركة في مفاوضاتها مع شيخ الكويت ،ببدا أن دخول النيوزيلندي هولمز طيبة المنافسة قد افسد الأرباح التي كانت تتفاوض بها الأنجلو - فارسية ، لاسيما وأنه كان يتفاوض باسم شركة نفط الخليج الأمريكية ، وأستطاع هولمز تقديم عروض مغرية للكويتيين ، وبدا وكأن الامتياز قد منح له ، لولا أن الوكيل السياسي البريطاني "بيكسون" قد فلجأ المتفاوضين في ١٩٣٠م بضرورة الالتزام بشرط الجنسية البريطانية ^(١) ببدا أن وزارة الخارجية الأمريكية عادت ونكرت للبريطانيين سياسة "الباب المفتوح" والتي طبقت في البحرين، وهكذا أنخرطت الحكومتان الأمريكية والبريطانية رسمياً في التنافس حول نفط الكويت ، وخاضا غمار مضيئة ومعقدة أسفرت في النهاية عن فكرة الإتفاق بين المصالح الأمريكية والبريطانية ^(٢) .

وهو إقتراح تقدمت به الأنجلو -فارسية وهو يقضي برغبتهم في العمل المشترك مع الأمريكيين ، بالشكل الذي يبقي للمصالح البريطانية هيمنتها وأرجحيته على المصالح الأمريكية ، وتمشياً مع تلك الرغبة في المحافظة على مركز بريطانيا العتيد في المنطقة ورغبة في عدم الإصطدام المباشر مع حكومة الولايات المتحدة ارتأت السياسة البريطانية أن من الأفضل الإستجابة للضغط الذي تزاوله سفارة الولايات المتحدة في لندن وسحب إصرارها على عبارة "الإشراف البريطاني" British Control Clause في أي إمتياز قد يمنحه شيخ الكويت للشركات الأمريكية.

^(١) Desire of Eastern and General Syndicate to Obtain Oil Concession in Kuwait B, 5142/4(191,F.O.371/15277(1833), Public Record Office, P.446, Dated 7TH December 1931.

^(٢) From G.E.W. Flood (Colonial Office) to the Under Secretary of State, Foreign Office, January 1931, F.O371\15277(1833), P.R.O. No 374-375.

ومن جانبه كان للشيخ أحمد الجابر الصباح شيخ الكويت موقفاً مشابهاً للذي اتخذهُ الملك عبد العزيز آل سعود إذ أراد الاستفادة من هذه المنافسة الحامية الوطيس والترتب لأجل الحصول علي أفضل العروض ، وإن كان يفضل اتفاق المصالح الأمريكية والبريطانية علي شكل شركة يعطي لها إمتياز البحث والتنقيب عن البترول داخل بلاده^(١) ، وبالفعل حدث ما كان يرجوه شيخ الكويت إذا إتفقت كل من شركة للنفط الأجلو -فارسية للبريطانية ، وشركة نفط الخليج في نهاية المطاف علي تأسيس شركة نفط الكويت المحدودة (K. O. C.) في فبراير ١٩٣٤م تمول وتمتلك مناصفة بين الشركتين المذكورتين ، وبعد مباحثات مع شيخ الكويت حصلت شركة نفط الكويت المحدودة علي إمتياز البحث والتنقيب وإستغلال النفط في الكويت في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤م^(٢) ، وقد ظل هذا الإتفاق سارياً حتى ٣ نوفمبر عام ١٩٥١م عندما أتفقت شركة البترول الإنجليزية الفارسية وإتحاد بترول الخليج (جلف) علي إلغاء العقد المبرم بينهما في عام ١٩٣٤م.

لم تنشأ مشكلات سياسية حول إمتيازات قطر ومشيخات ساحل عمان ، لأن سيطرة بريطانيا هنا كانت أقوى ، ولم تجد الشركات البريطانية منافسة قوية ، فحصلت الأجلو - فارسية علي إمتياز قطر سنة ١٩٣٥م، بينما حصل فرع من شركة نفط العراق علي إمتياز

(١) And That Shaikh Appears to be Trying to Arrange an Anglo-American Group in Kuwait..."

See; From Colonial Office about Kuwait Oil Concession, Dated 21st April 1933, E2138/ 12191, F.O.371/16836 (2508), P.R.O, P. 87.

(٢) د. بحر الدين عيسى : دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي و الاقتصادي (١٩١٣)

- (١٩٦١) ، ذلت السلاسل ، ١٩٧٨ م . ص ٣٢٢ .

-Casille, Rex James: "Oil Diplomacy: the Evolution of American Foreign Policy in Saudi Arabia, 1933-1945 "(pH. D. Thesis University of Utah, 1983) P. 43.

مستقط وعمان سنة ١٩٣٧م^(١)، ولم تدخل المنافسة الدولية إلى تلك المناطق إلا بعد الحرب العالمية الثانية .

هكذا ، كان من الصعب على البريطانيين منح المصالح الأمريكية من الولوج إلى داخل منطقة الخليج لأسباب تتعلق بمكافة الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت بين دول العالم بعد الحرب العالمية الأولى ، بالإضافة إلى عزم الأمريكيين أنفسهم على التواجد الفعال والنشط في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، ومن ثم يمكن القول أن دخول المصالح الأمريكية كان بمثابة بداية النفوذ الأمريكي في الخليج العربي.

العلاقات الدبلوماسية والسياسية المبكرة:

فيما عدا النشاط الإقتصادي "التجاري - النفطي" و الثقافي التبشيري "الطبي- التعليمي" ، فقد ثبت أن الأرشيف الأمريكي * يخلو من أية وثائق تكشف عن سياسة أمريكية موضوعية إزاء المنطقة العربية وظلت السياسة الأمريكية إزاء الشرق الأوسط على هذا النحو حتى قبيل الحرب العالمية الثانية حين بدأ التغيير يدخل على السياسة الأمريكية ، أي التحول إلى وضع سياسة نحو المنطقة^(٢) .

وحتى هذه الفترة كانت الدبلوماسية الأمريكية قد اعتمدت على بريطانيا في تعاملها مع شئون ووسط للشرق الأوسط بصورة عامة،

(١) د. صلاح العفلا : التغيرات السياسية في الخليج العربي ، الأجلو - المصرية ، ١٩٩١ ، ص. ٣٢٣ .

National Archives of the United States of America, Washington D.C.

*أرشيف الولايات المتحدة الأمريكية بواشنطن يحتوي على مجموعة من الوثائق التي تخص منطقة الخليج و الشرق الأوسط عموما ، وقد وزعت على شكل فترات زمنية متتالية .

(٢) Documents on the History of Saudi Arabia , Edited by Ibrahim Al Rashid, vol.1, Introduction Pp. 1-5 (Hear after Cited as Ibrahim Al- Rashid).

والجزيرة العربية و منطقة الخليج العربي بصورة خاصة، فمعظم ملفات إدارة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بالخليج العربي اعتمدت أساساً على المعلومات والوثائق التي أمنتها بها بريطانيا من خلال السفارة الأمريكية في لندن ، أو المكتب العربي في القاهرة ، هذا بالإضافة إلى التقارير البسيطة التي كانت ترد إلى الإدارة الأمريكية من قنصيتها في عدن وعلى درجة أقل من بيروت والقنص وأستانبول^(١).

و مع ذلك كله فقد كانت هناك قنوات ضيقة بين عرب الخليج والحكومة الأمريكية ، ورسمت سنوات الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها بداية دخول أمريكا في الشؤون الدبلوماسية والسياسية للخليج العربي ، وحتى ذلك الوقت لم تكن أمريكا تحظى إلا بتواجد دبلوماسي بسيط ، وعلاقات سياسية محدودة .

إذ تنصر المصادر العمانية على أن عمان كانت أولى الدويلات الخليجية التي أقلمت علاقات دبلوماسية غير كاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ويعتبرون أن رحلة السفينة "سلطنة" إلى نيويورك وعلى متنها السيد أحمد بن نعمان الكعبي الأمين الخاص للسيد سعيد سنة ١٨٤٠م ، ووصول أول فنصل أمريكي إلى زنجبار وهو ريتشارد ووترز في عام ١٨٣٧م هي علاقات دبلوماسية مهمة تتناسب تلك المرحلة^(٢) ، وعلى الرغم من أن أحمد بن نعمان الكعبي لم يكن قد حصل معه أوراق اعتماد رسمية تشهد بأنه سفير ، وأن مهمته الدبلوماسية كانت قصيرة على تسليم رسالة إلى الرئيس الأمريكي.

^(١) Ibid. P. 3.

Memorandum from Division of Near East Affairs to the Third Asst. of Security of State (Bliss), Nov. 16, 1922. Ibrahim al- Rashid, vol. I, Pp. 97-98.

^(٢) وزارة الإعلام والثقافة ، عمان وتاريخها البحري ن سلطنة عمان ١٩٧٩م ص. ١٨٠-١٨٣ ،

نظر كذلك صورة لأول سفير عمني إلى U...S.A

على أية حال ، فإنه بالرغم من الغموض الذي يكتنف العلاقات السياسية و الدبلوماسية الأمريكية للخليجية قبل الحرب العالمية الأولى ، فإنه على ما يبدو أن هذا الغموض قد بدأ يتلاشى بعد الحرب ، وربما قبل ذلك بقليل ، عندما قرر الرئيس الأمريكي ويلسون في سبتمبر ١٩١٧م أن الوقت قد حان لإصدار بيان صريح عن أهداف السلام الأمريكية في الشرق الأوسط ، و الذي صدر بالفعل في كانون الثاني ١٩١٨م ويتضمن أربعة عشرة بنداً و يقضى الثاني عشر منه على حق الأقليات الوطنية الخاضعة للعثمانيين في تقرير المصير ^(١) .

و كان طبعاً أن يعلق العرب الآمال الكبيرة على مبادئ ويلسون السياسية ، وعلى السياسة التي أشيع أن الولايات المتحدة ستنتهجها بعد الحرب لمواجهة الأطماع البريطانية والفرنسية نحو بلادهم ^(٢) ، غير أن هذه السياسة الأمريكية الجديدة قد واجهت الدبلوماسية الأوروبية التقليدية بكل تعقيداتها ومشاكلها ^(٣) ، التي أطاحت ليس فقط بمبادئ ويلسون وإنما بآمال العرب في تقرير مصيرهم ، وكانت المفاوضات التي أعقبت الحرب قد أفرزت معاهدة فرساي و الحق بها ميثاق عصبة الأمم يناير ١٩٢٠م ، وقد نصت المادة (٢٢) على نظام سياسي جديد هو نظام الانتداب الذي سعي لوضعه ويلسون كتطبيق

(١) توماس . أ. بريسون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤-١٩٧٥) ، ترجمة دار طلائع للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق ١٩٨٥ ، ص ١٥٩ .

(٢) د. خيرية قاسمية : الولايات المتحدة الأمريكية و الوطن العربي في الفترة ما بين الحربين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ ١٩٢٨ ص ٢١ (ضمن مجموعة مقالات باسم السياسة الأمريكية و العرب ، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم ٧) .

(٣) Robert, Lansing: "The Big Four and Others of the Peace Conference" London , 1922, Pp.40-42.

مشوه لمبدأ حق تقرير المصير ، لم يكن إلا صورة من صور الإستعمار القديم ^(١) .

توقفت الولايات المتحدة عن التدخل في سياسة الدول الأوروبية الكبرى ، بعد أن فشل ويلسون في الحصول على موافقة الكونجرس لإقرار المعاهدة و الميثاق في مارس ١٩٢٠م بعد معارضة شديدة من زعماء الحزب الجمهوري لسياسته الخارجية ^(٢) .

غير أن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة بدافع رعاية مصالحها في الشرق الأوسط من توثيق علاقاتها السياسية بالحكام هناك ، و فتح قنوات للحوار السياسي الذي يضمن عدم المساس بالمصالح الأمريكية في المنطقة ، ومن ذلك أن الولايات المتحدة و المملكة العربية السعودية "الوليدة" قد دارت بينهما مباحثات مطولة ، سعت من خلالها العربية السعودية إلى الاعتراف الأمريكي بالمملكة ، بعد أن كان الملك عبد العزيز آل سعود قد نجح في ضم الحجاز إلى نجد وملحقاتها في عام ١٩٢٦م .

وتقدمت المملكة العربية السعودية بطلب رسمي إلى الولايات المتحدة الأمريكية تدعوها إلى الاعتراف بها في ٢٩ سبتمبر ١٩٢٩م ^(٣) .

بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت حذرة إلى حد بعيد في الاعتراف بالسعودية وذلك لإعتبارات عديدة ، أهمها ، النزاي القتال

^(١) Zeine , N. Zein: "The Struggle for Arab Independence: Western Diplomacy and The Rise and Fall of Faisal's kingdom in Syria" (Beirut: Khayat's, 1960) P. 154.

^(٢) De Novo , John . A: "American Interests and Policies in the Middle East 1900-1939" (Minneapolis : University of Minnesota Press , 1963) P . 73.

^(٣) The Secretary of State to Ambassador in Great Britain Dated 10 February 1931 No. 666.

يعظم أهمية مملكة الحجاز و نجد و ملحقاتها من الناحية التجارية و أن هناك القليل مما قد يثير إهتمام أمريكا ^(١) ، كما أن الإعتراف الأمريكي بمملكة ابن سعود سيضطرها إلى الإعتراف بكل من إمام اليمن ، و العراق ، في حين كانت الدبلوماسية الأمريكية قد أوجت مناقشة الاعتراف بحكومة العراق حتى يتم عقد الإتفاقية الثلاثية بين كلامن بريطانيا و العراق و أمريكا ، وقد تم ذلك في ٩ يناير ١٩٣٠م و أعترفت الولايات المتحدة بالعراق و تم التفاهم بين الجانبين بشأن التمثيل الدبلوماسي ^(٢) في حين تم تجميد مسألة الإعتراف باليمن .

والتجهت الدوائر الأمريكية إلى دراسة المسبل التي تؤدي إلى فتح باب التفاوض حول الاعتراف الأمريكي بالمملكة ، و عقد وزير الخارجية الأمريكية إجتماعاً مع الرئيس روزفلت في ١٩٣١م ، وفي هذا الإجتماع تقرر أن تشرع الدوائر المسبولة في الاتصال بالجانب السعودي لفتح باب المفاوضات ^(٣).

و في أول الأمر اتجهت الدوائر الأمريكية إلى أن تدور المفاوضات في هذا الصدد مع ممثل المملكة العربية السعودية في لندن ، غير أن هذا الإتجاه سرعان ما تغير إلى أن تجري المفاوضات في مصر بين السفير الأمريكي في القاهرة وحافظ وهبة لكونها أكثر ملائمة لإجراء

- Foreign Office , Macca , Hejaz . No 57/1/1: From Fuade Hamza, Acting Director for Foreign Affairs to His Excellency the Secretary of State. Washington, U.S.A. Dated 29th September: Al Rashid .Op Cit: vol. II. P. 219.

^(١)Memorandum, Division of Near Eastern Affairs, U.S.A. Department of State No 40, Op Cit: 25, 1928, Ibrahim Al- Rashid, vol. II, Pp. 226-237.

^(٢)The Secretary of State of the Ambassador in Great Britain No .666. Feb. 10,1931, Ibid. vol. III.

^(٣) خالد هليل سعيد قطان : العلاقات السياسية السعودية - الأمريكية من ١٩٣٣ حتى اعتلاء الحرب العالمية الثانية ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، قسم للتاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٨م ، ص ٦٥.

مثل هذه المفاوضات ، كما أسندت إلى القنصلية الأمريكية في عدن مهمة مساعدة المفاوضات ، لموقعها على أرض الجزيرة العربية وبحكم ما توافر لديها من معلومات غزيرة عن الشخصيات القيادية في الجزيرة ^(١) .

في هذا السياق و بالرغم من أن الولايات المتحدة كانت في طريقها للاعتراف بالملكة السعودية إلا أن المعاعي الروسية للرامية إلى توثيق علاقاتها بمنطقة الخليج العربي من خلال اعتمادهم قنصلا لهم في جدة منذ عام ١٩٢٤م ، وكون الإتحاد السوفيتي أول دولة أجنبية تعترف بالنظام الجديد وطرد الهاشميين من الحجاز في ١٩٢٦م ، وموافقة ابن سعود على تسير خط ملاحي سوفيتي في البحر الأحمر لخدمة أغراض الحج ، وازدهار التجارة السوفيتية في البلاد السعودية ، وعندما واجهت السعودية الأزمة المالية الخطيرة على أثر قمع حركة الأخوان سنة ١٩٣٠م قدم الإتحاد السوفيتي بعض المساعدات المالية والعينية وزود البلاد بالنفط.

هذا الإندفاع السوفيتي نحو السعودية في - رأيي - بالإضافة إلى الجدوى الإقتصادية التي نبهت إليها قنصلية عدن ، و العوامل السياسية التي استندت إليها السفارة الأمريكية في القاهرة قد جعل موضوع الاعتراف الأمريكي بالسعودية أمراً جديراً بالتحقيق ، بعد أن أصبح الجدل في هذه المسألة غير ذي موضوع.

و لكن قبل المضي في أية إجراءات رسمية، طلبت الخارجية الأمريكية من سفارتها في لندن أن تتلمس مدي إستعداد حكومة ابن

(١) د. منيحه أحمد درويش : تطور العلاقات السعودية - الأمريكية حتى عقد معاهدة ١٩٣٣م (دراسة وثائقية) . مسئل من مجلة للبحوث و الدراسات العربية ، تصدر عن معهد البحوث و الدراسات العربية ، للعدد الثاني عشر ، القاهرة ١٩٨٥-١٩٨٦ ، ص ٧٩.

سعود لعقد معاهدة صداقة وتجارة وملاحة تعامل فيها الولايات المتحدة معاملة الدولة الأكثر رعاية دون أية شروط فيما يتعلق بذلك ، بالإضافة إلى ضرورة تزويد المنفير الأمريكي في لندن بقوانين المملكة التي تحدد الإجراءات القضائية في الأحوال المدنية والجنائية والأحوال الشخصية ، كما طلبت الخارجية الأمريكية من نظيرتها البريطانية أن تعدها بصفة سرية بنفس المعلومات ^(١) .

وفي ١٣ أبريل ١٩٣١م رد حلفوظ وهبة على الجاقب الأمريكي بالموافقة الرسمية على المقترحات الأمريكية المشار إليها ، وأدى ذلك إلى أن توافق الولايات المتحدة على الاعتراف بالمملكة العربية السعودية ، وظهر نص الإعراف الأمريكي في الصحافة الأمريكية في ٣ مايو ١٩٣١م ^(٢) .

بدأت المفاوضات الفعلية بين الجاقبين الأمريكي و السعودي بخصوص عقد المعاهدة عندما وصل الحكومة الأمريكية رد حكومة ابن سعود بتاريخ ٤ مايو ١٩٣١م بالموافقة على الدخول في تبادل المذكرات التي تتعلق بعقد معاهدة رسمية تعامل فيها الولايات المتحدة معاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بالتجارة و الملاحة ^(٣) ، ولم يتوصل الطرفان إلى صيغة نهائية للمعاهدة إلا بعد عامين أي في

^(١) The Secretary of the U.S. Ambassador in Great Britain (Dawes) No. 666. Feb. 10, 1931, Foreign Relations 1931, P. 547-550.

^(٢) Press Relation, U.S. Dept of State, May 22, 1933, Ibrahim Al-Rashid, vol. III, P.116.

^(٣) جريدة أم القرى ، العدد ١٢ شعبان ١٣٥٢ هـ / ديسمبر ١٩٣٣م
و كذلك :

-United States Government, Diplomatic and Consular Representation, Juridical Protection, Commerce and Navigation Provisional Agreement between the U.S. of America and The Kingdom of Saudi Arabia Signed November 7, 1933, Washington: U.S. Government Printing Office, 1933. Herewitz. J.C: Op Cit: Pp. 453-454. .

١٩٣٣م ، و كان أهم ما تضمنه الإتفاق المبرم في ٧ نوفمبر ١٩٣٣م ، أن القانون الذي يطبق بشأن الدبلوماسيين السعوديين في الولايات المتحدة والممثلين الأمريكيين في السعودية هو القانون الدولي ، بالإضافة إلى الإتفاق على حق الدولتين في إقامة قنصليات كل لدي الطرف الآخر وفق البرتوكولات المتعارف عليها دولياً ^(١) ، وكانت هذه الإتفاقية هي الأساس الذي تم بموجبة تنظيم للعلاقة فيما بعد بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

رفضت إدارة الرئيس روزفلت فكرة إقامة تمثيل دبلوماسي في المملكة في أعقاب معاهدة ١٩٣٣م ، بدعوى أن حجم العلاقات التجارية الأمريكية مع السعودية لا تتطلب تمثيلاً دبلوماسياً يكلف حكومة واشنطن نفقات جديدة ، في الوقت الذي كانت فيه تتلج الأزمة الإقتصادية العالمية لا تزال تؤرق مضاجع المسؤولين في واشنطن وتحثهم على ضغط المصروفات الإدارية إلى أقصى درجة ممكنة .

غير أن شركات البترول الأمريكية العاملة في السعودية قد مارست ضغطاً على قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية من أجل إقامة تمثيل دبلوماسي وتوفير دعم حكومي لهم في المملكة العربية السعودية ، وظل هذا الإلحاح من قبل الشركات حتى عام ١٩٣٩م .

وإزاء تصاعد المصالح والإلتزامات الأمريكية في المنطقة، والممثل في تصاعد إنتاج البترول وعقد شركة Casoc لاتفاقية جديدة ملحقة مع السعودية في ٣١ مايو ١٩٣٩م تم بموجبها تمديد الإيجار إلى ستين عاماً ، كل ذلك دفع

(١) Al- Nafgan, Fahad . M: " The Origins of Saudi -American Relations: From Recognizing to Diplomatic Representation 1931-1943" (Ph.D. Thesis University of Kansas, 1989) P.45.

وزير الخارجية الأمريكي " Hull " إلى أن يأخذ موضوع التمثيل الدبلوماسي في السعودية بصورة أكثر جدية، على أساس تكليف وزير أميركا المفوض في القاهرة بالقيام بأعمال التمثيل الدبلوماسي في السعودية بصفة غير دائمة .

تغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه السعودية تغيراً جوهرياً بدخول أميركا الحرب العالمية في ديسمبر ١٩٤١ م ، إذ صارت السعودية تمثل أهمية كبرى لأميركا فخطوط مواصلاتها وإمداداتها تمر عبر الشرق الأوسط .

وأصبحت الجزيرة العربية خط الدفاع الثاني عن قناة السويس ومصر ، وخاصة بعد تعاقب الزحف الألماني إلى قلب الاتحاد السوفيتي وإلى قلب مصر في اتجاه الإسكندرية في يناير ١٩٤٢ م ، ومن ثم أصبح إرضاء الملك عبد العزيز وتأييد حكومته أمراً حيوياً بالنسبة لقضية الحلفاء.

ومن واقع الأهمية الإستراتيجية للمملكة قامت بريطانيا بإيعاز من روزفلت بتقديم مساعدات مالية لابن سعود تبلغ حوالي ١٧ مليون دولار لعامي ١٩٤١ ، ١٩٤٢ م.

ويدخل أميركا الحرب أصبح هناك حاجة ملحة لعمليات حربية ، كما أصبحت حاجة سلاح الطيران الأمريكي ماسة إلى الطيران عبر أجواء المملكة ، وإحتمال الهبوط الإضطرابي في مثل هذه الظروف كثيرة كذلك كما أصبحت هناك حاجة ملحة إلى أمكانية إقامة قواعد طيران عسكرية فوق الأراضي السعودية^(١).

ولتحقيق ذلك سعت السلطات الأمريكية في محاولة لتخفيف الشعور بالإحباط لدى عبد العزيز آل سعود نتيجة لرفض الحكومة

(١) Foreign Relation, 1942, vol. Iv, Pp. 567-575.

الأمريكية تقديم المساعدات المطلوبة له وذلك بإحياء مشروع البعثة الزراعية التي كان قد طلبها الملك عبد العزيز من قبله^(١).

ورأت الإدارة الأمريكية أن تغطي تكاليف هذه البعثة من صندوق الإغاثة التابع بتعين مباشرة للرئيس الأمريكي روزفلت تجنباً لتعقيدات المؤسسات التشريعية الأمريكية وأن ترسل هذه البعثة دون قيد أو شرط^(٢) وبالفعل أنطلقت البعثة من واشنطن في ١٩ مارس ١٩٤٢م إلى القاهرة ثم إلى جدة وبعد أن ألتقى أعضاء البعثة الملك .

بدأت البعثة في ممارسة مهامها المتمثلة في تطوير وسائل الري والمحاصيل والعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية لمنطقة واحة الهفوف وأنهت البعثة أعمالها رسمياً في ١٥ يونيو ١٩٤٣م .

وعلى صعيد تطوير العلاقات الدبلوماسية فقد رأى الرئيس روزفلت أن يستمر كذلك في عملة وزيراً مفوضاً لأمريكا لدى القاهرة وفي السعودية في آن واحد بالإضافة إلى وجود مفوضين (أو بعثة دبلوماسية) صغيرة العدد من حيث الموظفين لتكون متواجدة بصورة دائمة في جدة تجمع بين الأعمال الدبلوماسية والاقتصادية^(٣) ، وبالفعل

(١) Twitchell, K: "Saudi Arabia" Pp. 165- 176; Hull, Memoirs, vol. 11, P. 1512.

(٢) Memorandum by Acting Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Welles) Washington , September 27, 1941, American Foreign Relations Vol. . 111. Pp. 650-651.

(٣) Memorandum by the Under Secretary of State (Welles) to the Chief of the Division of Near Eastern Affairs (Murray) Feb. 12, 1942, the Acting Secretary of State to Minister in Egypt (Kirk) March 3, 1942, Foreign Relations, 1942, vol. IV, Pp. 559- 560.

United States Government. Foreign Relations of The United States, 1933- 1953, Washington D.C.(United States Government Printing Office P.-75.

أحتفل في مايو ١٩٤٢ بإفتتاح المفوضية الأميركية في جدة وتم تعيين
موس James Moose سكرتيراً ثانياً وقصلاً في جدة^(١).

تصاعدت أهمية دور بترول الخليج العربي لا سيما البحرين
والسعودية بسبب تعرض بترول روسيا وإيران للتوقف نتيجة
للتطورات العسكرية في الوقت الذي أدركت فيه الدوائر العسكرية
الأميركية أهمية البترول لخدمة عجلة الحرب الدائرة^(٢)، بالإضافة إلى
أن شركة كاليفورنيا قد أعلنت أنها لم تعد قادرة على دفع أية مبالغ
للسعودية فوق المبالغ المتعاقد عليها ، ومن ثم اتفق العسكريون
والنفطيون الأمريكيون على ضرورة إقناع حكومتهم بتقديم معونة
أمريكية مباشرة إلى المملكة العربية السعودية^(٣) وأن تكون هذه
المعونة أو المنح بمقتضى قانون الإعارة والتأجير.

وبالفعل قرر الرئيس روزفلت في ١٨ فبراير ١٩٤٣م أن تقدم
المساعدات اللازمة للسعودية في إطار قانون الإعارة والتأجير (Lend
lease - بمشاركة بريطانية بمعنى أن الإدارة الأمريكية كانت ترى
ضرورة تشكيل لجنة بريطانية أمريكية لوضع برنامج إفادة المملكة
العربية السعودية من قانون الإعارة والتأجير على اعتبار أنها ضرورة
أملتها ظروف الحرب ، وبالفعل قدمت الولايات المتحدة إلى المملكة ما
قيمه ٣٣٠٠٠٨٥٠ دولاراً ترد فيما بعد ، ولتقطع من هذا المبلغ

(١) Charge in Saudi Arabia (Moose) to the Secretary of State , May, 1, 1942, Foreign Relations, 1942, vol. IV, Pp. 560-561.

(٢) Caddy, Peter: "The Defense of A Concession "(The Case of American Petroleum Interests in Saudi Arabia 1939-1959).
A Paper Presented at the Seminar of Oil Companies and Governments held at
Britannic House, London in 22 October 1982, Pp. 55-57.

(٣) Al- Ruwathi , Abdulmuhsin , R: " American and British Aid to Saudi Arabia
1928-1945" (pH. D. Thesis University of Texas, Austin, 1990) P. 104.

١٧٨٩٩٠٠٠ دولاراً (منحة لا تبرد) واتفقت الولايات المتحدة مع بريطانيا على أن تتحمل كل منهما متكلفة هذه المنحة التي لا تبرد^(١).

وبذلك تكون المملكة العربية السعودية قد حصلت على الأموال اللازمة لها من قاتون الإعارة والتأجير على قدم المساواة مع الدول المحاربة إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

أما بالنسبة لتطور العلاقات الدبلوماسية ، فقد كتب وزير الخارجية الأمريكية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية في ٣٠ مارس ١٩٤٣م مقترحاً تحويل شكل التمثيل الدبلوماسي في السعودية من قائم بالأعمال (Charged Affairs Adinterin) إلى وزير مقيم (Minister Resident)^(٢) وهو ما وافق عليه الرئيس رؤفقت على الفور في إبريل ١٩٤٣، وليس هذا فصحب، وإنما سعت الولايات المتحدة إلى إنشاء قنصلية أمريكية في الظهران ترعي مصالح شركة الزيت الأمريكية والعاملين من الأمريكيين هناك وتوفر لهم الخدمات والتسهيلات القنصلية^(٣) وتقدمت رسمياً إلى الخارجية السعودية بهذا المطلب في ٢٣ أغسطس عام ١٩٤٣م . بيد أن الحكومة السعودية قند رفضت مثل هذا الإجراء الذي سيمثل حرجاً بالنسبة لها في حالة تقديم حكومة دولة ثلاثة بنفس المطلب^(٤) .

^(١) Al- Ruwaithy , Abdulmuhsin: Op Cit: Pp. 115- 116.

^(٢) Secretary of State to President Roosevelt, March 30, 1943. Foreign Relations. 1943, vol. Pp. 830-831.

^(٣) F.O. 371/40265, Dispatch from British Legation (Mr. Jardan) Jedda, at Foreign Office, No. 43, Dec. 16, 1943; Secretary of State to The Minister Resident in Saudi Arabia (Moose) Aug 19, 1943, Foreign Relations, 1943. vol. IV. P. 833.

^(٤) د منيحة أحمد درويش: العلاقات الدولية للملكة العربية السعودية (دراسة في تطور التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لدى المملكة ١٩٣٣-١٩٤٤م) ، مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥م، ص ٦٣.

نفع الإلحاح الأمريكي - في هذا الصدد - بالملك عبد العزيز لأن يتوجه إلى بريطانيا يستشيرها في موضوع قنصلية الظهران ^(١) ، وربما أراد الملك عبد العزيز بذلك أن يقنف بالكرة في الملعب البريطاني ، ولا سيما وأنه يعرف جيداً موقف بريطانيا الراض دائماً لأي تواجد لتمثيل دبلوماسي أجنبي في الخليج العربي.

في نفس الوقت سعي رئيس قسم الشرق الأدنى في الخارجية الأمريكية خلال عام ١٩٤٣م للحصول على موافقة بريطانيا على إنشاء قنصلية في البحرين ، بيد أن بريطانيا خشيت من تزايد المطالب الأمريكية لتمتد إلى الرغبة في إنشاء قنصلية في العراق وفي الظهران وربما في إيران كذلك.

كانت الخارجية الأمريكية تبث شئون رعاياها في البحرين منذ عام ١٩٣٦م عن طريق الوكيل السياسي في البحرين ، ولم تسعى إلى إنشاء قنصلية لها في البحرين بنفس الحماس الذي أبدته في حالة السعودية وذلك لأنها لم تكن لها مصالح إقتصادية جسيمة في البحرين آنذاك ، وعلى أية حال يبدو أن الحكومة البريطانية قد أرادت أن تستفيد من الأوضاع فمن ناحية تضغط على عبد العزيز ليوافق على فتح القنصلية الأمريكية في الظهران لتثبت للإدارة الأمريكية أنها لا زالت صاحبة اليد الطولي في الخليج برغم كل شيء وفي نفس الوقت تتولى قنصلية الظهران الأعمال للقنصلية الخاصة في البحرين ^(٢).

وإزاء المساعي البريطانية التي حاولت إقناع الملك بأن موقفها الراض لإنشاء قنصليات في الإمارات العربية المتواجدة في الخليج

(١) F.O. 371/40265: Form British Legation, Jeddah to Foreign office, Feb. 9, 1944.

(٢) F.O. 371/40265: Form British Legation, Jeddah, to Foreign Office Feb. 9. 1944; Minutes, Foreign Office, Feb. 10.1944.

العربي، إنما مرجعة أن بريطانيا لديها إتفاقيات معقودة مع حكام تلك الإمارات تعطيها الحق في التحكم في علاقاتهم الخارجية ، بل وفي كثير من الحالات لها سلطات على الرعايا الأجانب في تلك الإمارات .

أما بخصوص السعودية فالأمر يختلف ، وإذ أن السعودية لا ترتبط مع بريطانيا بإتفاقيات مانعة وأنها دولة ذات سيادة، وافقت الحكومة السعودية في مارس ١٩٤٤ على وجود قنصل أمريكي في الظهران ، وأنشئت القنصلية الأميركية في الظهران في ٢ سبتمبر ١٩٤٤م كما تقرر إقامة نائب قنصل في رأس تنورة^(١).

لقد كان من إفرزات عصر الوفاق الأنجلو- أمريكي أبان الحرب العالمية الثانية مناوأة الولايات المتحدة الأميركية لحركة رشيد علي الكيلاني في العراق^(٢) في محاولة لإرضاء بريطانيا ، فقد شهدت العلاقات البريطانية - العراقية توتراً شديداً مع بداية الحرب العالمية الثانية وتحديداً مع بداية حركة الكيلاني العسكرية في عام ١٩٤١^(٣) والذي كان راعياً في الوقت ذاته بتوطيد علاقته بالأمكان ، وفضه قطع علاقات العراق الدبلوماسية بدولة إيطاليا التي انضمت إلى المحور.

وأعلنت الحرب على بريطانيا بالإضافة إلى أن الكيلاني قد عرض على الإتحاد السوفيتي ضرورة إقامة علاقات دبلوماسية فورية بدعوى حاجة الكيلاني وحكومته إلى دعم الأصدقاء في صراعه مع بريطانيا،

(١) From American Vice Consul in Dhahran to the Secretary of State ,Dec. 20 1944, Ibrahim al - Rashid, vol. IV, P.205.

(٢) تولى الكيلاني الوزارة في العراق لأول مرة عام ١٩٣٣، وكلفت للمرة الثانية في عام ١٩٣٥ ، ثم تولى للمرة الثالثة من مارس ١٩٤٠ يناير ١٩٤١، وكلفت الرابعة وزارة الإنقلاب التي فصلت لها بريطانيا وعرفت بحركة أبريل.

(٣) د. صلاح العقاد: الحرب العالمية الثانية : معهد للدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٧٣.

وقد تم بالفعل إقامة العلاقات الرسمية بين الإتحاد السوفيتي والعراق في ١٤ مايو ١٩٤١م.

وعلى الرغم من أن الموقف الرسمي للإدارة الأميركية أتمسم في بداية النزاع بالحيدة إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير على إثر تسريب الحكومة البريطانية أنباء تفيد بوجود علاقات مشبوهة بين الكيلاي والثوار الفلسطينيين^(١) ، وأن أي دعم عسكري أمريكي للعراقيين معناه تعرض اليهود في فلسطين للقتل والتدمير وقد أخذ الكونجرس الأمريكي هذه الأنباء مأخذ الجد، وحمل الخارجية الأميركية مسؤولية أية تعاون أمريكي عراقي في المجال العسكري.

وقد رضخت الإدارة الأميركية للضغط الداخلي (الكونجرس) والخارجي (البريطاني) وقررت عدم تصدير أسلحة إلى العراق حتى يقطع علاقته بالمحور والثوار الفلسطينيين^(٢).

وتصاعدت الأحداث في العراق إلى حد المواجهة العسكرية بين البريطانيين والعراقيين ، وطلبت الحكومة العراقية من الإدارة الأميركية التدخل لوقف القذف البريطاني المكثف بيد أن الولايات المتحدة تعطلت بصعوبة الإتصال بالبريطانيين في الوقت الحالي نظراً للظروف الدولية الصعبة، ولموقف الحلفاء الحرج في الحرب العالمية الدائرة، الأمر الذي أضعف من موقف الكيلاي وأضطره في النهاية إلى مغادرة بغداد إلى إيران ، وفي يونيو ١٩٤١م عاد الأمير عبد الله كوصياً على عرش الملك الصغير، وشكلت في بغداد وزارة جديدة برئاسة جميل المدفعي ، ثم وزارة نوري السعيد بداية من أكتوبر ١٩٤١م ، والتي بدأت عهد

(١) F.R. IRAQ , The British Embassy to the Department of State , Washington , January , 6, 1941. P. 487.

(٢) F.R. IRAQ, The Secretary of State to the Minister Resident in IRAQ (Knabenshuc, Washington, March, 1, 1941, P. 489.

جديد يتسم بالعمل على إسترضاء البريطانيين والتمهيد للتفوذ الأمريكي في العراق^(١) وبعد فشل حركة الكيلاني وتدمير منشآت العراق الحيوية، كالسكك الحديدية ، والمطارات في بغداد، طالبت الحكومة العراقية النورية من الإدارة الأميركية أن تستفيد من قانون الإعارة والتأجير لسوءه بمصر وإيران وتركيا ، وبالفعل إستجابت الإدارة الأميركية لمطلب العراق ، وأطلقت القنام بالأعمال الأمريكي في بغداد (فاريل Farrell) بأن الرئيس روزفلت سيصدر إعلان إستخفاف العراق لتموين (ليند - ليز - إيد) المؤسسة الأميركية المكلفة بالتوريد ، طبقاً لقانون الإعارة والتأجير من خلال لجنة مشتركة مع الخارجية البريطانية^(٢) ، ودخلت اللجنة الأنجلو - أمريكية في مباحثات مطولة مع العراقيين حول كيفية تطبيق القانون في العراق لتحديد نوعية البضائع المقدمة للعراق وكذا المواد الإنشائية والعسكرية كما تم تحديد شروط وأساليب الدفع الفوري لأسعارها، وإن احتفظت الولايات المتحدة في النهاية بحق إهداء بعض الأسلحة الخفيفة للعراق بلا مقابل تحسباً لمستقبل أفضل في العلاقات بين البلدين.

أما على صعيد تطور السياسة الأميركية للبريطانية تجاه الوجود السوفيتي في الخليج ، وفقد نجحت بريطانيا في دفع المملكة العربية السعودية للاعتذار للاتحاد السوفيتي عن إنشاء علاقات سياسية مباشرة معه محتجة أن "الحجاز قسمية في نظر العالم كله" وأن الوجود الشيوعي هناك أمر يسيئ لسمعة المملكة^(٣).

(١) F.R. IRAQ, The Minister Resident in IRAQ (Knabenshue) to the Secretary of State, Baghdad, November , 25, 1941, P. 514.

(٢) د. لéal السبكي: العلاقات الأميركية - العراقية (السياسة العسكرية) (١٩٤٠-١٩٤٢) مكتبة الأنجلو - المصرية، القاهرة م ١٩٩٢ ص ١٠٨

(٣) F.O. 15/1/73, Russian Activities in Persian Gulf (18th . Sept 1929).

وعلى الجانب الآخر من الخليج العربي حيث الحكم الإيراني ، فأننا نجد صورة أخرى للعلاقات الدولية ، وإذ أن رضا شاه كان ينظر لعلاقته مع الإتحاد السوفيتي نظرة أكثر مرونة وإتفتاحاً من نظرة حكام أقطار الخليج العربي وهي نمو الطبقة الوسطى وإزدياد الرخاء على مختلف غيرهم من دول العالم ، وبهذا فإن الدبلوماسية الإيرانية حققت نصراً واضحاً في علاقتها الدولية على الدبلوماسية العربية في الخليج العربي.

غير أن السوفييت قد أهملوا الشرق الأوسط برمته لا الخليج العربي فحسب وذلك فيما بين ١٩٣٦ - ١٩٣٩م ، ولم يظهر الإتحاد السوفيتي اهتماماً بالخليج العربي إلا في الفترة ١٩٣٩ - ١٩٤١م ، حيث تكشف الوثائق الأميركية^(١) أن ملوتوف Molotov وزير الخارجية السوفيتية أصر في محادثاته السرية مع ريبنتروب Ribbentrop وزير الخارجية الألماني حول تقسيم العالم على أن تكون جميع المناطق إلى الجنوب من باكور في الإتحاد السوفيتي عبر إيران في اتجاه الخليج العربي حتى المحيط الهندي مناطق نفوذ سوفيتية^(٢) غير أن هتلر بإعلانه الحرب على الإتحاد السوفيتي قد جعل الإتفاق السوفيتي الألماني - بشأن الخليج العربي حبراً على ورق وأثناء الحرب العالمية الثانية تولت بريطانيا بمفردها مسئولية الدفاع عن منطقة الخليج العربي وأشرت مع الإتحاد السوفيتي في احتلال إيران ١٩٤١م وإخضاع أراضيها لمتطلبات الحلفاء العسكرية ، وقسمتها كما كانت في عهد الإتفاقيات السابقة إلى منطقتي نفوذ شمالية ترابط فيها قوات

(١) نشرت الحكومة الأمريكية ملخصاً لها في جزئين سنة ١٩٤٨ بعنوان :-

. Nazi- Soviet Relations; 11 vols. Washington 1948.

(٢) ديبورين : الحرب العالمية الثانية من وجهة النظر السوفيتية تعريب خيرى حنك للفاخرة

١٩٦٧، ص ٥٧-٥٨.

سوفيتية ، وجنوبية تحتلها قوات بريطانية ^(١) ، وذلك بموجب معاهدة ثلاثية تم التوقيع عليها في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢م أما دوافع الحلفاء في إحتلالهم إيران فترجع إلى رغبتهم في الإشراف على الخط الحديدي الذي يصل ما بين الخليج العربي وبحر قزوين ، لا سيما وأنهم قرروا توسعته لكي يفي بحاجات النقل الهائلة ^(٢).

وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب إلى جانب الحلفاء في ١٩٤٣م عقد في طهران مؤتمرأ ضم كلاً من ستالين- وتشيرشل- وروزفلت لبحث الأمور العسكرية ، وقد اعترفوا في بياناتهم بمساعدة إيران للاتحاد السوفيتي في نقل الشحنات القادمة من وراء البحار.

وقد اكتسب الخليج العربي منذ قيام التحالف السوفيتي البريطاني في خلال الحرب أهمية إستراتيجية خاصة ، إذا أصبح من أيسر السبل في الإتصال بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية ، نظراً إلى أن الطريق البحري القصير في المحيط المتجمد الشمالي (بحر الشمال) كان واقعاً تحت رحمة الألمان وغواصلتهم ^(٣).

ومنذ عام ١٩٤١م أغمض الإتحاد السوفيتي عينه عن مجريات الأمور ، ولم تتل منه منطقة الخليج العربي وبقي أجزاء الوطن العربي أي أهتمام ، وقد ظل طيلة الفترة الستالينية لا تحفز مخططات العالم الرأسمالي في الشرق الأوسط لصل مضاد ، وذلك لإتشغال السوفيت خلال تلك الفترة بقضايا أوروبا والشرق الأقصى ، وبإحتمال

(١) جمال زكريا قاسم : الخليج العربي دراسة الإمارات العربية (١٩١٤-١٩٤٥)، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٤٣.

(٢) د. صلاح العقاد : المصدر السابق ، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٣) د صلاح العقاد : لتغيرات السياسية في الخليج : ص ٣٢٦.

وبذلك : راجع : جمال زكريا قاسم : " المصدر السابق " ، ص ٤٣.

إعتبار الشرق الأوسط منطقة غير مهمة وغير مهيأة للحملات المذهبية الشيوعية ، كما تولت لديهم قناعة مفادها أن الدول الخليجية الثلاث الكبرى : العراق والملكة العربية السعودية ، وإيران أصبحت مناطق نفوذ غربية بحكم تنامي مصالح الغرب هناك .

هكذا كانت الولايات المتحدة الأميركية تتأهب للسيطرة على منطقة الخليج العربي متخذة من المصالح الاقتصادية (النفطية) ركيزة للتحرك السياسي الذي بدأ بالوفاق والتعاون مع البريطانيين من خلال تأخير الاعتراف بالملكة العربية السعودية وعدم تقديم المساعدات المالية مباشرة للسعودية ، ومنأوة حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق وتلييدها للإجتلال البريطاني - السوفيتي لإيران غير أن هذه السياسة لم تدم طويلاً ، لأن التطورات السياسية أدت إلى تعزيز الدور الأمريكي الذي بدأ يتحول فيما بين عامي (١٩٤٢-١٩٤٥) من دور المساعد والمعزز والمشارك في منطقة الخليج إلى دور الإستقلال والعمل الفردي للخاص ، وقد تأثرت هذه السياسة بعاملين :

الأول:- إهتمام الولايات المتحدة بإمداد الإتحاد السوفيتي بما يحتاج إليه من عتاد بعد ضغط الهجوم الألماني عليه وطلبه المساعدات وفتح جبهة للتخفيف عنه ، وكانت فرصة سانحة للولايات المتحدة لتشكيل قيادة خاصة تهتم بالشئون العسكرية في المنطقة ، وكان لهذا الوجود العسكري الأمريكي أثرة على السياسة الأميركية .

والثاني:- أزمة النفط المزعومة في الولايات المتحدة ، بعد أن ظهرت مخاوف تقول بإحتمال نضوب الإحتياطي الأمريكي في السنوات القليلة القادمة ، وإرتباط الأزمة النفطية بالأمن القومي الأمريكي لاسيما بعد أن ظهرت الإحتصارات للكسحة والصاعقة لدول المحور ، وهذا ما دفعها إلى المزيد من الإهتمام بمنطقة الخليج ومحاولة إتقرب

من السعودية ، وهنا يظهر التنافس على بترول السعودية^(١) الذي أوضحناه بشكل خفي تارة ، وبشكل صاف تارة أخرى ، ويتعلون وثيق تارة ثالثة مع بريطانيا.

ولتحقيق هذه السياسة كان طبيعياً أن توثق الولايات المتحدة علاقاتها مع أبن سعود والذي بدا من خلال البعثات الزراعية والعسكرية ، وتسهيل القروض ، والتمثيل الدبلوماسي بالإضافة إلى أزاحة السوفيت من المنطقة ، وسحب البساط من تحت أقدام بريطانيا.

الحرب العالمية الثانية غيرت كل شيء ، ونقلت لواء قيادة الغرب إلى الولايات المتحدة الأميركية ، والتي أخذت تتأهب لمرث القوى الإستعمارية التقليدية في المنطقة العربية والخليج بصفة خاصة التي تضم معظم احتياطيات النفط العالمية.

(١) لمزيد من التفصيل حول للتنافس الأجلو - أمريكي - حول نفط السعودية راجع

Rubin , Bary: " Saudi Arabia and U.S- British Conflict 1941-1945" In Uriel Dann (ed.) "The Great Powers in The Middle East" (London: Frank Cass 1988).

وعن دور النفط في العلاقات السعودية - الأميركية يمكن الرجوع إلى:

-Anderson, Irvive H, H: " Armaco, The United States and Saudi Arabia"(A Study of the Dynamics of Foreign Oil policy 1933-1950 New York: Princeton University Press, 1986).

-Feis, Herbert: " Petroleum and American Foreign Policy Stanford" (Stanford University Press 1944).

-Foreign Review. U.S. Oil Interests in Saudi Arabia Foreign Review, vol. 7 (1948) Pp. 27-58.

-Miller, Aaron David: " Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1941-1948"(pH. D Thesis University of Michigan, Ann Arbor 1977).

الفصل الأول

منطقة الخليج العربي في إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية

أولاً : أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط
في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ثانياً : تطبيق السياسة الدفاعية الأمريكية على منطقة الخليج
العربي.

- مرحلة المباحثات الأمريكية البريطانية المشتركة .
- مرحلة صياغة المقترحات .
- مرحلة الإجراءات :-

(أ) فكرة إنشاء قيادة إقليمية للشرق الأوسط .

(ب) حركة مصدق لتأمين النفط الإيراني .

(جـ) ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر .

(د) حلف بغداد ١٩٥٥م .

(هـ) تأمين القناة والحوالء الثلاثي على مصر .

(و) مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧م .

أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد

الحرب العالمية الثانية

يتعين لفهم وتقييم اتجاهات السياسة الأمريكية وتطبيقاتها في منطقة الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية ، رصد وتحليل خلفية هذه السياسة بأبعادها الدولية والإقليمية حتى يمكننا تفهم أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الخليج في إطارها الصحيح من حيث هي إمتداد أو انعكاس لركائز السياسة الخارجية الأمريكية الدولية بشكل عام والشرق الأوسط بشكل خاص ، ثم منطقة الخليج العربي كحالة تطبيقية وعملية.

نتائج الحرب العالمية الثانية دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تتبين أن تيار الإنعزالية لا يمكن أن يستمر إستناداً إلى البحرية البريطانية التي لم تصبح هي القوة الأولى في أوروبا، والتي بدأت تنقلص نتيجة لخروج بريطانيا من الحرب وهي تتساوى في قدرتها العسكرية والإقتصادية مع الدول المهزومة في هذه الحرب تقريباً ، كما أن أوروبا وتابعها كانت بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة حتى تبقى حرة وأنه يتعين على الولايات المتحدة أن تضطلع بدور إيجابي في تشكيل نظم الأمن الجديد الذي كان مقدر له أن يخلق نظام الأمن الأوروبي.

بدا أيضاً أن فترة التهنة مع الإتحاد السوفيتي خلال سنة الحرب قد ولت إلى غير رجعة ، ففي الفترة ما بين ١٩٤٥-١٩٤٧م (وهي الفترة الإنتقالية التي تلاشى خلالها الحلف الكبير بين الدول الغربية والإتحاد السوفيتي) حاول الإتحاد السوفيتي بإصرار كبير أخترق الشرق الأوسط، من خلال سلسلة معقدة من الأحداث في إيران واليونان وتركيا ، دفعت بالولايات المتحدة للرد على السياسة السوفيتية وكانت السياسة الأمريكية دفاعية في طبيعتها تهدف إلى الحد من الخطر الروسي المحتمل.

بدأت الضغوط الروسية في أعقاب الحرب العالمية الثانية عندما استغلت فرصة وجودها العسكري في بعض الأقاليم والمناطق الشمالية من إيران ، لتفرض حلاً لبعض المشكلات السياسية التي أثرت في العلاقات السوفيتية - الإيرانية ، وفي طليعتها مشكلة الإمتيازات النفطية ، وغيرها من المصالح الإستراتيجية والتجارية التي كلفت تستحوذ على أهتمام السوفييت ، وكان التواجد العسكري للسوفيتي في إيران قد أسند الي الإتحاقية الثلاثية الموقعة في عام ١٩٤٢م بين بريطانيا والإتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أكدت على ضرورة إسحاب جميع القوات العسكرية الأجنبية من إيران خلال ستة شهور من أنتهاء الحرب^(١).

وقد طلب الشاه من الحلفاء إجلاء قواتهم تنفيذاً لإتفاقية التحالف الثلاثي وفي حين إستجابات الإدارتين البريطانية والأمريكية لمطالب الشاه أصر السوفييت من ناحيتهم على بقاء وحداتهم العسكرية في إيران حتى مارس ١٩٤٦م وليس هذا فحسب بل إن القوات السوفيتية عملت على تحريض منطقتي أذربيجان ، و مهاباد و تشجيعهما على الإفصال لتكونا معاً جمهورية شيوعية مستقلة تحت الوصاية السوفيتية عندئذ تقدمت إيران بشكوى ضد الإتحاد السوفيتي إلى مجلس الأمن ، ولتهجت الحكومة الأمريكية في مجلس الأمن مسلماً متشدداً من قضية التواجد العسكري السوفيتي في شمال إيران وأبرزت تصميمها على ضرورة إكمال إسحاب هذه القوات بلا قيد أو شرط ، وذهبت إلى حد التهديد بتنفيذ بعض التدابير والإجراءات الدولية الرادعة ضد

^(١)Baram , Philip J." The Department of State in the Middle East 1919-1945"

(Philadelphia: University of Pennsylvania: Press, 1978) P.76.

Bryson, Thomas A:" American Diplomatic Relations with The Middle East 1784-1975" (A Survey, New - Jersey: Scarecrow Press, 1977) P.330.

راجع أيضاً: صلاح العقاد : " السياسة الإيرانية و الإستعمارية الجديد " ، مقالة منشورة بمجلة السياسة الدولية ، العدد أبريل ١٩٦٦ ، تصدر عن مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام المصرية ، لقاهرة ١٩٦٦ ، ص ٣٤.

السوفيت ، بيد أن اللهجة الأمريكية لم ترق للروس وزائتهم غلداً ، واستمر النزاع الأمريكي السوفيتي حول إيران حتى مايو ١٩٤٦م عندما تمكن رئيس الوزراء الإيراني من التوصل إلى إتفاق جديد مع الإتحاد السوفيتي يسمح بإسحاب قواته من إيران في مقابل منحه بعض الامتيازات للتنقيب عن النفط في الأراضي الإيرانية ، و من عجب أن هذا الإتفاق تضمن قبول إيران ضم بعض الوزراء الشيوعيين إليها ^(١) .

بيد أن الإتفاق الإيراني - السوفيتي لم يصر طويلاً ، إذ بمجرد إسحاب القوات السوفيتية من شمال إيران ، تمكنت الحكومة الإيرانية من إخماد الحركة الانفصالية ، كما رفض البرلمان الإيراني التصديق على الإتفاق المذكور .

أما بالنسبة لتركيا فقد كانت هي إحدى محاولات الأتراك السوفيتي للشرق الأوسط ، و بدلت المحاولة في ١٩ مارس ١٩٤٥م حين قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة للحكومة التركية تقترح فيها تعديل معاهدة الحيداء وعدم الإعتداء بين تركيا والسوفييت ، وفي يونيو من نفس العام أبلغ الروس الأتراك أن ثمن للمعاهدة الجديدة هو قاعدة روسية على البحر الأسود لا يسمح بدخولها إلا للسفن الروسية و التركية ^(٢) .

كما أن الإتحاد السوفيتي قد عمد إلى إحياء دعوياه للتاريخية القديمة في منطقة المضائق التركية بدعوته إلى تعديل بنود إتفاقية مونثرو عن طريق مباحثات ثنائية بين الحكومتين السوفيتية والتركية وحدهما ، وكان الهدف الذي سعى إليه السوفيت من وراء ذلك الاقتراح ، هو رغبتهم في الحصول على

(١) د. إسماعيل صبري مفند: " الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط (الأبعاد الإقليمية والدولية) " ذات الملائل ، الكويت ، ١٩٨٦ ، ص ٣١-٣٢ .

(٢) Foreign Relations of the United States, Diplomatic Papers 1945 vol.1, Washington , U.S. Govt. Pp.1015-1018.

مركز خاص يسمح لهم بالتحكم في حركة الملاحة الدولية عبر مضيق البوسفور - والدريڤيل ، وبصورة تضمن إستبعاد الدول القريبة من أن يكون لها سلطة فعالة في هذا المجال ، بدعوى أن هذا الحق يجب أن يكون قاصراً على دول البحر الأسود وحدها^(١).

و الأمر الذي أثار حفيظة الأمريكان هو أن الإتحاد السوفيتي قدم في أغسطس ١٩٤٦ م مذكرات متطابقة إلى واشنطن و لندن يقترح فيها إدارة جديدة للمضائق من خلال بديلين إما البقاء بعيداً عن الساحة و ترك السوفييت يسيطرون على المضائق أو الإنحياز إلى جانب تركيا و مواجهة خطر الصدام من السوفييت حول المضائق^(٢).

غير أن ردود الفعل البريطانية - الأمريكية كانت حازمة ، إذ تسلمت موسكو مذكرات متماثلة ترفض المقترحات الروسية مؤكدة أن تركيا يجب أن تبقى الدولة الوحيدة المسؤولة عن حراسة المضائق ، وحذرت كذلك من تعرض تركيا لأية هجمات معالية كتلك التي تعرضت لها إيران ، كما أرسلت الولايات المتحدة وحدات بحرية إلى البحر المتوسط لتتلكل بذلك على بدء عهد جديد في السياسة الأمريكية ، أنقل فيها الدفاع عن أوروبا من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة .

إذا أعلن وزير البحرية الأمريكية فورستال Forrestal في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٦ م أنه من المقرر إيفاد مجموعة من السفن الأمريكية في البحر المتوسط لدعم قوات الاحتلال المتحالفة في أوروبا ولحماية المصالح الأمريكية هناك^(٣) .

(١) Tarun, Chandra Bose: " The Super-Powers and The Middle East " (Asia Publishing House New Delhi ,1972) P.3.

(٢) Foreign Relations of United States, 1945 vol. III, Washington Dept. of States, 1959, Pp. 922-923.

(٣) Dept. Of States Bulletin, supplement vol. XVI, no.409, May, 4,1947 Pp. 885-886.

أدى الموقف الأمريكي الراض للأسلوب الذي تنتهجه موسكو تجاه مناطق حساسة في الشرق الأوسط إلى تريث روسيا وبدأت تخلف من ضغطها على تركيا في نهاية ١٩٤٦ م ، وفي اليونان أخذ للضغط الروسي شكل الحرب الأهلية بين الحكومة والثوار الشيوعيون وكان الموقف الإقتصادي يزداد سوءاً كل يوم والحرب الأهلية تمزق البلاد ولم يكن هناك من سبيل لإنقاذها سوى المساعدة الخارجية ، في حين كانت بريطانيا نفسها تعاني صعوبات جمة ومن ثم أبلغت الولايات المتحدة ضرورة أن تشارك هي في تقديم المساعدات لا سيما العسكرية لكل من تركيا وإيران^(١) ، والواقع أن الولايات المتحدة كانت تترك أن إنهاء اليونان يعني أن الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا سوف يفتح أمام المغامرات السوفيتية ، كما أن أوروبا الغربية وهي على شفا كارثة إقتصادية وسياسية لا يمكن أن تصمد أمام الصدمة المادية والميكولوجية للأختراق السوفيتي إلى البحر المتوسط والمحيط الهادي^(٢) .

من هذا المنطلق وافقت الولايات المتحدة على أن يقدم بنك الإستيراد والتصدير قرضاً قيمته ٢٥ مليون دولار لليونان مع حثهم على ضرورة إتخاذ خطوات سريعة نحو الإصلاح الإقتصادي .

كما حرصت الولايات المتحدة على تعزيز دورها السياسي من خلال إرسال بعض السفن الحربية (Providence- Missory) إلى الشواطئ اليونانية ومياه البحر المتوسط وهو أمر فسرته المراقبون بأن الولايات المتحدة تريد أن تظهر أن لها مصلحة حقيقية في للشرق الأوسط^(٣) .

(١) Middle Eastern Affairs . United States Aid to The Middle East 1940-1951, Middle Eastern Affairs vol. 4 no. 2 (February 1953) Pp. 58-622.

(٢) Joseph , Jones: " the Fifteen weeks " (New York, 1955, The Vicking Press) P.11.

(٣) U.S. Dept of States , Foreign Relations 1947 vol. V. P. 58.

Harry S. Truman, Memories vol. II Years of Trail and Hope, (Garden City, Double Day Co. Inc. 1956 -P.100.

بدأت بريطانيا تتخلى تدريجياً عن مسئوليتها التاريخية في الشرق الأوسط، وألغت الولايات المتحدة رسمياً بأنها لا تستطيع الإستمرار في دعم الموقف العسكري والإقتصادي في اليونان ، ومن جانبها أعتبرتها الولايات المتحدة فرصتها التاريخية أيضاً لتنسيق أمورهما مع دول الشرق الأوسط مباشرة ، وبلا سلطة بريطانية ، ومن ثم كان الإعلان عن مبدأ ترومان في ١٢ مارس ١٩٤٧م في خطاب بالغ الأهمية أمام جلسة مشتركة للكونجرس ، وكان السبب المباشر وراء الخطاب هو الأزمة الاقتصادية في اليونان التي كانت على وشك الحدوث أما الأسباب الحقيقية فتكمن في رغبة ترومان في توسيع المساعدات الأمريكية للدول المهددة بالشيوعية بدءاً من إيران وتركيا^(١) ، هذه السياسة الأمريكية الجديدة التي عرفت باسم سياسة الإحتواء^(٢) "Containment Policy" كانت بمثابة حلقة رئيسية وهامة من حلقات إستراتيجية الحصر التي نفذتها الولايات المتحدة لخلق القوة السوفيتية ، ومنع تسربها إلى المناطق ذات الثقل الإستراتيجي والاقتصادي البارز بالنسبة للأمن الأمريكي، وكذلك بالنسبة لموازين الصراع العالمي في أبعاده الواسعة.

كان مبدأ ترومان الذي تم التحضير له بعناية فائقة في وزارة الخارجية الأمريكية ، وتحديداً قسم الشرق الأدنى ، قد لاقى استحساناً غير مسبوق من الكونجرس ومن أعضاء الحكومة الأمريكية ، الأمر الذي جعل الرئيس الأمريكي يطلب من الكونجرس تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من أجل إرسال المعونات الفورية إلى اليونان وتركيا ، وحزرت إدارة ترومان من أي تقاعص في تنفيذ هذا البرنامج ، لأن ذلك معناه أن تخسر الولايات المتحدة الدخول عبر خطوط النقل والمواصلات الإستراتيجية كما ستخسر مصادر

(١)Spuire , C .B , Charles Richard Crane: "An American Philanthropist of the Middle East" (The Islamic Review vol. 44, 1956) Pp. 23-27.

(٢)Spuire , C.B, Charles Richard Crane: "An American Philanthropist of the Middle East" (The Islamic Review vol. 44, 1956) Pp. 23-27.

البترول في الخليج العربي والشرق الأوسط التي تشكل أهمية حيوية للغرب، بمعنى أن الإعتبارات الإستراتيجية قد خلقت إهتماماً أمريكياً لكبح جماح الضغوط الخارجية عن المنطقة^(١).

ونحن نميل إلى الإعتقاد بأن مبدأ ترومان مارس ١٩٤٧م الذي يمثل حجر الزاوية في سياسة الإحتواء ، وبالإضافة إلى كونه خطوة دفاعية ضد النفوذ الروسي الذي يمثل حسب وجهة النظر الأمريكية تهديداً عالمياً، وليس شرق أوسطياً فحسب ، إنما تكمن وراءه دوافع إقتصادية بالدرجة الأولى ، أي الحاجة إلى وجود أسواق جديدة ، وتأمين الوصول إلى أبار النفط الغنية في الشرق الأوسط لا سيما حقول النفط في إيران والسعودية (الخليج العربي) وذلك لأن الأزمة التي ظهرت في اليونان وتركيا كانت محدودة ولم تكن تتطلب وجود مثل ذلك للقرار السياسي الذي وضع الولايات المتحدة أمام التزامات وتعهدات عالمية ، بالإضافة إلى أن الدبلوماسية الأمريكية لم تقدم في صياغة القرار من الأتلة الدافعة ما يفيد بأن الإتحاد السوفيتي كان فعلاً يميل للقيام بهجمات عدوانية للسيطرة على المنطقة سياسياً وجغرافياً من خلال فرض أيديولوجية مغايرة لأيديولوجية النظم الديمقراطي الرأسمالي الأمريكي.

ولعل ما يؤكد هذا التحليل الذي ذهبنا إليه أن المصالح القومية الأمريكية في حقبة ما بعد الحرب قد تطلبت تطوراً سريعاً للمصادر البترولية الشرق أوسطية لأن كبار صانعي السياسة مع رجال الصناعة قد أعتقدوا بأن النفط الشرق أوسطي كان ضرورياً لزيادة إحتياطي النفط الأمريكي الذي فقد جزء منه خلال الحرب، كما كان الأعتبار للرئيسي للسياسة الشرق أوسطية الأمريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، يتمثل في تطبيق السياسات

^(١)Major Problems of the United States Foreign Policy, 1951- 1952, (Prepared by the Staff of International Studies of the Brookings Institution 1951, Washington, D.C) P. 264.

الرامية إلى إدخال شركات النفط الأمريكية إلى حقول النفط في الشرق الأوسط وهو ما يعني أن منطقة الخليج العربي كانت في صميم السياسة الدفاعية الأمريكية بعد الحرب.

على أية حال ، كانت الولايات المتحدة مصممة على المضي قدماً في سياسة الإحتواء ، أياً كانت المبررات ، وكانت الخطوة التالية في برنامج هذه السياسة هي إحتواء الشيوعية ليس في الشرق الأوسط فحسب بل وفي أوروبا كذلك ، من خلال البرنامج الذي أقترحه جورج مارشال^(١) (Gorge Marshall) وزير الخارجية الأمريكي في عام ١٩٤٧م وكان يهدف إلى تقديم مساعدات إقتصادية للدول الأوروبية التي أنهكتها معارك الحرب العالمية الثانية^(٢) وكانت الأهداف العسكرية للمشروع قد تضمنت تحقيق الأمن العسكري لـلـول أوروبا الغربية.

ومن خلال إنشاء منظمة دفاعية تضم مجموعة من دول شمال المحيط الأطلنطي على الجانبين الأوروبي والأمريكي في عام ١٩٤٩م عرف باسم منظمة حلف شمال الأطلنطي^(٣).

ونظام الأحلاف هو في حقيقته بمثابة الجانب العملي والتطبيقي لسياسة الإحتواء ، وقد صاغ هذا النظام وتلك السياسة خبير الشؤون السوفيتية بوزارة الخارجية الأمريكية آنذ جورج كينان ، في مقالة الشهير في يوليو ١٩٤٧م بمجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs عندما أشار إلى أن ردع الإتحاد السوفيتي عن القيام بمغامرات عسكرية في الشرق الأوسط لن يتأتى إلا من

^(١) لمزيد من التفاصيل حول مشروع مارشال وأهدافه ، راجع:-

د رالف غيمي للشيخ: " أمريكا والعلاقات الدولية " ، مكتبة الدراسات التاريخية والعلاقات الدولية ، عالم الكتاب ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص ١٣١-١٣٥.

^(٢) Sulzinger, Robert . D: " American Diplomacy in the Twentieth Century. 1984" (Oxford University Press, N.Y) Pp. 207-210.

خلال تطوير الولايات المتحدة لقواتها العسكرية وإبرام أحلاف مع الدول التي تتعرض للتهديد، بالإضافة إلى تقديم المعونة الاقتصادية للحلفاء^(١)، الأمر الذي سيولد فتاعة لدى السوفييت في الأخير بأن التوسع في الشرق الأوسط باتجاه البحر المتوسط أمراً مستحيلاً عسكرياً أو حتى مذهبياً أو إقتصادياً^(٢)، وحتى تكتمل الصورة السياسية للشرق الأوسط والمتاعب التي عاقتها الدبلوماسية الأمريكية في إطار مساعيها للدفاع عنه وتحقيق الأمن للمصالح الأمريكية هناك، فإن التحدي السوفيتي لم يكن هو التحدي الوحيد، بل كان هناك التنافس بين المصالح الغربية الناتجة عن تصفية الإمبراطوريات القديمة، ثم التنافس بين الدول العربية حول زعامة العالم العربي بالإضافة إلى الصراع التقليدي بين العرب وإسرائيل وتجاه كل صراع من هذه الصراعات كانت الإدارة الأمريكية تجد نفسها طرفاً لا بد أن يكون له موقف وسياسة وأتجاه.

ثانياً: تطبيق السياسة الدفاعية الأمريكية على منطقة الخليج العربي.

كان طبعياً أن تكون منطقة الخليج العربي في صميم الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، نظراً لموقع هذه المنطقة الحساس

^(١)Kuan, George: "The Sources of Soviet Conduct" Foreign Affairs, 25 July 1947 Pp. 566-582.

-Holt Rinehart, Winston Needler, Martin C: " Understanding Foreign Policy" (N.Y. inc.).

^(٢) حول أهمية البحر المتوسط في الإستراتيجية الأمريكية راجع

-Lewis, W. Jesse, J.R: " The Strategic Balance in the Mediterranean" (American Enterprise for Public Policy Research Washington D.C 1976).

وعن نقل سياسة الإحتواء من البر إلى البحر كتطبيق للإستراتيجية الأمريكية في البحر المتوسط راجع:

-Hasikins, Hal . ford: "The Middle East Problem Area in World Politics" (Chapter 13) "Question of Strategy In Middle East Defense" (Chapter 14) the Search for Situations Of Strength Mc Millan & C.N.Y, 1954, Pp. 254-298.

-Zartaman, William: "The Mediterranean Bridge or Barrier" (U.S. Naval Institute Proceedings Feb. 1967) Pp. 66-70.

كملتقى للقارات العالمية الثلاث، وكونه عقدة للمواصلات البحرية والجوية والبرية وأقرب طريق ما بين الغرب والشرق الأقصى، وما تؤمنه المنطقة من إمكانيات إستراتيجية عسكرية نظراً لقربها من الإتحاد السوفيتي ، وبالإضافة إلى ثروتها البترولية للضخمة التي أصبحت عنصراً أساسياً في إنتاج الصناعات البتروكيمياوية المهمة بالنسبة للأمريكيين والغرب جميعاً.

بيد أن هذا للتطبيق الأمريكي لسياسته الدفاعية تجاه الخليج العربي كان أيضاً جزءاً من إستراتيجية عملة تجاه الشرق الأوسط انقسمت إلى ثلاث مراحل متتالية

المرحلة الأولى: وهي تمتد فيما بين عامي ٤٥-١٩٤٨م وعرفت بمرحلة المشاورات والتنسيق مع بريطانيا للبحث عن إطار دفاعي لمنطقة الشرق الأوسط ووضع منطقة الخليج في هذا الإطار وعرفت باسم "مباحثات البنتلجون" ١٩٤٧م.

والمرحلة الثانية غطت ما بين عامي ٤٩-١٩٥٠م وهي مرحلة المقترحات بشأن الترتيبات الإقليمية متعددة الأطراف من خلال مؤتمرات إقليمية للدبلوماسية الأمريكية في أستانبول ١٩٤٩م ، والقاهرة ١٩٥٠م لمحاولة التوصل لتصور محدد عن نظام الدفاع الإقليمي للشرق الأوسط .

أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة اتخاذ الإجراءات من خلال إتباع السياسة الأمريكية وتشجيع نظام الأحلاف في الشرق الأوسط ، وقد كان للخليج العربي - أو بعض أقطاره على الأقل - مكانة متميزة في المراحل الثلاث للإعتبارات سالفة الذكر.

المرحلة الأولى: (مرحلة المباحثات الأمريكية البريطانية المشتركة)

هذه المرحلة تعد من إرهاصات وتداعيات الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تظاهرت بأنها تخطب ود بريطانيا وأنها

تسلم بنفوذها في منطقة الخليج العربي وتأخذ رأيها في كل صغيره وكبيرة، وإلا أن هناك مجموعة من الثوابت هو سعي الدبلوماسية الأمريكية لتعزيز وجودها العسكري في منطقة الخليج مستغلة التسهيلات التي قدمتها كلاً من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان لقوات الحلفاء أثناء الحرب.

والواقع أن فكرة التواجد العسكري الأمريكي في الخليج قد أشار إليها خبراء النفط في عام ١٩٤٢م إذ طالبوا آنذ بضرورة العمل على حماية حقول البترول في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية والبحرين ، وأن ذلك لن يتأتى إلا من خلال تواجد عسكري هناك ^(١) .

وقد تعزز هذا المطلب الأمريكي عندما طلب الملك عبد العزيز آل سعود في أكتوبر ١٩٤٣م بعثة عسكرية أمريكية بتدريب الضباط العسكريين على استعمال الأسلحة الجديدة والمتطورة ، ويلفعل أرسلت الولايات المتحدة هذه البعثة برئاسة الجنرال رالف رويس قائد القوات العسكرية الأمريكية المبعوثة للمملكة ، وقد إلتقي رويس بالملك عبد العزيز وتباحث معه في أمور عديدة أهمها تطوير الطيران المدني في المملكة وإمكانية إنشاء قاعدة جوية ^(٢) ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يذكر فيها هذا الموضوع، غير أن الملك لم يتعهد بشئاً من قبيل ذلك للأمريكيين غير أن الأمريكيين كعادتهم لم يأسوا وقاموا بعملية مسح ودراسة بمناطق المملكة من أجل بناء قاعدة جوية .

ومن جانبها أوعزت بريطانيا إلى المملكة بأنه لا داعي للموافقة على مثل هذه المشروعات العسكرية في المملكة وأن ذلك ليس ضرورياً للعمليات العسكرية للحرب ، فعاتت الإدارة الأمريكية وأقنعت بريطانيا بأن هذه القاعدة

^(١) د. محمد المنيرب: " العلاقات السعودية الأمريكية "، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٤ ص ١٩٤.

^(٢) Gormly , James .L." Keeping the Door Open in Saudi Arabia: The United States and the Dhahran Air Field, 1945-1946" Diplomatic History vol. 4, No.2 (1980) Pp. 189-205.

ضرورية من أجل العمليات العسكرية ضد اليابان وأضطرت بريطانيا للموافقة على إنشاء القاعدة الأمريكية في المملكة.

وفي ١٤ فبراير ١٩٤٥م ألتقي الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت بالعالء السعودى عبد العزيز آل سعود على ظهر المدمرة الأمريكية (كوينسى) الراسية فى مياه البحيرات المرة شمال مدينة السويس ، وقد جرى البحث حول ثلاث أمور هى النفط وفلسطين، والحصول على مكان لإقامة قاعدة حربية جوية فى الظهران الواقعة على الخليج العربى^(١).

وقد وقع إختيار الأمريكيين على الظهران بالمنطقة الشرقية لإعتبارات إستراتيجية بحثه وذلك بحكم موقع المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية فى مركز وسط بين الحلفاء فى أوروبا وجبهة القتال فى الشرق الأقصى، هذا بالإضافة إلى قربها من البحرين. المهمة أيضاً للأمريكين .

على أية حال فإن لقاء البحيرات المرة بين روزفلت وأبن سعود قد شهد موافقة الزعيمين على إنشاء القاعدة المذكورة^(٢) ، وتم تشكيل لجنة أمريكية لدراسة الموقف وإعداد تقرير بشأن إنشاء القاعدة الجوية.

وألتقت هذه اللجنة فى ١٥ مارس ١٩٤٥م مع الملك عبد العزيز، ثم قامت بمعاينة منطقة الظهران ، وفى ٢١ مايو ١٩٤٥م تم توقيع إتفاق مع

(١) راجع :- د. محمد عنان مراد: " صراع القوى فى المحيط الهندي والخليج العربى جنوره التاريخية وأبعاده " ، دمشق ١٩٨٤، ص ٥٠٥.

وكذلك :- د. أحمد علمر : " قمة البحيرات المرة الكبرى بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت وتوجهات السياسة الخارجية السعودية " ، ندوة العلاقات المصرية - السعودية ، القاهرة ، جامعة الزقازيق ، ورابطة الجامعات الإسلامية ١٤١٠هـ - المجلد الأول، ص ١٢٩.

(٢) Eddy, William: A. F. D. R Meets Ibn Saud, New York: American Friends of the Middle East, 1954, Pp. 25-28.

- Life, Roosevelt's Visit to the Middle East Lif. Vol. 18 (March 5, 1945) Pp.34-35.

- Mearthy, W.B. Ibn Saud's Voyage, Life, vol. 18 (March 19,1945) Pp. 59-90.

الحكومة السعودية بشأن السماح للولايات المتحدة بإنشاء قاعدة جوية في الظهران ، وقد نصت بنود الإتفاق على أن تقوم الولايات المتحدة بإنشاء القاعدة الجوية وتدريب الأكفاء من السعوديين على الملاحة الجوية في القاعدة بالإضافة إلى تسليم القاعدة للحكومة السعودية عقب إنتهاء الحرب ، وتقوم القوات الجوية الأمريكية بإستخدام كل تسهيلات القاعدة لمدة ثلاث سنوات عقب إنتهاء الحرب ، على أن يكون المطار خلالها مفتوحاً أمام طائرات كافة الدول ، وفي ٢ يناير ١٩٤٦م تم تعديل الإتفاق ليسمح بإستخدام القاعدة في الأغراض المدنية على ألا يعوق ذلك للتواحي العسكرية كما شمل التعديل تدريب السعوديين على الأعمال العسكرية تدريجياً وتم إنتهاء العمل في القاعدة الجوية في ١٥ مارس ١٩٤٦م ، وتكلف إنشاؤها ٤ مليون دولار أمريكي^(١).

وعلى الرغم من الحماس الشديد الذي أبداه الأمريكيين في سعيهم لإنشاء قاعدة للظهران الجوية إلا أن إنتهاء الحرب ضد اليابان فجأة قد أدى إلى عدم إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير القاعدة ، وأن كانت قد حرصت في نفس الوقت على تجديد إيجارها من السعودية كل ستة أشهر^(٢) بيد أن القضية الفلسطينية وحرب عام ١٩٤٨م وتضامن الحكومة السعودية مع الفلسطينيين قد عرقل العمل الأمريكي بهذه القاعدة حتى عام ١٩٥١م حين عقد إتفاق رسمي متكامل بين السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما سنأتي على ذكره لاحقاً.

^(١) Alexander, Paul . K: " Foreign Policy Decision, Making an Analysis of Three U.S. Policy Decisions Toward Saudi Arabia Dhahran Airbase, Arabian-American Oil Company" (Graham Allison Mortian Halperin, Richard Snyder, p.H.D. Thesis University of Kansas, 1989) Pp. 225-227.

^(٢) د جمال زكريا قاسم : الخليج العربي - دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥ - ١٩٧١) معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٤، ص ١٢.

كانت قاعدة الظهران الأمريكية هي أول قاعدة عسكرية أمريكية في شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي للجزيرة العربية وقد جاءت ضمن سياسة أمريكية عالمية لإنشاء مجموعة من القواعد العسكرية في بقاع شتى من العالم، إذ جاء على لسان الوكيل المساعد لوزارة البحرية الأمريكية في مؤتمر صحفي عقده في سبتمبر ١٩٤٥م أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك ٤٣٤ قاعدة عسكرية^(١)، وقد أثار إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في الظهران موجة من الغضب والإستياء لدى بعض الشعوب والحكومات العربية لا سيما سوريا ولبنان وذلك بحسب وجهة نظرهم بأن لا يجوز التعاون مع الأمريكيين الذين يدعمون العصابات الصهيونية في فلسطين ، كما أن القواعد العسكرية ما هي إلا صورة من صور الإحتلال السلمي المحدود جغرافياً وموضوعياً بموجب إتفاقات دولية.

بيد أن الملك عبد العزيز لم يجد غضاضة من بعض التواجد العسكري الأمريكي المحدود على أرضه وأعتبرها بمثابة إمتداد للبعثات العسكرية السابقة بهدف تدريب الجيش السعودي على أحدث التقنيات العسكرية ، وهو أمر لا يتوافر إلا لدى الخبراء الأمريكان ، وقد دلل ابن سعود على وجهة النظر هذه من خلال موافقة القومية عشية إعلان قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م وخفض من تعاونه مع الأمريكيين المؤيدين لقيام الدولة العربية ، كما أن جلالته لم يترك مناسبة إلا وتحث فيها عن حقوق الفلسطينيين في العيش على أرضهم وأن اليهود ينبغي أن يعودوا من حيث أتوا^(٢) ، وعلى أية حال ، فإنه وفي إطار مرحلة للمشاورات والانتميق بين بريطانيا والولايات المتحدة

(١) د بطرس بطرس غالي: القواعد العسكرية والأمم المتحدة مقالة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد الثامن إبريل ١٩٦٧ ، ص ٨٧ .

(٢) Kattan , Ghazi. M : "Saudi -Arabian-United States Relations; The Impact Palestine and Oil 1930- 1975" (M.A Thesis University of San Diego, 1976) Pp. 72-75.

الأمريكية ، وكان من الواضح الجلي في السنوات الأولى التي أعقبت معارك الحرب العالمية الثانية أن اهتمام الدبلوماسيتين الأمريكية والبريطانية مُصنّباً على المملكة العربية السعودية دون شقيقتها من إمارات الخليج العربي وقد حرصتا كل الحرص على إرضاء ابن سعود الذي كان يحظى بتقدير أشقائه من حكام الإمارات ، وقد لمس الملك عبد العزيز آل سعود هذا الحرص البريطاني الأمريكي بنفسه وسعى للاستفادة منه في تطوير المملكة في المجالات الاقتصادية والعسكرية وحتى الثقافية والتطعيمية ، فكان أن سعى مع مطلع علم ١٩٤٧م للحصول على قرض آخر لإتعاث الاقتصاد السعودي غير أن مسعوه هذه المرة قد اقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وأعلن جلالته صراحة بأنه لا يرغب في أن يصبح مديناً لدولة غير الولايات المتحدة^(١)، وهذا في الوقت الذي كانت تفضل فيه واشنطن مساعدة ابن سعود عن طريق البنك الدولي الذي يختص بالقرض طويلة الأجل ، وإذ اشترط ابن سعود أن القرض الذي يسعى للحصول عليه يسد على خمسين عاماً ، وهو ما لا يتفق مع النظام المعمول به لدى بنك الإستيراد والتصدير الأمريكي^(٢)، وجرّت مباحثات مطولة - كالعادة بين الملك والإدارة الأمريكية أنت في النهاية إلى وجود قناعة لدى الأمريكيين بأنه لا مفر من تقديم القرض المطلوب لأبن سعود لكي يبدأ في مشروعاته التنموية وإنشاء خط لسكك الحديدية في المملكة وأن يكون هذا القرض عن طريق بنك الإستيراد والتصدير بقيمة ٢٥ مليون دولاراً بالإضافة

(١)Gold, Isadore . Jay: "The United States and Saudi Arabia 1933-1953: Post-Imperial Diplomacy and the Legacy of British Power" (p.H. D. Thesis Columbia University 1984) P. 35-46.

(٢)International world Bank Import- Export Bank American Foreign Relations . vol. of 1947,P.1330.

إلى اعتماد أرامكو مبلغ ٥ مليون دولار لمد خط حديدي من الدمام إلى الظهران إلى أبيق بالاضافة إلى ما تم اعتماده سابقاً لبناء ميناء الدمام^(١) .

غير أن الإدارتين السعودية والأمريكية قد اختلفتا حول الأولوية في المشاريع وهل ينبغي أن تبدأ بالطرق البرية بحسب دراسات المؤسسات الأمريكية^(٢) أما أن السكك الحديدية هي الأنسب للمملكة في الوقت الراهن بحسب وجه نظر الملك شخصياً في رملته المرسلة إلى الرئيس الأمريكي ترومان عبر الجنرال جيليز المدير الإقليمي لشركة T.W. A الأمريكية^(٣).

ومن جانبه حرص الرئيس الأمريكي ترومان على طمأنه الملك عبد العزيز وأن القرض الممنوح لجلالته له الحق في استغلاله في المشروعات التي يراها مناسبة للمملكة وأشار ترومان إلى تطلع الإدارة الأمريكية إلى عقد إتفاقية تجارية وصادقة مع المملكة في المستقبل القريب^(٤).

كان الاهتمام الأمريكي بالمملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج العربي يدور في إطار الاهتمام الأمريكي العالم بالشرق الأوسط بالتشاور والتنسيق مع بريطانيا التي كانت لا تزال صاحبة النفوذ الرسمي في المنطقة ، وفي سبتمبر ١٩٤٧م جرت مباحثات بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة حول الشرق

^(١)The Secretary of State To the Legation in Saudi Arabia, Washington May, 2,1947, F.R. vol. v. Of 1947.Pp.1334-1335.

^(٢) إخرطت في هذه الدراسات كل من ، القسم الإحصائية في قسم الشرق الأدنى والغربي وبينك التصدير والإستيراد، مؤسسة أخوان برخنيل (ملكون الدواية) راجع:

F.R. vol. 11. P.747. ME Morandum by The Deputy Director of the Office of The Near Eastern and African Affairs (villard) the Under- Secretary for Economic Affairs (Clayton). Washington. September 27,1946.

^(٣)The Ambassador in Egypt (Tuck) To the Secretary of State . Top Secret, Most Immediate, Cairo. October 1,1947, Foreign Relations, vol. IV. Pp. 748.749.

^(٤)American Foreign Relations, vol. 11, Pp. 470. President Truman to The King of Saudi Arabia (Abdul- Aziz) Top. Secret. U.S. Argent, Washington, Oct. 1947. -F.R. vol. 11.P. 750 of 1947. The Secretary of State to the Minister in Sandi Arabia. Restricted Washington, October 22. 1946.

الأوسط وشرق البحر المتوسط، بهدف التوصل إلى تفاهم ودي إزاء سياسة مشتركة ومسئولية مشتركة حيال المنطقة ، بعد أن أبدت بريطانيا رغبتها في الإسحاب من اليونان من جراء الظروف السياسية الصعبة والحرب الأهلية الدائرة هناك غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أن هذا الإسحاب قد يسئ إلى صورة الغرب ويشكك في قدراتهم العسكرية، وكانت ترى أن الوجود البريطاني في اليونان ضروري للبرهنة على تصميم بريطانيا والغرب على استمرار إستقلال اليونان ، هذا في حين رأت الخارجية البريطانية أن المباحثات مع الأمريكيين ينبغي أن تكون ذات طابع سياسي شامل ، وألا تقتصر على المسائل الدفاعية بين الخبراء العسكريين ، بل صياغة خطة عمل مشتركة في المجالين السياسي والاقتصادي على أساس تقدير متفق عليه للوضع الإستراتيجي.

كان الموقف الأمريكي في هذه المباحثات مع حليفهم (بريطانيا) يؤكد على إدراك قيمته الشرق الأوسط وخطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية والثروة المعدنية للهائلة والأخطار المترتبة على للقومية المتصاعدة بين الشرق الأوسط واتجاهها للدعاء نحو الغرب ، وأنه ينبغي إحتواء هذه الموجه التي قد تهدد مستقبل العلاقات بين الشرق والغرب ، وأن يمتد هذا الاحتواء ليشمل الحيلولة دون الأطماع السوفيتية ومن ثم أوعزت الإدارة الأمريكية الي نظيرتها البريطانية بحتمية بقاء قواتها في اليونان مع تطوير نظام القواعد العسكرية في الشرق الأوسط ⁽¹⁾ .

وفي الوقت نفسه تمسكت بريطانيا بضرورة أن تطور الولايات المتحدة وجودها العسكري في مصر ومنطقة الخليج العربي لإحداث التوازن المطلوب في الإستراتيجية الغربية تجاه الشرق الأوسط ، وهو تشجيع صلاف هو في

⁽¹⁾Serezhin , K: "U.S. Policy in the Middle East " (New Times, vol. 24, 1947)

نفوس الأمريكيين ، إذ أنه يحقق إستراتيجيتهم الخاصة نحو المنطقة ، فقد كانت السياسة الدفاعية الأمريكية مع أنها تقوم أساساً على الدور البريطاني العسكري في مصر والنفوذ التقليدي للبريطانيين في الخليج لكنها كانت تعد خطط طوارئ محدده لإستخدام محور قاعدة القاهرة - السويس كقاعدة للعسل الجوي الهجومي ثم قاعدة عمليات لإستعادة موارد نفط الشرق الأوسط، بمعنى أن مصر ومنطقة الخليج كانتا في نسيج خطط طوارئ هيئة العمليات المشتركة الأمريكية وفي تخطيطها العسكري في إيران للمنطقة وقد جاءت قاعدة الظهران الأمريكية في المملكة بالإضافة إلى سعي الولايات المتحدة إلى تعزيز وجودها العسكري في إيران بعد الحرب العالمية الثانية بدعوى أن تسليح إيران والتعاون معها في المجال العسكري إنما يهدف إلى تكريس الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إيران بالإضافة إلى إستتباب الأمن وتنميته في منطقة الشرق الأوسط .

وأن قوة إيران العسكرية يمكن أن تصبح حلقة وصل مهمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يلقي على عاتقها وظائف عديدة ومتشابهة تصل إلى حماية النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي، وعلية أصبحت مهمة القوة العسكرية لإيران تتعدى حدود حماية الأمن القومي ، فلم يعد من إختصاصها المحافظة على الأوضاع السائدة في إيران فحسب ، وإنما أيضاً حماية الأنظمة الموالية للغرب والحفاظ على الوضع القائم في منطقة الخليج العربي وخليج عمان بالإضافة إلى تأمين وصول النفط إلى الغرب ، وقد أدت هذه الظروف مجتمعه إلى عقد إتفاق بين الولايات المتحدة وإيران سنة ١٩٤٧م ثم بموجباً تزويد إيران بالخبراء العسكريين الأمريكيين ، الذين يقومون بتقديم النصائح والمشورة لوزير الدفاع الإيراني ورئيس أركان الحرب، ورؤساء القوات البرية والبحرية والجوية في مجالات التنظيم ، والتخطيط والتدريب والإدارة ، كما تم تزويد إيران بمجموعة أخرى من

الخبراء العسكريين الأمريكيين عددهم حوالي ١٥٠٠ شخص يشرفون على تنفيذ إتفاقية التعاون العسكري بين البلدين ، إضافة إلى ذلك يقيم ٣٥٠٠ خبير فني عسكري في إيران كما جاءت إجراءات تعزيز التعاون العسكري مع سلطنة عمان والبحرين من خلال إستخدام - قوة الشرق الأوسط - البحرية الأمريكية لمرقا الجفير بموجب إتفاقية غير رسمية مع بريطانيا منذ عام ١٩٤٩م كدلائل علي هذه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية ، والتي بدأت تتجاوز مرحلة التنسيق والمشاورات مع بريطانيا وتطرح نظريات سياسية خاصة بإستراتيجيتها في منطقة الخليج العربي بحيث بدا وكأن الولايات المتحدة هي صاحبة النفوذ الفعلي في منطقة الخليج مع بداية عام ١٩٤٩م .

مرحلة مياغة المقترحات :-

بدأت الولايات المتحدة لاسيما قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية مع بداية عام ١٩٤٩م تقلل من إعتلاها علي التقارير البريطانية بشأن تقييم الأوضاع في منطقة الخليج العربي ، وقد تزامن هذا الوضع مع بداية سعي الولايات المتحدة إلى أمتداد نشاطها الدبلوماسي إلى أقطار خليجية غير المملكة العربية السعودية التي كانت قد أرست أسس علاقاتها معها بشكل مميز وقد بدأت جهودها في هذا الصدد بالبحرين ثم سلطنة عمان ، ويبد أن المباحثات الخاصة بالبحرين لم تسفر عن نتائج مرضية للأمريكيين الذين كانوا يقدرون لبريطانيا وجودها المتميز هناك ، بعد أن أخذت بريطانيا في توطيد مركزها في البحرين أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ونقل المقيمة البريطانية من بوشهر إلى البحرين التي أصبحت منذ عام ١٩٤٦م قاعدة للأستعمار البريطاني في منطقة الخليج العربي بأسرها بالإضافة إلى الحركات الوطنية التي أجتاحت البحرين في أعقاب تشكيل للمجلس التشريعي في الكويت ١٩٣٨م وظلت هذه الحركات الداعية إلى تشكيل مجلس تشريعي منتخب تعمل في البحرين حتى تم تصفيتنها في عام ١٩٥٦م ، هذه الإرهاصات مجتمعة ، قد

جعلت الإدارة الأمريكية تترتب في إتخاذ إجراءات مباشرة هناك ، وإتباع سياسة بطريقة غير مباشرة إلى إيجاد نوع من الارتباط السياسي بين البحرين وواشنطن.

على أية حال فإن مع بداية عام ١٩٤٩م ظهر التفكير في ربط الدفاع عن الشرق الأوسط بالدفاع عن أوروبا وذلك بتوسيع نطاق حلف شمال الأطلسي ليشمل بعض الدول من الشرق الأوسط ، والتي تمثل أهمية مباشرة للاستراتيجية الأمريكية الدفاعية وهذه الدول هي: اليونان وتركيا وسوريا ولبنان وإسرائيل والأردن ومصر والسودان وإريتريا وأثيوبيا والمملكة العربية السعودية والعراق وإيران وأفغانستان والهند^(١).

غير أن السياسة الأمريكية ، لم تدرك أبعد التغيرات الجذرية التي حدثت في الأنظار العربية عقب حرب فلسطين الأولى (١٩٤٨-١٩٤٩) وعداء الأمة العربية للغرب بصورة عامة ، بعد مواقفه المؤيدة للصهيونية وإسرائيل^(٢).

(١) Memo by MR. Gordon P. Meriam of the Policy Planning Staff, Top Secret. Washington June 13, 1949, P.P.'S File, U.S.F.R. vol. V, 1949, Pp. 31-32.

(٢) كانت الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول الغربية التي أبدت تأكيد منقطع النظير للحركة الصهيونية منذ بدايتها، فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، تدخلت أمريكا بطريقة غير مباشرة في فلسطين، عندما طلبت من سلطات الباب العالي في الأستانة، تسهيل هجرة اليهود إلى هذه البلاد بل حاولت في هذا الوقت المبكر أن تضغط للسماح لهم بشراء أراضي هناك، بالإضافة إلى المحاولات التي قامت بها المفوضية الأمريكية في استقبال لإصدار (وثائق حماية) للصهاينة، ومحاولات تغيير القانون العثماني الذي كان يحرم على أبناء الطائفة اليهودية امتلاك الأراضي في فلسطين فيما بين عامي (١٨٨٠-١٩٠٠) كما قامت الولايات المتحدة بتأييد وعد بلفر ١٩١٧ وصك الإنتداب البريطاني على فلسطين، والذي يحدد معالم السياسة التتفيذية لتحقيق الوطن القومي (اليهودي) وانهاك عن هذا التأكيد المبكر للصهيونية العالمية فإن الالبيات الأمريكية هي التي روجت لفكرة الدولة اليهودية وسقنّت الإدارة الأمريكية مراحل تأسيسها حتى إذا ما أعلنت في ١٤ مايو ١٩٤٨ كان ترومان أول رئيس دولة في العالم يسارع إلى الإعتراف بها ، والتبليط لا ترى أنني غرابه في ذلك التأييد الأمريكية لقيام الدولة بل هو محصلة طبيعية لجهود الإدارة

وهو الأمر الذي جعل الدول العربية تتكأ في إتخاذ خطوات سريعة تجعلها ترتبط بالسياسة الغربية في المنطقة ، ويل على العكس قامت عدة إنتفاضات وحركات ثورية في البلاد العربية تندد بالتأييد الأمريكي للسافر لإسرائيل وبدأت الشعوب العربية تتخلص تدريجيا من التوايا الحسنة التي كانوا يحتفظون بها للأمريكان، وقد أثر هذا التحول في الشارع السياسي العربي على صانعي القرار والخطاب السياسي العربي ، بحيث ظلت المسألة الفلسطينية (محور الصراع العربي الإسرائيلي) تمثل حلزا نفسيا رهيبا بين العرب والأمريكيين حتى اليوم.

وعلى الرغم من هذا الشعور بالغين الذي تملك العرب إلا أن الولايات المتحدة مضت في تنفيذ إستراتيجيتها - فقد قامت دولة إسرائيل وعقارب الساعة لن تدور للوراء- للرامية إلى ربط عدد من الدول العربية بالسياسة الأمريكية الدفاعية في الشرق الأوسط ، بعد أن رأت إدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأمريكية أن منطقة شرقي البحر المتوسط والشرق الأوسط تمثل أهمية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة إلى الحد الذي يحتم حرمان أي قوة معادية محتملة أي موطن قنم في هذه المناطق كما يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية الإستخدام الكامل لقواتها العسكرية وإمكانياتها السياسية والإقتصادية ، وإزاء تدهور العلاقات العربية الأمريكية للأسباب سالفة الذكر لم

الأمريكية في خلق دولة إسرائيل لأجل غرس وتد إستعماري في المنطقة العربية بهدف (بلقنتها) وجعلها في صراع دائم وأن تراعى هي هذا الصراع وتوجهه بما يتوافق وإستراتيجية في المنطقة.

لمزيد من التفاصيل حول الدور الأمريكي المساعد للصهيونية الأمريكية راجع:

United States, Foreign Relations of The United States Near East and Africa (Washington D.C. 1964) vol. 4, PP. 776-777.

Charles MC. G. Mathias J.R: "Ethnic Groups and Foreign Policy " Foreign Affairs, vol. 59- No. 5 (Summer 1981) Pp. 975-998.

Richard. P. Stevens: " American Zionism and U.S. Foreign Policy. 1942-1947" (Beirut: Institute for Palestine Studies 1970).

-كامل أبو جابر: " الولايات المتحدة وإسرائيل " ، معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والطوم ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٧١.

تستطع الإدارة الأمريكية أن تفتاح العرب يتضمنهم إلى حلف شمال الأطلسي لاسيما السعودية ومصر وهما الدولتان اللتان اتزعجتا للتطور الحادث في فلسطين إتزعجاً خطيراً .

ورأت الدبلوماسية الأمريكية أن البديل المطروح يمكن أن يكون في إنشاء حلف إقليمي له نوع من الارتباط واحتمال الارتباط بحلف شمال الأطلسي وأن كانت تري أن الحصول على تسهيلات كافية تجاه الجنوب في البلاد العربية سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة أن لم يكن مستحيلاً مادامت الإدارة الأمريكية تقيم علاقات موالية لإسرائيل وبسبب روح العداء وعدم التعاون التي تثيرها تلك السياسة في البلاد العربية^(١)، وهكذا ، كان على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تنجح في إقامة حلف إقليمي يضم الدول العربية في الشرق الأوسط ويرتبط بحلف الأطلسي أن تعمل على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي أو أن تقف منه موقف الحياد على الأقل ، بيد أنها لم تستطع أن تفعل هذا ، ولذلك الأمر الذي سيجعل إنضواء الخليج ومصر ضمن السياسة الدفاعية الأمريكية أمراً بالغ الصعوبة وإن لم يكن مستحيلاً .

وإزاء الوضع المتردي في العلاقات العربية _ الأمريكية برأت وزارة الخارجية الأمريكية ضرورة عقد مؤتمر لدراسة الأوضاع في الشرق الأوسط والبحث عن ترصية مناسبة للعرب تعيد ثقة العرب بالأمريكيين ، فكان أن عقد مؤتمر في أستانبول بتركيا لرؤساء البعثات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأدنى فيما بين ٢٦-٢٩ نوفمبر ١٩٤٩م ، وحضرة القنصل الأمريكي في المملكة العربية السعودية ، وفي هذا المؤتمر أُنشئت التقديرات السياسية الأمريكية إلى أن الأهداف الأمريكية في الشرق الأدنى تكمن فيما يلي:

(١) U.S. Strategic Posture in the East Mediterranean U.S.F.R. vol. VI, 1949, Washington Nov. 14, 1949, P. 57.

أولاً: ينبغي أن يكون الحفاظ على السلام وتنمية الاستقرار السياسي والإقتصادي والأمن ، وزيادة هيبة الولايات المتحدة، مما يعنى زيادة المواجهة مع الإتحاد السوفيتي.

ثانياً: يتعين إقتهاج سياسة إهتمام نشطة في إطار الحيد العام بين الدول العربية وإسرائيل.

ثالثاً: تقديم المعونة الفنية والعسكرية للدول الملاصقة للإتحاد السوفيتي لمنع تسرب الشيوعية إليهم.

وفي مارس عام ١٩٥٠م عقد بالقاهرة مؤتمر مماثلاً ، وفيه رأت الخارجية الأمريكية أن الوقت لم يحن بعد لوضع ترتيبات إقليمية أمنية في الشرق الأوسط، وأن إنشاء حلف إقليمي في الشرق الأوسط سيضع التزامات ثقيلة على الولايات المتحدة هناك ، كما أن المنطقة تقتدر إلى مركز قوة Power Center يقوم عليه الحلف.

مرحلة الإجراءات:

كانت منطقة الخليج العربي تدور في فلك للمقترحات الأمريكية للترتيبات الأمنية الإقليمية في الشرق الأوسط في إطار سياستها الدفاعية ، تجاه هذه المنطقة ، بالإضافة إلى حرص الولايات المتحدة على تطوير علاقاتها الخاصة مع أقطار الخليج العربي من خلال مسائل النفط والشئون التجارية والدبلوماسية والعسكرية.

غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد بإمكانها الإكتفاء بالعمل أو الأكتظار للتشاور مع بريطانيا في كل صغيرة وكبيرة بعد أن وصلت الحرب الباردة بينها وبين الإتحاد السوفيتي إلى ذروتها مع مشارف عام ١٩٥٠م^(١).

(١) أيحي أحمد الخشي: "الشرق الأوسط والصراع الدولي" ، دار النهضة العربية ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٢٥.

ومن ثم درست الخارجية الأمريكية إمكانية تطوير قواعدها العسكرية في المنطقة الشرق أوسطية في سلسلة محاولات الأمريكيين النفاذ إلى المنطقة وتقوية وجودهم العسكري والسياسي ضمن خطة التقسيم الإستراتيجي لمسارح العمليات والتي منها مسرح عمليات المحيط الهندي والذي يضم الهند وسيلان والباكستان وجزر الهند والخليج واليمن وعمان .

غير أن الإدارة الأمريكية قد وجدت أن موضوع تطوير القواعد العسكرية لا بد أن يأتي ضمن إطار سياسة أعم وأشمل حتى يكون تحقيقه أمراً ميسوراً ، وبعد دراسات مستفيضة في أروقة الخارجية الأمريكية وعقد مؤتمراً دبلوماسياً في أستانبول في الفترة من ١٤-٢١ فبراير ١٩٥١م تمت صياغة فكرة إنشاء قيادة إقليمية للشرق الأوسط تشارك فيها كل من مصر والسعودية بالإضافة إلى دولاً أخرى بالمنطقة ، في هذا الصدد تأكيد النتائج الإيجابية التي تتحقق من إقامة حلف دفاعي إقليمي قوي^(١) ، وقد نقلت الولايات المتحدة الأمريكية وجهة النظر هذه إلى حلفائها بريطانيا وفرنسا وبدأت المفاوضات التفصيلية بين المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا لإنشاء قيادة للشرق الأوسط Middle East Command التي تلخص أهدافها فيما يلي:-

- ١- تلبية الحاجة الملحة للمملكة المتحدة والولايات المتحدة للمشاركة في تنظيم قيادة في أوروبا والشرق الأوسط.
- ٢- التوافق مع القيادة العسكرية في البحر المتوسط وحماية الجناح الجنوبي لأوروبا وحماية مواصلات البحر المتوسط.
- ٣- الإعتبار الخاص لتدفق البترول للغرب.

(١) Mc Ghee ,George:" Envoy To The Middle World Adventure In Diplomacy"
(Harper, Row, N.Y. 1983) PP.363-385.

٤- الإعتبار الخاص لاحتياجات القواعد المتاحة في المنطقة للإستخدام الفوري للحلفاء^(١).

وبهذا يكون لمنطقة الخليج العربي أهمية قصوى في الأهداف التي من أجلها تم طرح فكرة قيادة الشرق الأوسط ، وذلك من خلال إعتبار النفط، والقواعد العسكرية ، وأن للدفاع عن الشرق الأوسط والخليج بصفة خاصة لأمرأ حيويأ بالنسبة للأمن القوي للغربي والأمريكي خاصة.

والواقع أن الإدارة الأمريكية إلى جانب إدراكها لأهمية منطقة الخليج في إقامة قيادة عسكرية متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط ، وكالت تدرك وبدرجة أهم أن مصر يجب أن تكون نقطة البداية في كلفة الاتصالات والمشاورات التي ستجريها مع دول المنطقة لتحير مشاريع الدفاع المشتركة الجديدة ، وذلك على إعتبار أن مصر كانت تضم قاعدة قناة السويس العسكرية بأهميتها الإستراتيجية الفريدة ، بالإضافة إلى زعامتها للجامعة العربية كانت تجعل لدورها نقلاً سياسياً خاصاً، ناهيك عن العلاقات الحميمة التي تجمع بين مصر والمملكة العربية السعودية وبقي أقطار الخليج العربي سيجعل من موافقة مصر على المبادرة للدفاعية الغربية ، أمرأ مقبولأ لدى العرب وبالتالي انضمامهم إلى الحلف الإقليمي المقترح ، وأن رفض مصر يعني إتهيار الخطة الدفاعية برمتها^(٢)، وفي هذا السياق حاولت الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل بغية عدم إصرار الأخيرة على دور بارز في القيادة الجديدة، وأن تتفاوضى عن الدعم العسكري لمصر كجزء من قبول مصر لأداء دور رئيسي في الدفاع عن الشرق الأوسط ، وقد جاء هذا الإهتمام الأمريكي بالنور

^(١) Memo By The Secretary Of State To The President, Top Secret, Washington, 12 Sept 1951.

^(٢) John, C. Campbell: " Defense of the Middle East" (Praeger, New York, 1960) P. 42.

The Ambassador in The U.K, Gifford to the Dept of State, Top Secret, London, Oct. 9, 1951 Telegram no, 1743, U.S.F.R. vol V. 1951, Pp. 390-394.

الإستراتيجي لمصر وقناة السويس بعد تزايد الموقف الأمريكي في البحرين والمملكة العربية السعودية إذ كان للنقط الأمريكي يمر عبر قناة السويس إلى الأسواق الأوروبية.

غير أن الحركة السياسية في مصر كانت تسير في اتجاه مضاد للتحركات الغربية إذ قمت حكومة النحاس للملك فاروق في أكتوبر ١٩٥١م مشروعات قولتين تقضي بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م الإنجليزية المصرية والحكم الثاني في السودان بموجب إتفاق عام ١٨٩٩م ، ويبد أن الإدارة الأمريكية قللت من أهمية مثل هذه الإجراءات وخطورتها على المشروع المقترح وحولت إتفاق المصريين بأن تكون قيادة الشرق الأوسط وسيلة لتسوية نزاعهم مع الإنجليز ، وأن مقر القيادة المقترحة ستكون على أراضيها ، بالإضافة إلى تسليم قاعدة السويس إلى مصر على أساس أن تصبح في نفس الوقت قاعدة للطفاء في إطار القيادة المختلفة للشرق الأوسط^(١) ، وعلى الرغم من هذه المحاولات الغربية إلا أن مصر ظلت على رفضها للدخول في أي حلف أو المشاركة في أية ترتيبات للدفاع عن الشرق الأوسط ما لم تحل قضيتها مع الإنجليز ، وكان تحقيق الجلاء شرطاً أساسياً للتجاوب المصري مع التحركات الأمريكية الغربية وقد دعم الموقف المصري رفض أشقائها في الخليج والوطن العربي على إتساعة وعدم قناعتهم بجنوى هذه المشاريع الدفاعية ، وهنا أقرحت بريطانيا في نوفمبر ١٩٥١م أن يستعاض عن مصر في هذه الخطط الدفاعية الغربية عن الشرق الأوسط بقبرص ، وأن تمارس الولايات المتحدة ضغطاً على السعودية والبحرين لإتضمامها لهذا الحلف بيد أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتحمس لهذا الاقتراح البريطاني ، وإلزامها أن السعودية والبحرين لن

(١)Howard, Harry:" The Development of United States Policy in The Near East, 1945-1951" (A Historical Note Part. II- Dept. of State Bulletin XXV no. 21, 1951) P. 842.

توافقاً على مشروعات مرفوضة من وجهة النظر العربية كما أنها لم ترد أن تؤثر علاقتها بالسعودية والبحرين^(١).

الجدير بالذكر أن الإطار الزمني الذي قدمت فيه هذه المقترحات قد تزامنت مع توقيع ترومان على قانون الأمن المتبادل في ١٠ أكتوبر ١٩٥١م والذي تضمن تقديم معونات وكان الهدف الرئيسي من برنامج المساعدات هو زيادة القوة الأمنية والمحافظة على الأنظمة القائمة ضد العناصر الداخلية الراضية للتعاون مع الغرب كما كان يؤمل من هذه المساعدات تشجيع الدول المستهدفة للتحالف مع الغرب في صراع الحرب الباردة وقد عقب بعض المؤرخين على برنامج المساعدات وأعتبروه نوعاً من التطفل الإقتصادي والسيطرة السياسية، وأن الولايات المتحدة هي الدولة الأولى التي تستخدم المساعدات الإقتصادية كأداة دبلوماسية في الحرب الباردة ، ومن الأمور اللافتة للانتباه أن مثل هذه المساعدات لم تستخدم كوسيلة ضغط في ذلك الوقت المبكر من العلاقات العربية الأمريكية كما أنها لم تؤثر على القرار السياسي العربي ، وربما يرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة لم تنفرد بعد بالهيمنة على المنطقة وأن هناك شركاء لها في النفوذ بالإضافة إلى تراث عدوهم التقليدي الإتحاد السوفيتي بالمنطقة ، فكانت الحاجة الأمريكية للعرب (من خلال نفطهم - وموقفهم السياسي من الحرب الباردة هي الاعتبار الأول والمحرك لسياسة الولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية.

على أية حال إزاء عجز الإدارة الأمريكية عن تسوية الخلاف المصري الإنجليزي ، مضت الحكومة المصرية في تنفيذ ما عازمت عليه من إلغاء معاهدة ١٩٣٦م وتم تنفيذ ذلك في الثامن من أكتوبر ١٩٥١م إيذاناً ومقدمة

(١) William, R. Polk: "The United States and the Arab World" 3rd ed. (Cambridge, Mass: Harvard University press 1975) P.360.

منطقية لرفض المقترحات الرباعية التي قدمت لمصر رسمياً يوم ١٣ أكتوبر ١٩٥١م من قبل الولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة وفرنسا وتركيا^(١).

ولم تأخذ مصر وقتاً طويلاً إذ أعلن رئيس الوزراء المصري في ١٥ أكتوبر ١٩٥١م رفضه للإقتراح الغربي ، الذي لا ينسجم مع متطلبات المرحلة السياسية في مصر والتي تتميز بوجود خلافات حادة بين المملكة المتحدة ومصر ، بسبب وجود قوات إستعمارية بريطانية في مصر والسودان ، وقبل نهاية للشهر ، أندلعت الإضطرابات في القاهرة الناجمة عن تشابك القوات المصرية والبريطانية ، وساد الشارع السياسي المصري حالة من الغليان الذي ينبئ عن قرب الانفجار الثوري ، ولقد فشلت فكرة (MECOM) لأنها ولدت في غير أوانها ومن ثم لم تأتي بالثمار المرجوة منها ، فلم تحسب القوى الغربية حساباً للحركات الوطنية التي لم تعد تقبل بديلاً عن الجلاء البريطاني الناجز والتلم ، ولم تكن هناك حكومة وطنية في مصر تجرؤ على تحدي تلك المشاعر أو المساومة على ذلك الهدف الأسمى ، بالإضافة إلى قناعة الحكومات العربية بأن عدوهم الحقيقي هو إسرائيل وليس الإتحاد السوفيتي ، ونأتى على ذكر سبب مهم يتعلق بمنطقة الخليج وهو غياب إيران عن تلك الخطط الدفاعية بما تمثله من ثقل سياسي وإستراتيجي لكونها تقع على خط المواجهة الأمامية مع الإتحاد السوفيتي ، بيد أن مشاركة إيران كانت هي الأخرى إحتمالاً بعيداً بسبب نزاعها مع بريطانيا حول مشكلة تأمين النفط وكان طبعياً أن يعارض الإتحاد السوفيتي هذا المشروع بعنف ويندد بدوافعه وأهدافه وبحذر دول

(١) The Ambassador in Egypt to The Dept of State , Top Secret , Confidential no, 1123, Cairo, Oct 13, 1951, 774. 00/13-10-51. F.R.U.S. vol v, 1951.

المنطقة من عاقبة السقوط في شركه لما ينطوي عليه من خطر أكيد على إستقلالهم الوطني^(١).

وإزاء هذه المعوقات ، كان إنهيار مشروع قيادة الشرق الأوسط أمراً حتمياً ليسجل بذلك إخفاقاً مروعاً للبلوماسية الأمريكية الغربية في الشرق الأوسط كل يمثل في الوقت ذاته إخفاقاً للسياسة الدفاعية الأمريكية في مراحلها الأولى.

وفي إطار مساعي الولايات المتحدة الأمريكية نحو تطوير علاقاتها بمنطقة الخليج العربي علي نحو خاص قام وزير الدفاع جيمس فورستال بإبلاغ وزير الخارجية الأمريكي مارشال ، أن الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان قد وافقت مؤخراً علي سلسلة من الخطوات التي يجب إتخاذها فيما يتعلق بالسعودية من أجل تحسين الموقف الإستراتيجي للولايات المتحدة ، وأوضحت الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان أن القدرات الدفاعية الأمريكية ستتضمن تحسناً كبيراً في حالة نشوب حرب ضد الإتحاد السوفيتي إذا ما تم استخدام قاعدة الظهران الجوية لإدارة عمليات جوية مستمرة .

ومن ثم أوصت الهيئة بضرورة أن تسعى الإدارة الأمريكية إلي تحقيق ذلك عن طريق زيادة عدد القوات العسكرية الأمريكية المعينة في القاعدة زيادة جوهرية^(٢) .

غير أن الإدارة الأمريكية لم تستطع الإفادة من تقارير هيئة الأركان بشكل عملي وسريع لاسيما بعد الفتور الذي إنتاب للعلاقات السعودية-الأمريكية ،

(١) Ya'a Cor Rio: "From Encroachment to Involvement; A Documentary Study of Soviet Policy in the Middle East, 1945- 1973" (Translation Books, New Jersey, 1974) P. 93.

(٢) بنسون لي جريسون : " العلاقات السعودية-الأمريكية " ، ترجمة سعد هجرس ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ٨٣ .

من جراء تلييد الأخيرة لقيام دولة إسرائيل ، فأوعزت الإدارة الأمريكية إلى المفوضية الأمريكية بجدة وممثلوا القوات الجوية الأمريكية لتدارس الأمر مع السعوديين .

والواقع أن الإدارة الأمريكية كانت تواجه مأزقاً حقيقياً إزاء وجودها العسكري في منطقة الخليج العربي والذي لم يكن كافياً بحسب الخبراء الأمريكيين ، ولا سيما بعد احتدام الحرب الباردة بين المعسكرين الأمريكي والسوفيتي ووقوع الصراع المسلح في كوريا وإحتمالات أنتقال الصراع إلى أجزاء من الشرق الأوسط وليست منطقة الخليج مستبعدة من هذه الاحتمالات ، بالإضافة إلى وجود عاملان رئيسيان قد أعتمدت عليها هيئة الأركان في تقريرها للخارجية الامريكية والذي يقضي بضرورة إعادة الإهتمام بقاعدة الظهران وهما:-

أولاً:- ما أعلنه الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونجرس في مارس ١٩٤٧م من أن بريطانيا لم تعد في وضع يمكنها من تحمل النفقات العسكرية في الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة الأمريكية أخذت على عاتقها أن تقوم بالمسئوليات التي كانت لبريطانيا في الشرق البحر المتوسط .

ثانياً:- ما عرضة العسكريون السوفييت في المؤتمر الذي عقدته هيئة أركان حرب السوفيتية العليا في نوفمبر ١٩٤٨م ، وحضرة أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي ، من خطة شاملة لعمليات عسكرية تتضمن شن هجوم صاعق على الخليج العربي ، وبذلك أزداد الأمريكيين إقتناعاً بأهمية المنطقة وأدركوا أن الخليج لم يعد مجالاً للنزعة فحسب بل أصبح يشكل للقاعدة الكبرى التي يمكن أن ينطلق منها هجوم جوي ضد منابع النفط للسوفيتي في

باكو وباطوم^(١)، وإزاء هذه الأهمية المتصاعدة لقاعدة الظهران أخطرت المفوضية الأمريكية في جدة وممثلي القوات الجوية الأمريكية في مناقشات مع السعوديين حول توسيع الاتفاقية التي تشغل الولايات المتحدة بموجبها قاعدة الظهران ، والتي من المفترض أن تعود بطريقة أو أخرى للسيطرة السعودية في ١٥ مارس ١٩٤٩م ، ويبد أن الملك عبد العزيز ابن سعود قد أكد لتشايلنز أنه لا يشعر بأن الولايات المتحدة قد أوفت بالتزاماتها تجاه المملكة ، فعلى حين وافقت لندن على ترتيبات لعقد معاهدة تتيح لها أن تأتي إلى السعودية للدفاع عن حلفائها في الشرق الأوسط "مصر والعراق وشرق الأردن" فإن الولايات المتحدة قد رفضت أي تعهد مماثل بالنسبة للسعودية ، وأضاف الملك أن الحد الأدنى المطلوب هو أن تصدر الحكومة الأمريكية إعلاناً بأنها ستساعد المملكة ضد أي عدوان ، كما أعلن الملك عن رغبته في مزيد من المساعدات العسكرية الأمريكية لتطوير القدرات الدفاعية لبلاده^(٢).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تخشى أن يكون الملك قد قصد إضمام بلاده إلى منظمة حلف شمال الأطلسي ، وفي الوقت الذي تضغط فيه كلاً من اليونان وتركيا للإضمام للحلف بينما كانت الولايات المتحدة تعارض اتساع الحلف ليشمل دولاً من خارج أوروبا الغربية ومن ثم قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإبلاغ "تشايلنز" أن قبول طلب الملك سيكون متعارضاً مع

(١)راجع :-بنواميشان :عبد العزيز آل سعود سيرة بطل ومولد مملكة مترجمة دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٥م ، ص ٢٧٧.

رأفت غنيمي الشيوخ: مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي،المجلد الثاني لسنة ١٩٦٥م، مطبعة الخليج العربي وإستراتيجية للعصر العربي المشترك ، والتدوينة العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج للعربي ، وجامعة البصرة مارس ١٩٨١م، ص ٢٨٣.

-جمال زكريا قسم : المرجع السابق، ص ١٣ .

(٢)Foreign Commerce Weekly. A Telegram From U.S. Embassy at Jidda, October 17,1949, Foreign Commerce Weekly, vol. 37(1949) Pp.19-20.

السياسة الأمريكية العالمة القائمة على تجنب مثل هذه التعهدات ، وأن يبرز للسعوديين أنه من الممكن التوصل إلى إتفاق يطيل أمر المعاهدة المبرمة سابقاً وأن يقترن ذلك بتقديم المساعدات الأمريكية في مجالات أخرى ، وحرصاً من الملك عبد العزيز على الاحتفاظ بعلاقات وثيقة مع واشنطن ، أعلن موافقته على تمديد المعاهدة، وأضاف أنه يدرك أن وزارة الخارجية الأمريكية لن تستطيع الربط بين تجديد الإتفاقية وبين مسألة تلبية الإحتياجات الدفاعية للسعودية^(١).

بيد أن الموافقة الملكية على تمديد المعاهدة لم تكن كما يرغب الأمريكيين، وإذا اشترطت الحكومة السعودية أن يكون التمديد قصير الأمد ، وليس كما طلبت الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠ عاماً ، وكان السبب المعطن من قبل السعوديين هو السياسة الأمريكية السلبية تجاه فلسطين ، بينما تكمن الأسباب الحقيقية في أن قصر أمد الإتفاق الجديد سيُعطي للحكومة السعودية أداة فعالة لإعادة فتح مسألة مساعدة الأسلحة عندما تكون الظروف مواتية بدرجة أكبر^(٢) .

والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بمقدورها في ذلك الوقت الفكك من المطالب السعودية للترابدة تارة بالقروض المالية وتارة أخرى بإرسال بعثات زراعية وعسكرية ، وتارة ثالثة بالرغبة في الدخول في حلف سياسي مع الولايات المتحدة وذلك لأنها كانت على قناعة تامة بأن لها مصلحة رئيسية دائمة في المملكة ، وأن المصالح الاقتصادية الأمريكية هناك قد جلبت نفوذاً ومركزاً قوياً في المنطقة ، وأنها تهدف إلى تقديم نموذج طيب من العلاقات من أجل إقناع دول الخليج بضرورة الارتباط بالسياسة الأمريكية

^(١)Foreign Relations , 1948 , Washington , D.C. 1975 , vol . V. Part 1, Pp. 259-262.

^(٢)Godfried , Nathan: " An America Development Policy for the 1942-1949 Third World; a Case Study of The United States and The Arab East " (pH. D. Thesis University of Wisconsin, Madison, 1980) Pp. 320-323.

كما فعلت شقيقتهم الكبرى "السعودية" التي أصبحت بفعل التوسع الضخم في مستوى التقنية الإقتصادي لصناعة النفط مرتبطة "بالأمن القومي الأمريكي" وكانت الحكومة السعودية تترك هذه الحقائق تعلم الإبراك ومن ثم حاولت الاستفادة من هذا الوضع قدر الإمكان ، وأنها لم تعطي شيئا للأمريكيين إلا وقد كالت مقابلة الصاع صاعين من أجل تطوير المملكة اقتصادياً وعسكرياً وأمنياً.

على أية حال ، عاد الطرفان السعودي - الأمريكي للمفاوضات ولكن هذه المرة من أجل البحث في مسألة طول أو قصر أمد المعاهدة ، وإذ رفض ابن سعود إطالة أمد المعاهدة حتى تستجيب الولايات المتحدة لمطالبة المطالب المنطقة بتزويد بلاده بمزيد من المعدات العسكرية والخبرات الفنية لتطوير الجيش السعودي وانتهم الولايات المتحدة أنها لا تترك خطورة تهديد التآمر الهاشمي ضده بمساعدة البريطانيين ، وأكد ابن سعود أنه إذا ما تعرض لهجوم فإنه سينسحب مع أسرته إلى السطيل الغربي ، وإذا لزم الأمر أنه سيترك الجزء الشرقي من البلاد بما فيه من حقول نفط بلا دفاع^(١).

حاولت الولايات المتحدة الأمريكية طمئنة ابن سعود بأنها لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مصالحها في الشرق تتعرض للانهيار ، وأرسلت على الفور بعثة عسكرية في أول سبتمبر ١٩٤٩م تشمل الرجال والعتاد والخبرة الفنية ، ثم أعقبت هذه البعثة بزارتين للمملكة على مستوى رفيع وهما مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى والأفريقية جورج مكجى George Maghee ، ورئيس هيئة أركان الجيش لاونتون كوني J. Lawton Collins ، واجتمعاً بوزير الخارجية السعودي الأمير فيصل في ١٩ مارس ١٩٥٠م وأوضحا له أن واشنطن مهتمة لأقصى حد بالاستثمار الأمريكي الخاص في حقول النفط السعودية ، بيد أنها لا تستطيع أن تفي بكل المتطلبات السعودية ، خاصة وأن

^(١) Foreign Relations, 1949 , Washington , D.C. 1977, vol. vi. Part 1, Pp. 1574-1575.

مواردها محدودة، كما أنها تقدم مساعدات عديدة لدول أخرى من العالم الثالث، ومن جانبها أوضح رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي للمسؤولين السعوديين ضرورة أن تبدأ المملكة مجهوداً دفاعياً أقل طموحاً ، إذ أن ليس بمقدور الولايات المتحدة الارتباط بحلف عسكري مع السعودية في الوقت الراهن^(١).

وفي أثناء هذه المفاوضات كانت المعاهدة قد تم تجديدها في فبراير ١٩٥٠م ثم مرة ثانية في يونيو من نفس العام.

بيد أن التغيرات الدولية المتمثلة في بدء الحرب الكورية في يونيو ١٩٥٠م واحتدام الحرب الباردة قد زاد من تقبل واشنطن لطلبات الدول المعادية للشيوعية مثل السعودية للمساعدة العسكرية لتأمين دفاعها ، وبالفعل وقع الرئيس ترومان في يوليو ١٩٥٠م تعديلاً لقاتون الدفاع المشترك بحيث يعطيه السلطة في نقل العتاد العسكري إلى البلدان غير المرتبطة باتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة ، وأصدرت وزارة الدفاع الأمريكية في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٠م الإعلان الرسمي الذي يفيد بأن السعودية تتدرج تحت قائمة هذه البلدان ، ومن ثم أصبح الطريق مفتوح أمام المملكة للعربية السعودية لشراء المعدات العسكرية من الولايات المتحدة^(٢).

بيد أن هذا التعهد الضمني بالدعم لم يكن ليرضي ابن سعود الذي سعى للحصول على المساعدات العسكرية الأمريكية كمنحة إذ أن الوضع المالي لدولته لا يسمح له بشراء أسلحة أمريكية أو غير أمريكية ، وظل ابن سعود

^(١)Foreign Commerce Weekly , Dispatch form United States Embassy at Jidda, May 29, 1950, vol. 40(1950) Pp. 26-27.

^(٢)Foreign Commerce Weekly , Dispatch from United States Embassy at Jidda , July 13, 1950, vol. 40(1950) P.21.

وذلك

-Grayson, Benson Lee:"Saudi -American Relations" (Washington D.C. University Press of America, 1982) Pp.80-81.

على موقفه الرافض لتجديد أمد الإتفاق بشأن قاعدة الظهران ما لم يحصل على المساعدات العسكرية الأمريكية ، حتى ديسمبر ١٩٥٠م عندما وقعت شركة أرامكو مع الحكومة السعودية إتفاقية مناصفة الأرباح والتي ترتب عليها تدفق الأموال على السعودية بصورة لم تعرفها من قبل ، الأمر الذي جعل ابن سعود يتساهل مع الأمريكيين ويعد معهم إتفاقاً رسمياً متكامل في ١٨ يونيو ١٩٥١م وينص على تنظيم استخدام القاعدة مقابل معونة أمريكية خصصت لتسلح الجيش السعودي و تدريبه متضمناً الإمتيازات التي يتمتع بها الجنود الأمريكيين المرابطون داخل القاعدة ويحدد الإتفاق مدة الإيجار بخمس سنوات قابلة للتجديد ، وبذلك تم البدء في برنامج مساعدة دفاعية ثنائية تقدمها الولايات المتحدة للسعودية التي أصبحت أول دولة عربية وخليجية تتلقى مثل هذه المساعدة الأمريكية^(١).

وعلى الرغم من عزم الإدارة الأمريكية على المضي قدماً في توثيق علاقاتها بالمملكة وإرسالها بعثة لمتابعة تنفيذ إتفاقية النفاط الأربع الموقعة مع المملكة العربية السعودية في يناير ١٩٥١م والمعنية بتقديم المعونة الفنية والتي لم تقدم إلى السعودية في العامين التاليين سوى أقل من مليوني دولار كمساعدة^(٢) ، إلا أن توسع الوجود الأمريكي في السعودية ظل بطيئاً لأن أبسن

(١) بخصوص المنكرات المتباعدة و المفاوضات الخاصة بتجديد الإتفاق بين السعودية والولايات

المتحدة بشأن القاعدة الجوية في الظهران يمكن الرجوع إلى :

-Air Base at Dhahran; Agreement Between the U.S. of America and Saudi Arabia Affected by Exchange of Notes Signed at Mecca and Jeddah, June 18, 1951, Washington; U.S. Government Printing Office, 1951.

-Commerce du Levant. Le Traite American - Seoudite, vol.23 (1951) Pp.1-4.

-United Nations. Exchange of Notes Constituting on Agreement Between the United States and Saudi Arabia Relating to Mutual Defense Assistance, Jeddah and Mecca, 18 June 1951, United Nations Treaty Series vol. 212(1955) Pp.335-349.

-United States Government, U.S. Signs Defense Agreement with Saudi Arabia, U.S. Department of State Bulletin vol. 25 (July 23, 1951) P. 50.

(٢)United States Government . Point 4 Agreement Signed with Saudi Arabia, U.S. Department of State Bulletin vol. 24(January29, 1951) P.187.

مسعود كان لا يزال غاضباً من التحيز الأمريكي الصارخ لإسرائيل ضد العرب وأمتيهم القومية، وأنة لا يزال يطمح في أن تكون المساعدات الأمريكية مجافية أسوة بدول أخرى عديدة .

هذه التحركات الأمريكية في المملكة ومنطقة الخليج قد أدت إلى استثناء الاتحاد السوفيتي الذي شجب للترتيبات الأمريكية في السعودية والبحرين ، إذ أن التواجد العسكري الأمريكي في البحرين كان قد بدأ عام ١٩٤٨ م ، وكان هذه القوة التي أطلق عليها اسم "الكوميد يستفور Comideasfor" مكونة من بوارج صغيرة ومدمرتين وكانت مكلفة بمهمة الدورية من قبل الأسطول في المحيط الأطلسي^(١)، وكان السوفييت يعدون البحرين قاعدة أمريكية مصممة لزيادة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، ولذلك فقد وقف السوفييت وأجهزة أعلامهم منذ عام ١٩٤٨م إلى جانب إيران في مطالبتها بالبحرين ، وهم يفسرون هذا التأييد بأنه موجه ضد بريطانيا والولايات المتحدة أصلاً اللتان تسيطران على البحرين سيطرة كاملة وأن تأييدهم معناه ضرب السياسة الغربية في الخليج العربي^(٢).

و على الرغم من هذه الإستراتيجية السوفيتية إلا أنه لم يكن بمقدورها الإقتراب من المملكة العربية السعودية التي رفضت تماماً للتعاطي مع المساعي السوفيتية في المنطقة و ذلك لإعتبارات دينية أخلاقية في المقام الأول لوجود المقدسات الإسلامية في المملكة والتي تتمتع بمكانة رفيعة في العالم الإسلامي، وللحقيقة فإن الدبلوماسية الأمريكية لم تجد عناء في تطوير وجودها في المملكة و لم تجد مزاحمة سوفيتية هناك بعكس باقي أقطار الخليج العربي، ومن ثم فإن الإعتبارات الاقتصادية والمنية كانت هي المحرك الفعلي للسياسة

(١) ر.ك.رمضي: " المضائق الدولية في العالم ، الخليج العربي و مضيق هرمز " ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٤ ، ص ٨٥ .

(٢) Ya'a Cor Rio: Op Cit: P.93.

الأمريكية في السعودية ^(٢) ، وهو ما أعلنته صراحة إدارة إيزنهاور التي تسلمت المنطقة في يناير ١٩٥٣ م .

ومارست تجاه السعودية سياسة أبعد من سابقتها إذا أيدت ابن سعود في نزاعه مع العثمانيين بشأن ولحت البريمي، وفي ٢٧ يونيو ١٩٥٣ م وقعت الولايات المتحدة مع السعودية إتفاقية تتيح إنشاء بعثة تدريب عسكرية أمريكية في المملكة ووصل أفرادها قبل نهاية عام ١٩٥٣^(١) م ، وقد ظل وجود هذه البعثة بقوة قولها ٢٠٠٠ شخص تقريباً ثابتاً على مر السنين ولا زالت تؤدي وظيفتها في المملكة ، وهذه البعثة تعتبر بحد ذاتها من الأنفلة الدافعة على العلاقات المتميزة بين السعودية وأمريكا ، وأن المملكة تحظى بأهمية خاصة في الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية في الخليج والشرق الأوسط.

^(٢) في العام الأخير من إدارة الرئيس ترومان تم عقد سلسلة من الإتفاقيات بين العربية السعودية ، والولايات الأمريكية في المجالات الاقتصادية من أجل التعاون التقني في مجالات الزراعة والموارد الطبيعية والصحة العامة والوقائية والمواصلات ، كما تم وضع برامج أمريكية لتطوير تريف السعودي ، لمزيد من التوسع في المجالات يمكن الرجوع إلى:

- United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for the Technical Cooperative Program in Agriculture Signed at Jeddah 10 November 1952, United Nations Treaty Series, vol. 181 (1953) Pp.293-305.
- United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for the Technical Cooperative Program in Natural Resources Signed at Jiddah on 10 November 1952, United Nations Treaty Series, vol. 181 (1953) Pp.225-236.
- United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for the Technical Cooperative Program in Transportation and Communication Signed at Jidda on 10 November 1952, United Nations Treaty Series, vol. 181 (1953) Pp. 237-248.
- United Nations: United States and Saudi Arabia: Agreement for Cooperative Railway Survey Project Signed at Jidda on 10 November 1952; vol. 181 (1953) Pp. 307-318.
- United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for Technical Cooperative Program in Public Health and Disease Control Signed at Jidda on 15 December 1952, vol. 185 (1954) Pp. 55-65.
- United Nations, United States and Saudi Arabia: Agreement for Cooperative Program for Rural Community Development Project Signed at Jidda on 15 December 1952, vol. 185 (1954) Pp. 68-77.

^(١) Foreign Relations, 1953, Washington , D.C. 1978, vol. V Part. 2, Pp. 1158-1166.

كان الوجود الأمريكي المتميز في المملكة العربية السعودية والمكاسب الإستراتيجية والإقتصادية التي تحققت للأمريكيين من جرائه ، قد أغرى الدبلوماسيون الأمريكيون لتنشيط علاقاتهم بإيران في محاولة منهم للتصدي لنشاط سوفيتي محتمل هناك ، بيد أن الأمريكيين كانوا يأخذون بعين الاعتبار المصالح للبريطانية هناك لا سيما البترولية منها ، غير أن التطورات السياسية للعلاقات البريطانية - الإيرانية ، قد أتاحت الفرصة التاريخية للأمريكان للزحف نحو إيران.

فقد أدرك رضا شاه الكبير ما للبترول الإيراني من أهمية، وكانت أعماله تدور حول صيغة إستقلال بلاده ، وإصلاح النظم الإجتماعية والنهوض بليقتصاديات إيران المنهارة ، فأقدم على عدة مشروعات لمواجهة ضغط الأزمة الإقتصادية العالمية ، فاضطر إلى السيطرة على الإقتصاد وإحتكار التجارة الخارجية ، الأمر الذي أثار ثلر البريطانيين ، وبسب النزاع بين الحكومة الإيرانية وشركة البترول الأنجلو فارسية في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧م، بعد أن قرر البرلمان الإيراني رفض منح أية إمتيازات بترولية لشركات أجنبية ، وتكليف رئيس الوزراء بمفوضة شركة البترول الإنجليزية ، الإيرانية لرفع نصيب إيران في بترولها ، وبالفعل قامت الشركة التي كانت تستحوذ على الثروة البترولية الإيرانية بدراسة مطالب الحكومة الإيرانية ووافقت على كثير من رغباتها، وقدمته على شكل إتفاقية إضافية ، وغير أن هذا الإقتراح المقدم من قبل الشركة قد رفض من قبل الرأي العام والبرلمان الإيراني جميعاً.

وكانت اللجنة المشكلة من البرلمان لدراسة مشروع الإتفاق يدعمها الدكتور محمد مصدق رئيس الكتلة الوطنية في البرلمان والذي كتب تقريراً قال فيه (أن اللجنة تري خير عمل تقوم به هو تلميم البترول)^(١) هذه الدعوة التي

(١) د. عبد السلام عبد العزيز فهمي: "الإحتكارات الدولية وسياسة طهران البترول" مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٨ سنة ١٩٧٢م ، ص ١٦٢-١٦٣.

دعي إليها الدكتور مصدق قد لاقت تأييداً شعبياً منقطع النظير إذا ثار الشعب الإيراني الذي أعلن سخطه على شركة البترول الأنجلو فارسية ، وصمم على الوقوف في وجهها ، لحد من نفوذها وسيطرتها ، وأصبحت مشكلة تأمين البترول هدفه وأمله ، ومجال حديثه ، وموضوع ساعته ، وتوالى عدة وزارات لم تستطع أن تفعل شيئاً حتى قرر البرلمان الإيراني إقالة وزارة حسين علاء وتعيين الدكتور محمد مصدق خلفاً له في ٢٦ أبريل ١٩٥١م ، وصديق عليه الشاه في اليوم التالي ، وقد نص للفقون الجديد على أن تشكل لجنة من الشيوخ والنواب لعزل الشركة الأنجلو- فارسية وفحص دعوياها ، والدعوي المضادة من جانب إيران ، ومراجعة حسابات الشركة.

وأعتبرت الحكومة الإيرانية أن الدخل الناتج من الزيت ومشتقاته ابتداء من أول مارس ١٩٥١م حق للشعب الإيراني دون منازع ، ودعت اللجنة أيضاً إلى إنشاء شركة وطنية إيرانية وأن يعمل بها خبراء وطنيون^(١).

وقد جاءت هذه الخطوة من الإيرانيين بعد طول معاناة مع الشركة الأنجلو فارسية التي ألحمت نفسها في كل صغير وكبير في إيران ، حتى أصبحت هي كل شيء هناك ، فقد كان تعيين الوزراء ونقلهم - وتسبغ عضوية البرلمان على من تشاء وتنزع رداها عن تشاء ، وكنت تملك الكلمة الجليل والسيطرة الكاملة على رؤساء القبائل العشائر المقيمة في جنوب إيران كما أن الشركة أقيمت على إرتكاب مخالفات وتصرفات تمس الحقوق والسيادة الإيرانية مخالفة بذلك إتفاق عام ١٩٣٣م عندما حاولت إختلال المياه السطحية في منطقة إمتيازها وجعلت النفع بالذهب على أساس سعره الرسمي الذي يقل ٥٠ في المائة عن السعر الرسمي ، وكان الإيرانيون ينظرون إلى الشركة

(١) Rouholah, K. Ramazani: "The Persian Gulf: Iran's Role, Charlottesville 1973"

نظرة مليئة بالحرسة والتدم فقد كانت حصّة إيران بلغة الضالة بالقياس بأرباح الشركة الطائلة^(١) .

وبالجملة فقد كتبت الشركة تعمل كأنها مقاطعة بريطانية في داخل إيران وتفرض سيطرتها على مناطق البترول سياسياً حتى عام ١٩٢٤م على الأقل ، أي قبل إعتلاء الشاه رضا بهلوى عرش إيران وإقتصادياً حتى التأميم ١٩٥١م .

كان رد فعل بريطانيا عنيفاً إزاء قرار التأميم ، وحاولت دون جدوى إقناع الإيرانيون بالعدول عن قرارهم ولجأت إلى محكمة العدل الدولية ، بيد أن المحكمة رأت أنه ليس من اختصاصها النظر في القضية المعروضة أمامها^(٢) ، وحاولت بريطانيا إستخدام القوة العسكرية لإرجاع كرامتها المهذرة في إيران غير أنها وجدت معارضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت أن مثل هذا الإجراء سيجعل إيران ترتفع في أحضان الشيوعية المتحفزة ، ثم التأميم من عمه هي من صميم السيادة الإيرانية .

ويرى كثير من المحللين أن عجز الإدارة البريطانية للمتمثلة في حزب العمال البريطاني عن معالجة أزمة التأميم مع إيران قد أضاع هبة بريطانية وسمعتها في المنطقة ، وكان ذلك بداية النهاية للوجود البريطاني في الخليج العربي ، ولم يكتف الدكتور مصدق بتأميم النفط الإيراني بل دعى إلى تأميم نفط البحرين أو بالأحرى أن قرار التأميم يمس على الشركة العاملة في البحرين وبهذه المناسبة أثارت القضية للمرة الأولى لدى هيئة الأمم المتحدة التي لم تعر الموضوع اهتماماً ، وأعتبروا أن ذلك خطأ فاحشاً من قبل حكومة مصدق أفقده تأييد وتعاطف الولايات المتحدة التي كانت شركاتها هي العاملة

^(١) شارل عيسوي وآخر : " إقتصاديات البترول في الشرق الأوسط " ، مؤسسة سجل العرب ١٩٦٦ ، ص ١٥٤ .

^(٢) R.K. Ramazani: OP Cit: Pp. 110-112.

في مجال نفط البحرين ، ومن ثم لم تساعد أمريكا مصدق في تسويق البترول المخزون ، أو تقديم معونة مالية للحكومة الإيرانية لتحقيق التأمين عملياً وسد عجز ميزانية الدولة ، بعد أن قوطع للبترول الإيراني بفعل ضغط السياسة البريطانية على الأسواق العالمية وبذلك أصبح موقف الدكتور مصدق بطل التأمين ، حرجاً للغاية ، ولا سيما بعد أن رفض هو نفسه أية مساعدة من السوفيت لما عرف عنه من مواقف عدائية في وجه الشيوعية العالمية^(١) وفي الوقت نفسه كانت التطورات السياسية في بريطانيا قد أوصلت المحافظون إلى الحكم هناك وكان على رأس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل ، أشهر الساسة البريطانيين في القرن العشرين ، والذي علاج الموقف بدهاء بالغ وخبرة في شئون الإستعمار ، فلم يسع إلى إلغاء التأمين ، بل أنتهز فرصة نشوب خلاف بين الشاه محمد رضا بهلوي والدكتور مصدق رئيس الوزراء ، وصعد النزاع بين الشركة البريطانية والحكومة الإيرانية إلى الميدان الدولي بعد أن أفتق حلفائه الأمريكيين بضرورة تأييدهم^(٢).

وبالفعل عملت المخابرات الأمريكية جنباً إلى جنب مع المخابرات البريطانية من أجل تأليب الجيش الإيراني ضد مصدق وحكومته ، وكان الجيش بطبيعته يكن العداء لمصدق لوقوفه في وجه للشاه موقف العداء وهو القائد الأعلى للجيش ، وكانت المحصلة النهائية هي إنقلاب ناجح أطاح بمصدق وقام به الجيش بقيادة الجنرال فضل الله زاهدي الذي عينه الشاه رئيساً للوزراء.

بعد سقوط حكومة مصدق خاضت الولايات المتحدة الأمريكية غمار وساطة ناجحة بين بريطانيا وإيران وأوفد الرئيس الأمريكي مستشاراً لشئون البترول المستر هوفر لهذه المهمة وفي أواخر عام ١٩٥٤ م ، وبدأت

(١) Rouhollah, K. Ramazani: "The Foreign Policy Of Iran 1500-1955. A Developing Nation in World Affairs" (Virginia- 1966) P. 272.

(٢) Rouhollah, K. Ramazan: Op Cit: P.247.

المفاوضات بين ممثلي كلا من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيران للتباحث في مستقبل النفط الإيراني أسفرت عن إتفاق أُلتيق في أغسطس عام ١٩٥٤م وصديق عليه البرلمان الإيراني في ٢١ أكتوبر من نفس العام بين الحكومة الإيرانية ومجموعه من الشركات الأجنبية أطلق عليها أسم "الكنسورتيوم"^(١).

وتتكون مجموعة الكنسورتيوم من ثماني شركات بترولية كبرى خمس منها أمريكية وواحدة بريطانية ، وواحدة فرنسية ، والأخيرة هولندية ، وانضمت إليهم مجموعة (أيريكون) وهي أمريكية أيضاً.

وبذلك تكون المصالح الأمريكية قد نجحت في الوصول إلى الميدان الإيراني ، الأمر الذي سيفتح المجال لتتلمى الوجود الأمريكي هناك، وبدأت الدبلوماسية الأمريكية منذ ذلك التاريخ تكشف عن رغبتها في إنتزاع النفوذ البريطاني من منطقة الشرق الأوسط بكاملها ، وهكذا إستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن توطد علاقاتها السياسية والعسكرية ، وكذا الإقتصادية مع المملكة العربية السعودية والعلاقات الإقتصادية مع إيران مستغلة الخلاف الناشب بين بريطانيا وإيران ، وقد جاءت هذه السياسة الأمريكية الساعية إلى تعزيز علاقاتها بشكل منفرد مع أقطار الخليج العربي لحماية مصالحها هناك^(٢) بعد أن فشل مشروع قيادة للشرق الأوسط، الذي صيغ ضمن إطار السياسة الدفاعية الأمريكية حول الشرق الأوسط إذ لم يكن بمقدور الأمريكيين الإنتظار حتى يتم التوصل إلى الحبكة السياسية لهذه الخطوة الدفاعية، بمعنى أن الأمريكيين فضلوا العمل على مستويين في خط متوازي:-

^(١)Roulallah , K. Ramazani:" Security in the Persian Gulf foreign Affairs" vol. 57, No(Spring 1979) P-56.

^(٢)William, R.Polk : Op Cit: P. 373.

المستوى الأول: السعي في سبيل تعزيز علاقاتهم مع أقطار الخليج العربي وتمييزها سياسياً وإقتصادياً وعسكرياً.

المستوى الثاني: ضرورة مواصلة الجهود مع حلفاءهم من أجل ربط منطقة الخليج والشرق الأوسط بأحلاف دفاعية مشتركة ، بعد أن ثبت أن المستوى الأول يرهق ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبح النجاح فيه مرهون بتقديم مساعدات مالية ضخمة في مقابل الحصول على مكاسب سياسية كما في حالة السعودية .

ومن ثم تشبثت الإدارة الأمريكية بالمستوى الثاني الذي يحقق الأهداف الإستراتيجية الأمريكية بأقل كلفة ممكنة.

على أية حال فبقه في أغسطس من عام ١٩٥٢م كان القادة العسكريون الغربيون قد نبذوا مشروع الـ (MECOM) وقرروا إنشاء منظمة دفاعية شرق أوسطية تتضمن كلاً من بريطانيا ، فرنسا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، تركيا ، أستراليا ، نيوزيلندا ، اتحاد جنوب أفريقيا ، وتتألف المنظمة بصورة رئيسية من لجنة من المستشارين العسكريين يضعون الخطط الخاصة بالدفاعات الإقليمية^(١) .

وقد تحمست الولايات المتحدة الأمريكية للمنظمة المقترحة لا سيما بعد أن أعرب الجنرال محمد نجيب الذي أطاح بالملك فاروق واستلم الحكم مكانه في مصر عام ١٩٥١م عن رغبته بالانضمام إلى المنظمة في مقابل حصول بلاده على المساعدات العسكرية والإقتصادية غير أن القوى الوطنية المصرية أعربت عن رفضها الالتزام بأي حلف عسكري غربي بعد أن أخفقت الولايات المتحدة في تحسين العلاقات الأجلو- مصرية ، وفشلها في إقناع البريطانيين

(١)William, R. Polk: Op Cit: P. 373.

وكنك:

John, Vompbell: Op Cit: P.42.

بضرورة الإنحساب من منطقة السويس ، ومن ثم ساد اعتقاد لدى المصريين بأن منظمة للدفاع للشرق أوسطى ما هي إلا محاولة لتكريس الوجود الغربي بالسويس وظلت مصر العائق في سبيل ظهور خطة خاصة بالدفاع عن الشرق الأوسط طيلة إدارة الرئيس الأمريكي ترومان كما فشلت الإدارة الأمريكية في محاولات جر الشرق الأوسط إلى كتلة (حلف شمال الأطلسي) غير أنها حرصت على إبقاء المشروع حياً حتى مايو ١٩٥٣م عندما قام جون فستر دلاس وزير الخارجية الأمريكي بزيارة إلى الشرق الأوسط ، كان واضحاً أن المملكة العربية السعودية قد تمتعت في أواخر النصف الأول من القرن العشرين بدور الدولة الأولى في المكافأة والتأثير فيما بين الدول العربية ، بيد أن هذا الدور قد تحطم بقسوة في أعقاب إنقلاب يوليو ١٩٥٢م العسكري الذي أسفر عن الإطاحة بالملكية في مصر.

وفي حين كانت معظم الدول العربية المستقلة قبل هذا التاريخ محكومة - شأنها شأن السعودية بأنظمة محافظة فإن الحكومة المصرية الجديدة تحركت بشكل متزايد لتبني أفكار إصلاحية وجمهورية ومعادية للغرب ، ولتشكل بذلك تحدياً وتهديداً للسياسات التقليدية في المنطقة العربية وللمصالح الغربية هناك ، ومع ذلك فإن الاتحاد السوفيتي قد بقي على اعتقاده لفترة من الوقت بأن هذه الحركة العسكرية التي أُنكر عليها صفة الثورة ونُعُتبا بالإنقلاب ، وتمت بتبوير من الولايات المتحدة لربط مصر بعجلة المحالفات العسكرية الغربية التي رفضتها حكومات ما قبل الحركة ، ووصفت روسيا قادة الثورة بأنهم ليسوا إلا مجموعة من المغامرين من ذوي الميول الرجعية ، وأن كل ما قطوه هو أنهم أحلوا الملكية في مصر بنظام يطفح بالمتناقضات الاجتماعية والسياسية ، مما يعد نكسة للنضال التاريخي الذي قاده الشعب المصري من أجل الإستقلال والتحرر الوطني.

وقد ظل الإحباط السوفيتي على عداءة للثورة قرابة عامين ولم يغير من مواقفه إلا في أعقاب المواجهة العنيفة التي خاضتها الثورة ضد مشاريع السياسة الغربية فيما بعد أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد حاولت في البداية أن تتخذ موقف حيالياً من التطورات الأخيرة في مصر ، ورفضت مساعي الملك المخلوع وأعوته لحثها على التدخل العسكري^(١) ، وأوضحت للملك أن الموقف في القاهرة قد خرج تماماً عن سيطرته وأصبح في يد نجيب بلا منازع^(٢) ، ومؤدي الموقف الأمريكي من التلحية العنيفة ترك الأمور تسير في مجراها أمام حركة الانقلاب دون تدخل سواء من جانب الملك أو البريطانيين .

كما حرصت حركة الضباط على إجراء إتصالاتها بالسفارة الأمريكية في الساعات الأولى من الحركة فأستدعى البكباشي سليمان محمود والصاغ عبد المنعم النجار (إيفانز) مساعد الملحق الجوي الأمريكي في القاهرة صباح ٢٤ يوليو إلى مقر قيادة المخابرات الحربية المصرية .

حيث دارت بينهم محادثات حرص خلالها ضباط المخابرات المصرية على طمئنة السفارة الأمريكية إلى نوايا الحركة داخلياً وخارجياً من خلال رغبتهم في طلب معونة عسكرية ومعدلات من الولايات المتحدة ، واشتركهم في قيادة مشتركة مع الحلفاء ، بالإضافة إلى القضاء على النفوذ الشيوعي^(٣).

الأمر الذي مهد السبيل إلى تجاوب السفارة الأمريكية ومن بعدها الخارجية الأمريكية مع الثورة في شهورها الأولى إلى حد أن السفير الأمريكي

(١) Incoming Telegram , Dept. of State, Secret, Security Information, from Alexandria to Secretary of State no. 21, July 24, 1952, 774. 007-24.

(٢) Incoming Telegram ,Dept. Of State, Secret, Security Information, from Alexandria, to Secretary Of State no. 14 July 23, 774. 007-23-52.

(٣) Foreign Service Dispatch, Secret, Security Information from Cairo to the Dept. of State July 30, 1952, Sub. (The Military Take -Over) in Egypt, Deeps. No. 151, 774. 007-3052.

(كافري) قد رأى أن الأمور إذا ظلت على حالها فإن الولايات المتحدة ستسوف تجد الفرصة لقيادة مصر ، وبالتالي الشرق الأوسط كله للانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط وبناء قوات محلية فعالة بأقل التكاليف^(١).

غير أن حركة الضباط في مصر سرعان ما تعرضت لتغيير مفاجئ تمثل في ظاهرة الانقسام التي حدثت لدخل اللجنة العسكرية العليا من المشاة للموالين لمحمد نجيب والمدفعية المعارضين له ، وكان محور السخط والانقسام بين نجيب واللجنة العسكرية العليا علاقته بالولايات المتحدة ، واتهموه بأنه قد باع نفسه للإمبريالية الأمريكية ، وكان طبيعياً أن يتجه الدعم الأمريكي لموقف محمد نجيب حتى يتفرع للمشكلات التي توليها السياسة الأمريكية اهتمامها وهي الدفاع عن الشرق الأوسط وتحقيق المصالح الإستراتيجية والميسية للغرب في مصر والشرق الأوسط^(٢).

وقد لعب جمال عبد الناصر الذي كان يقود اللجنة العسكرية العليا دوراً نشطاً باتجاه حسم الصراع لدخل مجلس قيادة الثورة بهدف تولي رئاسة الوزارة ونفخ نجيب إلى مجرد رئيس جمهورية أسمى ، فكان إعلان الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ م ، غير أن عبد الناصر أصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية وترأس محمد نجيب الوزارة للمرة الثانية .

وإزاء شعبية عبد الناصر الجارفة لدخل مجلس قيادة الثورة ، تنحي محمد نجيب وقدم إستقالته كآخر فصل في الصراع لدخل مجلس القيادة ، ليعلن

^(١)Incoming Telegram , Dept. of State, Secret, Security Information from Cairo, no. 271 August 5, 1952. 774.00/8-52.

^(٢)Incoming Telegram , Dept. of State, Secret, From Cairo To Secretary of State, Dec. 11, 1952. No.1414.774.00/12-1152.

المجلس في جلسة ٢٣ فبراير ١٩٥٤ م قبوله استقالة نجيب وتعيين عبد
الناصر رئيساً للوزراء ومجلس قيادة الثورة^(١).

أما الولايات المتحدة الأمريكية ، فعلى الرغم من أنها قد خسرت حليفاً
مهماً في مصر والشرق الأوسط إلا أنه لم يكن بمقدورها أن تفعل شيئاً إذ كانت
تدرك أن عبد الناصر هو العقل الحقيقي والشرارة وراء الحركة^(٢).

دخلت الدبلوماسية الأمريكية في مفاوضات ومشاورات مع عبد الناصر
وأعضاء مجلس قيادة الثورة من جهة و البريطانيين من جهة أخرى لتحديد
ملاحق العلاقة المستقبلية بين الغرب و مصر ، وأرادت من وراء هذه
المفاوضات الدفع بالأمور نحو قبول مصر الانضمام إلى منظمة الدفاع عن
الشرق الأوسط المقترحة ، فأوضح المصريون أن موقفهم أساسه أن الدخول
في ترتيبات دفاعية لا يتم إلا بعد الجلاء ، ومن ثم حاولت الولايات المتحدة أن
تلعب دور الوسيط في المفاوضات المصرية - البريطانية بشأن قاعدة قناة
السويس والجلاء ، وتم بالفعل التوقيع على إتفاق مبدئي بين مصر وبريطانيا
في ٢١ يوليو ١٩٥٤ م ، ثم تم التوقيع على الإتفاق بتفاصيله في ١٩ أكتوبر
١٩٥٤ م ، وكان أهم ما جاء به إنتقال القاعدة العسكرية في القناة من السيطرة
البريطانية إلى السيطرة المصرية والإتفاق بشأن الجلاء البريطاني عن مصر
بعد فترة إنتقال.

غير أن الإتفاقية والمساعي الأمريكية بشأنها قد لاقى إنتقادات حادة من
الكونجرس الأمريكي وأعتبره خطأ من أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق
الأوسط لأنها أنت إلى فقدان أهم حلفائها لقاعدة عسكرية رئيسية في الشرق

^(١)Telegram , Sent to Secretary of State Confidential Feb. 25, 1954, Dept. of State
from Cairo, no, 954.Naguib Resignation.

^(٢)Incoming Telegram, Dept. of State, Confidential from Cairo, to Secretary
of State no. 963, Feb. 26, 1954.

الأوسط كان يعتمد عليها الهيكل الكامل للنظام الدفاعي الإقليمي الحيوي لكل خطط الدفاع الغربية ، وأن الاتفاقية تحمل أخطاراً جسيمة على مستقبل إسرائيل السياسي نظراً لتفريغ الجيش المصري لإسرائيل ، وأن عبد الناصر يهدد إسرائيل بالدعوة لاستعادة شعب فلسطين لاستقلاله وحرية^(١) ، ولعل هذه المعارضة القوية التي تعرضت لها الإدارة الأمريكية من الكونجرس قد دفعت بتطورات الأمور في اتجاه معكس لما كان مخططاً لها ، إذ أن المفاوضات المصرية- الأمريكية حول تنفيذ الوعود الأمريكية التي كانت تقضي بتقديم المعونة العسكرية والإقتصادية لمصر بعد توقيع الاتفاق المصري الإنجليزي سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود للخروج منه ، وإذا اشترطت الإدارة الأمريكية أن تقديم المعونة المقترحة يتطلب تعزيز التعاون بين الجانبين في مجال الأمن المتبادل بمعنى ضرورة قبول مصر لبعثة عسكرية أمريكية ، فقل عبد الناصر (أن إستقبال بعثة أمريكية هنا يعني السيطرة الأجنبية ، إننا لم نطرد البعثة البريطانية لإحلال بعثة أمريكية محلها^(٢)) وكان رفض عبد الناصر للشروط الأمريكية ثم المعونة الأمريكية يمثل نقطة تحول هامة جوهرها إصرار مصر على إستقلالها وسيادتها ، وإصرار الولايات المتحدة على ربط معونة مصر عسكرياً بإطار مصالحها الإستراتيجية والأمنية في الشرق الأوسط ، ليرسم نهاية عام ١٩٥٤م بداية طريق الإنفراق ثم التصادم بين السياسة المصرية والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، وهكذا تباعدت آمال

(١) Hourani , Albert: "The Anglo- Egyptian Agreement Some Causes and Implications" (The Middle East Journal vol., 9 Summer 55 no. 3) Pp. 254-255.

(٢) Interview with Prime Ministers of Egypt and Israel, U.S. News and World Report Sept. 3 1954. Pp.87-88.

وكذلك:

-Wynn, Walton: "Nasser of Egypt, the Search for Dignity" (Cambridge Arlington Books 1955) P.71.

- Farine, D.A: "East and West of Suez, The Suez Canal in History 1854- 1956" (Oxford 1969) P. 77.

الولايات المتحدة في إشراك مصر في نظام الدفاع الإقليمي عن الشرق الأوسط الأمر الذي كان يعني من وجهة النظر الأمريكية إستحالة إقامة مثل هذا النظام بسبب دور مصر التاريخي كلقوى عاصمة عربية إلى جانب موقعها الإستراتيجي .

وكان موقف مصر هو أساس التحول إلى مبادرة جديدة قوامها أن تتولى الدول ذاتها في المنطقة مهام الدفاع عن نفسها وكان هذا التحول في التفكير نواة حلف بغداد في إطار سياسة الأحلاف والتحالفات التي كانت السمة المسيطرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة.

وكانت الإدارة الأمريكية تنظر بعين القلق بوجه خاص إلى الدول الأكثر تعرضاً للخطر السوفيتي وهو ما وصف باسم دول الحزام الشمالي تركيا وإيران والعراق وباكستان^(١)، التي لها حدود مشتركة مع الإتحاد السوفيتي ، ومن ثم ينبغي تقوية دفاعاتها من خلال ربط هذه الدول ببعضها عبر أحلاف تكون تابعة للمعسكر الغربي ، وقد تحققت الخطوة الأولى من هذا السيناريو بإرتباط باكستان وتركيا في الثاني من أبريل ١٩٥٤م بمعاهدة دفاعية مشتركة بين البلدين^(٢) ، وقد تبع هذا الإتحاق ، إتفاقية أخرى للمساعدة والدفاع المشترك بين باكستان والولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ مايو ١٩٥٤م ، وقد جاءت هذه التطورات لتتسجم مع الإستراتيجية الأمريكية التي طبقها " جون فستر دالاس " لإحتواء الكتلة الشيوعية عن طريق سلسلة من الأحلاف العسكرية وفي هذه السلسلة كانت أوروبا ترتبط بالشرق الأوسط عن طريق عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٤٩م ، وفي الشرق عن طريق إرتباط باكستان بمنظمة جنوب شرق آسيا بحلف بغداد ، غير أن الفجوة

(١)David, Jules : " The United States and The Middle East, 1955- 1960" Middle Eastern Affairs, May, 1960, Pp. 131-132.

(٢)Collard , Claude – Albert (Actualité Internationale et Diplomatique 1950-1956) ed. Montchrestien Paris, 1957. Pp.156-157.

بينهما كانت كبيرة ، وبدأت الولايات المتحدة عملية سد الفجوة عام ١٩٥٤م بتوقيع إتفاقية للتعاون العسكري مع العراق^(١).

ولإكمال إحتواء الإتحاد السوفيتي من الجنوب لم يتبق سوى إيران وأفغانستان والدول العربية ، ولم يكن دخول العراق في الحلف البلقستلي التركي سوى مسألة وقت ليس إلا إذ كانت العراق هي أكثر دول المنطقة العربية والخليجية إستعداداً للأنضمام إلى الترتيبات الجديدة ، إعتقاداً من المسؤولين هناك بأن دخول العراق في مثل هذا التحالف يعني نهاية السيطرة البريطانية على العراق ، وبالإضافة إلى أن مشاركة العراق سوف تعطي للولايات المتحدة حقوق التصرف الإقليمية بحكم علاقتها بالعراق ، وقد حاول نوري السعيد أن يعطي لبلاده وزناً سياسياً تبيينها مثل هذا الإجراء الذي يخدم المصالح الغربية بالدرجة الأولى ، وكان يرى أن مشاركة الدول العربية أمراً ممكناً بما فيهم مصر لإعتقاده أن حكام مصر لا يكونون أي عدااء للأحلاف العسكرية^(٢)، أما إيران فقد كتبت لا تزال تعاني من عدم الإستقرار في الفترة التي تلت الإطاحة بحكومة مصدق حيث كتبت المشاعر المعادية للغرب ما تزال تحدث مضاعفتها في أجواء العلاقات المتبادلة.

لم تكن للتحركات الأمريكية إزاء إنشاء حلف عسكري لتطويق الإتحاد السوفيتي بخافية على المخابرات السوفيتية التي أدركت أن المغزى الحقيقي للحلف التركي البلقستلي هو إستطرد لمشروع منظمه الدفاع عن الشرق الأوسط الذي أقترحه الغرب منذ عام ١٩٥١م ، كما أنه لم يكن أكثر من أداء جديدة تتنزع بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الناتو لإقامة القواعد العسكرية ونشرها في أراضي دول تلك المنطقة ، وأعلنت روسيا أن قبول

^(١)Campbell, John. C: Op Cit: P .54.

^(٢)Humbaraci , Arslan: "Middle East Indictment from the Truman Doctrine, The Soviet Penetration and Britain's Downfall at Eisenhower Doctrine " ed.(Robert Hale Limited, London, 1958) P. 187.

تركيا بالدور المرسوم لها في تلك الخطط الغربية العدوانية سوف يؤثر بالسلب في مجرى العلاقات التركية - السوفيتية ، ومن ثم فإنها تتحمل المسئولية الكاملة عن مشاركتها في خلق تلك الموقف المتوتر الجديد في الشرق الأوسط^(١) كما أرسلت تحذيراً بنقص المضمون إلى باكستان.

وعندما لمست الولايات المتحدة من نوري السعيد استعداد العراق لأية ترتيبات دفاعية تراها الولايات المتحدة مناسبة في المنطقة اقترحت على تركيا أن تبادر إلى عقد تحالف مع العراق على غرار الذي قامت به مع باكستان ، وكانت الدبلوماسية الأمريكية ترى أن قبول العراق بهذا الدور الجديد في خطط الدفاع عن الشرق الأوسط سيضعه كمنافس قوي ضد مصر داخل الجامعة العربية وخارجها ، وهذه الرؤية الأمريكية لم تكن غالبة عن العراقيين ومع ذلك فقد مضوا في سبيل تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية من خلال الحلف المزمع إنشاؤه بدعوى أن الظروف للمحيطة بالعراق هي التي اضطرت به إلى مثل هذا الإجراء ، وتتمثل هذه الظروف في قرب العراق من الخطر السوفيتي ، وعدم الاستقرار الناجم عن خطر الإقليمية الكردية في الشمال ، وبالإضافة إلى حاجة العراق إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي سيحصل عليها من الغرب ، على أية حال فإن المبادرة التركية أنهت بالتوقيع على ميثاق تركي - عراقي للتعاون والأمن المتبادل في ٢٤ فبراير ١٩٥٥ م ، وهو شبيه بالميثاق التركي الباكستاني ، وكانت ملحقات هذا التحالف تتمثل في الرسائل المتبادلة بين نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وعدنان مندريس رئيس الوزراء التركي ، وقد أشرط في الرسائل المتبادلة بينهما على أن هذا الحلف يسمح بالتعاون بين البلدين من أجل مقاومة أي عدوان موجه ضد أي من الدولتين ، وكذلك المحافظة على الأمن والسلام في الشرق الأوسط ، وقد أنضمت بريطانيا إلى الحلف الخامس من إبريل ١٩٥٥ م ، وتبعتها باكستان في ٢٣ سبتمبر وإيران

^(١)From Encroachment To Involvement : OP. Cit: P.126.

في الثالث من نوفمبر من نفس العام^(١)، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي غرست بذور حلف بغداد من خلال دعوتها للعراق بأن يسعى لعقد إتفاق أمني مع تركيا، إلى أنها سرعان ما تراجعت في خطواتها ولم تنشأ الإضمام صراحة إلى الحلف بصفة أصلية حتى لا تتعرض للسخط الذي قد يثيره في المنطقة لاسيما وأنه واجه معارضة شديدة من كل إسرائيل ومصر والسعودية، واكتفت الولايات المتحدة بالإشتراك في الحلف بصفة مراقب تاركة للزعامة لبريطانيا فبحسب الولايات المتحدة ليواجه نوري السعيد مأزقاً خطيراً، وإذا كان يريد التمسك من بريطانيا ليربط سلامة العراق بالغرب بوجه عام، ومن ثم أنهم بأنه قد سمح لبريطانيا بأن تخرج من الباب لتعود من النافذة، وأن الحزب ما هو إلا أداة بريطانية إستراتيجية جديدة.

وربما كان إنقاع نوري السعيد نحو الإرتواء في أحضان الغرب له ما يبرره، ذلك أن نوري السعيد لم يكن يؤمن بالحياد في الصراع الدائر بين السوفييت والولايات المتحدة لشدة قناعته وتخوفه من الاتجاهات التوسعية السوفيتية، ولحم ثقته بالقدرات العسكرية العربية كما أن نوري السعيد كان يمتكز كلاً من الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي العربي ويعتبرها مجرد أداة للتدخل في شئون آسيا العربية التي كان العراق يسعى لتحويلها إلى منطقة نفوذ له، وبالإضافة إلى أن مشروع الهلال الخصيب لا يزال نابضاً بوجدان نوري السعيد ومسعى إلى فرض السيطرة الهاشمية على المشرق العربي كمقدمة نحو إنتزاع الزعامة العربية من مصر^(٢) كان طبيعياً والوضع هكذا أن

^(١)Calliard, Claude Albert: *ibid.* P.125-127.

وكنك:-

Duroselle, Jean. Baptist: "Histoire Diplomatique 1919 Anos Jours" ed. Dolloz, 1957. 699-700.

^(٢) أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والمشرق العربي، ص ١١٩-١٢٠ راجع أيضاً: Gallman, Waldemar J: "Iraq Under General Nuri: My Recollections of Nuri-Saud; 1954-1958" (The Johns Hopkins Press Baltimore, 1964.) P.55.

يواجه الحلف إنتقادات عنيفة من مصر والسعودية وسوريا ثم باقي الدول العربية ، فأعتبر عبد الناصر أن هذا الحلف ضربة للتضامن العربي ، وأنه مجرد وسيلة تستعد بها بريطانيا سيطرتها على مصر وضمن إستمرار كلمتها في الشرق الأوسط^(١) كما أن عبد الناصر كان يدرك أن حلف بغداد يؤثر في زعمته للعالم العربي وأن الدعم الأمريكي البريطاني لنوري السعيد يتيح له معونة عسكرية ومالية ويقوي مركز العراق في مواجهة الدول العربية الأخرى^(٢) ، ومن ثم فإن حلف بغداد قد خلق جواً من التوتر بين مصر والعراق ، وأنفجرت الصدام بين عبد الناصر ونوري السعيد على أشده.

وأنضمت السعودية إلى القاهرة في معارضة ترتيبات حلف بغداد ، إنطلاقاً من تشككها الدائم في المملكة الهاشمية في العراق ، بالإضافة إلى اشتباكها مع بريطانيا في النزاع حول واحة البريمي ، وفي حين أسرعت سوريا نتيجة للضغوط التي مورست عليها من قبل بغداد وأقرة ولندن بالدخول مع مصر في مشروع يهدف إلى عقد حلف عربي يعالج نقاط الضعف في معاهدة الدفاع المشترك ، ويقوم أساساً على توحيد الجيوش العربية وإنشاء قيادة عربية مشتركة وتوحيد السياسة الخارجية والشئون الاقتصادية ، ومع التعهد بعدم الإنضمام لأي حلف أجنبي ، وقد تم التوقيع على التصريح المشترك في شهر مارس ١٩٥٥ م ، وقد أُنفق قادة البلدين على دعوة بقية الدول العربية للإلتحاق على ما جاء في البيان .

^(١)أنظر تصريحات أيدن في مجلس العموم البريطاني في ٤ أبريل ١٩٥٥م حين قال (إن هدف بريطانيا من الإنضمام للحلف هو دعم نفوذها في الشرق الأوسط) في

Great Britain Parliamentary Debates (Commons) Dxxxix 1955,P.897.

^(٢)New York Times:April 4, 1955, P.1.

وكذلك :-

Middle East, Middle Eastern Affairs, v. II, no.2 Feb.1956.P.52.

ورحبت السعودية بالأمس الواردة في البيان (السوري - المصري) وأعلنت المملكة العربية السعودية موافقتها على الانضمام إلى الإنفاق الذي سمي فيما بعد (الميثاق الثلاثي) وقد أقر الملك سعود بن عبد العزيز مشروع الميثاق ووافق على جميع بنوده^(١)، وكانت السعودية رغم هذه الجهود الرامية للتعاون مع عناصر قومية عربية ، مثل عبد الناصر لا تزال تعطي أولوية أكبر لعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كان في أدنى مستوى ممكن فأستمرت البعثة العسكرية الأمريكية في تدريب القوات المسلحة السعودية وأستمر العاملون الأمريكيون في إدارة قاعدة الظهران كما دخلت المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة في عام ١٩٥٥م في إتفاقية لشراء دبابات من طراز (إم - ٤١) كجزء من صفقة قيمتها ٧ ملايين دولار وكانت هذه أكبر صفقة سلاح أمريكي حتى تلك التاريخ^(٢) ، وقد جاءت هذه الصفقة في إطار تنفيذ إتفاقية المساعدة الدفاعية المشتركة والمساعدات الإستشارية العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والموقعة في عام ١٩٥٣م^(٣)، وعلى الرغم من أن حلف بغداد قد ولد ضعيفاً لعدم إشتراك الولايات المتحدة فيه إلا أنه كان بمثابة قوة دفع جديدة نحو إهتمام السوفييت بالشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي إذ بدأت الإتجاهات السوفييتية العدائية نحو عبد الناصر تتراجع ، وأشادت روسيا بسياسات عبد الناصر التي نجحت في تخليص مصر من التبعية للغرب .

(١) د. صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٧٩ ص ٥١٥ .
وكذلك : - د فؤاد شهاب : تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي : البحرين ١٩٩٤م ، ص ٢١-٢٢ .

(٢) Roberts , K. Charners. M: " The Complicated Process of Researching a Staminate " The Reporter, May 31 1966. P.32.

(٣) United States Government Mutual Defense Assistance, U.S. Military Assistance Advisory to Group to Saudi Arabia, Agreement Between The U.S. of American and Saudi Arabia Signed at Jidda June 27, 1953., Washington - D.C. Government Printing Office, 1954.

ودورها الإيجابي في دعم السلم والأمن الدوليين ، كما أتجه السوفييت بقوة نحو منطقة الخليج وحولوا إقناع إيران بالتخلي عن حلف بغداد ، ورفض الإلتحاق مع بريطانيا والولايات المتحدة بشأن النفط الإيراني ، بيد أن إيران فضلت السياسات الغربية على السوفيتية في تلك الفترة ، أما في العراق فقد سلم القائم بالأعمال السوفيت ببغداد في مارس ١٩٥٤م مذكرة احتجاج إلى الحكومة العراقية جاء فيها أن قيام هذا الحلف عمل عدائي موجه ضد الإتحاد السوفيتي أصلاً ، فكان رد الفعل العراقي هو قطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو رسمياً في ٣ أبريل ١٩٥٥م^(١).

ونحن نميل إلى الاعتقاد أن حلف بغداد في علم ١٩٥٥م لم يخدم الأهداف الإستراتيجية الغربية في المنطقة العربية بقدر ما أضر بها ضرراً بالغاً ، وأنه قد أدى إلى شكوك الدول العربية الرئيسية (مصر - السعودية - سوريا) في النوايا الأمريكية ربما لأول مرة ، فالتقلت بذلك الولايات المتحدة من دولة كبرى تقوم بدور الوساطة النزيهة بين حلفاءها القرب الإستعماريين ودول المنطقة إلى دولة لها نفس الأهداف الإستعمارية الغربي سواء بسواء ، فتوجس العرب خيفة من الدور الأمريكي المحتمل ، ومضت مصر خطوات أبعد عن الإرتباط بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، فكان أن أنتهجت مصر سياسة الحياد الإيجابي بالإتضمام إلى الهند وباكستان وبنغلاديش في مؤتمر باندونج ١٨-٢٤ أبريل ١٩٥٥م الذي اتخذ قرارات خطيرة ضد المصالح الغربية مثل كسر إحتكار الغرب للسلاح والتعامل مع الكتلة الشرقية وإنتهاج سياسة عدم الإحتياز^(٢).

(١) د. مصطفى عبد القادر المنار: " المرجع السابق " ، ص ٧٤.

(٢) Stevens, Georgina : "Arab Neutralism and Bandug" (Middle East Journal , Spring 1957) Pp. 139-152.

وأنزعجت الإدارة الأمريكية إنزعاجاً شديداً عندما سمعت بسياسة الحيل ، وأعتبرتها الخطر الأكبر الذي يهدد إستراتيجيتها في الشرق الأوسط التي تقوم على مبدأ احتواء الخطر الشيوعي ، وخلق نظام دفاعي إقليمي يعتمد على دول " الحزام الشمالي " في إطار إتفاقيات الأمن المتبادل التي أقرزت حلف بغداد ، فازدادت هوة الخلاف بين مصر والولايات المتحدة لاسيما عندما رأت الأخيرة ضرورة معاقبة عبد الناصر لميلاته الحيلية ، وقد جاءت المناسبة عندما طلب عبد الناصر من الولايات المتحدة في ٥ يونيو ١٩٥٥م الحصول على أسلحة قيمتها ٢٧ مليون دولار دون شروط ودون توقيع إتفاقيات ودون الموافقة على إستقبال بعثة عسكرية أمريكية في القاهرة ، أو تطبيق القانون الأمريكي الذي ينص على أن هذه الأسلحة لا تستخدم وفقاً لتقديراته هو ، كما رفض عبد الناصر مبدأ إبلاغ واشنطن دورياً باستخدام الأسلحة ، وهذه " الدول الناصرية " قد أستقرت للولايات المتحدة ، وجعلها ترفض تزويد مصر بالسلاح عقاباً لعبد الناصر وسياسته ، عندئذ مضى عبد الناصر في تنفيذ ما أتفق عليه في مؤتمر باقونج وإتجه لشراء السلاح من روسيا عن طريق تشيكوسلوفاكيا، وأعلن عبد الناصر عن هذه الصفقة التي بلغت قيمتها ٨٠ مليون دولار في ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥م^(١).

وعلى عكس المتوقع لم تفكر الولايات المتحدة في أي إعراض قوي على الإجراء الذي إتخنته مصر ، ورأت الخارجية الأمريكية أن صفقة الأسلحة لا تعني أن مصر أنضمت إلى الكتلة السوفيتية، كما أكد دالاس أن أسلحة الكتلة السوفيتية قد أشتريت لأن شروط المداك كانت أفضل .

^(١)U.S Congress , House of Representatives Committee on Foreign Affairs, A Report of Special Study Mission to the Middle East South East Asia and The Western Pacific Report, no . 2147 84th Cong. 2 ND Session May 10, 1956, P. 38.

ورأت الخارجية الأمريكية أنه من الحكمة توثيق العلاقات مع مصر من أجل الحيولة دون تركية وتعظيم النفوذ السوفيتي من خلال الإستجابة الجادة لتمويل مشروع السد العالي^(١) .

نظرت كلاً من الولايات المتحدة ومصر على أن التعاون في مشروع السد العالي ربما يكون الخطوة الأخيرة لتحسين العلاقات بين البلدين في تلك الحقبة، ومن ثم درست الإدارة الأمريكية الموضوع من كلفة جواتبه وتفصيلاته بما فيها خلافات عبد الناصر مع البنك الدولي .

وعلى الرغم من إدارة أيزنهاور قد تقدمت بعرض لتمويل المشروع ولكن ليس للحكومة المصرية وإنما لوسائل الإعلام العالمية ، في حين تقدمت روسيا رسمياً إلى مصر بعرض لتمويل المشروع يتضمن قرضاً بمبلغ ٤٥٠ مليون دولار قيمة معدات وإتمام السد العالي بالكامل خلال ٦ سنوات ، وهو الأمر الذي دفع بالخارجية الأمريكية أن تأخذ موضوع السد العالي بشكل أكثر جدية ، وتقدمت فعلياً إلى مصر بقرض في ١٧ ديسمبر ١٩٥٥م وافقت عليه مصر رسمياً في ١٧ يوليو ١٩٥٦م بعد تردد أمريكي دام قرابة نصف العام غير أن ضغط الكونجرس الأمريكي قد جعل كلاً من دالاس وإيزنهاور ينتهيان إلى قرار مفاده سحب الإدارة الأمريكية عرض تمويل للمشروع ، وفي ٢٠ يوليو ١٩٥٦م قررت بريطانيا أيضاً سحب عرضها لتمويل السد العالي^(٢) .

وقد أدى القرار الأمريكي إلى أزمة من أخطر الأزمات السياسية بين الولايات المتحدة ومصر ، وكانت مدخلاً مباشراً لما عرف بعد ذلك باسم حوب

^(١)U.S. Dept. of State, American Foreign Policy 1950-1955, Basic Document ,vol. 11,Washington D.C. 1957, P.2238.

^(٢)J.F.D: "Oral History Collection a Transcript of Recorded Interview with Robert Bawi" August 10,1966, Pp. 30-31.

- Financing of Aswan High Dam in Egypt Hearing-Before The Committee on Appropriations, U.S. Senate 84th Congress, 2nd Session Jan. 26, 1956, Pp. 1-25.

السويس ، أو بالعنوان الثلاثي على مصر ، وبعد أن رد عبد الناصر على قرار
المحجب الأمريكي بقرار بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦م^(١) ، وعلى
الرغم أن الولايات المتحدة كانت بموافقتها من مشروع المسد العالي سبباً
مباشراً في حرب السويس إلا أنها امتنعت عن الاشتراك فيها مع حلفائها بل
وشجبت بشدة مثل هذا العدوان ووصفته بأنه صدمة للحكومة الأمريكية .

وأعلن إيزنهاور في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦م أنه لم تجري أية مشاورات مع
الولايات المتحدة بشأن أي مرحلة من هذه الأعمال وأصدر إيزنهاور أوامره
بوضع الأسطول الأمريكي السادس والقيادة الجوية الإستراتيجية الأمريكية في
حالة تأهب ، وأخذ مواقعه بالقرب من السهل المصري ، وزادت الخلافات
بين الولايات المتحدة - وحليفتها فرنسا وبريطانيا إزاء التكتل العسكري في
مصر، وفي مجلس الأمن ظلت أمريكا على رفضها للعدوان ودعي دالاس إلى
وقف إطلاق النار والإسحاب الفوري للقوات المعتدية ، وفتح القناة للملاحة
بأسرع ما يمكن ، وقد استجاب إيدن للضغوط الأمريكية فسي السادس من
نوفمبر ١٩٥٦م ووافق على وقف إطلاق النار^(٢) .

لقد برزت السياسة الخارجية الأمريكية من أزمة السويس أقوى دولة
غربية في المنطقة العربية وشغلت النتائج الإقليمية والدولية لحرب السويس
تفكير الإدارة الأمريكية بعد ما تأكدت أن النفوذ البريطاني والفرنسي في الشرق

(١) ليس هدف البلطه هنا إستعراض مجريات قرار التأميم وحرب السويس أو الدخول في تفاصيل
العلاقات المصرية بقوى الغرب ، وإنما متابعة وإستجلاء حقائق وخصائص من واقع التاريخ
الأمريكي في المنطقة كانت لها إستكساتها في تطور الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية نحو الشرق
الأوسط على نحو ما سنوضحه في المتن.

(٢) Foreign Relations of The United States (1955-1957) Volume XVI, Suez Crisis ,
July 26- December 31, 1956 United States Government Printing Office ,
Washington , 1990. Pp. 882-1017.

راجع أيضاً

- Wolfer, Arnold: " Alliance Policy in the Cold War" (The Johns Hopkins Press
Baltimore 1959) Pp. 225-270.

الأوسط قد بدأ في الإحصار والتلاشي، وكان من الضروري أن تتقدم إحدى الدولتين العظميين الولايات المتحدة أو الإتحاد السوفيتي لملاً الفراغ والتفوذ الناتج عن انهيار الوجود البريطاني الفرنسي في المنطقة خاصة في ضوء تعاطف الأهمية الاقتصادية والإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بجانب أنه لم يكن لدى أي من دول هذه المنطقة القدرة العسكرية الكافية لملاً هذا الفراغ .

واستمرت الإدارة الأمريكية في عملية التقييم السياسي الشامل خلال نوفمبر وديسمبر ١٩٥٦م ، واستهدفت هذه العملية التقدم لملاً هذا الفراغ بإعادة إعلان (سياسة الإحتواء) التي سبق أن طرحها ترومان تحت أسم جديد هذه المرة باسم برنلمج إيزنهاور ، هكذا تولدت قناعة لدى الإدارة الأمريكية من واقع التجربة التاريخية التي أثبتت للفشل الكبير الذي مني به حلف بغداد الذي لم يستطيع أن يستقطب إلى عضويته لياً من الدول العربية ، وأن دول الشرق الأوسط لا تجد أدنى غضاظة في التعاون مع السوفييت إذ دفعتها الحاجة إلى ذلك كما فعل عبد الناصر في صفقة الأسلحة التشيكية ، وأن فرنسا وبريطانيا لم يعد بمقدورهما إملاء الإرادة على مسرح الأحداث باللجوء إلى استعمال قوتها أو حتى للتحديد بها مفادها أنه ينبغي الحيلولة بين الإتحاد السوفيتي والدول العربية والشرق أوسطية في إطار إستراتيجية دفاعية تستوعب أخطاء الماضي وسلبات السياسة الأمريكية تجاه المنطقة التي حالت دون قناعة الدول العربية والشرق أوسطية بالمفاهيم الأمريكية للدفاع.

وقد جاء مبدأ إيزنهاور "Eisenhower Doctrine" ليلبي ضرورة إستراتيجية أمريكية ملحة للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة مستثمراً الموقف الأمريكي في حرب السويس والمعارض الدبلوماسية البوارج المسلحة (Gunboat Diplomacy) ، وقد حدثت إيزنهاور منطلقات برنامجه في مجموعة من النقاط كانت منها:

- الأهمية الحيوية للشرق الأوسط جغرافياً وإقتصادياً.
- تزايد أخطار السيطرة السوفيتية.
- الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية لقناة السويس.
- إحتواء الشرق الأوسط على منطقة الخليج العربي التي تحتفظ
بثلاثي مخزون النفط في العالم ، والذي تعتمد عليه شعوب الغرب في
نهضتها الحديثة.
- وتقدم إيزنهاور بهذه المحاور إلى الكونجرس الأمريكي في
١٩٥٦/١٢/٢٢ م^(١) ، وطلب منه في جلسة ٥ يناير ١٩٥٧م التفويض
للتعاون والمساعدة للدول في الشرق الأوسط الراغبة في الحفاظ على
إستقلالها السياسي (مقاومة الحوان الشيوعي) وذلك ينطوي في تقديره على
عدة حقائق :-
- ١- إبراز إهتمام الولايات المتحدة بإستقلال دول للشرق الأوسط.
- ٢- إبراز الأستعداد لترجمة هذا الأهتمام بمساعدة إقتصادية وعسكرية عند
الحاجة.
- ٣- أن دول المنطقة دون هذه المساعدة ستكون عاجزة عن مواجهة سياسة
العدوان غير المباشر التي تتبعها الشيوعية السوفيتية ، فضلاً عن الهجوم
المسلح.

^(١)The Secretary , Personal and Private Dec. 22, 1956. Memo of Conversation with
The President, White House Box (4) White House Memo Series, Meeting with The
President.

٤- أن دول أوروبا فقدت مصداقيتها للحفاظ على إستقلال الدول أو الحفاظ على الموارد الإقتصادية ، وأنه يتعين على الولايات المتحدة إبداء أقصى درجات الإهتمام بالمنطقة^(١).

وفي رسالة إيزنهاور إلى الكونجرس حدد خمسة مشروعات قوانين^(٢) يتعين على الكونجرس إقرارها صوناً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وهي كما يلي:

١- تفويض الولايات المتحدة بالتعاون وتقديم المساعدة لأي دولة في المنطقة ضمن برنامج التنمية الإقتصادية المكرس لصون الإستقلال القومي.

٢- تفويض الحكومة في إعداد برنامج مساعدة عسكرية والتعاون مع أي بلد من دول المنطقة لدعم حق الدفاع عن النفس.

٣- تفويض للرئيس في إستخدام القوات المسلحة الأمريكية في إتخاذ إجراءات تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والأتزامات الأخرى لحماية سلامة وأراضي دول المنطقة ضد العدوان الشيوعي المسلح.

٤- التفويض بإعتماد ٤٠٠ مليون دولار لتحقيق الأهداف السابقة وقت الحاجة.

٥- الإستمرار في المساهمة في الدعم الإقتصادي للدول التي تنهض الشيوعية .

وبهذه الأسس التي دعا إليها إيزنهاور تكون الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية قد أنتهجت أسلوباً جديداً في تقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية

^(١)The President's Proposal on The Middle East U.S. Senate Committees of Foreign Relations and Armed Services , 85th Congress 1st Sees, January 14-Feb 4, 1957, (Washington, G. P.O. (957) Pp. 48-50, 256-264.

^(٢)Campbell, John. C: Op Cit: P. 450.

لدول المنطقة حسب طلب تلك الدول نفسها بمعنى أنه حول أن يحتفظ بقدر عال من المرونة النسبية في تقديم تلك المساعدات بدلاً من تقييدها بشروط قد لا تستجيب للمتغيرات الطارئة.

وقد كان من المتوقع من وجهة نظر الإدارة الأمريكية أن يحظى مبدأ إيزنهاور بقبولاً واسع النطاق لا سيما بعد الدور الأمريكي في حرب السويس ، وساد اعتقاد لدى كلاً من إيزنهاور ودالاس أن المناخ مناسب في العالم العربي لإعلان السياسة الأمريكية الجديدة ، كما كان متوقعاً أن تشعر دول حلف بغداد بأن أزرها قد أخذت كما لو كانت الولايات المتحدة قد اشتركت بالفعل في الحلف ، أما إسرائيل فقد كان من المتوقع أن ترحب بتدخل الولايات المتحدة في شئون الشرق الأوسط ومحافظتها على إستقلال الدولة اليهودية وسلامة أراضيها كما كان متوقعاً أن يرحب أعضاء الولايات المتحدة الأوروبيون بزعامتها الصلبة في الوقت الذي سيرحب فيه الكونجرس والمواطنون داخل الولايات المتحدة بعدم تعميم المعونات على دول المنطقة ، إذ أن الدول التي تتعهد بمقاومة الشيوعية هي وحدها التي تستحق المساعدة دون اشتراط اشتراكها في نظام الأمن الغربي ، وكان دالاس على يقين من ضرورة إتفراد الولايات المتحدة بتوزيع المساعدات المرتبطة بمبدأ إيزنهاور ، فلا شيء - في رأيه يشجع على إنتشار الشيوعية مثل ارتباط الولايات المتحدة بكل من بريطانيا وفرنسا^(١) .

غير أن الكونجرس لم يستقبل مقترحات إيزنهاور بحماس كبير ، وكان الشعور السائد أن أزمة السويس قد أضرت بالولايات المتحدة في الغرب ، ووجهت في جلسة الإستماع في مجلس الشيوخ إنتقادات حادة للسياسة

^(١)U.S. Congress, House of Representative Committee on Foreign Affairs 85th Cong. 1st Session P. 43. Jan 7-22, 1957.

وكنك : د أحمد عبد الرحيم مصطفى : " المرجع السابق " ، ص ١٥١ .

الأمريكية في الشرق الأوسط ، حتى أرتبط تأييد المشروع بتأييد سياسة الإدارة دالاس في الشرق الأوسط .

ويبدو أن الموقف في مجلس النواب كان أقل حدة وتمكن إيزنهاور ودالاس من التأثير على بعض النواب في المجلسين حماية لمستقبل علاقات الولايات المتحدة وبفاعاً عن الإستراتيجية الأمريكية ، فتكثرت أغلبية في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب للموافقة للمبنيّة على المشروع^(١) .

أما في مجلس الشيوخ فقد كان على دالاس أن يخوض غمار معركة قاسية ضد السيناتور فولبرايت الذي شكك في الصلاحيات المطلوبة للرئيس وأعرب عن دهشته لجرأة كل من إيزنهاور ودالاس إزاء الإخفاقات المتكررة لسياستهما في الشرق الأوسط ، وأبدى إزعاجه من الإهتمام المتزايد بمصر الذي جاء على حساب الوجود الأمريكي في الخليج العربي ، وأنه يتعين على الإدارة الأمريكية أن تولي إهتماماً أكبر لهذه المنطقة الحيوية من الشرق الأوسط والعالم ، ولم يبدي إستعداده وأنصاره من الماضي قديماً وراء فرضيات دالاس وإيزنهاور وتخوفهما الغير مبرر من الشيوعية ، كما أنه من الخطأ بناء إستراتيجيات على زعم قد يصح أو لا يصح^(٢) .

وكانت المواجهة عنيفة بين فولبرايت ودالاس حتى تدخل إيزنهاور مدافعاً عن وزير خارجيته وعن المشروع قائلًا (لقد أسهمت الشيوعية الدولية في تفاقم كل هذا اللقلق في الشرق الأوسط بعد أن أثارت ، وأن روسيا لا تصطنع هناك إلا سياسة القوة فإذا وضعنا نصب أعيننا فهم إستراتيجيتها للرامية إلى تحويل العالم إلى الشيوعية سهل علينا فهم هدفها النهائي وهو السيطرة على

^(١)Administration's New Middle East Doctrine Congressional Digest XXXVI, March 1957. P. 73.

^(٢)U.S. Cong. Senate, Committee on Foreign Relations 85th Cong. 1st Session Jan 14, Feb 11, 1957. Pp. 217-219.

للشرق الأوسط، وإن الفراغ الراهن في الشرق الأوسط يجب أن تملأه الولايات المتحدة قبل أن تملأه روسيا) ومضي إيزنهاور فاقترح صدور بيان مشترك من جانب كل من الرئيس والكونجرس يتضمن الموافقة على المشروع^(١).

بعد هذه المعركة القاسية صوت مجلس النواب لصالح القرار في الثلاثين من يناير ١٩٥٧م مؤيداً لقتراح الرئيس .

وفي الخامس من مارس صوت مجلس الشيوخ لصالح المشروع أيضاً موافقاً على السلطات المطلوبة للرئيس ، وإذ كان إيزنهاور قد حصل على الموافقة الرسمية من البرلمان لبرنامجهِ إلا أنه كان عليه أن يواجه صعوبات في التطبيق على عكس ما كان متوقعاً ، فقد كان وزير الخارجية دالاس على يقين من أن عدم انسحاب إسرائيل من (خليج العقبة - شرم الشيخ - غزة - قناة السويس) يعني فشل برنامج الرئيس الأمريكي بالشرق الأوسط قبل أن يبدأ الأمر للذي سيفتح الطريق إلى الحرب ناهيك عن العجز الذي ستظهر به الإدارة الأمريكية أمام الرأي العام العربي^(١).

(١) عن ميداً إيزنهاور في إطار الصراع السوفيتي الأمريكي حول الشرق الأوسط راجع:

Hurewitz, J.C. (Editor): "Soviet - American Rivalry in the Middle East" (Praeger, New York, 1969) Pp. 47-56.

- Lenczowskhi, George: "Soviet Advances in the Middle East", 2nd Impression (Washington, 1974) Pp. 50-55.

- U.S. Congress, House of Representatives, Committee of Foreign Affairs 85th Cong. 1st Session P. 43. Jan 7-22, 1957.

(١) The Secretary, Feb. 16, 1957, Memo of Conversation with the President, White House Memo Series. White House Correspondence, Meetings with the President. DDE Library.

مذكرة حديث إيزنهاور ودالاس ووزير الخارجية ، السفير الأمريكي في الأمم المتحدة (لودج) في ١٦ فبراير ١٩٥٧.

وكذلك:

Statement by J.F. Dulles at 1957, Thomas Vile G.A Feb. 16, 1957, Box (6) White House Memo Series D.D.E Library.

كما كان إيزنهاور يدرك تعلم الإمبراك مخاطر تأخير انسحاب إسرائيل على علاقته بالدول العربية خاصة السعودية ، وكتب إلى الملك سعود رسالة في ٢٨ فبراير ١٩٥٧م في أعقاب زيارته لواشنطن يؤكد له فيها أن الولايات المتحدة تبذل قصارى جهدها لتحقيق انسحاب إسرائيل إلى ما وراء خطوط الهدنة ، وأن الولايات المتحدة أيدت الأمم المتحدة في الضغط على إسرائيل للانسحاب^(١) ، وبالفعل إستجابت إسرائيل للضغوط الأمريكية وأصبحت قواتها في ٤ مارس ١٩٥٧م ، وكان طبيعياً أن يشن الإتحاد السوفيتي هجوماً عنيفاً على برنامج إيزنهاور الموجه ضده أصلاً ، وقد دفعة بأنه علواني في طبيعته وإمبريالي في نوافعه ، وقد نحت الصين نفس المنحى في تعليقها على مبدأ إيزنهاور وتعهدتا بإسقاطه والحيلولة دون تنفيذه في الشرق الأوسط.

وقد تراجعت ردود أفعال حكومات دول المنطقة من مبدأ إيزنهاور ما بين الذين أعلنوا تأييدهم الرسمي له ، وهم العراق وتركيا وإيران وباكستان وجميعهم أعضاء في حلف بغداد بالإضافة إلى ليبيا ولبنان ، أما الذين تحفظوا عليه فهم السعودية واليمن والسودان ، وهذه الدول لم تنتقده وفي الوقت نفسه أمتنت عن إتخاذ موقف للتأييد الرسمي منه ، وكما كان طبيعياً أن تنتقده دول المواجهة مصر وسوريا والأردن وتلند بدوافعه ، وكانت مصر عبد الناصر أكثر هجوماً عليه فالرئيس عبد الناصر اعتبر برنامج إيزنهاور إختراع جديد لتحقيق الهدف الغربي القديم الذي لم يتغير ، وهو وضع الشرق الأوسط تحت السيطرة الغربية ، ووصفه بأنه مجرد حلف بغداد آخر يراد من وراءه خداع العالم العربي وتحويل أنظاره عن الأخطار الحقيقية التي تهدد أمنه ومصالحه العليا ومستقبله في الصميم ، ولم يكتف عبد الناصر بذلك بل دعى إلى مؤتمر عاجل في القاهرة في ١٩ يناير ١٩٥٧م ضم إلى جانب مصر كلاً

(١) Letter from President to King Saud, Feb. 28, 1957, White House Correspondence General, 1957, Box (5) J.F.D. Papers 1952-1959, DD E library.

من سوريا والسعودية والأردن ، وأصدر المؤتمرون بياناً مشترك رفضوا فيه نظرية الفراغ ، وأن المنطقة مليئة بالعرب الذين بإمكانهم الدفاع عن استقلالهم، وأن حياذ العرب في الحرب الباردة أمراً لازماً لأنهم والسلام العالمي ، وأنه ليس بالشرق الأوسط منطقة نفوذ سوفيتية وأخري أمريكية^(١).

بيد أن المملكة العربية السعودية كانت قد غيرت من موقفها إزاء مبدأ إيزنهاور عقب زيارة الملك سعود إلى واشنطن في الفترة ما بين ٢٩ يناير و٨ فبراير ١٩٥٧م ففي البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة جاء فيه: " أن الرئيس إيزنهاور قام بشرح الأهداف التي ترمي إليها الإقتراحات التي قدمها إلى الكونجرس عن الشرق الأوسط ، والتي تهدف إلى تقوية المبادئ العامة بحكم العدوان الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإلى دعم استقلال الشعوب العربية وتحقيق أمثيها للمشروعة ، وقد تلقى جلالة الملك سعود هذا الشرح بالارتياح وأكد للرئيس إيزنهاور أنه يرحب بكل خطوة تؤدي إلى دعم مبادئ الأمم المتحدة للمنطقة باستقلال الدول وسيادتها^(٢) ولواقع أن الملك سعود كان مدفوعاً في تأييده لمبدأ إيزنهاور بمصلحة بلاده في استمرار التعاون العسكري مع الولايات المتحدة التي أصبحت حجر لزاوية في سياسة السعودية منذ الحرب العالمية الثانية ، وعلى أن الأمر الذي يعنينا من زيارة الملك سعود إلى واشنطن وحرص الأخيرة على إقتزاع موافقة العاهل السعودي على مبدأ إيزنهاور ، أن النظرية قد شملت فيما شملت الخليج العربي^(٣) ،

(١) د. إسماعيل صبري مفكر : المرجع السابق، ص ٤٨ وكذلك : د . أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق : ص ١٥٥ .

(٢) أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية ، عهد سعود بن عبد العزيز ، المجلد الثالث ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ببيروت ١٣٨٥هـ، ص ١٨٤ .

(٣) كان أستاذنا المرحوم الدكتور / صلاح العقاد: قد أشار إلى أن نظرية الفراغ التي خرج بها إيزنهاور في الشرق الأوسط ١٩٥٧م لم يعمل على تطبيقها في منطقة الخليج أو دول حلف بغداد ، إذ اعتبر الحمية البريطانية للإمارات العربية في الخليج أو الإنتماء إلى حلف بغداد ، مسدداً خلفاً

والعربية السعودية تحديداً لأن المبدأ إلى جانب كونه موجهاً ضد السوفييت إلا أنه قد أخذ في الاعتبار الفراغ الذي سيتجم عن أطراد ضعف بريطانيا واختفائها من المنطقة ، وإذا أضفنا إلى ذلك كون النظرية قائمة على اعتبارين أساسيين هما المساعدات الاقتصادية والعسكرية لقاء الدفاع عن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط ، لأبركنا أهمية موقع منطقة الخليج من النظرية فليس هناك منطقة أهم إقتصادياً إستراتيجياً لأمريكا من منطقة الخليج العربي، وتبقى أهمية مصر وإسرائيل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط أهمية إستراتيجية بحثه في لعبة التوازنات الدولية والصراعات الإقليمية.

على أية حال فقد شهدت نهاية الخمسينات تحولات سياسية خطيرة إذ بدأت كلاً من مصر والعراق وسوريا تحركات بعيدة عن الغرب ، فها هي مصر توقع مع الإتحاد السوفيتي إتفاقاً في عام ١٩٥٨م لبناء سد أسوان لصالح مصر ، وترتبط أيديولوجياً بالفكر الاشتراكي في السياسة والإقتصاد كما أطلحت ثورة تموز /يوليو ١٩٥٨م بالملكية في العراق التي حول عليها الأمريكيون طويلاً ، لتبدأ حقبة جديدة في تاريخ العراق السياسي أُنقِضَ فيها عبد الكريم قاسم على المنجزات الأمريكية في العراق فقام في ١٩٥٩م بالإسحاب رسمياً من حلف بغداد ، وكما أنهى إتفاقات المساعدات العسكرية والإقتصادية مع الولايات المتحدة ، ويقترب من الإتحاد السوفيتي على نهج الناصرية في مصر على الرغم من الحرب الباردة التي كانت بين ناصر وقاسم في تلك الفترة ، وهكذا تحطمت السياسة الأمريكية الشرق أوسطية المستندة إلى مبدأ إيزنهاور ، وثبت أن المبدأ كان سيئ النتائج فقد أصبح الإتحاد

لهذا الفراغ ، راجع د. صلاح العقاد : نظرية الفراغ والخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية العدد ٣٤ ، أكتوبر ١٩٧٣م ص ١١٢-١١٨.

الموفيتي بين عامي (١٩٥٨-١٩٥٩م) القوة المسيطرة في المنطقة كما نمت التيارات القومية المعادية للغرب بشكل لم تشهد المنطقة من قبل.

لقد أفلقت فترة الخمسينات للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي على الرغم من إحتفاظها بعلاقات طيبة بالسعودية فهي من جهة تحاول أن ترحف على مناطق النفوذ البريطاني ، ومن جهة أخرى جوبهت بياهتمام السوفييت في المنطقة والسمعة العالية التي نالوها في الشرق الأوسط بعد علم ١٩٥٤م ، ولذا فبتها عملت على تصفية خلافاتها مع بريطانيا ووضعت خطة للسياسة الدفاعية ، فأصبح الدفاع عن القسم الشمالي - الذي لها فيه قاعدة الظهران العسكرية وقاعدة البحرين البحرية - من مهمتها أما القسم الجنوبي فعمدت مهمة الدفاع عنه إلى بريطانيا.

إن السياسة الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت مبدأ ترومان (مبدأ الإحتواء للخطر السوفيتي) ، وطرحت فكرة الدفاع عن الشرق الأوسط علم ١٩٤٩م ، وبالإضافة إلى مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧م قد قامت جميعها على نفس مفاهيم الإحتواء والمواجهة مع الإتحاد السوفيتي فسي سياق الحرب الباردة جوبهت برفض الأقطار العربية الرئيسية في المواجهة مع إسرائيل، وذلك من منطلق تشكك هذه الأقطار في النوايا الأمريكية بعد الدعم اللامحدود الذي تقدمه الولايات المتحدة لإسرائيل من جهة إلى جانب كراهية العرب المقيتة لأي نوع من أنواع الوجود الغربي على أراضيهم بعد تجاربهم المريرة مع بريطانيا وفرنسا .

ومع ذلك فقد حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تنمية وتطوير علاقاتها بأقطار الخليج العربي لا سيما المملكة العربية السعودية من خلال المعونات العسكرية والإقتصادية في إطار تنفيذاً لسيستها الدفاعية تجاه الشرق الأوسط.

الفصل الثاني

تطور سياسة النفط الأمريكية في الخليج العربي

- ١- النفط في الإستراتيجية الدولية .
 - ٢- مبدأ مناصفة الأرباح ١٩٤٨م .
 - ٣- قاتون النفط الإيراني ١٩٥٧م .
 - ٤- منظمة الأوبك ١٩٦٠م .
 - ٥- إستراتيجية حظر النفط في يونيو ١٩٦٧م .
 - ٦- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٦٨م .
 - ٧- إتفاقية طهران للبترولية ١٩٧١م .
 - ٨- الآثار السياسية والإقتصادية للنفط على صراع القوى في الخليج .
- أ- بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي .
- ب- بين الولايات المتحدة والدول الأوربية واليابان .

ليس ثمة من يفكر أهمية البترول كمركز أساسي من مركّزات الإستراتيجية الدولية المعاصرة ، ذلك لأن البترول كسلعة إستراتيجية أولية لا يمكن أن تضاهيه في أهميته الاقتصادية والعسكرية سلعة أولية أخرى ، ومن ثم كان ولا يزال النفط يمثل عصب القوة الاقتصادية للمجتمعات الصناعية كلها بلا إستثناء .

ويسبب هذه الأهمية الإستراتيجية القصوى أصبح البترول منذ الحرب العالمية الثانية بمثابة أحد المتغيرات الكبرى التي تلعب دوراً حاسماً في صراعات القوى العالمية بين الكتلتين الغربية والسوفيتية ، ودخول منطقة الخليج العربي بإعتبارها مركز الثقل الرئيسي في الإنتاج العالمي للبترول^(١)، وإحتوائها على أضخم الإحتياطيات المعروفة منه إلى حطبة الصراع الدائر بينهما ، وتخصيص أولوية بارزة لها في مخططاتها الإستراتيجية إنما يبرهن على هذه الحقيقة بجلاء .

وقد مر بنا كيف كانت محدّدات الصراع الرئيسية بين الكتلتين تدور في إطار سعي كل منهما لتدعيم ثقلاها السياسي الدولي وتنمية إمكانياتها من مختلف عناصر القوة وأدواتها ، وتعزيزاً لمواقف كل منهما في المواجهات الدائرة بينهما والتي تعددت محاورها وجبهاتها .

فالإستراتيجية الأمريكية من ناحيتها قامت على محاولة إحكام سيطرتها من خلال التحالفات العسكرية على المناطق والدول ذات الأهمية الإستراتيجية الخاصة عسكرياً وإقتصادياً وإن كانت لم تغلح في جر مصر والسعودية وسوريا إلى مثل هذه التكتلات ، وقد أرائت من ذلك أن تبني لها مراكز قوة

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الخصائص راجع :

د. صلاح الطراد : البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ١٩٧٣م ، ص ٣٥ - ٣٦ .

تستطيع من خلالها الضغط على السوفييت بهدف إحباط أهداف استراتيجيتهم المضادة وتدمير المحاور الدولية التي تتحرك عليها .

على أن هذه الإستراتيجية الدفاعية في إطارها وأهدافها العامة لم تكن مبررة بدواعي واعتبارات الأمن القومي وحدها ، أو يعامل الصراع العقائدي ضد الإتحاد السوفيتي والأنظمة الماركسية المولية له ، وإنما كان تعبيراً كذلك وبالضرورة عن المصالح والإستثمارات الإقتصادية الأمريكية التي كانت قد أخذت تنتسج على نحو هائل من حيث النطاق ، و ثم أن بداية إنهيار أكبر قوتين تقليديتين في الغرب وهما بريطانيا وفرنسا بفعل الإستنزاف وعوامل التصفية التي تعرضتا لها كنتيجة للحرب ، وقد هيا الفرصة أمام ضغوط القوة الأمريكية بكل ما كانت تعبر عنه من تطلعات ومصالح إقتصادية ، ولأن تزحف على مواقع هاتين القوتين والحدول محلها ، ومن ثم كانت الإلتزامات الضخمة التي أضطلت بها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا وغيرها من مناطق بلدان العالم .

وتأسيساً على ذلك يمكن القول بأن الإستراتيجية الأمريكية كانت تعمل على محورين في ذات الوقت : محور المجابهة الدولية الشاملة ضد القوى العظمى الأخرى في المجتمع الدولي أي الإتحاد السوفيتي ، ومحور الصراع المباشر وغير المباشر ضد المصالح الإقتصادية المنافسة داخل الكتلة الغربية نفسها ، وكانت محاولة السيطرة على مراكز الإنتاج العالمي للبترول وبخاصة في منطقة الخليج العربي من أبرز الأهداف للكلمنة في خلفية هذا الصراع .

على أية حال ، فقد رأينا كيف كان التنافس الأنجلو-أمريكي حول عقود النفط في مرحلة ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية علي أشده بين الشركات التابعة لبريطانيا وتلك التابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، واستطاعت الشركات الأمريكية الظفر بامتيازات نفط المملكة العربية السعودية والمناطق

للمحايدة بينما كان تفوق الشركات البريطانية واضحاً في قطر ومشیخات ساحل عمان ، في حين دخلت كلاً من الكويت والبحرين في دائرة الإستغلال المشتركة.

وكانت عقود الإمتياز الأولى التي أبرمت بين الدول المنتجة للنفط والشركات صاحبة الإمتياز قد تميزت بمجموعة من الخصائص في مرحلة ما بين إكتشاف النفط وحتى إنتهاء معارك الحرب العالمية الثانية نوجزها فيما يلي :-

أولاً : منح الشركات الحق المطلق في التنقيب والحفر والإستخراج والتكرير وتصدير البترول الخام ومشتقاته .

ثانياً: طول الفترة الزمنية لعقد الإمتياز ، وكذلك إتساع المساحة إلى حد أنها قد تصل إلى خمس وسبعين سنة ، كما وقد تشمل جميع أراضي الدولة المضيفة ومياهاها الإقليمية كما هو الحال في البحرين والكويت وقطر .

ثالثاً : تمنح الشركات عادة حق تأسيس الأجهزة الخاصة بها للنقل والمواصلات ، يشكل يؤمن حسن سير أعمالها مثل شبكات الانسلكي ، والتليفون ، والسكك الحديدية ، والسفن ، والطيران .

رابعاً : منحت العقود الأولى تسهيلات للشركات بخصوص تملك الأراضي سواء من الدولة أو من الأفراد .

خامساً : ألزمت العقود للشركات صاحبة الإمتياز بأن تزود الأقطار المضيفة بحاجتها من البترول ومشتقاته للإستهلاك المحلي ، وتعفي هذه الكميات من العوائد المقررة .

سلاماً : في حالة نشوب خلاف بين الدولة والشرعة يلجأ الطرفان إلى
نظام التحكيم في إطار محكمة العدل الدولية إذا لزم الأمر^(١) ، وقبل أن نتتبع
تطورات السياسة الأمريكية النفطية في منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد
الحرب العالمية الثانية لا بد من محاولة الإجابة على التساؤل الذي لا يزال
مطروحاً بشكل أو بآخر وهو لماذا غلب الإتحاد السوفيتي عن المنافسات
النفطية في منطقة الخليج والشرق الأوسط ، وهو ما فتى يناهض الأمريكيين
والغرب على شتى المستويات .

وفي الواقع أن هذا الغلب السوفيتي الذي دام حتى منتصف الستينات
مرده أن الإستراتيجية السوفيتية قد قامت على تأمين الكيان السياسي
والعقائدي للكتلة الشرقية ، وصيقة أمنها القومي في مواجهة التهديدات
الغربية الرأسمالية وتحديدأ ضد ضغط القوة الأمريكية التي كانت قد اتسعت
وإزدادت خطورة بامتلاك الأسلحة النووية ، وهي القوة التي عبرت عن نفسها
بإثتاج سياسات الحصر والتطويق والإحتواء بكل دلائلها ومضاعفاتها
للخبرة على أمن المعسكر الإشتراكي وعلى السلم الدولي ككل ، بالصورة التي
أوضحناها سابقاً ، ولم يكن من بين الأولويات البارزة التي خصصتها
الإستراتيجية السوفيتية لأهدافها وتطلعاتها خلافاً لما كان عليه التخطيط
لأهداف الإستراتيجية الأمريكية خلال المرحلة التاريخية موضع التساؤل -
تحقيق سيطرة سوفيتية مباشرة أو غير مباشرة على المناطق المنتجة للموارد
الإستراتيجية الأولية كالبتروك^(٢) أو غيره ، وهذا التحليل يرجع في حقيقته إلى
مجموعة من الأسباب وهي :

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه الخصلة راجع :

- د. صلاح العقاد : البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي ، معهد للبحوث والدراسات العربية
، جامعة الدول العربية ١٩٧٣ م ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) بخصوص الإستراتيجية السوفيتية إزاء نفط الخليج والشرق الأوسط ، يمكن الرجوع إلى :-

١ - أن الإتحاد السوفيتي لم يشأ أن يقدم نفسه إلى هذه الدول والمناطق كقوة استعمارية بديلة لهذه القوى للأسمالية الإمبريالية ، بخاصة وأنه كان يصور الصراع المصري الدائر بينه وبين خصومه على أنه صراع مبادئ ومعتقدات .

٢ - أن تخوف الإتحاد السوفيتي الشديد من عواقب المجابهات النووية دفعه إلى توخي الحذر عند التصدي للغرب فيما كان يظنه الغرب أنه مناطق نفوذ حيوية بالنسبة لمصلحة الإستراتيجية لا سيما المناطق التي تشتمل على مصالح بترولية .

٣ - وجود درجة عالية من الاكتفاء الذاتي السوفيتي في هذه الموارد الإستراتيجية الأولية وبخاصة للبترول في تلك الوقت وحتى بداية الستينات تقريباً .

٤ - السيطرة الغربية الاحتكارية للكلمة أو شبه الكلمة على حركة هذه الموارد الأولية في المجتمع الدولي من إنتاج ونقل وتسويق وهي الإمكانيات التي كان يفكر إليها الإتحاد السوفيتي بوضوح ، وتجربة تأمين للبترول الإيراني على يد حكومة مصدق في مطلع الخمسينات خير شاهد على ذلك .

- Donaldson, Robert (Ed): "The Soviet Union and Third World: Successes and Failures" (West View Press, N. Y. 1981) Pp. 52-54.

- Freedman, Robert. O: "Soviet Policy Toward The Middle East Since 1940" (Prager, N. Y., 1975) Pp. 20-24.

- Glassman, John . D: "Arms for the Arabs: The Soviet Union and War in The Middle East" (The John Hopkins Press, Baltimore, 1970) Pp. 60-64.

- Hekmat, Hormoz: "Iran's Response to Soviet - American Rivalry, 1950-1962" (A Comparative Study Columbia Univ. Press, N. Y., 1974) P.45.

٥ - أنه وحتى منتصف الخمسينات لم تكن حركات التحرير الوطني في الدول التي عرفت فيما بعد بالعالم الثالث ، قد قويت وأصبحت أهدافها في الإستقلال السياسي والإقتصادي بصورة قاطعة ، وبما يتيح للإتحاد السوفيتي أن ينفذ إليها بما يقدر عليه من وسائل الدعم الفعال ، وهو ما كان من شأنه أن يجعل من الصعب على الغرب أن يستمر في تطبيق إستراتيجيته في السيطرة أو الإستقلال الإقتصادي داخل هذه المناطق البترولية وغيرها ، وتلك ظروف اختلفت كما مر بنا فيما بعد .

غير أن هذه العوامل مجتمعة عندما بدأت تتغير وتبديل في ظل تنامي تيار الحرب الباردة بشكل واضح وصريح ، قد أدت إلى أن ملامح هذه الصورة الإستراتيجية السوفيتية العامة إزاء المتغير البترولي باعتباره عصباً دقيقاً من أعصاب الصراع الدولي ، أخذت تتحول بالتدريج ، حتى أنه مع منتصف الستينات نجد أن الإتحاد السوفيتي أصبح منغمساً في الصراع على البترول ، وبدأ يخوض معركته ضد المصالح الغربية في صميم المناطق التي تمتد منها إلى الغرب شرايين حياته الإقتصادية والعسكرية ، وكان الأسلوب السوفيتي في إقترابه من هذه المناطق الإستراتيجية الحساسة متمسكاً بالحرص والحذر ، وقام على تجنب دفع الأمور مع الغرب إلى حافة المواجهة على نحو ما سنتعرض له في إطار حديثنا عن تطور العلاقة بين الدولة المنتجة والشركات صاحبة الإمتياز في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

لقد تقرر أثناء الحرب العالمية الثانية أن تتبع الولايات المتحدة سياسة معادية في الشرق الأوسط في حقبة ما بعد الحرب ، وذلك من أجل التنقيب عن النفط ، وكما أدرك للمسؤولون الرسميون في الحكومة ورجال الصناعة مقدار الحاجة للحصول على مصادر إضافية من النفط

عبر البحار لزيادة المخزون الاحتياطي القومي ، وقد أعتقد بعض الرسميين من لقطاب الحكومة بأن الأمن القومي قد منح الحكومة حق الدخول في الإتفاقيات الخاصة بإنتاج النفط ، بينما اعتقد المسؤولون عن النفط بشكل قاطع بأن الحكومة هي المسؤولة عن إنتاج وتصفية المواد النفطية ، وأن الإستراتيجية الأمريكية بصورة رئيسية تعتمد على قيادة الحكومة من سياسة الباب المفتوح للتأكيد على الفوائد النفطية الأمريكية المتكافئة مع الوصول إلى نفط الخليج العربي ^(١) .

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها لم يعد نفط الخليج ضرورياً للإقتصاد الوطني الأمريكي فحسب وإنما كان مناسباً أيضاً بالنسبة للولايات المتحدة لتأمين تدفق ثابت في النفط من المنطقة وإرساله إلى أوروبا حيث كانت الفلادة منه تعود على الإقتصاد القومي الأمريكي ^(٢) ، وذلك في إطار تنفيذ برنامج مارشال الذي وضعته الولايات المتحدة بقصد إنعاش أوروبا المخربة من جراء الحرب ، ومن المفروض أن يستورد النفط اللازم لهذا الإنعاش من الشرق الأوسط ، نظراً لأن الولايات المتحدة صارت تستهلك مجموع إنتاجها في السنوات القليلة التي تلت الحرب ، ومن ثم فإن النفط صار بعد الحرب ضرورة إستراتيجية إقتصادية ملحة للأمريكيين أكثر مما كان عليه قبل الحرب .

وفي هذا السياق فقد شهد عالم ما بعد الحرب أيضاً تحولات على صعيد الدول المنتجة للنفط حيث بدأت هذه الدول تدرك مدى الأجيال الواقع عليها في عقود الإمتياز ، وللتسي ككت في مجملها تميل إلى الشركة صاحبة الإمتياز ، كما بدأت تتطلع إلى تعديل مثل هذه العقود تمهيداً للسيطرة على ثرواتها النفطية بعد أن كانت حكراً على الشركات

^(١) Feis, Herbert: Op Cit: P. 54.

^(٢) Hoskins, Halford: Op Cit: PP. 37-38.

الأجنبية لاسيما الشركات الأمريكية والتي كانت في نظر العرب تمثل الحكومة الأمريكية ، وهذه الحكومة هي التي قمت للدعم إلى إسرائيل الأمر الذي أدى إلى خلق العراقيل أمام المستثمرين الأمريكيين ، وهذه التحولات بطبيعة الحال لم تكن لترضى الأقطار المستهلكة للبتترول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبالتالي كان التصادم حتمياً ، على أن الغرب قد بدأ يتفهم في الأخير طبيعة المرحلة وأنه لا عودة عما اعتزمت الدول النفطية المضي قدماً في تحقيقه ، وأن ذلك التحول سيفيد منه الغرب أيضاً في إطار مطالب التنمية التي ستزيد من طلب هذه الأقطار على السلع المختلفة وعلى التكنولوجيا وعلى المهارات التي ستستورد من الغرب ولا ريب .

كانت المرحلة الأولى والتي واصل فيها الأمريكيون بحثهم عن النفط في فترة ما بعد الحرب في الشرق الأوسط هي المملكة العربية السعودية ، وكان الرئيس الأمريكي روزفلت قد عقد إجتماعاً مع الملك ابن سعود عام ١٩٤٥م في محاولة لتصسين العلاقات الأمريكية السعودية ، وتقوية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بغية المصالح النفطية الأمريكية ، وكانت شركة أرامكو قد زادت من عملياتها في العربية السعودية في الأعوام القريبة من الحرب الثانية ، وقد رأت الحكومة الأمريكية ضرورة إنشاء معمل تكرير وضمن عدم وقوع المدخرات البترولية في السعودية في أيدي قوة معادية ، ومن ثم يتعين إنشاء شركة لاستثمار المدخرات البترولية عن طريق الدخول في تعاقد للإدارة والعمل لتغطية كل أو جزء من حقوق بترول المملكة العربية السعودية ، والشركتان الأمريكيتان اللتان تمتلكان حالياً الإمتيازات يمكنها إنتهاز الفرصة للعمل وإدارة الحقول المعنية طبقاً للعقد الذي يضم مثل هذه البنود والتي سيتعاقد على مثلها مع شركة المدخرات

البتروولية ، ويتضمن ذلك حق شركة المنخربات أو شركة كاليفورنيا في ممارسة السيطرة على سعر المنتج ^(١) ، وبالنسبة للأمور المتعلقة ببناء معمل للتكرير في حقول المملكة العربية السعودية فهي من الأمور الهامة للسياسة العربية الأمريكية وهذا يمكن أن تحدده هيئة للجيش والأسطول ^(٢) ، وقد أرادت الحكومة الأمريكية من وراء هذه الإجراءات زيادة الإنتاج وإتساع التسهيلات عندما تلقت السعودية هذا المشروع الضخم كانت ترى في المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً جوهرياً في زيادة الدخل في وقت كانت فيه العائدات البتروولية على الخزينة السعودية تمثل الشطر الأكبر من حاجات الميزانية السعودية ، ولخيراً فإن الحكومة الأمريكية وموظفي شركة أرامكو قد وافقوا على أن للشركة ستتحمل المسئولية الكاملة فيما يتعلق بتطوير حقول النفط مقابل الحصول على دعم كامل من

(١) Hill, C.A: "United States Foreign Oil Policy and Petroleum Resource Corporation" (an Analysis of the Effect of the Proposed Saudi Arabian Pipe Line, 1944 Washington D.C. Independent Petroleum Association of America) Pp. 101-102.

(٢) تمت مناقشة السياسة البتروولية الأمريكية تجاه السعودية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في مكتب وكيل وزارة الحربية لتجميع وجهات نظر الإدارات المختلفة في الفترة ما بين ١٧-٢٤ يونيو ١٩٤٣ : عن هذه المداولات راجع :

- American Foreign Relation vol. IV. of 1943.
- 800. 6363/1234 A. Memorandum by the Secretary of State to President Roosevelt Washington June. 14, 1943.
- 800. 6363/1223. Letter to President Roosevelt. Washington, June 26 1943.
- Cordell Hull Secretary of State Henry L. Stimson Secretary of War. James. V. Forrestal Acting Secretary of The Navy Harold L. Jacks Secretary of the Interior.
- 890f. 6363. 176. The Secretary Of State to President Roosevelt Washington, July 6, 1943.
- 890 F. 6363/61 The Secretary of Commerce (Jones) to the Secretary of States. Washington, July 11, 1943.
- 890 T. 6363/56a. Telegram The Secretary of States to the Minister Resident in Saudi Arabia (Moose). Washington, July 23, 1943. P. 10.
- 890f. 6363/57. Memorandum by the Adviser on International Economic Affairs (Feis) to the Sec. Of State (Washington) July 26, 1943.

الحكومة ، ومن ثم خططت شركة أرامكو لإنشاء مصفاة ضخمة في رأس تنورة ومد خط للنفط تحت البحر من طهران إلى المصفاة المقامة في جزيرة البحرين ، وإنشاء خط لضخ النفط من حقول النفط السعودية إلى البحر المتوسط ، وغير أن الشركة قد لاقت صعوبات في تنفيذ هذا المخطط الإستراتيجي، وذلك لأن الخط المقترح كان من الضروري أن يمر بعدة دول عربية من بينها الأردن وسوريا ، بعد تنفيذ المراحل الأولى من المشروع توقف في عام ١٩٤٨م بفعل الحرب العربية الإسرائيلية ، وبعد توقف الحرب أستؤنفت مراحل المشروع الأخيرة وهو ما عرف باسم " للتابلين " ^(١).

كان طبيعياً أن تؤدي هذه التطورات إلى زيادة إنتاج النفط السعودي حتى وصل إنتاج المملكة إلى معدل مليون برميل يومياً ، وأصبحت بذلك العربية السعودية رابع دولة في العالم في إنتاج النفط بعد الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي وفنزويلا ^(٢) ، وكما كان لزيادة الإنتاج أثره في طلب الدول المنتجة للنفط في مراجعة النظر في عقود الإمتياز الأولى التي لم تعد تتناسب المتغيرات الجديدة وسعي هذه الدول إلى تحقيق مكاسب توازي الزيادة في الأرباح ، وهو ما أدى إلى ظهور مبدأ مناصفة الأرباح ^(٣) الذي تم تطبيقه في فنزويلا منذ عام ١٩٤٨م.

^(١) Nairab, M . M: "Petroleum in Saudi American Relations the Formative Years 1932-1948" (pH. D. Thesis North Texas State University, 1978) P. 75.

^(٢) Mikesell, R.F. And H.B. Chenery: " Arabian Oil; America's Stake in the Middle East" (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1949) P. 65.

^(٣) مبدأ مناصفة الأرباح يعني أن كل برميل ينتج له تكلفة وبعد خصم هذه التكلفة يتم تقسيم الأرباح المتبقية بين الدولة المنتجة والشركة صاحبة الإمتياز ، غير أن زيادة نصيب الدولة كان مرهوناً بزيادة السعر. الذي تشتري به الشركة برميل النفط .

وقد أرادت فنزويلا تعميم هذا النظام الضريبي الجديد فأرسلت مندوبيها إلى منطقة الخليج العربي للتعريف بهذا القانون وإقناع المسؤولين هناك بضرورة تطبيقه في بلادهم من أجل الخروج بسياسة نفطية موحدة في مواجهة الشركات النفطية التي لم يكن في صالحها مثل هذا الإجراء .

وكان طبيعياً أن تتعاطى دول الخليج العربي المنتجة للنفط مع مثل هذا القانون الضريبي الذي سيحقق الحد الأدنى من أمان شعوب تلك المنطقة تجاه التعديلات المرجوة على عقود الإمتياز التي لم تعد نوائم المتغيرات العالمية بعد الحرب .

ومرة أخرى انزعجت الحكومات الغربية وشركاتها النفطية لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد اعتبرت المسألة النفطية هي جوهر قضيتها في الشرق الأوسط ، واجتمعت الإدارات المعنية للتشاور والتنسيق لإتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة الموقف .

بيد أنها لم تجد بداً من إجراء بعض التعديلات على عقود الإمتياز ، ومناقشة مبدأ مناصفة الأرباح لتطبيقه في منطقة الخليج العربي ^(١) ،

(١) American Foreign Relation vol. of 1950 800. 6363/1367a. The Secretary of State to the Secretary of the Interior (Inches). Washington , November 13, 1950

- 800. 6363/1387.

Memorandum by the Adviser on Political Relation (Murray).

- 800. 6363/1388 A.

The Secretary of State to the British Ambassador (Halifax). Washington, December 2, 1950.

- 800. 6363/423.

Memorandum by the Secretary of State to President Rosvelt. Washington, December, 8, 1950.

- 800. 6363/1420

Memorandum by the Adviser on Political Relation (Murray). Washington December 14, 1950.

- 800. 6363/1404.

The Secretary of State to Admiral William D. Leahy. Washington, December 15, 1948.

ويعد أن افتتحت الشركات والإدارات الأمريكية بضرورة تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في الشرق الأوسط لا سيما بعد أن طلب العاهل السعودي ضرورة إستفادة بلاده من هذا النظام ، حرصاً من الأمريكيين على إستمرار علاقات المودة مع السعوديين في إطار سياسة المدافعة والإحتواء في الشرق الأوسط ، فقد تقرر إستفادة السعودية من مبدأ مناصفة الأرباح عن طريق أن تكف شركة أرامكو للملك دفعات إضافية على أن تخصص هذه الدفعات من الضرائب التي تدفعها الشركة للحكومة الأمريكية ، الأمر الذي كان يعني ضياع مبلغ ٥٠ مليون دولار في السنة الواحدة على للخرينة الأمريكية ، بذلك تكون الحكومة الأمريكية قد جنبت للشركة ، وللملك مخاطر الصدام المحتمل .

وأعلنت المملكة عن بدء العمل بمبدأ مناصفة الأرباح بموجب مرسوم ملكي صدر في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٠م^(١) ، وقد جاءت خطوة السعودية بتطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في ظل تنامي الوعي البترولي في منطقة الخليج العربي ، إذ قامت بعض المؤسسات الوطنية المتمثلة في الأحزاب السياسية والصحافة المحلية تحذر من إستمرارية العلاقة غير المتكافئة بين الدول المنتجة والدول المستهلكة للنفط ، وكان من أبرز هذه الحركات قيام مصدق في إيران بحركته التأميمية في عام ١٩٥١م على النحو الذي أوضحناه من قبل ، ورأينا كيف إنتهت محاولته بإخفاق نزيح نتيجة لعوامل عديدة كان من بينها تصدي الولايات المتحدة بأسلوب مستتر لمثل هذه الحركات التي تهدد مصالحها في الخليج فكان أن تركت مصدق بمفرده بجانبه أخطاراً

- 800. 6363/1416. Telegram

The Ambassador in the United Kingdom (Winant) to the Secretary of State.
London January 3, 1951 9.P.M. Received January 3. 8. 04 P. M.

(١) Miller , Aaron David: Op Cit: Pp. 77/78.

داخلية وخارجية بعد أن كانت قد شجعت على القيام بمثل هذه الخطوة في محاولة لإضعاف النفوذ الإقتصادي البريطاني هناك وقد خشيت إدارة إيزنهاور دالاس من أن تكون التجربة الإيرانية نموذجاً يمتد إلى دول الخليج العربي ومن ثم اشتركت مع كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا في تكوين كنسورتيوم مشترك لعدد من المشروعات المستقلة في إيران^(١)، ويعتبر الهدف الرئيسي للكنسورتيوم من الوجهة الاقتصادية وضع حد للتنافس الفردي بين مشروعات تنافس القلة في الحصول على الإحتياجات من منطقة معينة من المناطق ، كما يعبر من جانب آخر وسيلة من بين الوسائل العديدة الممكنة لفرض رقابة على إنتاج البترول على نحو يحقق سيطرة أحد المشروعات لزيادة إنتاجه قد تؤدي إلى الإضرار بالمشروعات الأخرى ، ومن ناحية ثالثة تحديد الإنتاج العالمي عند مستوى لا يعرض الثمن العالمي للبترول لتقلبات عنيفة تقضي على الثبات الذي تنشده المشروعات المتنافسة جميعاً^(٢) .

ونحن نميل إلى الإعتقاد بأن هذه السياسة النفطية قد جاءت في محاولة من الدول الغربية لتطويق مبدأ مناصفة الأرباح ومنع إنتشاره إلى الدول الشرق أوسطية ، وببدا أن تطورات الأمور سوف تثبت خطأ مثل هذا التوجه الداعي لإحتكار السوق الدولية للبترول ، وسوف تضطر هذه الدول للعمل بهذا المبدأ حتى في إيران ، على أية حال تمكن الجنرال فضل الله زاهدي الذي خلف مصدق في رئاسة الحكومة

(١) Miller , Aron David: " The Influence of Middle East Oil on American Foreign Policy 1941-1955" (Middle East Review, Spring 1977) Pp. 19-24.

- Hoskins, Halford: Op Cit.: Pp. 152-153.

(٢) Serézhin, K.: Op Cit: Pp.20-22.

الإيرانية من دفع إتفاقية شركات المملكة في الكنسورتيوم تمر في البرلمان ، ورغم معارضة قطاع كبير من الصحافة الإيرانية وأنصار الدكتور مصدق الذين كلوا لا يزالون أقوياء .

وبعد أن تم توزيع الحصص بين الشركات المشاركة في الكنسورتيوم تقرر تأسيس شركتين للتشغيل تعلن في إيران باسم " شركة البترول الوطنية الإيرانية (نيوك NIOK) تتولى من الناحية النظرية جميع أعمال ومسئوليات البترول من البلاد ، والأخرى هي "لشركة الإيرانية لتكرير الزيت " تتولى إدارة مصفاة عبادان ، على أن يكون رأس المال بكامله ملكاً لشركة " بترول المساهمين الإيرانيين ليمتد " ومقرها في لندن^(١) ، واستمرت الكنسورتيوم في تطوير هيكلها التنظيمي فقامت بتأسيس شركتين في لندن هما :-

١ - " الشركاء في الزيت الإيراني ليمتد " وهي تملك أسهم الشركتين القائميتين بالتشغيل .

٢ - " شركة خدمات الزيت الإيراني ليمتد " وهي تقوم بتوفير المهام والموظفين الفنيين ، كما قامت كلاً من الشركات المسجلة في الكنسورتيوم بتكوين شركة تجارية مسجلة في إيران وتخضع للقوانين الإيرانية ، بغرض تسهيل شراء وإعادة بيع وتسويق البترول الخام المستخرج في منطقة إتفاقية

(١) حكمت الدول العربية في منطقة الخليج العربي ترافق تطورات السياسة الغربية النفطية في إيران وتصل على الاستفادة منها على نحو يجنبها الدولان في مثل هذا الخيط من الشركات الأوروبية :-
راجع

- د. جمال زكريا قسم : عوامل مؤثرة في تطور الوعي البترولي في منطقة الخليج العربي ، بحث ألقى في الندوة العلمية الأولى لمركز دراسات الخليج في الفترة ما بين ٢٩-٣١ مارس ، البصرة ١٩٧٥ ص. ١٦٩ .
- وكذلك :- هوليداي فريد : " النفط والتحرير الوطني في الخليج وإيران " ، ترجمة : زاهد ملجد ، بيروت : دار ابن خلدون ١٩٧٥م ص. ٩٥-٩٧ .

عام ١٩٣٣م مع شركة البترول الوطنية الإيرانية التي تسدد الثمن لها ،
أو يجري بيعه في إيران إلى عملائها لتصديره عن طريق ميناء " بندر
مشعور " أو جزيرة " خارج " أو تقوم بتصفيته في معمل تكرير عبادان ، ثم
تبيع المنتجات المشتقة منه خارج إيران وذلك مرده إلى أن شركتي التشغيل لا
تقومان ببيع أو شراء البترول الذي تبيعه شركة البترول الوطنية الإيرانية إلى
شركات الاتجار ، وإذ تقتصر مهمتها حسب الإتفاق على الإنتاج والتكرير مقابل
رسم محدد ، وبالإضافة إلى مصاريف التشغيل ^(١) ، وكما تنص الاتفاقية
المبرمة بين الحكومة الإيرانية وكنسورتيوم البترول على إقتسام الأرباح
منصفة ، ويجوز أداء جزء من الإثوة حتى ١٢,٥% على هيئة بترول خام
إذا طلبت إيران ذلك ورغبت فيه ، كما تقرر تسوية المسائل المعقدة بين
الشركات الإنجليزية السابقة والحكومة الإيرانية من جهة وبينها وبين الشركات
العامة في الكنسورتيوم من جهة أخرى ^(٢) .

ولواقع أن التجربة الإيرانية في مجال التأميم والإخفاق الذي منبت به قد
أفادت شعوب المنطقة والدول العربية المنتجة للنفط من حيث ضرورة
مساهمتها في إدارة صناعاتها النفطية وضرورة المساهمة في المراحل المتممة
لإستخراج النفط على إمتداد الطريق بين البئر والمستهلك ، وكما ساهمت
التجربة الإيرانية في ظهور دعوة مماثلة في العراق للتأميم ، ومن ثم كانت
المحصلة النهائية لهذه التجربة هي أنها كانت بمثابة منعطف هام في تاريخ
العلاقة بين الدول المنتجة والشركات النفطية صاحبة الإمتياز في منطقة الخليج
العربي .

(١) عبد السلام عبد العزيز فهمي : الإحتكارات للدولة وسياسة طهران البترولية ، ص ١٧٠ .

(٢) Mikdash , Zuhayr: " Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions;
1901-1965"(Praeger . N. Y., 1966) P. 51.

- وكذلك:-

The Story Of Middle East Oil, A Dramatic Record of Expanding Production, The
Middle East Economic Number 59, April 1959, P. 28.

كما أن تطورات مرحلة ما بعد الإخفاق الإيراني في التأميم قد عززت مبدأ مناصفة الأرباح لئتم تعميمه بعد ذلك على عقود الإمتياز.

وعندما تراسى إلى سمع أمير الكويت نبأ إستفادة كلا من فنزويلا والمملكة العربية السعودية وإيران من مبدأ مناصفة الأرباح ، دخل على الفور في مفاوضات مع " شركة نفط الكويت " من أجل إدخال التعديل المناسب وفقاً لمبدأ المناصفة الذي أقر بين الجانبين في الثالث من ديسمبر ١٩٥١م ، وقد نص التعديل أنه عند احتساب الضريبة يخضع من دخل الشركة العلم تكاليف الإنتاج بما في ذلك تكاليف البحث والحفر والتنمية والإستهلاك ، وما بقى بعد ذلك يعتبر دخل الشركة الخاضع للضريبة ، وكان من أبرز التعديلات التي أدخلت عام ١٩٥١م هي :-

- ١ - في حالة توقف الإنتاج تدفع الشركة مبلغ خمسة ملايين جنيه إسترليني كحد أقصى .
- ٢ - تكون مدفوعات الشركة للحكومة الكويتية على أربعة أقساط متساوية وتدفع أيضاً بالجنيه الإسترليني .
- ٣ - زيادة الإمتياز ١٧ سنة أخرى .
- ٤ - دخول مناطق البحر المغشورة ضمن نطاق الإمتياز .
- ٥ - تعهد الشركة بالمساهمة في نفقات التطوير العالي للكويتيين المبعوثين للخارج ^(١) ، وعلى الرغم من القصور الواضح في مبدأ

(١) عن مبدأ مناصفة الأرباح وتطبيقه في الكويت راجع :-

Hoskin, H.I: " The Middle East, Problem Area in World Political" P: 207.
The Story of Middle East Oil, A Dramatic Record of Expanding Production, The Middle East Economist, April 1959, P.25.=

مناصفة الأرباح من حيث خصم ما يبلغ من ١٢,٥% من نصيب الحكومة من الدخل العام ، بدلاً من اعتبار ذلك جزءاً من المصاريف العامة للإنتاج يتحملها الطرفان - فضلاً عن أن الشركة هي التي تقوم بتحديد الأسعار التي تباع بها إنتاجها وهي التي تقطر كميات النفط المنتجة والمصدرة .

وغير ذلك مما يؤدي في النهاية إلى مقاسمة في الربح وليس مناصفة له إذا لم يزد نصيب الكويت في الواقع عن ٤٢,٣% من الأرباح ، إلا أنه مع ذلك طفر دخل الكويت من ٣ مليون جنيهاً في عام ١٩٤٩م إلى ٦٠ مليون جنيهاً في العام التالي لتوقيع إتفاق مناصفة الأرباح^(١) ، وبالإضافة إلى السعودية والكويت فقد تم تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في كل من البحرين وقطر في عام ١٩٥٢م ، وفي حين تم الإتفاق في البحرين " على أن تستمر الحكومة للبحرينية في إستلام العائدات على الأساس القديم لكن يحق لها أن تفرض ضريبة على دخل الشركة إلى الحد الذي يرفع مجموع العائدات إلى ٥٠% من إجمالي قيمة أرباح الشركة ، كما اتفق على أن يمتد إمتياز شركة بابكو إلى عام ٢٠٢٤م^(٢).

أما بالنسبة لقطر فقد كان الوضع مختلفاً بعض الشيء ذلك أن الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني كان قد عض بالنولجز على نفط قطر وحرص على ألا يضيع هباءً ، بالإضافة إلى حرصه على أن تنأى قطر بنفسها بعيداً عن

= وكذلك :- د. بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي والاقتصادي (١٩١٣-١٩٦١) ذات السلاسل ، الكويت ١٩٧٨ ، ص. ٣٣٩-١٩٤٠ .

وعنه أخذ د. إبراهيم شهيد : مرجع سبق ذكره ، ص. ١٨٨ .

(١) د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر (١٩٤٥-١٩٧١) معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٤ ص. ٤٢٠-٤٢١ .

(٢) محمد غاتم الرميحي : " قضايا التغيير السياسي والإجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠م ، الكويت مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع .

التأثر بالمؤثرات الأجنبية الغربية ، بيد أن تنازله عن الحكم في ٢٠ أغسطس ١٩٤٩م قد فتح آفاقاً جديدة في مجال النفط ، ذلك أن الشركات النفطية البريطانية قد حاولت سحب الإمتياز الممنوح لشركة موبيليرور الأمريكية في المياه العمورة التابعة لشبه جزيرة قطر ، بيد أن قطر قد قرنت أية تعديل في عقود الإمتياز بتطبيق مبدأ متصفة الأرياح الذي طبق قطعاً في العديد من الإمارات المجاورة ولم تجد الشركات العاملة في قطر بداً من إمتداد العمل بذلك النظام في نفط قطر ، وتم للتوصل إلى إتفاق وقع في سبتمبر ١٩٥٢م بين حاكم قطر الشيخ على بن عبد الله آل ثاني والشركة تضمن ما يلي :-

أولاً:- تتعهد الشركة بدفع ٥٠ % من الربح الناشئ في قطر من النفط المصدر ، ومن الإسفلت والأزوكريت OZOKERITE والغاز الطبيعي التي تنتجها الشركة في قطر خالية من الماء والمواد الغربية .

ثانياً :- تتعهد للشركة بأن تدفع للشيخ ضريبة دخل على جميع المواد السابقة الذكر .

ثالثاً :- إذا كان مجموع المبالغ القابلة للدفع كضريبة دخل قطر فسي أي سنة بخصوص المعاملات في الزيت المصدر والغاز الطبيعي والإسفلت المصدر خلال السنة السابقة عندما تضاف إلى دفعات الإمتياز المستحقة هي أقل من مبلغ يعادل ٥٠ % من الربح الناشئ في قطر على الزيت المصدر وعلى الإسفلت والغاز الطبيعي والأزوكريت المصدر خلال السنة السابقة فإن الشركة حينئذ ستدفع إلى الشيخ بالعملة الإسترلينية مبلغاً يعادل هذا النقص ويسمى "دفعه تسوية" .

رابعاً :- تقوم الشركة بدفع مبلغ مليون جنيه إسترليني سنوياً في حالة بقاء الإثباتية الجديدة نافذة المفعول بعد عام ١٩٥٢م ما لم تسبب قوة قاهرة عن توقف عمليات الشركة أو تصبح معطلة خلال كل أو أي جزء من السنة

ذاتها^(١) ، وأما عن إمارات الساحل و عمان فلم يتم العمل بمبدأ منصفة الأرباح هناك إلا في عام ١٩٦٥م ، وذلك يرجع إلى التأخر في تصدير النفط ، وكانت أولى مراحل التطوير هناك في أبو ظبي حيث تم التوصل بين شركة نفط أبو ظبي المحدودة وحكم أبو ظبي إلى صيغة اتفاق لتعديل الصيغ للتعاھدية السابقة وكان من أهم النقاط التي تم تعديلها هي :-

١ - تعديل عوائد الحكومة .

٢ - شمول الشركة بأحكام ورسوم ضريبة الدخل .

٣ - إقرار مبدأ تتخلى به الشركة عن بعض المساحات من المناطق المشمولة بإمتيازها والاتفاق على جدول زمني لهذا للتخلي^(٢).

والواقع أن أهم تطور في عقود الإمتيازات هو الأخذ بمبدأ منصفة الأرباح الذي بدأته الشركة العاملة في مجال النفط السعودي " أرامكو " عام ١٩٥٠م ثم تبعها الكويت والبحرين وقطر وإمارات الساحل و عمان ، وعلى الرغم من أهمية مثل هذا التطور إلا أن هذا المبدأ لا يخلو من مناحي قصور ، ذلك أنه لم يحق للدول المنتجة المزايا التي كان من الممكن أن تترتب على تطبيقه ، وذلك بسبب أن كثيراً من الشركات كانت لا تعن عن أرباحها إلا بعد خصم الضرائب التي تكلمها للدولة المسجلة فيها .

كما أنها كانت لا تتخل في أرباحها العامة الأرباح التي كانت تحصل عليها من عمليات التكرير والنقل والتسويق ، هذا فضلاً عن عدم تمكن إخضاع حسابات الشركات لرقابة الحكومات المحلية .. الأمر الذي يبعث على القلق بأن

(١) Draft Agreement Between His Excellency Shaikh of Qatar and Petroleum Development Qatar Co. Limited Sep. 1952.

(٢) محمد حسن العبدوس : " التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة " ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠٦ .

الشركات قد حرصت على أن يكون المبدأ مجرد فكرة نظرية دون التورط في تطبيقه على أرض الواقع .

بيد أن هذا الإلتواء لم يكن ليديم طويلاً بعد أن فتح مبدأ مناصفة الأرباح الباب على مصراعيه للمنافسة الدولية المحمومة حول نفط الخليج ، ولم يعد بإمكان الحكومتين البريطانية والأمريكية إغلاق الباب في وجه الشركات اليابانية المنحيزة أو الشركات الوطنية التي بدأت تتكون من رؤوس أموال وطنية في بعض الإمارات المنتجة للنفط نتيجة للتوسع في عمليات الإنتاج والتصدير ، وكان من أهم هذه الشركات الوطنية ، شركة " بترومين السعودية " وشركة نفط الكويت الوطنية " وشركة نفط قطر الوطنية " .

فبالنسبة للشركات اليابانية والتي أطلق عليها الشركات الوافدة THE NEW COMERS فقد تقدمت بعروض أفضل مما جاء في نظام مناصفة الأرباح، فكان أن منحت السعودية في ديسمبر عام ١٩٥٧م شركة الزيت العربية اليابانية إمتيازاً للتنقيب عن النفط في القسم الخاص بأمن الأراضي المغشورة في المنطقة المحايدة ، بيد أن هناك ما ينبئ بأن رؤوس الأموال الأمريكية كانت تستتر وراء الشركة اليابانية التي منحت هذا الإمتياز ^(١) ، كما منحت الكويت نفس الشركة إمتياز التنقيب في المنطقة البحرية التي تشمل المياه الإقليمية للمنطقة المحايدة في يوليو ١٩٥٨م ، وقد اشتركت الشركة الحكومتين معها بنسبة ١٠% لكل منهما ، وأبقت لنفسها ٨٠% من الأسهم ، وتمثل الإتفاقيتين نوعاً جديداً للاتفاقات البترولية ، حيث أعطت للسعوديين والكويتيين الحق في تعيين ١/٣ أعضاء مجلس الإدارة ، وتكونت لجنة من ممثلين من الدولتين ومن الشركة لمراقبة حسابات الشركة ، ومع وجوب

(١) Caddy, Peter: " The Defense of A Concession : The Case of American Petroleum Interest In Saudi Arabia 1939-1959" (A Paper Presented at The Seminar of Oil Companies and Governments Held at Britannic House , London in 22 October 1982. Pp.62-63 .

إمتناع الشركة عن المداخلة في الشؤون السياسية وأن يكون للسعودية ٥٦% وللكويت ٥٧% معاً إلزام الشركة بنفع ضريبة الدخل لكل من الدولتين ، وأن تصدر الأرباح على أساس الإنتاج والتسويق معاً ، كما أبدت الشركة إستعدادها لإعادة النظر في نصوص الإمتياز إذا حصلت إحدى منطقة الشرق الأوسط على أي حقوق أفضل من المنصوص عليها في الإمتياز^(١).

قانون النفط الإيراني :-

حاولت إيران معالجة القصور في نظام مناصفة الأرباح فأصدرت في عام ١٩٥٧م قانون البترول الجديد الذي يخول لشركة البترول الوطنية الإيرانية "تيوك" منح حقوق وليست إمتيازات في ثماني مناطق حددها القانون الجديد ، كما حرصت الشركة الوطنية على فرض قيود تشمل صغر المساحات المقدمة الممنوحة ، وكذلك المبلغ الذي يدفع مقنماً ، وإلتزامات الحفر والتنازل الإجباري التدريجي بصورة أسرع ، أو زيادة كميات البترول الخام التي تسلم كجزء من الحصة .

كما حدد القانون الجديد خطة إيران وسياساتها ونواياها بالنسبة لمنح حقوق بترولية جديدة في المستقبل ، فاحتفظت الحكومة الإيرانية بثلاث الإحتياطي الذي تملكه من الأراضي التي يحتمل وجود البترول بها للإستغلال المحلي ، خارج منطقة " الكنسرنيوم " أما الشركات الجديدة التي ستمنح في المستقبل حقوق إستغلال البترول فقد اشترطت إيران أن تملك ٣٠% على الأقل من ممتلكات الشركة الحائزة على حق الإستغلال و ٥٠% من الحقوق الأكبر حجماً على أن يكون تقدير ذلك للحكومة الإيرانية وحدها ، كما حدد القانون أيضاً أجل إتفاقيات الإستغلال بإثنتي عشرة سنة ومدة الإنتاج بأربعين سنة ،

(١) د. ميمونة خليفة الصباح : الملك عبد العزيز آل سعود وبترول المنطقة المحيطة الكويتية للسعودية - دراسات وثائقية ، بحث منشور بالمجلة العربية للعلوم الإنسانية العدد التاسع والعشرون المجلد الثامن ١٩٨٨م ، تصدر عن جامعة الكويت ص ١٠٨.

على أن تؤول جميع الممتلكات للدولة الإيرانية عند انتهاء أجل الإتفاق واشترطت إيران على سبيل التحفظ ألا تسحب تكاليف الإستهلاك كجزء من تكاليف التشغيل^(١).

وهكذا فإن أهم شيء أستحدثه القانون الجديد هو للنص الصريح على المشاركة الإيرانية فضلاً عن إقتسام صافي الأرباح منصفة ، وفسر القانون هذا النص بأنه إذا كانت الدول الممثلة في الشركة الوطنية الإيرانية تملك نصف رأس المال فإنها تحصل أولاً على نصف الأرباح ، ثم تقسم الباقي على أساس حصتها في رأس المال .

وكما نص القانون الجديد كذلك على أنه في حالة إشترك أية شركة أجنبية في التنقيب يتحمل الشريك الأجنبي نفقات البحث والتنقيب التمهيدية ، ولا يستردها إلا إذا كانت الممثلة هي شركة البترول الوطنية الإيرانية (نيوك) ، وتملك نصف رأس المال فإنها تحصل أولاً على نصف الأرباح طبقاً للقانون ، وثم يقسم الباقي على أساس حصتها في رأس المال ، وكما لا ينبغي أن يسترد الشريك الأجنبي نفقات البحث التمهيدية إلا في حالة إكتشاف الزيت بكميات تجارية ، ويجوز إلغاء الإتفاق في حالة إخفاق الشركة الأجنبية في إكتشاف الزيت خلال ٢ سنة ، وكما لا ينبغي إستخدام موظفين أجانب في أعمال التنقيب إلا في نطاق ضيق ، ولأقل عدد ممكن ، أما مجلس الإدارة فيتكون بالتساوي من أعضاء إيرانيين وغير إيرانيين^(٢) .

^(١) Charles Issawi And Mohamed Yegench: " The Economic of Middle Eastern Oil" (London ,Greenwood - Press,1977) P.150.

- Zuhary Mikdashi: Op. Cit: P. 170.

^(٢) Longrigg , H. Stephen: " Oil In The Middle East"(London, Oxford University Press 1961) P. 53.

-Stoching ,C.W: "Middle East Oil " (London Allenlane-1971) P. 61.

-Stork ,Joe: " Middle East Oil, And Energy Crisis" (N.Y., Monthly Review Press, 1975) P. 154.

وقد جاء قانون النفط الإيراني الصادر في عام ١٩٥٧م كمحاولة لمعالجة القصور في نظام مناصفة الأرباح من ناحية ، ورداً على سياسة التسويق والمماطلة التي انتهجتها الكونسورتيوم ضد رغبة الحكومة الإيرانية ومطالباتها بإياه بزيادة سعر البترول الإيراني وزيادة الإنتاج من ناحية أخرى .

والواقع أنه لم يكن باستطاعة الشاه أن يفعل أكثر من هذا في مواجهة الضغوط الخارجية والداخلية في وقت برز فيه النفط كأحد محاور الأحداث ومحركها ، فالنفط هو الذي ألقى بحكومة مصدق وهو الذي أطاح بها بعد الإخفاق الذريع في تنفيذ سياسة التأميم ، كما أن الشاه تعهد بإصلاح الموقع الدولي لإيران وأن يلاذه ستستألف علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا ، بالإضافة إلى تفضيله الولايات المتحدة كحليف رئيسي لإيران منذ تبوئه العرش في عام ١٩٤٦م .

ومن ثم سمح بتنمية المصالح الأمريكية وزيادة تغطيتها في إيران وجعلها وسيلة لتحقيق غايات داخلية وخارجية ، وهذا الإحجام هو الذي أفرز الكونسورتيوم النفطي بعد سقوط مصدق ولم يعد بمقدور الشاه لفكك من التطويق الغربي له .

كما أن الإيرانيين على إختلاف مذاهبهم السياسية وتكتلاتهم الاجتماعية والطبقية يرون في البترول الإيراني ظللاً مخيفاً لا يفارقهم فبسيبه احتلت إيران ، وأهدرت كرامتها وأطيح بوزارتها الوطنية المخلصة ، وسبب البترول التدخل الأجنبي للسفر ، وأصبح عاملاً للتفرقة بين الإيرانيين وضريهم ببعض ، ومن ثم يمكن القول أن قانون عام ١٩٥٧م للنفط جاء كمحاولة متوازنة من جانب الشاه للحد من إجحاف الكونسورتيوم (الأمريكي - الأوروبي) وتكوينه الإستعماري الإستغلالي ، وإرضاء للمطالب الوطنية والضغوط الداخلية .

كانت العراق أيضاً من الدول الخليجية الكبرى التي أولت النفط اهتماماً كبيراً وإتخرطت الأحزاب الوطنية هناك في مناقشة شئون النفط ، وتعتمد الشركات الاحتكارية عدم للتوسع في الإنتاج والتصدير واستغرقت مسألة تأميم النفط في العراق وقتاً طويلاً منذ حركة مصدق في إيران ، وربما قبل ذلك بقليل عندما تبنى حزب الإستقلال وحده من بين الأحزاب العلنية فكرة التأميم ونظم مع عدد من النواب بلغ ١٨ نائباً طلباً قدموه في ٢٥ مارس ١٩٥١م لقيام الحكومة " بسن لائحة قانونية لتأميم النفط " غير أن بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية قد إتفقتا على توجيه إنذار غير رسمي إلى الحكومة العراقية تحذرها فيه من إتخاذ أية خطوة لتأميم البترول العراقي ^(١) ، ولم يكن نوري السعيد الذي ارتبط بالغرب وسياساته في الشرق الاوسط يمتلك القرار السياسي المستقل الذي يمكنه من مثل هذا الإجراء .

غير أن الأحزاب العراقية ظلت على رأيها من ضرورة تعديل إمتيازات النفط وليس نظام الأرباح فحسب ، وضرورة أن تتخذ الحكومة سياسة قصيرة الأمد تتمثل بوضع يدها على الأراضي التي لا تستثمرها الشركات كافة ، وتأسيس شركة نفط وطنية وإسهام العراق في رأسمال الشركات النفطية الأجنبية ووضع خطة لتعريبها وإعادة النظر في حساباتها ونقل مكاتب هذه الشركات من لندن إلى العراق ، وزيادة حصة العراق من الأرباح وبعد تنفيذ هذه السياسة تعمل على تأميم النفط ^(٢).

(١) السيد عبد الرزاق الحسيني : " تاريخ الوزارات العراقية " ، الجزء العاشر ، الطبعة السابعة دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨م ، ص ٣٦٤ .

(٢) راجع :-

- د. إبراهيم خليل أحمد ، د. جعفر عباس حميدة : تاريخ العراق المعاصر ، وزارة للتعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ص. ٢١٦
- حكمت سامي سليمان: النفط في العراق، دراسة سياسية واقتصادية ، القدس ، ١٩٥٨ ، ص ٢٠١ .

وعلى الرغم من أن الشركات المنتجة للنفط قد واجهت ضغوطاً قوية على المستوى الرسمي والشعبي من الدول المنتجة في منطقة الخليج العربي سواء من حيث الدعوات المتتالية لتأميم النفط العربي أو المطالبة بتعديل شروط الإمتياز المنصوص عليها في الإتفاقيات الأولى .

إلا أن هذه الشركات لم تعر هذا التطور الإهتمام اللائق واعتبرت أن تقديم أية تنازلات جديدة يعد مساساً بوضع هذه الشركات وحكوماتها في الشرق الأوسط ، وقامت بإيعاز من الحكومات الغربية بتخفيض الأسعار المعنونة لنفط الشرق الأوسط وفنزويلا في عام ١٩٥٩م بنسبة تتراوح ما بين ١٠ - ١٨ سنناً للبرميل ، مستغلة وجود فلكس نفطي في ذلك الوقت نتيجة إعادة فتح قناة السويس ، والإجراءات الأمريكية عام ١٩٥٩م الخاصة بالحد من الإستيراد من الخارج وظهور مراكز جديدة للإنتاج في شمال أفريقيا ، بالإضافة إلى انخفاض أجور النقل نتيجة لتطور الناقلات النفطية من حيث الحجم والعدد ، وأنت إلى فرض خصومات على الأسعار المعنونة بلغت نحو ٨٠ سنناً للبرميل الخام من النفط في بعض الأحيان ، وقد أدت هذه الخصومات بدورها إلى تخفيض في الأسعار المعنونة لنفط الشرق الأوسط للمرة الثانية في أغسطس ١٩٦٠م تتراوح ما بين ١٠ - ٢٠ سنناً للبرميل ^(١) .

كان طبعياً أن تبحث الدول المنتجة للنفط عن إتخاذ موقف موحد من السياسة الإحتكارية النفطية ، وإتجاه الشركات نحو التتصل من الإلتزامات الموقعة مع الحكومات العربية والغير عربية ، فكان أن عقدت الأخيرة إجتماعاً بهذا الصدد في القاهرة عام ١٩٥٩م ، وأعلنت معارضتها لأية تخفيضات في

= - نجدة فتحي صفوة : " العراق في منكرات الدبلوماسيين للعرب " ، صيدا ، ١٩٦٩م ، ص ٧٤ .
(١) عبد العزيز مؤمنه ، البترول والمستقبل العربي ، مطابع أكسبريس ، بيروت ، ١٩٧٦م ، ص ١٠٣-١٠٤ .

الأسعار المعطنة دون موافقتها ، وكما تم في القاهرة كذلك توقيع إتفاقية
الجنتمان السرية (ASECRET – GENTELMAN'S AGREEMENT)
بين الوفد العربي والوفد الفنزويلي.

والتي كانت بمثابة البذرة الأولى لتأسيس منظمة الأوبك ، ثم جرت في
مطلع عام ١٩٦٠ مباحثات وإتصالات بين المملكة العربية السعودية وفنزويلا
من أجل عقد إتفاقية دولية للنفط تلزم بها كل من السعودية والعراق وإيران
والكويت وفنزويلا بحيث يتم تحديد السياسات النفطية والتنسيق بين هذه الدول
والخروج بإستراتيجية موحدة.

وقد نجحت هذه الجهود في عقد مؤتمر علم على مستوى وزراء النفط
للخمس الكبار المصدرون للنفط في بغداد في ١٠ سبتمبر ١٩٦٠ م ، وكان أهم
ما خرج به المؤتمر هو الإعلان عن تشكيل منظمة تسمى بمنظمة الدول
المصدرة للنفط أوبك " OPEC " ^(١) ، وعين فؤاد روحاني الوزير الإيراني
كأول أمين علم لمنظمة أوبك ، وقد تضمن النظام الأساسي للمنظمة أهدافها
التي جاءت على النحو التالي .

أولاً :- تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للبلدان الأعضاء وتقرير أفضل
السبل لحماية مصالحها منفردة ومجموعة .

ثانياً :- السعي بكافة الوسائل الممكنة للعودة بأسعار النفط الخام إلى
المستوى الذي كان قائماً قبل التخفيضات .

ثالثاً :- وضع طرق وأساليب لضمان إستقرار الأسعار في الأسواق
النفطية العالمية مع تجنب التقلبات غير الضرورية .

(١) Ali, D. Johary: "The Myth of The OPEC Cartel" (N.Y., John Wiley And Sons,
1980) P. 10.

- Sampson, Anthony: "The Seven Sisters, The Great Oil Companies, The World
They Made"(London, Hodder And Stoughton, 1975) P. 165.

رابعاً:- المطالبة بضرورة رجوع الشركات النفطية إلى الدول المعنية في كل مرة ترى أن ظروف السوق تتطلب تعديلات في الأسعار ، وفي هذه الحالة فإن عليها أن تقدم تفسيراً كاملاً لتبرير وجهة نظرها .

خامساً :- وضع صيغة لضمان ثبات الأسعار ، ويمكن اللجوء - لتحقيق ذلك - إلى نظام مراقبة الانتاج.

سلباً :- إجراء دراسات لأوجه نشاط المنظمة على أن تكون متمشية مع ضمان عائد ثابت للدول المنتجة ، وضمان إمداد فعال إقتصادي منظم من النفط للدول المستهلكة ، وضمان عائد متوازن للمستثمرين^(١).

أزعجت الشركات النفطية والحكومات الغربية لهذا التنظيم الذي طرأ على مسرح الأحداث ، وأعتبرت المنظمة بأنها عمل عدائي لا يستند إلى المسؤولية وأنها لن تتعامل مع مثل هذه المنظمة ، غير أن تلك المواقف لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما وجدت هذه الشركات نفسها مضطرة إلى التعامل مع المنظمة بعد أن بدأت باقي الدول المنتجة للنفط في الانضمام إليها مثل قطر في عام ١٩٦١م وأبو ظبي في فترات لاحقة من عام ١٩٦٧م .

وتبادلت إيران مع السعودية الدور الريادي للمنظمة في مراحلها الأولى فيما اعتبرت أن إنشاء المنظمة في حد ذاته يعد أحد أبرز الدلائل السياسية

(١) عن النظام الأساسي لمنظمة الأوبك راجع :-

- فاضل الجابري ، أوبك تجربة فريدة في تاريخ العلاقات الدولية " مجلة النفط والتنمية ، السنة السادسة الإصدار ٤٤ ، فبراير ١٩٨١م ص ٣٠ .

- محمد المغربي : الميادة الدائمة على مصادر النفط ، دراسة في الإمتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغير القانوني بيروت دار الطليعة ١٩٧٢ ص ١٤٠ .

- سيروب استبيقات : منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك بغداد منشورات النفط والتنمية ١٩٨٠ ص ١٥ .

على رغبة الدول النامية في تطبيق حق السيادة على مواردها الطبيعية ،
وكسر طوق الإحتكار ، والسيطرة الغربية على مقدرات الشعوب ، وكما قامت
منظمة الأوبك بمجهودات عظيمة في مجال تطوير الإمتيازات النفطية في
الخليج العربي نذكر منها على سبيل المثال قضية تنفيق الربع " الأتولة " التي
تبنتها المنظمة منذ ولادتها في مؤتمر جنيف الذي عقد في أبريل من عام
١٩٦٢م وهي نقضي باعتبار الربع عنصراً من عناصر النفقة ، وليس جزءاً
محسوباً من حصة الحكومة في الربع والبالغة ٥٠ % .

واستمرت المفاوضات بين الشركات والمنظمة حول تلك المسألة حتى
عام ١٩٦٥م ، وإعتبرتها مصادر الأوبك أطول وأعق وأكثّر المفاوضات
صرلحة في تاريخ صناعة النفط الدولية ^(١) ، وبالإضافة إلى القرارات الصادرة
عن المؤتمرات الدورية التي تنظمها الأوبك ، والتي كانت تمثل قوة دفع للدول
المنتجة لأن تسعى كل منها لتطوير عقود إمتيازاتها بالشكل الذي تراه مناسباً ،
فقد قامت الدول العربية في الخليج فعلياً بتطوير نظم الإمتياز ونجحت في ذلك
كل من قطر ، والكويت ، والسعودية ، وإيران ، والعراق ، ثم البحرين
فيإمارات الساحل و عمان ، وبدأت هذه الدول مجتمعة - بإستثناء إيران - تفكر
جدياً في إنشاء منظمة عربية مستقلة على غرار الأوبك ، إدراكاً من هذه
الدول بضرورة تنسيق السياسات البترولية وربط النفط بالتنمية الاقتصادية
وبقرارات الدول الأعضاء في للجامعة العربية ، وكانت مصر قد شجعت بل
ودعت إلى قيام مثل هذا التجمع العربي وتمت دراسة الموضوع في أغسطس
١٩٦٤م وطرح على مؤتمر البترول العربي الخامس الذي عقد في مارس
١٩٦٥م وصدر قرار عن هذا المؤتمر بإنشاء منظمة عربية للبترول باسم:
(APO) (ARAB PETROLEUM ORGANIZATION) .

(١) عبد العزيز الصويغ : النفط والمباشرة الغربية ، مركز الخليج للوثائق والاعلام ، الرياض
١٩٨١م ، ص ٦٢ .

غير أن عرض المشروع على المجلس الاقتصادي التابع لجامعة الدول العربية وما يستوجبه من دراسة وإعداد مفصل قد أدى تأخيرته فلم يكتب له أن يرى النور حتى وقع عدوان عام ١٩٦٧م^(١)، وقبل الحديث عن مدى فعالية إستراتيجية الحظر النقطة إذا ما احسن استخدامهما في يونيو ١٩٦٧م ، لابد من توضيح حجم الإستثمارات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط ، حتى نتبين مدى تأثير مثل هذه الإستراتيجية العربية على الإقتصاد الأمريكي .

فبالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط بحسب تقدير الخبراء الأمريكيين أنفسهم ، فإن توجد في الولايات المتحدة الأمريكية مراكز إدارة خمس من الشركات السبع الدولية التي تسيطر على صناعة النفط ، وحركته الدولية خارج أمريكا الشمالية والعالم الشيوعي وغالبية ما تمتلكه من أسهم^(٢) ، وتسيطر هذه الشركات الأمريكية الخمس سيطرة محكمة على إنتاج وتوزيع وتسويق النفط من البلدان المنتجة إلى أوروبا الغربية ، ومناطق الاستهلاك الأخرى ، فهي تسيطر على أكثر من ثلثي النفط الذي يدخل في الأسواق العالمية ، وقد قدرت إستثمارات شركات النفط الأمريكية في بلدان النفط العربية بحوالي ٣ مليارات دولار في عام ١٩٦٧م .

هذا دون إعتبار الأرباح في تلك العلم والتي بلغت مليار دولار^(٣) ، وتمثل الشركات عادة إلى للتقليل من أهمية هذه الأرباح ، غير أن المصادر الأمريكية

(١) Middle East Economic Consultants, OPEC, Background, Performance and Plans, Report No. 26. Pp. 1-3.

وكذلك :-

- Rouhani, Fouad : "A History of OPEC" (Praeger Publications 1971) P. 52.

(٢) هذه الشركات الأمريكية الخمس هي : ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي (اسو) ، ستاندرد

أويل أوف نيويورك (موبيل أويل) ، ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، بترول الخليج ، تكسكو (

- Edward East, " Journal Of Palestine Studies, Vol. 2 No. 3 (Espring) 1973, P.36

(٣) لمزيد من التفاصيل عن شركات النفط الأمريكية ومشاركتها في إنتاج النفط العربي ونسبة

سيطرته على الإنتاج : راجع :-

نفسها تقلد هذه الأرباح من عمليات إنتاج النفط وحدها بما لا يقل عن ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً ، ويضاف إلى هذه الأرباح المتأتية من عمليات إنتاج النفط العربي ، تلك الأرباح التي تجنيها الشركات الأمريكية من العمليات والنشاطات المكتملة للإنتاج والمرتبطة به من عمليات النقل البحري للنفط وتكريره وتوزيعه والعمليات البتروكيميائية ، وتمثل الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية في الشرق الأوسط ٥٠ بالمائة من مجموع الأرباح التي تحققها الشركات النفطية الأمريكية في الخارج وحوالي خمس الأرباح التي تحققها المصالح الأمريكية في الخارج من جميع نشاطاتها ، وتساهم هذه الأرباح الناتجة عن العمليات النفطية ، وكذلك الصادرات الأمريكية للمعدات المنطقة بصناعة للنفط مساهمة مهمة في ميزان المدفوعات الأمريكي ^(١).

وعلى الرغم من أن أقل من ٣ بالمائة من مجموع الاستثمارات الأمريكية الخاصة فيما وراء البحار ، وأقل من ٨ بالمائة من مجموع إستثمارات النفط موجودة في الشرق الأوسط ، وفإن أكثر من ٢٣ بالمائة من مجموع دخل ميزان المدفوعات الأمريكي تأتي من المنطقة ، وقد علق الكثيرون على هذا التفاوت بين الاستثمار الأمريكي في نفط الشرق الأوسط ، وبين دخل ميزان المدفوعات من أرباحه بأنه ثروة قومية مهمة لا بد من المحافظة عليها ^(٢).

وبالإضافة إلى هذه الأرباح التي تحصل عليها الشركات الأمريكية ، فإن النفط العربي يمثل أهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة

= Report F: Special Study Mission To The Near East, Turnery 15-29, 1970, 91 St Congress, 2nd Session (Washington, D.C., U.S. Government Printing Office, 29 April 1970) P. 25 And George Lenczowski, Ed, United States Interests In The Middle East "(Washington D.C. American Enterprise Institute For Public Policy Research. 1968, Appendix 13) Pp. 127-129.

^(١) عاطف سليمان : " النفط العربي سلاح في خدمة قضايانا القومية " شئون فلسطين ، العدد ١٠ أبريل ١٩٧٣ ، ص ١٧.

^(٢) Frank , Harris: " The American People and The Arab Israeli Conflict." (Middle East, vol. 43, Nos. 2-3, Summer - Autumn 1967) P. 58.

بالنظر إلى الإعتماد الكبير لدول أوروبا الغربية واليابان على، فلورويبا الغربية كانت تحصل على ٥٠ بالمائة تقريباً من نفطها الخام أو حوالي ٥,٦ مليون برميل يومياً من الشرق الأوسط ، فضلاً عن ٢٥ بالمائة أخرى أو ٢,٩٠٠,٠٠٠ برميل يومياً من ليبيا ، كما أن اليابان كانت تحصل على ٩٠ بالمائة من احتياجاتها من النفط الخام من الشرق الأوسط ، وذلك فضلاً عن وجود ثلثي احتياطيات العالم من النفط في هذه المنطقة (١) .

وهكذا فإن حجم الإستثمارات النفطية الأمريكية في المنطقة العربية ، قد جعل الدبلوماسية الأمريكية تعترض أية محاولة تستهدف المصالح بتلك الإستثمارات سواء جاءت هذه المحاولات من داخل الدول العربية أو من خارجها ، واعتبرت منطقة الخليج العربي بالتالي منطقة مهمة للأمن القومي الأمريكي ، كما أن سلاح النفط إذا ما أحسن إستخدامه سيكون مؤثراً وأداة ووسيلة ضغط مهمة ولا ريب ، على أية حال ، قبله بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل ما يزيد عن ٢٦,٠٠٠ ميل مربع من الأراضي العربية ، رأت بعض الدول العربية موازنة الهزيمة بإستخدام سلاح البترول في المعركة كوسيلة من وسائل الكفاح ضد الدول المتعاطفة مع إسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدأت هذه الأفكار بالظهور في المناقشات التي دارت في مؤتمر بغداد الذي إلتقى قبل وقوع العدوان ببضعة أيام ، والذي كان من قراراته " منع وصول البترول إلى أي دولة تعدي أو تشارك في الإعتداء على أي دولة عربية بمدّ العون العسكري إلى إسرائيل ، وإخضاع أموال

(١) راجع :- عودة اوردينة : النفط العربي كمحرك سياسي في أزمة الطاقة ، مجلة شئون فلسطين ، لعدد ٢٤ أغسطس ١٩٧٣ ، ص ٩٩-١١٤ .

- عبد الله الطريقي : البترول العربي سلاح في المعركة ، بيروت ، منظمة لتحرير فلسطينية ، مركز الأبحاث ١٩٦٧ ص ٧-١٠ .
- حامد ربيع : البترول العربي وإستراتيجية تحرير الأرض المحتلة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧١م ص ٥٢-٥٧ .

شركات البترول والارغيا التابعين للدول المشتركة في العدوان لقوانين الحرب"، وفي اليوم نفسه أعلن للرئيس العراقي عبد الرحمن عارف ، وقف ضخ البترول العراقي ، وأعلنت كل من الكويت والجزائر وليبيا والسعودية وقف تزويد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية بالبترول^(١) ، إلا أن سلاح البترول لم تكد تظهر آثار إستعماله حتى وقعت الهزيمة العربية في سيناء والجلولان والصفة الغربية ، وفي الأيام التي تلت تلك الهزيمة ، تركزت الآمال العربية على سلاح البترول لإنقاذ الموقف بالإضافة إلى إغلاق قناة السويس في وجه السفن الغربية والأمريكية^(٢) ، وفي القاهرة إتخذت ندوة في جمعية الإقتصاد والتشريع لمناقشة معركة البترول ، وكان من توصيات هذه الندوة .

١ - تشيد الجمعية بالموقف الموحد الذي اتخذته الكويت والعراق والسعودية والجزائر وليبيا والبحرين وقطر نحو وقف ضخ البترول أو تصديره إلى أمريكا وبريطانيا ، والسيطرة على توزيعه ، وتدعو بقية الإمارات العربية المنتجة للبترول أن تحذو حذو هذه الدول ، كما تهيب بالدول العربية أن تتسق سياساتها البترولية ، وأن تضع المصالح البترولية لأمريكا وبريطانيا تحت سيطرتها المباشرة وفق ما تقتضيه المعركة الحالية ضد إسرائيل والإستعمار.

٢ - مناشدة الشعب الإيراني بوجه خاص عمال البترول بأن يقوموا بدورهم في الضغط على حكوماتهم للحيلولة دون تصدير البترول الإيراني إلى العدو الإسرائيلي والدول المساندة له^(٣).

^(١) د. بطرس بطرس غالي : الإستراتيجية الدوائية وسلاح البترول ، السياسة الدولية العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ ، ص ١١.

^(٢) د. محمود أمين : أهمية سلاح البترول في المعركة ، مقال منشور لمجلة الأهرام الإقتصادي عدد ١٥ يونيو ١٩٦٧م (وهو أول عد يصدر بعد النكسة)

^(٣) د. بطرس بطرس غالي : " المرجع السابق " ، ص ١١.

بيد أن الموقف العربي الموحد الذي اتخذ بيان العدوان ، سرعان ما تعرض للإقحاص في مؤتمر وزراء المال والإقتصاد والنفط العربي الذي عقد في بغداد في أغسطس ١٩٦٧م ، حيث إتقسمت الدول الممثلة في المؤتمر إلى قسمين وظهرت مدرستان للفكر في هذه القضية ، بالعراق والجزائر قادتاً حركة لفرض نوع من المقاطعة للبترولية لمعالجة الهزيمة العسكرية ، أما السعودية والكويت وليبيا فقد قاومت هذه الأفكار ، ورأت أن المقاطعة البترولية تؤذي العرب أنفسهم أكثر مما تؤذي غيرهم ، وأقترحوا كبديل لذلك زيادة العوائد النفطية إلى الحد الأقصى لتأمين دعم كافٍ للدول المواجهة ، وأنهى مؤتمر بغداد في ٢٠ أغسطس ١٩٦٧م بإصدار بيان مقتضب ينص على أن المشاركين في المؤتمر (أعتدوا بالإجماع توصيات إيجابية) ستعرض على مؤتمر وزراء الخارجية العرب المزمع عقده في ٢٦ أغسطس ١٩٦٧م ، ومن ثم على مؤتمر القمة العربي الذي سيعقد في ٢٩ أغسطس ١٩٦٧م في الخرطوم^(١) ، ولدى إجتماع الملوك والرؤساء العرب في الخرطوم إتخذوا قراراً بتليد موقف السعودية والكويت وليبيا الذي يقضي بعدم جنوى الحظر النفطي ، وقرر المؤتمر إستئناف ضخ البترول بإعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في الأهداف العربية ، وفي الإسهام في تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان من الصمود أمام أي ضغط إقتصادي ، وتنفيذاً لذلك أوقف إستعمال سلاح البترول ، ولم تتجج إستراتيجية الحظر للنفطي^(٢)

^(١)Middle East Economic Survey (MEES) 25 August 1967, Pp. 1-3.

- نزار جاسم الأمير ، ميزان حسن قصاب : أهمية الصناعات البترولية في العمل العربي المشترك ، بحث مقدم إلى المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك ، بغداد ١٩٧٨ ص ٢٢ .

- هشام الغزي : صيغ التعاون الإقتصادي العربي في المجال النفطي ، مجلة للنفط والتعاون العربي ، العدد الأول ١٩٧٧ ، ص ١٧ .

^(٢) نزار جاسم الأمير ، وآخر : " نفس المرجع " ، ص ٢٥ .

ونحن نميل إلى الاعتقاد أن إخفاق تطبيق إستراتيجية حظر البترول إنما يرجع إلى مجموعة من الأسباب غير التي سيقت في مؤتمر الخرطوم ، وهذه الأسباب منها :-

١ - كانت الدول العربية منقسمة بعضها على بعض ، ولم يكن في نية الدول المنتجة للبترول أن تستعمله كسلاح من أجل مساعدة مصر الناصرية ، وسوريا البعثية ، وكان القنور قد ساد العلاقات المصرية السعودية بسبب حرب اليمن ، مما كان يعد آنذاك من أهم أسباب تمزق الجبهة العربية ، وبالإضافة إلى الخلاف الناشب بين العراق سوريا ، والذي أشتد عندما منعت سوريا مرور البترول العراقي عبر أراضيها ، واستمر هذا المنع سبعة أشهر سنة ١٩٦٧م ، ومؤدى ذلك كله أن التضامن العربي لم يكن إلا شعاراً بغير مضمون.

٢ - المواجهة العسكرية بين العرب وإسرائيل حدثت في أيام خاطفة ، فلم تكن هناك فرصة لإستعمال سلاح البترول كمساعد للسلاح العسكري ، بل إن الهزيمة العسكرية التي مني بها العرب حالت دون تحصن الدول العربية المنتجة للنقط لإستخدام سلاح النفط ، بمعنى إن المعادلة التي كانت قائمة على أن دول المواجهة تتحمل عبء المواجهة العسكرية ، فهي حين أن الدول المنتجة للنقط تتحمل عبء المواجهة البترولية ، لم تكن قائمة ، إذ أن دول المواجهة لم تحسن إستخدام القتال ، فلا محل لمطالبة دول البترول بأن تحسن إستخدام سلاح البترول .

٣ - لم تكن الدول العربية متفقة على الهدف الأساسي من إستراتيجية الحظر ، كما أنها لم تكن متفقة على خطة دقيقة لتنفيذها .

= وكذلك :- على لطفي : " إستراتيجية إستخدام عوائد البترول محلياً ودولياً " ، ندوة البترول العربي والأقاليم المستقبلية للطاقة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٧م ، ص ١٧ .

٤ - أزمة الطاقة لم تكن قد تبلورت بعد في ذلك الحين ، والدول المنتجة للبترول لم تقرر تخفيض إنتاجه بل أستمروا كما هو ، ولكنها أكتفت بمنع بيع البترول مباشرة إلى الدول التي فرض عليها قرار الحظر ، فكان من السهل على شركات البترول - على الرغم من إغلاق قناة السويس - أن تيسر وصول البترول من طريق آخر إلى الدول التي فرض عليها الحظر .

٥ - ثبوت عدم صحة النظرية التي تقوم على أن السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل من شأنها أن تعوق تنمية الإستثمارات النفطية الأمريكية في البلدان العربية في تلك الفترة لعدة إعتبارات أهمها:-

(أ) الإعتقاد السائد بأن السلوك العربي الفعلي تسيطر عليه الإعتبارات الإقتصادية أساساً بل وأن الإستثمار الأمريكي المباشر في إسرائيل لم يمنع العرب من التعامل مع الشركات الأمريكية عندما وجدوا أن ذلك مفيداً لإقتصادياتهم .

(ب) الإعتقاد بأن الشركات البترولية الأمريكية ووضعها المهيمن في مآمن في ظل عقود طويلة الأجل ، وكما يمكن تعديلها بالإتفاق المشترك ولكن لا يتم إنهاؤها.

(ج) على الرغم من أن بعض الشركات النفطية الأمريكية مثل اساتندر أويل أوف كاليفورنيا ، واستاندرد أويل أوف نيويورك ، قد بدت بالدعوة إلى سياسة أمريكية أكثر حياداً لحماية إستثماراتها ، إلا أن مواقف مثل هذه الشركات لم يكن لها تأثيراً كبيراً على السياسة الأمريكية في تلك الفترة حيث أنها لم تبذل جهوداً ملموسة لتغيير السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط خوفاً من إثارة الرأي العلم اليهودي ^(١).

(١) Quandt, Decode Of Decisions : " American Policy Toward The Arab Israeli Conflict, 1967 " P. 21.

٦ - أن الدول العربية لم تكن ذات قدرة مالية وإقتصادية تمكنها في ذلك الحين من تحمل أعباء المقاطعة البترولية ، والصمود في مواجهة ضغوط الدول الكبرى المستهلكة للنفط .

٧ - أن سلاح البترول موجه أصلاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية للضغط عليها ، كي تضغط بدورها على صنيعتها إسرائيل ، ولكن في سنة ١٩٦٧م كان هذا الضغط عسير التحقيق ، وذلك بسبب ضآلته واردة النقطية من المنطقة التي لم تتجاوز ٢,٣ بالمائة من مجموع إحتياجاتها المحلية أو حوالي ربع مليون برميل يومياً ، فقد استطاعت أن تحافظ على اكتفائها الذاتي ، بل تحركت لزيادة إنتاجها من النفط المحلي الذي ارتفع في شهر أغسطس ١٩٦٧م بأكثر من مليون برميل يومياً عن معدله الذي كان عليه في مايو من العام نفسه ، وتم تصدير بعض من الإنتاج المتزايد إلى أوروبا (٢٦ مليون برميل خلال يونيو/أكتوبر ١٩٦٧م) (١) .

وبعد انتهاء أزمة عام ١٩٦٧ لم يكن هناك خوف من جانب الولايات المتحدة على مصالحها في النفط العربي فمن ناحية لم تكن تعتمد بدرجة كبيرة

= William, B. Auand " United States Policy in the Middle East." In Hammond and Alexander, Eds. Political Dynamics in the Middle East, P. 529.

-Sadd Eddine Ibrahim, " American Domestic Forces and the October War" (Journal Palestine Studies, Vol. 3 No. 1, Autumn 1974) Pp.65-66.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : حامد ربيع التعاون العربي والصياغة البترولية : مكتبة القاهرة

الحديثة ١٩٧١م ص. ٢٤٠ - ٢٤١ وحامد ربيع : سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي

(القاهرة المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٤) ص. ١١٠-١١٢ انظر ايضا :

- Thomas A. Bryson: " Americium Diplomatic Relation with The Middle East. 1784 - 1975" (Metuchen, NJ: Scarecrow Press. 1977) Pp. 245-247; Leonard Mosley, Power Play (London; Weidenfeld And Nicolas; 1973) Pp. 272-275; Farouk A. Sankary, " The Character And Impact Of Arab Oil Embargoes" In Naïem A, Shebiny And Mark A. Tessier, Eds., Arab Oil; Impact On The Arab Countries An Global Implication (New York; Pranger, 1976.) Pp. 267-269, and Bernard. Abahamsson " The International Oil Industry." In Joseph S. Szyliowicz and Bar O'niell, Eds. The Energy Crisis and U. S. Foreign Policy (New York; Pranger, 1975) P.83.

على إستيراد النفط العربي (وإن كانت القوة الحربية الأمريكية فيما وراء البحار تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط العربي في منطقة الخليج الذي كان يؤمن ٦٥ بالمائة من إحتياجات النشاط الحربي في جنوب شرق آسيا من المواد النفطية) ، ومن ناحية ثالثة كانت هناك ثقة في إكتشافات نفطية جديدة في أماكن مثل ألاسكا وكندا وإندونيسيا ونيجيريا وبحر الشمال ، ومن ناحية ثالثة إزدادت الثقة الأمريكية بعد حرب ١٩٦٧م في عدم قدرة البلدان العربية على تأمين المصالح النفطية الأمريكية ، وإن ظلت هناك مصلحة أمريكية أساسية تتمثل في الحرص على عدم توقف تدفق نفط الشرق الأوسط من تلك الدول ، وبالتالي الحرص على منع أي صراع إقليمي في المنطقة قد يقود إلى ذلك^(١) .

على أية حال فإن الإنقسام العربي إبان أزمة يونيو ١٩٦٧م بشأن إستراتيجية حظر النفط ، قد عزز الفكرة التي كانت قائمة قبل الأزمة ، والتي تقول بضرورة إنشاء جهاز بترولي عربي فعال يتولى تنسيق وتوجيه السياسات البترولية ويرعى إقامة مشاريع عربية مشتركة تضمن دخول هذه الدول في مختلف الصناعات اللاحقة على إنتاج البترول من ناحية ، وتوحيد الرؤية العربية في مواجهة الأزمات الدولية ، والتي يكون لها تأثير مباشر على الأمن القومي العربي ، ومن ثم أخذت فكرة إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول طابعاً عملياً ، وعندما بدأت الإحصالات بين كل من المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا .

وبعد أن تبلورت للفكرة في ذهن وزير النفط السعودي ، وقدمها مشروعاً إبتدائية إلى كل من الكويت وليبيا في نهاية صيف ١٩٦٧م ، وبعد مناقشة الدول الثلاث للمشروع قررت إنشاء المنظمة ثم انتهى الأمر إلى التوقيع على

^(١)The Middle East Policies & The Energy Crisis- American Enterprise Institute For Public Policy Research- Washington D. C. Pp. 58-59.

الاتفاقية المنشئة في بيروت بتاريخ ١٩٦٨/١/٩م وبذلك قامت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول^(١) .

وعلى الرغم من أن قيام المنظمة العربية كان يفترض فيه توحيد وتنسيق الموقف البترولي العربي ، وغير أنه على عكس المتوقع فقد انقسمت الدول العربية حيال هذا التنظيم إذ خاضت كلاً من العراق والجزائر مجابهة قوية ضد المنظمة واعتبرتها نراعاً من أذرع السيطرة الأمريكية والغربية على المنطقة العربية ، ومحوراً نفطياً خاصاً يتحدى سياساتها البترولية التحررية وتعويق لمحاولتهما للتجمع النفطي بشكل لا يخضع إلى سيطرة الإحتكارات الأجنبية ، ولم تتوقف الدولتان عند حد الشجب ، وإنما قامتا في ١٩٦٨/٢/١م بتوقيع إتفاقية بين شركات النفط الوطنية في كل من البلدين (الايثوك ، والسوناطراك)^(٢) .

وذلك لتحقيق أقصى حدود التعاون في الشؤون النفطية ، بإتباع سياسة بترولية مستقلة لمحصلة الأمة العربية ، وجعلت الإتفاقية مفتوحة لإضمام كل الشركات الوطنية العربية التي تتبع سياسة مستقلة غير خاضعة للإحتكارات

(١) د. عادل أمين خلقي : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (١٩٦٨-١٩٧٧) دراسة مقارنة في التنظيم الدولي ، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، جامعة الكويت ١٩٨٣ ، ص ٣٤ .

- وكذلك : متع سعد العتيبة : البترول واقتصاديات الامارات العربية المتحدة رسالة دكتوراة مقدمة إلى جامعة القاهرة ١٩٧٧م ص ٣٣٥ .

- وأيضاً:-

- Kubbah, Adb Al- Amir: "OPEC, Past & Present"(Petrol. Economic Research Center, Vienna, 1974) P. 65

(٢) الإيثوك هي اللفظ العربي للحروف التالية (INOC) وتعني بالإنجليزية

Iraq National Oil Company

- أما السوناطراك ، فهي أيضاً اللفظ العربي للحروف التالية : (SONATRACH)

وهي بالفرنسية :- Société National De Transport Et De La Commercialization Des Hydrocarbons.

العالمية ، ولا تستخدم المخططات الإستعمارية وسيطرتها على الأقطار العربية ^(١) .

وبهذا فقد بدا وكأن تجمعاً نفطياً ثورياً في العالم العربي (منظمة شركات البترول الوطنية) قد ظهر للوجود لتحدي الجبهة الممثلة بمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

ولا سيما بعد أن نجحت المساعي العراقية في إسقاط كل من الجمهورية العربية المتحدة وليبيا إليها ، والتوقيع على اتفاقية شركات البترول الوطنية في ١٧/١/١٩٧٠م ^(٢) من قبل ممثلون عن : شركة النفط الوطنية العراقية (INOC) ومؤسسة البترول الليبية (LIPETCO) ، والمؤسسة المصرية العامة للبترول (EGYPC) والشركة الجزائرية الحكومية للبترول (SONATRACH) ، غير أن تجمع الشركات الوطنية لم يستطع على المستوى العملي تحقيق أية إنجازات فعلية ، وذلك لكونه لا يتمتع بالشخصية القانونية التي تمنحه الأهلية للدخول في الاتفاقيات وإبرام العقود التجارية والمعاملات وغيرها .

وفي حين كانت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابيك) تجمع عربي يشمل عضويته الوزارات النفطية الحكومية ، بقي التجمع الوطني

(١) - Adel ,Jalil Bonti: " The OPEC" (M. A. Thesis Submitted To The Faculty Of Jackson State University, 1978) P. 5.

- Zuhayr Mikdashli: "The Community of Oil Exporting Countries"(Cornell University Press. 1972) P. 89.

(٢) Stevens, P.G: Op Cit: P.72.

- ويعزي رفض العراق الانضمام على عضوية منظمة الأقطار قارية المصدر للبترول إلى معائتي العضوية - والمقر (فبالنسبة للعضوية كانت بغداد ترى ضرورة أن تكون كما هي في أوابيك دون استبعاد انضمام الجزائر والجمهورية العربية المتحدة على نحو ما ذهبت إليه نصوص أوابيك بالإضافة إلى أن العراق كان قد طلب أن يكون مقر المنظمة في بغداد غير أن السعودية وليبيا والكويت قد اتفقوا على أن تكون هي دولة المقر.

مجرد هيئة أهلية من شركات استثمارية وطنية لا تملك ما للشركات الأجنبية من مكانة بفعل ارتباطاتها المباشرة مع الحكومات .

على أية حال فإنه ينبغي النظر إلى منظمة الدول العربية المصدر للبتترول " أوبيك " على أنها أحد المنظمات الدولية التي انبثقت من منطقة الخليج العربي لتنظم العلاقة بين الدول المنتجة للنفط في الخليج والشركات البترولية الأمريكية والأوربية ، كما أنه يعد تطوراً مهماً في هذا الاتجاه ، بالإضافة إلى كون الهدف الرئيسي من إنشاء المنظمة هو تعاون الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة ، منفردين ومجتمعين .

ولعل ما يؤكد أن المنظمة خليجية بالدرجة الأولى أن الأحكام الواردة في نصوص الاتفاقية المؤسسة للمنظمة ، قد جاءت لتتعلق الباب أمام دخول أية دولة عربية بترولية أخرى لا يكون البترول هو المورد الأساسي والرئيسي لدخلها القومي^(١) ، ومعنى ذلك فيما عدا الدول المؤسسة وربما العراق لم يكن مقصوداً لعضوية المنظمة إلا دول الخليج العربي ، وقد حرصت منظمة أوبيك على ترك سياسة الأسعار والإنتاج للمنظمة الأم (أوبيك) ، ذلك أن أهم الدول المنتجة للنفط وأعضاء في المنظمة هي في الوقت نفسه أعضاء في (أوبيك) ولم تنشأ الدول العربية أن تعتبر المنظمة العربية تكتلاً عربياً داخل أوبك حفاظاً على وحدة هذه الأخيرة في مواجهة المستهلكين ، فجاءت الاتفاقية المنشئة لتقييد الأقطار الأعضاء فيها بالالتزام بأحكام اتفاقية (أوبيك) .

(١) غسان يوسف مزاحم: المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية ١٩٧٦م القاهرة ص. ٩٤ وكذلك :-

- Mana, Otaiba: "Organization of The Petroleum Exporting Countries"(Abu Dabi, 1971) P. 56.

غير أننا نميل إلى الاعتقاد بأن دور المنظمة في تعميق السياسات
البترونية الخليجية لم ترقى إلى مستوى الآمال التي كانت معقودة عليها ،
وذلك بفعل القصور في الإثباتية المنشئة التي لم تعط للمنظمة سلطة اتخاذ
القرارات بشأن هذه السياسات ، وظلت الأوبك تعمل وكفأها فرع من الأوبك ،
حتى أن الدول المؤسسة للأوبك نفسها ظلت تؤمن بالأوبك العالمية أكثر من
إعتقادها في الأوبك العربية .

والواقع أن جهود منظمة الأوبك في تطوير عقود الإمتياز بين الدول
المنتجة والشركات كانت ملحوظة في ذلك الوقت ، وأخذت المنظمة على
عاتقها مسئولية تحسين هذه العقود بما يتلاءم مع الأهمية المتزايدة للنفط ،
وقد استغلت كل من الكويت وقطر وكذا السعودية من هذه الجهود ، وهذا
بالإضافة إلى الجهود المنفردة للدول المنتجة للنفط في سبيل تطوير نظم
إستغلال النفط ، فقد بدأت إيران منذ عام ١٩٦٨م بالمطالبة للجادة بإجراء
مباحثات بترونية تهدف إلى زيادة الإنتاج السنوي ، وذلك بسبب مشروعات
التنمية التي تقوم بها إيران والتي تتمثل في خطة للتنمية الرابعة ، مظهرة أن
البترول الإيراني باعتباره المصدر الأساسي لمواردها الإقتصادية يجب أن
يتحمل القسط الأكبر من أعباء خطة للتنمية .

وأشار الشاه محمد رضا بهلوي في إحدى خطبه في مدينة أصفهان عند
إرساء حجر الأساس لمجمع الحديد والصلب الإيراني " أنه يجب على شركات
البترول ، وأنها أعلنتها صراحة أننا أصحاب البترول الأصليين ، وأصحاب هذه
الأرض التي بها البترول تلك الثروة النفينة ، وعندما تتضح إحتياجات هذه
الدولة يجب أن تصرف على مصالح هذه الأمة ولا تستطيع أي شركة أو

جماعة أو هيئة أن تقرر شيئاً لصالحها ، وأنه سوف يتضح سريعاً ما نتمناه من الاستفادة من المنابع الفنية التي حرمتها منها ^(١) .

وأعتبر خطاب الشاهنشاه في عام ١٩٦٨م إنذار شديد للكنسورتيوم ، كما يعد في الوقت ذاته تحولاً في فكر الشاه ، تجاه مسألة النفط وعدم التهاون حيالها من أجل إرضاء الغرب وأمريكا وسياساتهم في المنطقة ، وطلبت إيران زيادة الإنتاج في السنوات الخمس التالية بمقدار ١٦,٨ % لإحتياجها مبلغ ٦,٤٩٣ مليون دولار لإحجاز الخطة الخمسية الرابعة من مشروع التنمية والصمران الإيراني وأجتمع البرلمان الإيراني ، وأقر هذه الزيادة بدوره والوقوف بجانب الحكومة وتأييدها ، بيد أن وفد الكنسورتيوم لم يوافق إلا على نصف هذه الزيادة ، ومارست الحكومة الإيرانية ضغطاً متواصلاً على شركات البترول ، حتى بلغ حد التلويح بسن قوانين جديدة تنظم إستفادة إيران من بترولها ^(٢) ، وقد لوح الشاهنشاه صراحة بذلك مبدئياً أنه يحق دولياً تنظيم الإستفادة من البترول ، ويعني بذلك التأميم لإعتراف الأمم المتحدة به ، وأصدرت قرارات تنص على حق كل دولة في تحقيق أقصى إستفادة من مواردها الطبيعية ، وبدأت الصحافة الإيرانية تتناول الكنسورتيوم بالنقد والتجريح على أساس عدم الوفاء بيلتزماته قبل الحكومة الإيرانية ، ووصفته بالإستغلال ^(٣) ، ونتيجة للضغط الإيراني المتواصل من قبل الشعب والبرلمان والحكومة ، بالإضافة إلى خشية الكنسورتيوم من أن تتخذ إيران موقفاً فردياً

^(١) محمد رضا بهلوي: مذكرات شاه إيران ، ترجمة مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة ١٩٨٠ ص ٧٧ .

^(٢) جواد الطاهر: تاريخ البترول في الشرق الأوسط : ١٩٠١-١٩٧٢ بيروت الأهلية للنشر والتوزيع ١٩٧٧ ، ص ١٦٠ .

^(٣) عبد السلام عبد العزيز فهمي : الإحتكارات الدوائية وسياسة طهران البترولية مجلة للسياسة الدولية ، العدد ٢٨ ، ١٩٧٢ ، ص ١٧٠ .

بعد أن كثر إتهامها بالعمالة ووقوعها تحت تأثير وسيطرة الدول الغربية الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية ، مما قد يعصف به في النهاية ، فقد وافقت الشركات الممثلة في الكنسورتيوم على الدخول في مفاوضات مع الحكومة الإيرانية ، وفي الفترة ما بين ٧-١٥ نوفمبر ١٩٧٠م ، وعلى الرغم من أن المفاوضات كانت مضمّنية إلا أنها انتهت لصالح إيران وتراجع الكنسورتيوم ، وصدر بيان مشترك يقول " أنه نتيجة للمباحثات التي تمت في طهران بين شركة البترول الوطنية الإيرانية وممثلي الكنسورتيوم في الفترة من ٧-١٥ نوفمبر ١٩٧٠ ، فقد إتخذت القرارات التالية بقصد الحفاظ على المصالح الوطنية الإيرانية :-

١ - أنه اعتباراً من ٢٤ نوفمبر ١٩٧٠م ستقوم الحكومة الإيرانية من جانبها ، وبلاوسائل القانونية برفع الضريبة على عائد شركات البترول من ٥٠% إلى ٥٥% .

٢ - ستقوم الشركات الأعضاء في الكنسورتيوم برفع سعر البرميل الخام تسعة بنسات من آخر سعر سابق^(١).

وبذلك انتصرت إيران في معركتها البترولية ، واستطاعت الحكومة الإيرانية أن ترغم شركات البترول الممثلة في الكنسورتيوم على قبول مطالبها وشروطها بعد أن كانت هذه الشركات لا سيما البريطانية منها ، هي التي تعلي شروطها وتفرض سلطاتها ، وتلقي هذه الخطوة في وقت يتلذذ فيه دور البترول في إيران كمفتاح للتنمية خاصة مع إرتفاع دخل الحكومة الإيرانية من صناعة البترول إلى ٨٦ ألف مليون ريال ، (١١٤٩) مليون دولار عام ١٩٧١م مقابل ٤٣,٧٠٠ مليون ريال (٥٨٢,٦ مليون دولار) منذ أربع سنوات ، وكان هذا نتيجة لإرتفاع إنتاج البترول الخام في الفترة من أكتوبر

(١)Sampson, Anthony: Op Cit: P. 62.

١٩٦٧م إلى أكتوبر ١٩٧١م بنسبة ٦٦% وتزايد صادرات البترول بنسبة ٦٤% وارتفاع عدد الشركات المنتجة للبترول من ٤ إلى ٦ شركات .

كما أصبح عدد الحقول ٢٧ حقلاً بدلاً من ١٩^(١) ، ولعل هذا الإصاع في النشاط البترولي الإيراني كان الدافع لإعادة النظر في السياسة البترولية الإيرانية مع شركات الكونسورتيوم .

كان طبعياً أن تؤثر التطورات التي حدثت بين إيران والكونسورتيوم على باقي الدول العربية في الخليج المنتجة للنفط ، وهذا لم يكن غريباً عن ذهن مسئولى الشركات العاملة هناك .

وأرادوا ألا تزايد هذه الدول على المكاسب الإيرانية ، فقاموا بعرض نفس الصيغ التي تم التوصل إليها على دول المنطقة بهدف تصميمها وفي حين تركت السعودية الأمور معلقة لحين للتوصل إلى تموية أكثر شمولية ، كانت دول الخليج الأخرى تريد زيادة كبيرة عامة على مستوى الأسعار المعونة من خلال استراتيجية موحدة يتم تنسيقها والإعلان عنها من خلال منظمة الأوبك ، وهو ما تم بالفعل من خلال مؤتمر للمنظمة الذي عقد في كاراكاس بفنزويلا في ديسمبر ١٩٧٠م وأخذ القرارات التالية:-

أولاً :- تحديد نسبة ٥٥% كحد أدنى لمعدل الضريبة على الدخل الصافي لشركات النفط.

ثانياً :- إنهاء التباين الحالي في الأسعار المعونة أو الأسعار الإستراتيجية للنفوط في الدول الأعضاء على أن يكون السعر المعون الأعلى الذي يطبق في الدول الأعضاء أساساً لذلك ، بعد الأخذ بعين الاعتبار الفروقات الناجمة عن الكثافة والموقع الجغرافي أو أي تدرج مناسب في الأسعار في السنوات القادمة.

^(١)Peter Mansfield: Op Cit: Pp. 11-12.

ثالثاً : - تحديد زيادة علمة متساوية في الأسعار المعننة أو الإسترشادية في الدول الأعضاء لتعكس التحسن العلم في أوضاع سوق النفط الدولية .

رابعاً :- إلغاء الخصومات المتبقية المسموح بها للشركات بموجب تنفيذ الربح ، حيث أن إلغائها يعطي دخلاً إضافياً للحكومات المنتجة يبلغ ٤ سببئات من النفط الخام الذي تبلغ كثافته ٣٤ درجة لعام ١٩٧٢ م .

خامساً :- تبني نظام جديد في تحديد فروقات الكثافة لاسباب الأسعار المعننة ^(١) ، وقد أعطى قادة دول الأوبك للشركات النفطية مهلة لا تتجاوز الشهر الواحد للتفاوض حول هذه القرارات ، وأعلن الملك فيصل ، وشاه إيران أنه في حالة عدم التوصل إلى حلول مع هذه الشركات ، فإن هذه القرارات ستعتبر سارية من جانب واحد .

وأستعدت دول الأوبك لخوض غمار المفاوضات ، وقامت بتوزيع الأوراق فيما بينها ، وأتفقت على أن تتم هذه المفاوضات على أساس إقليمي حيث تقوم كل مجموعة متشابهة إقليمياً بالتفاوض مع الشركات لتحقيق الأهداف السعريّة لكل منطقة على حده .

وقد قسمت دول المنظمة إلى المناطق الإقليمية التالية :-

أولاً :- مجموعة أقطار الخليج العربي : إيران والعراق والسعودية والكويت وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ، وقد تشكلت لجنة من ممثلي إيران والسعودية والعراق للتفاوض نيابة عن هذه المجموعة .

ثانياً :- مجموعة منطقة البحر المتوسط : ليبيا والجزائر والسعودية والعراق ، والأخيرتان تصدران جزءاً من نغطها عن طريق البحر المتوسط .

(١) OPEC Resolution, No. 120. Vol. 1, Pp. 45-46.

-OPEC National Co. Profiles, Pub. By The Secretariat OPEC, Vienna, P.7.

- وكذلك : مجلة علم النفط ، المجلد الثالث ، العدد ١٧ ديسمبر ١٩٧٠ ، ص ٣٦١ .

ثالثاً :- المنطقة الثلاثة تكونت من أندونيسيا وفنزويلا ، وإزاء هذه التطورات الجديدة التي تنتهجها دول الأوبك لم تجد الشركات بدأ من تنسيق سياساتها هي الأخرى لمواجهة الموقف فقامت بتكوين فريق مل مشترك عرفت بمجموعة سياسة لندن LONDON POLICY ، وتحدثت مهمة هذا التجمع في متابعة المفاوضات مع إيران وباقي الدول الممثلة في الأوبك .

وإزاء تصاعد حدة التوتر بين الشركات والدول المنتجة فقد اقترح جون ماكلاوي JOHN MACLOY المستشار القانوني للشركات طلب مساعدة الحكومة الأمريكية عن طريق وزارة الخارجية للتدخل في الموضوع ، ومحاولة إقناع رؤساء الأقطار بالتقليل من مطالبهم المتشددة ، وإتاحة الفرصة إلى مسؤولات مشروعه^(١) .

بدأت المفاوضات في موعدها المحدد ١٢ يناير ١٩٧١م في طهران ، في حين أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وكيل وزارة الخارجية جون أروين بتحويل شخصي من الرئيس الأمريكي نيكسون بغية تهدئة الأوضاع^(٢) ، وفي الوقت الذي بدأ فيه الرأي العام العربي يضغط من أجل إستخدام سلاح النفط للتأثير على الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل ، بالإضافة إلى بوادر ظهور أزمة في النفط بعد تزايد الطلب عليه من قبل الدول الصناعية الكبرى .

حاول المبعوث الأمريكي أروين أن يقتنع أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية بأن هدف مهمته هو إستمرار تدفق النفط دون توقف أو تخفيض ، وأنه يمكن التباحث حول باقي الأمور في هدوء ، بيد أنه في الوقت نفسه لم

(١) - Sampson ,Anthony: Op Cit: P. 65.

(٢) - Oppeheim V. H: "The Past; We Pushed Them, Foreign Policy" (Winter 1976-77) P. 27.

راجع أيضاً :-

منى صحيح آل ثقي : العلاقات الأمريكية السعودية في مجال النفط (١٩٤٥-١٩٧٣) مطبع الدوحة الطحينة ، الدوحة ١٩٩٢م ص ٥٢ .

ينسى أن يستعمل الأسلوب التحذيري الأمريكي المعتاد في مثل هذه الأمور ، فأعلن أن على حكومت إيران والسعودية والكويت أن تعيد النظر في طلباتها المتشددة .

وفي رسالته إلى السعودية على وجه الخصوص حذر أروين السعوديون من الانسحاق وراء الإستراتيجية التي تنتهجها باقي دول الأوبك ذاكراً لهم بأن الإزدهار الذي تعيشه المملكة هو بفضل الجهود الأمريكية ، وأن المملكة لا يمكنها الإستغناء عن الخدمات الأمريكية في مجالات التسلح والتدريب بالإضافة إلى المجالات الأخرى ^(١) ، بيد أن حكومة المملكة لم تعر مثل هذه التهديدات أية إهتمام بعد أن تولت لديها قناعة مفادها ضرورة حصول السعودية على حصة إضافية من عائدات النفط ، وأن تمتلك نصيباً من شركة أرامكو ، وهدد الملك فيصل باتخاذ إجراءات تجبر الشركة على قبول ذلك ^(٢) .

وهكذا فشلت إستراتيجية الشركات والمصاعى الأمريكية في الضغط على دول الأوبك المجتمعة في طهران ، ولم تجد الخارجية الأمريكية أمامها سوى أن تنصح الشركات بضرورة التفاوض مع منتجي الخليج أولاً ، ثم تعقبها مفاوضات مع باقي دول الأوبك ، وهو ما وافقت عليه الشركات على أن يتم تصميم ما سيتم الإتفاق عليه مع دول الخليج على باقي دول الأوبك .

وبعد مفاوضات مضنية توصلت الشركات ودول الخليج إلى اتفاقية عرفت بـ **اتفاقية طهران لعام ١٩٧١م** والتي تضمنت البنود التالية:-

أولاً :- زيادة أساسية فورية للأسعار المعطنة في دول الخليج بمقدار ٣٣ سنناً للبرميل الواحد ، يضاف إلى ذلك زيادة في الأسعار المعطنة بمقدار ٥

^(١) فاميليف لكسي : بترول الخليج والفضية العربية ، لقاهرة ، دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧م ، ص ١٢٠ .

Sampson ,Anthony: Op Cit: P. 219.

وكتك :

^(٢) منى سحيم آل ثاني : نفس المرجع ص. ٥٢

سنوات للبرميل الواحد ، اعتباراً من أول يونيو عام ١٩٧١م ، وبنفس المقدار
إعتباراً من أول يناير في كل عام من الأعوام التالية ١٩٧٣ - ١٩٧٥م .

ثانياً :- زيادة سنوية قدرها ٢,٥ % بالنسبة للتضخم النقدي ، زائداً
٥ سنوات بالنسبة للزيادة في أسعار المنتجات المكررة .
ثالثاً :- إستقرار نسبة ضريبة الدخل عند ٥٥ % .

رابعاً :- إلغاء مسموحات الأوبك ، مما نتج عنه زيادة في حصة
الحكومة قدرها ٣-٤ سنوات للبرميل بالنسبة للعام ١٩٧١م^(١) ، هذا بالإضافة
إلى بنود أخرى تم صياغتها في إطار هذا الإتفاق الذي حصلت الشركات
بموجبه على تأكيدات بالأ تكون للدول المنتجة مطلوبات حتى بعد ٣١ ديسمبر
١٩٧٥م ، ولم تمضي سوى فترة وجيزة حتى بدأت تظهر آثار إتفاقية طهران
على دخل الدول الخليجية من النفط والذي بلغ ١٢٠٠ مليون دولار في عام
١٩٧١م ، حصلت منها إيران على مبلغ ٤١٥ مليون دولار في عام ١٩٧١م ،
والسعودية على ٤٠٠ مليون دولار ، وقطر ١٠ ملايين دولار وأبو ظبي ٤٠
مليون دولار والكويت ١٤٩ مليون دولار^(٢).

وعلى الرغم من تبرم مسؤولي النفط في الدول الخليجية من إتفاقية
طهران بعد مرور سنة واحدة عليها ودخولهم في غضون السنة التالية في
مباحثات من أجل تطويرها ، وإلا أنها ظلت سارية مدة عامين حيث إنهارت
بعد ظهور مستجدات سياسية وإقتصادية جديدة إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣م .

وبعد هذا العرض للتاريخي لتطور العلاقة بين الدول المنتجة للنفط
والشركات والدول التي منحت حقوق الإمتياز ، والتي ركزنا فيها أساساً على

(١) مجلة عالم النفط ، المجلد الثالث ، العدد ٢٩ مارس ، ١٩٧١.

(٢) عبد المنعم عبد الوهاب : النفط بين السياسة والإقتصاد ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ،
الكويت ١٩٧٤ ، ص ٣٤-٣٦.

النقاط الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة ، دون الولوج في التفاصيل التي تناولتها العديد من الدراسات بشكل مسهب ، بحيث أن تكرارها يصبح من اللفظ والجهد الضائع ، ولابد من تناوله بشيء من التحليل - تطور الإستراتيجية الأمريكية إزاء نفط منطقة الخليج العربي ، وفي هذا الإطار سوف يلزمنا الحديث عن الإستراتيجية السوفيتية المناوئة ، والتي شكلت المحرك الأساسي للسياسة الأمريكية في تلك الفترة .

فبالنسبة للإستراتيجية الغربية فإن الشرق الأوسط باعتباره مركز الثقل الرئيسي في الإنتاج العالمي للبترول ، وكان واقعاً باستمرار في بؤرة إهتمامات الإستراتيجية الغربية ، بحيث أنه يمكن القول أن تأمين موارد الغرب من بترول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي كان وما يزال الهدف الإستراتيجي الأول في كل أشكال التخطيط السياسي الغربي للمنطقة في مواجهة تحديات القوة السوفيتية المتنامية ، ذلك أن منطقة الشرق الأوسط أو الخليج تمثل المصدر الرئيسي الذي يغطي معظم الإحتياجات الإستهلاكية لدول أوروبا الغربية واليابان من البترول .

فبالنسبة لأوروبا الغربية فإنها تستهلك منه ٧٠% من إحتياجاتها ، بينما يغطي ٨٥% من إحتياجات اليابان ، أما بالنسبة للولايات المتحدة ، فقد أخذت تزيد من إستيراد بترول الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧م حتى بلغت نسبته في عام ١٩٧٣م ١٠% من إجمالي الحجم العام للبترول المستهلك فيها ^(١) .

(١) Ismail, Tareq: " The Middle East in World Politics" (A Study In Contemporary International Relation, Syracuse Univ. Press, 1974) Pp. 17-18.

- Polk, William: Op Cit: P. 42.

- راجع أيضاً :-

- محمود أمين : الإتجاهات الجديدة في إتفاقيات البترول وأثرها في إقتصاديات البترول العربي مجلة لشرق الأوسط ، العدد ١ ، ١٩٧٤ ، وتصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط جامعة عين شمس ، القاهرة ، ص ١٧ .

ويرجع سبب الإلحاح الغربي على بترول الشرق الأوسط والخليج بصفة خاصة إلى كون إستخراج النفط من هذه المنطقة منخفض التكاليف ، وهو ما يسهم مباشرة وبقوة في مضاعفة الأرباح التي تحصل عليها شركات البترول الغربية ، حتى لقد أصبحت الصناعة البترولية هي أقوى فروع الإقتصاد الرأسمالي الغربي وأكثرها ربحاً ، ويكفي لتصوير هذا الوضع أنه في عام ١٩٧١م بلغ حجم التداول التجاري لدخول شركات البترول الغربية في الشرق الأوسط حوالي ٦٣,٥ مليار دولار أي أكثر من القيمة الإجمالية لصادرات جميع دول العالم الثالث في ذلك الوقت ، هذا بالإضافة إلى السهولة النسبية في نقل هذا البترول من مواطن إنتاجه إلى أسواق إستهلاكه الرئيسية في أوروبا الغربية واليابان ، ومقترناً بذلك القدرة على تأمين وصوله إليها بدرجة محدودة من المخاطر ، والأمر الذي يبين مدى الأهمية الإستراتيجية الخاصة التي ينفردها بترول الشرق الأوسط عن غيره من مناطق إنتاج البترول في العالم ^(١) .

ومن منطلق هذه الأهمية المتزايدة فقد حرصت الولايات المتحدة والغرب على ضمان إستمرار تدفق هذا السائل إلى أسواقها ، وفي هذا الصدد فقد ركزت الإستراتيجية الغربية على مجموعة من الأدوات في تأمين مصادر الثروة البترولية الشرق أوسطية تمثلت في ما يلي :-

١ - التأكيد على أهمية الأحلاف والقواعد العسكرية كأداة تطويق مباشر للإتحاد السوفيتي ، ولتعويض دخوله إلى الشرق الأوسط برفع درجة المخاطرة

(١) - Longrigg H. Stephen: Op Cit: P.77.

-Stark Joe: Op Cit: P. 21.

- وكذلك : - محمد المغربي : السياسة الدائمة على مصادر النفط : دراسة في الإمتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغيير الفقوتي ، بيروت دار الطليعة ١٩٧٣م ص. ١٣٢ وما بعدها .

بالنسبة إلى أقصى حد ممكن ، وأي بوضعه أمام احتمالات المواجهة النووية المباشرة ضد الغرب .

وقد ازدهرت هذه الوسيلة بشكل خاص في فترة الخمسينات ثم فقدت جدواها وفعاليتها بسبب التغيرات السياسية الجذرية التي حدثت في المنطقة ، ومن أمثلة هذه المحلفات والقواعد ، حلف بغداد الذي تحول فيما بعد إلى منظمة المعاهدة المركزية ، وقاعدة الظهران في السعودية ، وقاعدة هويلس في ليبيا .

٢ - الإعتماد على بعض الأنظمة المحلية الموالية للغرب في حماية هذه المصالح البترولية عن طريق خلق أرضية من المصالح المشتركة بين الطرفين .

٣ - تدعيم الوجود الإسرائيلي وتكثيف طاقته العسكرية بإعتباره خط إرتكاز رئيسي متقدم في حماية هذه المصالح الإقتصادية الغربية ، ثم إن الصراع العربي الإسرائيلي كان يهدر جانباً ضخماً من الموارد المالية العربية ، ويحرم العرب من فرصتهم في النمو والاستقرار ، ويحول بينهم وبين التخطيط لعناصر إستراتيجية قومية تنظم تعاملهم مع المجتمع الدولي .

٤ - تشجيع الصراعات الإقليمية العربية بهدف إمتصاص الطاقات الإقتصادية والسياسية المتزايدة لهذه الدول ، وشغلها بالتالي عن صراعاتها الأهم تحكم المصالح والإحتكارات الإقتصادية الدولية ، وعمل الغرب على تهينة الأوضاع التي تلازم أهداف تلك الإستراتيجية وتحد منها إلى أقصى حد ممكن ، وكان ذلك بمثابة التطبيق المباشر لإستراتيجية فرق تزد لتقليدية ^(١) ، وإذا كانت تلك هي الأدوات التي ركزت عليها الإستراتيجية الغربية أو بالأصح

(١) د. اسماعيل صبري مقلد : تصارع القوى العالمية حول البترول ، السياسة للدولية للعدد ٤١ يوليو ١٩٧٥ ص ٤٢ .

الإستراتيجية الأمريكية في تأمين مصارها من بترول المنطقة ، وإلا أنها لم تكن بخافية عن فكر الزعماء والقيادة العرب ، وإن عبر عبد الناصر عن مضمون أهداف السياسة الأمريكية في المنطقة بقوله في عام ١٩٥٧م " لقد أختبرت السياسة الأمريكية خلال خمس سنوات طويلة والنتيجة التي وصلت إليها هي أن السياسة تجاه العرب تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :-

١ - تصفية مشكلة إسرائيل على أساس الأمر الواقع ، أي تحويل خطوط الهدنة مع إسرائيل إلى خط حدود دائم ، وإهدار كل حق للاجئين من عرب فلسطين .

٢ - فرض تنظيم دفاعي يخدم المصالح الأمريكية وحدها .

٣ - إتحياز إلى السياسة الأمريكية في جميع المشكلات الدولية ، بحيث تتحول الدول العربية بالفعل إلى منطقة نفوذ لأمريكا .

٤ - الحفاظ على نفط المنطقة العربية ، ومحاولة قصر تصديره وتسويقه عن طريق الولايات المتحدة وحدها ^(١).

على أية حال فقد كتلت الإدارة الأمريكية وثقة من أن الدول العربية وحتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م لن تستطيع تطبيق أية إستراتيجية بترولية عربية فعالة في مواجهة الغرب من واقع أن البترول كان أكثر الأسلحة الاقتصادية التي يمتلكها العرب خطورة وتهديداً ، وقد ساعد على تثبيت هذه التصورات الأمريكية الغربية وتصيقها كمرتكزات في التعامل مع العالم العربي، إفتناع الدول الغربية بأن عدم للتجاسس العقلافي في طبيعة الأنظمة العربية الحاكمة ،

(١) نشرت هذه التصريحات في حديث مع الأستاذ / محمد حصنين هيكل ، رئيس تحرير جريدة الأهرام المصرية بتاريخ ١٩٥٧/٩/٨م .

راجع أيضا :- د. رفيق سكري ، الأهداف الأمريكية الدائمة ، مقال منشور بجريدة القدس العربي العدد ٢٣٠٠ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦م لندن .

وبالإضافة إلى الحسابات التقليدية المتوارثة في علاقات القوى الكبرى في العالم العربي - والتي خلقتها وساعدت عليها السياسات الإستعمارية الغربية نفسها - كانت كلها تغف عتبة كأداة أطمح الإتفاق حول مسائل العمل العربي المشترك الفعال في مواجهة التحديات الدولية الخارجية ، حتى أن التنظيم الوحيد الذي أنشئ بهذا الصدد ، وهو منظمة الأوبك ، كانت قد ولدت في جو من الإنقسام العربي ، فكانت ضعيفة النشأة ضعيفة التأثير بل ثلاثت تدريجياً ولم تعد تشعر بوجودها .

وفي الحقيقة أن تمزق العالم العربي وتلحده وإنفعاؤه إلى المجابهات المسلحة ضد بعضه البعض قد أتاح للغرب إستغلاله وتسخير هذا الوضع الشاذ لخدمة مصالحه^(١).

هذا التمزق السياسي بين الدول العربية قد جعل الغرب يقتنعون بأنه من الصعب على العالم العربي أن يحشد عناصر قوته الإقتصادية لا سيما قوته البترولية ، وفي معركته المصيرية ضد إسرائيل والغرب ، ويضاف إلى ذلك إختلاف الزوايا التي كانت تنظر منها الدول العربية البترولية وغير البترولية إلى دور البترول والتخطيط لإستخدامه كسلاح من أسلحة المواجهة بين العالم العربي وخصومه ، فبالنسبة للدول البترولية ، فإن البترول كان يشكل العمود الفقري لإقتصادياتها الوطنية ، ولم يكن في حوزتها ثمة مصادر أو إمكانيات إقتصادية بديلة يمكن أن تعوض الخسارة الإقتصادية الفادحة التي ستنتج عن ضياعه أو توقفه ، ومن ثم كانت هذه الدول تنظر إلى النفط من منظور إقتصادي خالص ،

(١) كان من أمثلة مثل هذه المجابهات العربية - العربية ، النزاع العراقي الكويتي ١٩٦١م عندما طالب عبد الكريم قاسم في مؤتمر صحفي بضم الكويت إلى العراق ، بدعوى الحقوق للتاريخية عشية استقلال الكويت ، وهو الأمر الذي أحدث تصدعاً في الجدار العربي ووصل الأمر عند حد التهديد باستعمال القوة ، ويبد أن الموقف العربي الموحد بالإضافة إلى رفض الغرب لهذه الأطماع العراقية قد حل بين قاسم وبين ضمه للكويت بالقوة ، وهذا بالإضافة إلى النزاع المصري السعودي بشأن التدخل المصري في اليمن وهو ما سنتناوله تفصيلاً في فصل لاحق.

أما الدول الغير البترولية فبقها كانت ترى النفط من منظور سياسي بحيث ، وكانت ترى فيه قوة تأثير وضغط فعالة في إعتبارات الصراع والمواجهة ، وهو ما عبرت عنه بوضوح قمة الخرطوم ١٩٦٧م^(١) .

ومع أن الإستراتيجية السوفيتية كانت مثل المحرك الأساسي للإستراتيجية السياسية الأمريكية في المنطقة ، إلا أنه قد ثبت إمتناع الإتحاد السوفيتي عن التعرض بأي إجراء مباشر للمصالح البترولية الأمريكية في الشرق الأوسط والخليج العربي ، وذلك من قبيل الإدراك الواعي من جانبه لما كانت تمثله هذه المصالح البترولية من خطورة هائلة على الكيانات الإقتصادية للولايات المتحدة - بالإضافة إلى أنه لم يكن قد أمكن للإتحاد السوفيتي أن يكون له إحتياطياً إستراتيجياً من إمكانيات القوة العسكرية في هذه المنطقة ، وهو ما كان ينال بالملب من مقدراته على المواجهة العسكرية ضد الغرب فيما لو تطورت الأمور بين الجانبين حول المنطقة في إتجاه المجابهة ، غير أن هذه الصور قد تغيرت في أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧م ، إذ عمد الإتحاد السوفيتي بعدها إلى تعزيز قوته وتواجده البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، ولقترن بذلك حصوله على تسهيلات بحرية في عدد من دول المنطقة وبتشجيع من هذه الدول لا سيما مصر ، والتي رأت في وجود هذه القوى البحرية السوفيتية الضخمة الضمان نحو تحييد قوة الأسطول الأمريكي السادس الذي كان يعتبر الإحتياطي الإستراتيجي لإسرائيل ، بالإضافة إلى أن الإتحاد السوفيتي لم يكن بحاجة في ذلك الوقت إلى بترول الشرق الأوسط حيث كان قد إستطاع أن يحقق وضعا من الإكتفاء الذاتي بالنسبة لموارده البترولية ، وبما يغطي كافة إحتياجاته الإستهلاكية ، ومجموعة دول أوروبا الشرقية المتحالفة معه ، ومن ثم فلم يكن

(١) Dawisha, Karen: " Soviet Foreign Policy Towards Egypt" (St, Martin's Press, New York, 1979) Pp. 55-57.

- Fakhri El- Din, Galal: " The Integration of the Arab World, 1962-1973m"(University of Georgia, 1975) P.73.

- Lewis, Bernard: Op Cit: P. 112.

ثمة ما يدفعه إلى إلتحام دائرة المصالح البترولية الأمريكية والغربية ، لا سيما بعد أن عرفنا فيما مضى مدى التحكم المطلق للشركات البترولية الغربية في الحركة الدولية لهذا البترول في منافع إنتاجه إلى مراكز إستهلاكه ، فإنه كان من الصعوبة بمكان على السوفييت أن يدخلوا كندا لهذه الشركات على المستوى العالمي^(١) .

غير أن هذه الإستراتيجية السوفيتية قد بدأت في التغير مع بداية الستينات ، والتي شهدت في الوقت ذاته بداية حالة عدم الإكتفاء الذاتي السوفيتي من النفط وإتجاهه نحو إستيراد بترول من الشرق الأوسط ، وذلك بفعل الزيادة الواضحة والمستمرة في معدلات إستهلاكه من البترول بدرجة فاقت معدلات إنتاجه الذاتي منه ، وكان ذلك راجعاً إلى اتساع أفق التنمية الإقتصادية والصناعية وإرتفاع مستوى المعيشة ، وتزايد الطلب على السلع الإستهلاكية بالإضافة إلى المسئولية الخاصة التي يتحملها الإتحاد السوفيتي تجاه تموين دول أوروبا الشرقية بإحتياجاتها البترولية ، وكذلك حاجته إلى العملة الصعبة والتي تنقضى بتصدير جانب من بتروله إلى الغرب^(٢) .

ولذلك كان لابد أن تتدخل الحاجة الإقتصادية في صميم إستراتيجية السوفييت السياسية تجاه الشرق الأوسط ، فنجده يعقد مع العراق في عام ١٩٦٩م إتفاقية بموجبها قام السوفييت بالمشاركة في تطوير مناطق البترول في جنوب العراق ، كما تعهدوا بتقديم القروض للآزمة لتطوير حقول بترول الرميثة الشمالي ، ومن قبل عقد السوفييت مع إيران في عام ١٩٦٦م إتفاقية يتم بموجبها بيع كمية من الغاز الطبيعي للسوفييت بقيمة ستمائة مليون دولار مقابل

^(١) Ya' A Cor.Rio: Op Cit: P. 33.

- Heikal Mohammed: " Sphinx And The Commissar; The Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World" (Collins, London, 1978) P. 87.

^(٢) Lewis, Bernard: Op Cit: P. 72.

- McLaurin, R.D: " Middle East Foreign Policy, Issues And Process" (Praeger, N.Y. 1982) P.17.

قيامهم ببناء مصنع للصلب فيها ، وقد أنتهج السوفييت نفس النهج في مصر والجزائر وسوريا واليمن الجنوبية (١) .

ولكن رغماً عن ذلك يبقى التأثير السوفييتي على المصالح الأمريكية النفطية في الخليج العربي ضئيلاً ومحدوداً إذا ما قورن بحجم التخوف الأمريكي من هذا التأثير .

ويمكن تلخيص تطور العلاقة بين الدول المنتجة للنفط والدول المستهلكة عبر شركات النفط التابعة لها ، والتي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر منه على النحو التالي :-

أن المملكة العربية السعودية كانت أولى الدول المنتجة للنفط في الخليج التي فرضت أول ضريبة دخل على الشركات للبترولية العاملة في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٠م للحصول على ٥٠ % من الفوائد المتحصلة من البترول الخام ، وقد أخذت بذلك الحكومات الأخرى في الشرق الأوسط ، مما ترتب عليه إرتفاع ريع الدول المنتجة للبترول ، ومع نهاية الخمسينات بدأ الفائض من البترول يؤثر على الأسعار لدرجة أن الشركات الكبيرة بدأت تخفض سعر البترول ، وكلما احتدمت المنافسة هبطت أسعار البترول في الأسواق ، ونتيجة لذلك خفضت الشركات الأسعار المعننة في عام ١٩٥٩م ، ومرة أخرى في عام ١٩٦٠م ، وعلى الرغم من أن هذه التخفيضات قد أمكن التحكم فيها ، فبأن الوقت كان متأخراً لتحاشي قيام منظمة الدول المصدرة للبترول " أوبيك " كرد فعل سريع

(١) - Confine, Michael (Ed): " The U.S.S. R, and The Middle East " (John Wiley and Sans, New York, 1673) P.20.

-Monks, Alfred: " The Soviet Intervention In Afghanistan " (The American Enterprise Institute For Public Research, Washington, D.C. 1971) P. 88.

- وكذلك :- جون د. قنوني : الشرق الأوسط (البترول - المسيلة - التنمية) عرض ومراجعة

د. بدر الدين عباس الخصوصي : مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٥ المسنة

٧ يناير ١٩٨١م ، ص ١١٧-١٢٧.

لذلك ، ويمثل تكوين الأوبيك بداية السيطرة التدريجية للبلدان المنتجة على صناعاتها ، وقد نجحت الأوبيك في الحصول على موافقة الشركات على " تنقيح الريع " ، وإسقاط " نفقات التسويق " ، والتخلي عن " الأراضي غير المستثمرة " مما أتاح الفرصة لدخول شركات جديدة والحصول على ريع أعلى وشروط إمتياز أفضل ، كما تبنت المنظمة في مؤتمرها السادس عشر في يونيو ١٩٦٨م " سياسة بترولية معنة " ، وأعلنت الملكية الدائمة غير القابلة للتحويل " للحكومات على مواردها الطبيعية ، وأكدت حقها في الحصول على أعظم فائدة ممكنة منها ، وأعلنت مبدأ " الظروف المتغيرة " الذي برر إجراء تغييرات مسن جانب واحد على العلاقات التعاقدية مع المتعاقدين الأجانب عندما يكون في مصلحة الدولة لإحداث مثل هذه التغيرات .

كما برز دور الأوبيك أيضاً في الوقت الذي عملت فيه بعض الدول الخليجية المنتجة للبترول على الدخول في مجابهات مع الشركات مثلما فعل العراق عقب ثورته في يوليو ١٩٥٨م ، وإيران مع الكنسرثيوم في أوائل السبعينات ، مما أدى إلى إتهيار نفوذ الشركات الكبرى وحدثت تغييرات جذرية بعيدة المدى في شروط الإمتياز ، وظهور الدور الفعال الذي يمكن أن تلعبه الشركات البترولية الوطنية .

وتعد إتفاقية طهران عام ١٩٧١م البترولية نقطة تحول في الوضع البترولي الدولي، إذ بمقتضاها صعدت الدول المنتجة للبترول طلباتها دون أن تجد من الشركات البترولية من يوقفها عن ذلك ، فالتصير دور للشركات على جمع الضرائب للدول المنتجة ، وإلقيام بدور الوكلاء السياسيين للدول التي يقومون بعملياتهم فيها على نحو ما فعلت " أرامكو " لتعديل السياسة الخارجية الأمريكية ، بعد أن رفض الملك فيصل خطة أرامكو للتوسع في الإنتاج ، وهذا التغيير الإقتصادي في السياسة السعودية هو الذي هيئ المناخ لمصر وسوريا لنشن هجومهما على إسرائيل في عام ١٩٧٣م ، مما

ترتب عليه قيام أزمة عالمية واسعة الانتشار ، وكان هذا هو ما يحتاجه العرب لتجميد الإنتاج وزيادة الأسعار وتحسين شروط المشاركة .

مواقف الولايات المتحدة من المصالح الاقتصادية الأوروبية

واليابانية المترتبة على النفط في الخليج

كان إقتصاد منطقة الخليج العربي قد إعتد أساساً على البحر في صيد اللؤلؤ وصيد السمك والتجارة ، بالإضافة إلى أنشطة إقتصادية أخرى مثل الرعي والزراعة المحدودة في الواحات والتجارة البرية والصناعات الحرفية التقليدية ، مثل صناعة السفن والجلود والخيام وغيرها ، واحتلت التجارة البحرية مكاناً بارزاً في إقتصاديات المنطقة حتى إكتشاف النفط والبدء في تصديره بكميات تجارية^(١) ، وغير أن التجارة التقليدية سرعان ما اضمحلت في المرحلة النفطية، وإنتهت تجارة اللؤلؤ الطبيعي ، وحلت البولخر الحديثة محل السفن الشراعية، وانقرضت الحرف التقليدية بتحول المجتمع إلى مستهلك وتحول الناس من العمل في البحر إلى العمل في الوظيفة الحكومية والشركات والقطار ، وأدخلت الأساليب الحديثة في التعامل التجاري ، كما أنشأت البنوك وتطورت طرق المواصلات .

وفي مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا صاحبة النفوذ التقليدي في منطقة الخليج العربي قد إنتشلت بالمنافسة الألمانية سواء فيما يتعلق بمشروع سكة حديد بغداد ، أو حجم الصادرات والواردات الألمانية ومدى

(١)Rumaihi, G. M. Edited By Tim Niblok:" Social and Economic Development in The Arab Gulf, 1980" (University Of Exeter, Britain, Croom Helm Led.) P, 50.

راجع أيضاً :-

محمد عدنان مراد : صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي ، جنوره التاريخية وابعاده ، دمشق ١٩٨٤ ، دار دمشق للنشر ص ص ٣٨٥-٣٨٦ .

عبد المالك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي ، أبحاث تاريخية - مؤسسة الصراع العربي - الكويت ١٩٩٢ م ، ص ٢٥٩ .

للضرر الذي انعكس على التجارة والنفوذ البريطاني ، وأن روسيا التي سببت قلقاً لبريطانيا في السابق لم يعد لها نشاط مؤثر في المنطقة بعد تطهير أساطيلها في الحرب الروسية - اليابانية ، ومر الوضع الاقتصادي بتغيرات أساسية في هذه الفترة في الخليج ، كما أن إقامة الاقتصاد الذاتي في إيران وإلغاء الإمبريالات للأجانب ، قد أضعف التأثير البريطاني هناك ، ولم تستطع بريطانيا مقاومة النشاط الألماني الروسي في إيران ، ولكن رغماً عن ذلك فإن العلاقات التجارية البريطانية مع دول الخليج الأخرى كانت هي الأقوى في تلك الفترة في حين كان للولايات المتحدة الأمريكية نشاط تجاري محدود نسبياً مع عمان ، وفي غضون الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها إعتمدت الولايات المتحدة أسلوب السيطرة الاقتصادية سبيلاً للنفوذ السياسي ، وأصبح في مقدمة الدوافع بتروال المنطقة وأهميتها الاقتصادية والعسكرية ، وقد مر بنا كيف أنها نفذت هذه السياسة بدقة في حالة المملكة العربية السعودية ، وعلى الصعيد الاقتصادي ، فقد بدا واضحاً تراجع النفوذ البريطاني أمام توسع النفوذ الأمريكي في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وقد ساهم في مثل هذا التطور مجموعة من العوامل الاقتصادية منها:-

١ - استغلت أمريكا الصعوبات المالية لكل من إنجلترا وفرنسا أثناء الحرب ، واستطاعت أن ترحزها بشكل ملحوظ عن مواقعها في ميدان التوظيفات للخارجية .

٢- اضطرت إنجلترا إلى بيع قسم من هذه التوظيفات إلى أمريكا للديون المتراكمة عليها خلال الحرب .

٣ - هبوط القيمة الفعلية للباون الإسترليني بدرجة كبيرة أدى إلى انخفاض القيمة الاسمية للتوظيفات الإنجليزية في الخارج مما اضطرها إلى بيعها للولايات المتحدة ^(١) .

وبعد نجاح الولايات المتحدة في تحقيق سلسلة نقطية متقدمة في الخليج بفعل شركاتها العاملة هناك أصبح للنفوذ الاقتصادي الأمريكي صفة الهيمنة على تلك المنطقة ولم تعد تقبل بمن يشاركها أو يسلبها مثل هذه الهيمنة ، واعتبرت أن هذه المنطقة هي منطقة نفوذ أمريكية ، ومن ثم عرقلت الولايات المتحدة أية نشاطات أوروبية تهدف إلى تحقيق أية مكاسب اقتصادية تفوق ما حققتها هي هناك ، ولكن رغماً عن ذلك ، فقد استطاعت بعض الدول الأوروبية واليابان أن تحقق نوعاً من العلاقات الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي على النحو التالي :-

- فرنسا -

لم تكن لفرنسا علاقات تجارية تذكر مع أقطار الخليج العربي حتى عام ١٩٣٠م ، ولم يكن هذا الخليج يمثل لفرنسا الشريان التجاري الرئيسي لها كما كان بالنسبة لبريطانيا التي يهيمها السيطرة على مياه الخليج وأراضيه لأنه أحد المعابر الهامة التي تربطها بالهند ومستعمراتها الشرقية ، وعلى إثر المكتشفات البترولية بعد الثلث الأول من القرن الحالي ، اتخذ الاهتمام الفرنسي بالخليج شكلاً آخر ، فعملت كل ما في وسعها ليكون لها مصالح نقطية في المنطقة ، بيد أنها لم تستطع كسر الطوق الذي وضعته بريطانيا على أقطار منطقة الخليج في ذلك الوقت ، فقد كانت الإمارات والمشيخات ترتبط بمعاهدات صداقة أو حماية مع بريطانيا .

^(١) برزان التكريتي : " الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي " ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣٤ .

وعلى الرغم من المجهودات التي بذلتها فرنسا للدخول إلى نفط الخليج إلا أنها لم تستطع أن تساهم بأكثر من ١,٥ % من مجموع نفطه المستخرج عام ١٩٥٨م في حين كانت مساهمة بريطانيا نحو ٥٦ % والولايات المتحدة ٣٣ % غير أن الولايات المتحدة أخذت تزيد من إستثماراتها النفطية في المنطقة حتى وصلت مساهمتها الأوج في عام ١٩٥٨م فبلغت نسبة ٥٦ % وتراجعت بريطانيا إلى ٣٣ % من نفط الخليج^(١).

أما فرنسا فقد إنشغلت في هذه الفترة بالبحث والتنقيب عن نفط للشمال الأفريقي ، والذي وجدت فيه بعض السلوى والعزاء من المضايقات التي واجهتها في الخليج .

بيد أن فرنسا قد بدأت في التغيير من سياستها إزاء العالم العربي ، بعد أن خطت فرنسا خطوات إيجابية على طريق الإنفتاح نحو العرب ، وذلك حينما وقف الرئيس الفرنسي الجنرال ديغول معارضا العدوان الإسرائيلي على الدول العربية في عام ١٩٦٧م ، ومطالباً بضرورة الإسحاب الفوري من كافة الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧م ، وظلت فرنسا من بعد ديغول تنهج هذا النهج الموضوعي إزاء القضايا العربية على ضوء تفهمها لجوهر القضية العربية، وكما أن فرنسا أخذت تعمل على تحرير نفسها من التبعية والدوران في فلك الدولتين الكبيرتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية ، والإتحاد السوفيتي ، وصارت تلتزم نفسها باتباع سياسة وطنية صرفة ، وبذلت جهوداً صادقة من أجل تحرير أوروبا من النفوذ الأجنبي الذي يتسرب إليها عن طريق

(١) د. محمد علي عمر الفراء: العلاقات الإقتصادية بين فرنسا ودول الخليج العربي بحث منشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد السابع لسنة ثالثة يوليو ١٩٧٦م ص. ١١٤ وكذلك :-

- Emile, A. Nokhle: "Arab- American Relation In The Persian Gulf"(American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington 1975) P. 6.

المنظمات والأحلاف الدفاعية كمنظمة حلف الأطلسي (الناتو) أو منظمة السوق الأوروبية المشتركة .

وبدأت فرنسا تجني ثمار هذه السياسة التي أكتسبتها بإحترام العالم العربي ، فقد رحبت العراق بمجموعة الشركات النفطية التي تملكها الحكومة الفرنسية وهي مجموعة (الف / إيراب) فمكنتها إمتياز للبحث والتنقيب عن البترول في عام ١٩٦٧ م .

كما أن الحكومة العراقية إستثنت فرنسا مما يترتب على تأميمها لشركة نفط العراق ، والتي تساهم فيها فرنسا بنحو ٢٣,٥ % وأعطت لها الحق بالتزود بنفس النسبة التي كانت تتزود بها قبل التأميم أي نحو ١٦ مليون طن في عام ١٩٧١ م ^(١) .

كما استطاعت شركة النفط الفرنسية C.F.P. ومجموعة الف / إيراب ، أن توقع مع مؤسسة بترومين السعودية عقداً بتزويد فرنسا بمليون برميل من النفط لمدة ثلاث سنوات في مطلع السبعينات ، وفي المال والإقتصاد إتفقت بعض البنوك الكويتية على الإشتراك مع أحد البنوك الفرنسية على إنشاء بنك مشترك يعمل في مجال الإستثمار والمال والإقتصاد ^(٢) .

ومن مظاهر الإبتفتاح الإقتصادي بين فرنسا وقطر الخليج العربي ما أحرزته الشركات الفرنسية من نجاح ، ففي عام ١٩٧٣م قنمت مجموعة من الشركات الفرنسية إقتراحاً لبناء سلسلة الصناعات الكيماوية البترولية في أبوظبي وتبلغ كلفتها حوالي ٤٠٠ مليون دولار ، كما تعهدت الشركات بتقديم الخبرات الإدارية والفنية والتسويقية للمشروع ، وفي عام ١٩٧٤م وقعت دولة

^(١) محمد علي الغرا: الطاقة : مصطلحها العالمية ومكتة النفط للعربي بينها ، غرفة تجارة وصناعة الكويت ١٩٧٤، ص ١٩٢ .

^(٢) مجلة الإقتصاد والتجارة - نشرة نصف شهرية ، وزارة الإقتصاد والتجارة أبو ظبي ، العدد الرابع والعشرين ، مايو ١٩٧٤ ص ٣ .

قطر عقداً بتروكيماوياً مع شركتين فرنسيتين هما شركة " جازميون " وشركة " س. د. ف. شيمي " ، ويهدف هذا الإتفاق إلى إستثمار الغازات العديدة الناتجة عن مصنع إسالة الغاز في منطقة " اسميعد " الصناعية ، والإستفادة منها لإستخراج نحو ٣٠٠ ألف طن من الإيثيلين ، ونحو ٦٠ ألف طن من الكبريت ، وقد قدرت تكاليف هذا المشروع بنحو ٨٠٠ مليون ريال قطري ^(١) ، وعلى الرغم من النجاح الذي حققته الشركات الفرنسية في مجال نفط الخليج إلا أن هذا النجاح يظل محدوداً إذا ما قورن بحجم إستثمارات الولايات المتحدة وبريطانيا ، وإن كان حجم الإستثمارات الفرنسية قد زاد بمعدل الضعفين منذ عام ١٩٦٨م في كل من قطر وأبوظبي وعمان ، وكذلك السعودية بحيث أن ٣٥,٤ % من جملة مستوردات أوروبا من النفط الخليجي التي تبلغ ٤٢,٢ % يجد طريقه إلى فرنسا وحدها ^(٢) .

أما على صعيد التبادل التجاري بين فرنسا وأقطار الخليج العربي فإن مستوردات فرنسا من منطقة الخليج العربي مرتفعة نسبياً بالمقارنة مع البلدان العربية الأخرى ، وسبب هذا يعود إلى إرتفاع قيمة المستوردات من كل من العراق والكويت ، حيث أسهمت هاتان الدولتان وحدهما بنحو ٧٦ % من جملة صادرات منطقة الخليج العربي إلى فرنسا ، في حين لم تسهم المملكة العربية السعودية إلا بنحو ١١% في مقابل ١٣,٣ % لبقية أقطار الخليج أي البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة ، كما أسهمت إيران بنحو ١,٢ % فقط من جملة مستوردات فرنسا من العالم ^(٣) ، وفي المقابل فإن منطقة الخليج العربي لا تعتبر مستورداً رئيسياً للملح والبضائع الفرنسية ، ففي عام ١٩٦٥م لم يتعد نصيب هذه المنطقة عن ١,٣ من مجموع قيمة الصادرات الفرنسية إلى

(١) محمد علي الفراء : العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والخليج ص. ١١٩ .

(٢) نفس المرجع ، العدد التاسع والعشرين ، أكتوبر ١٩٧٤ ص ١٠ .

(٣) مجلة الإقتصاد والتجارة ، العدد الثالث والثلاثون أبوظبي ، مارس ١٩٧٥ ص. ٢٥ .

مختلف أنحاء العالم ، ويرجع سبب ذلك الإخفاض إلى أن هذه الأقطار كانت حتى عهد قريب مرتبطة ارتباطاً اقتصادياً وسياسياً مع بريطانيا ، و ثم أُنْتُقِل هذا الارتباط إلى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي أصبح لها إستثمارات نفطية ضخمة في الخليج منذ أواخر الخمسينات ، ولهذا أصبحت اليابان تتصدر قائمة الدول المصدرة لبعض أقطار الخليج .

على أية حال : فإن فرنسا لم تحرز تقدماً كبيراً في علاقاتها التجارية مع أقطار الخليج العربي فيما عدا العراق والمملكة العربية السعودية ، وذلك لإعتماد هذين القطرين على فرنسا في خطط التنمية الاقتصادية التي تنفذ في البلدين ، وربما طرأ تحسن ملموس في العلاقات الاقتصادية لصالح فرنسا بعد السبعينات ، فيما إذا استمرت فرنسا على سياستها الديجولية ، لا سيما وأن أوروبا مرشحة لأن تكون مركز إستقطاب ، وعلى الأرجح أن تلعب فرنسا دوراً كبيراً إذا بقيت على نفس توجهها بالنمجة إلى أوروبا ولأن تقود مركز الإستقطاب الجديد .

وفيما عدا بريطانيا وفرنسا لم يكن للدول الأوروبية الأخرى سوى علاقات اقتصادية محدودة جداً وبمنسب تكاد تكون ضئيلة ، وأما بالنمجة لليابان فقد كانت في عزلة عن شئون الشرق الأوسط بعد هزيمتها للسلاحقة في الحرب العالمية الثانية ، وانصرفت إلى إعادة البناء الداخلي ، في حين ظلت إتصالاتها بالشرق الأوسط قليلة ، وغير بارزة الأهمية ، حتى أنه عندما كانت اليابان تحصل على كميات هائلة من نفط المنطقة لمواكبة نموها الاقتصادي السريع كانت تحصل على ما تريده من بترول المنطقة عبر الوسطاء ، وبدأت العلاقات العربية اليابانية تأخذ الشكل المباشر في مطلع عام ١٩٥٧م بتوقيع إتفاقيتين بين اليابان وكل من الكويت والمملكة العربية السعودية ، حصلت بموجبها اليابان على حقوق التنقيب عن النفط في المنطقة البحرية بين البلدين.

وقد تبع هذا النشاط النفطي الياباني في الخليج العربي تحول هائل في أسواق نفطه بحيث أصبحت السوق اليابانية تستهلك قدراً كبيراً ومتزايداً من نفط الخليج ، بعد أن كان يذهب إلى أسواق أوروبا الغربية ، وأصبحت الشركات اليابانية تنافس بقوة الشركات العربية التي سبقتها في هذا المضمار .

ولم تقتصر إهتمامات اليابان على الطاقة في منطقة الخليج العربي بل عدت إلى تطوير علاقتها التجارية ، وإذ تعتبر منطقة الخليج العربي سوقاً استهلاكياً واسعاً للبضائع اليابانية ، بحيث أصبحت اليابان تحتل المركز الأول في قائمة الدول المصدرة لهذه الأقطار بعد أن كانت بريطانيا وأمريكا تتنافسان على هذا المركز ، ومعظم الصادرات اليابانية إلى أقطار الخليج العربي هي عبارة عن سلع رأسمالية تلزم في عمليات النفط المختلفة ، وكما أن بعضها لولازم وقطع غيار لمصانع تلزم لمقتضيات التنمية الاقتصادية في تلك الأقطار والتي يطلب عليها الطابع الإستهلاكي .

وتحرص اليابان على استمرار هذا التوجه الإقتصادي في علاقاتها مع دول الخليج العربي ، لا سيما في ظل حاجتها الأساسية والمركزية لنفط المنطقة ، والذي تعتمد عليه بنسبة ٨٥% من حاجاتها النفطية ^(١) ، وفي ظل هذا الوضع ينبغي على الدول الخليجية أن تعمل على نقل التكنولوجيا اليابانية إلى المنطقة دون اللجوء إلى إستهلاكها فقط .

ولاسيما بعد أن إتجهت اليابان نحو للتنسيق والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، وسعيها لتتأيل الصراع الذي تفاقم بينها وبين هذه المجموعة من الدول خلال مرحلة السبعينات وليس بسبب إزدياد

(١) د. محمد عمر القرا : اليابان والخليج العربي ، مقال منشور في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٣ سنة ١٩٧٥م .

وكذلك : - برزان التكريتي : " المرجع السابق " ، ص ٦٤-٦٥ .

منافسة السلع اليابانية للسلع الأمريكية فحسب ، وإنما لرغبة الولايات المتحدة في زيادة مساهمة اليابان في تفغلت التسلع ^(١) .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استطاعت تحجيم العلاقات الاقتصادية البريطانية مع دول الخليج العربي ، فإنها لم تستطع أن تفعل الشيء نفسه فيما يتعلق بحلتي فرنسا واليابان ، وذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الأسلوب السياسي الحر الذي تمارسه فرنسا كما يرجع في الوقت نفسه إلى الأسلوب الاقتصادي الياباني المتميز الذي يعطو على المنافسة الأمريكية ، بحيث أن التقدم التكنولوجي الياباني قد حاز إحترام الأمريكيين أنفسهم ولم يعد بمقدورهم إيقاف التقدم الياباني نحو خدمة البشرية .

وفي الوقت نفسه لم تقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي من هذا التقدم في العلاقات الاقتصادية بين اليابان ودول الخليج العربي ، بل حاولت بأسلوبها الخاص أن تربط نفسها بمعاهدات اقتصادية طويلة الأمد مع أقطار الخليج العربي ، وهو ما فعلته مع المملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٤م في أعقاب الأزمة التي نجمت عن توقف ضخ النفط إثر حرب أكتوبر ١٩٧٣م ^(٢) .

كما فعلت الشيء نفسه مع إيران عندما وقعت الدولتان إتفاقيّة تعاون اقتصادي بلغت قيمتها ١٥ مليون دولار في عام ١٩٧٥م كما تمت مباحثات اقتصادية بين اللجنة الوزارية - الإيرانية - الأمريكية المشتركة إنتهت بالتوقيع على بروتوكول بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد عرقلت كل الجهود الرامية إلى وجود سياسي محتمل للإتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي ، إلا أنها لم

(١) د. عبد الأمير رحمة العبود : المصالح اليابانية في الخليج العربي ، وأثرها على العلاقات الاقتصادية بين اليابان وأقطار الخليج العربي ، بحث منشور في مجلد بعنوان الخليج العربي والعالم الخارجي ، مركز دراسات الخليج العربي بجملة البصرة ١٩٨٧ ، ص. ١٠١

(٢) Emile, A. Nokhle: Op Cit: P.21.

تتمكن من عرقلة جهوده الاقتصادية التي حققت هناك بعض النجاح المحدود ، والذي تمثل في أسلوب المقايضة المباشرة ، أي أن يقدم الإتحاد السوفيتي بضائعه المصنوعة مقابل حصوله على حاجته من النفط الخليجي ، وعلى هذا الأسلوب استطاع أن يدخل في إتفاقيات عديدة في مجال التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع الدول المصدرة للنفط ، وذلك بتزويدها بما تحتاجه من مكان وصناعات وأسلحة مقابل الحصول على النفط ، وأبرز مثال على ذلك تزويده لإيران بمجمع ضخ للحديد والصلب في عام ١٩٦٦م مقابل مد أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الإيراني للإتحاد السوفيتي ، يسد منه تكاليف المنشآت السوفيتية المقدمة لإيران ، كما دخل الإتحاد السوفيتي بإتفاقيات مقايضة مع العراق أيضاً وخاصة بعد التأميم للنفط .

والواقع أن إيران قد أهملت اقتصادياً من قبضة الأمريكان قبل أن تكلت سياسياً ، بمعنى أن إيران قد زادت من حجم علاقاتها التجارية مع الدول الاشتراكية مع منتصف السبعينات ، وسجلت الزيادة في التعامل التجاري بين إيران والدول الاشتراكية معدلاً أعتبر للثاني من نوعه من بين معدلات الزيادة في العالم ، ومنذ ذلك الوقت وتعامل إيران مع الدول الاشتراكية في تزايد مستمر ، فقد بلغت صادرات إيران إلى الإتحاد السوفيتي في عام (١٩٧٣- ١٩٧٤) ١٦,١ % ، وإلى الدول الاشتراكية الأخرى ٧,٩% من مجموع تجارتها ، بينما بلغت هذه النسبة ١٦,٨ % مع ألمانيا الغربية التي تعتبر للشريك التجاري الرئيسي لإيران ، كما أن إستيرادات إيران من الدول الاشتراكية بلغت في نفس الفترة ٨,٨ % من مجموع إستيراداتها ، وإزاء هذه الزيادة المطردة بدأت إيران تقلل من إتماداتها الاقتصادية على الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن كانت قد أبقت على علاقاتها الاقتصادية مع باقي الدول الصناعية الستة وهي ألمانيا الغربية واليابان وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا

والتي تمتص ٣٤% من الصادرات الإيرانية ، وتقدم لها ٦٥% من إستيرادات إيران^(١) .

هكذا كان للنفط دوره الأسلمي في جذب ليس فقط الإستثمارات البريطانية والأمريكية وإنما الإستثمارات الفرنسية والموفيتية واليابانية ، والأمر الذي فتح آفاقاً واسعة في سبيل تطوير دول الخليج العربي للخطط التنموية التي أعتمدها من أجل تطوير إقتصادياتها والنهوض بمستوياتها المعيشية ، وينبغي الإشارة إلى أن مزاحمة الدول الأوروبية واليابان للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي قد أستمتر خلال مرحلة الثمانينيات ، والأمر الذي أدى بالولايات المتحدة إلى إستحداث نظريات سياسية ، وإفتعال صراعات إقليمية بهدف إحكام سيطرتها على المنطقة التي إعتبرتها في صميم مصالحها الحيوية.

(١) - Rouhollah, K. Ramazian: Op Cit: Pp. 322-334.

-Rouhollah, K. Ramazian: Op Cit: PP. 421-437.

-M.H. Pesaran World Economic Prospects and The Iranian Economy, Tehran, Papers No, 5, The Institute for International Political and Economic Studies, Tehran 1967, Pp. 1-51.

الفصل الثالث

الموقف الأمريكي من المتغيرات السياسية في منطقة الخليج العربي

١- تأثير الثورة العراقية ١٩٥٨م على الحركة السياسية في الخليج .

٢- الموقف الأمريكي من النزاع المصري السعودي في اليمن ١٩٦٢م .

٣- سياسة الإسحاب البريطاني من شرق السويس ١٩٦٨م .

(أ) موقف دول الخليج العربي .

(ب) إيران والعراق .

(جـ) الإتحاد السوفيتي .

(د) الولايات المتحدة الأمريكية .

كانت الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية الرامية لإحتواء النفوذ السوفيتي ، والتي كانت في الوقت نفسه تشكل جوهر السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والخليج العربي بصورة خاصة ، وذلك لما تتمتع به منطقة الخليج من مركز إستراتيجي عالمي وحيوي ، بالإضافة إلى الأهمية الإقتصادية العظمى التي أضافها عامل النفط لهذه المنطقة ، وهذه السياسة الدفاعية الأمريكية كانت قد فشلت في إحتواء الغالبية العظمى من الدول العربية في نظام الأحلاف ، أو مبدأ إيزنهاور بل ولم تسلم هذه السياسة من إنتقادات عربية عنيفة في ظل تنامي تيار القومية العربية .

تأثير الثورة العراقية عام ١٩٥٨م على الحركة السياسية في الخليج.

وكانت الثورة المصرية عام ١٩٥٢م قد شجعت الحركة الوطنية في العراق على القيام بعمل مماثل فكان ظهور تنظيم الضباط الأحرار ، كما بدأ حزب البعث العربي الاشتراكي ينظر نظرة إيجابية إلى سياسة حكومة الثورة في مصر في النصف الثاني من الخمسينات ، ويتطلع هو الآخر لتغيير نظام الحكم ، غير أن تنظيم الضباط الأحرار كان قد أمسك بزمام المبادرة ، وأخذ ينسق مع كافة الأحزاب السياسية في العراق ، وكما تم اختيار عبد الكريم قاسم رئيساً لتنظيم الضباط الأحرار لكونه يحمل أعلى رتبة عسكرية " عميد ركن " بين رفاقه ، وبعد محاولات عدة تمكن الضباط الأحرار من إعلان الثورة في ١٤ تموز " يوليو " ١٩٥٨م^(١) ، وقد بلاد عبد الكريم قاسم بتبديد المخاوف الأمريكية تجاه الأخطار المحتملة للثورة العراقية ، وذلك بتعهده لمجلس قيادة الثورة بالحفاظ على روح التعاون مع الولايات المتحدة والغرب ،

(١) د. إبراهيم خليل أحمد د. جعفر حميدي : تاريخ العراق المعاصر ، جامعة الموصل ١٩٨٩ ، ص ١٩٩ .

- كذلك : د. فضل حسين : سقوط النظام الملكي في العراق ، بغداد ١٩٨٦ ، ص. ٣٠-٣١ .

وعدم قطع شحنات النفط العراقي عن دول أوروبا الغربية ، وإعلانه عن عدم
تحمسه لتنفيذ وحده عربية وفق المفاهيم الناصرية .

بيد أن عبد الكريم قاسم سرعان ما غير من سياسته المعتنة ، فقرر
إتسحاب العراق رسمياً من حلف بغداد في مارس ١٩٥٩م ، وتوقيع العراق
على إتفاقية ضخمة للمعونة الفنية والإقتصادية مع الإتحاد السوفيتي لمدة
أثنتي عشرة عاماً بقيمة ١٤٠ مليون دولار ، بالإضافة الى أن الحكومة
العراقية قد إتخذت قراراً بإتهاء إتفاقيات المعونة الإقتصادية والعسكرية التي
وقعتها الحكومات السابقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تذرعت في
قرارها بأن تلك الإتفاقيات كانت لا تتفق وروح سياسة الحياد الإيجابي التي
شرع العراق في تطبيقها في علاقته للدولية ^(١) .

كانت لهذه التطورات في العراق إتبعات لها الخطيرة على الحركة
السياسية في منطقة الخليج العربي ، ومن ذلك أن إيران لم تتشغل في الفترة
ما بين ١٩٥٨-١٩٥٩م بأية قضية سوى التأثير العميق الذي تركته الثورة
العراقية على سياساتها الخارجية ، من خلال تحكيم الملكية وظهور النظام
العسكري ، وأصبح لدى الحكومة الإيرانية شعوراً بالخوف من أن تفرض
الثورة العراقية نفسها على بقية الدول العربية الأخرى في منطقة الخليج
العربي ، مما يقلل من عدد الأنظمة للصديقة لإيران .

كما أن تبني العراق ثورة للفكر الاشتراكي ، قد أوقع إيران بين فكي
كماشة السوفيت من الشمال والجنوب ^(٢) .

وكان التأثير المباشر للثورة العراقية على سياسة إيران الخارجية قد
أضح في سعي الأخيرة بتوطيد علاقاتها مع الأمم المتحدة التي إتضمت رسمياً

(١) Dunn, Uriel: "Iraq Under Qassem" (A Political History 1958, New York, 1969).

(٢) Ramazani, Rouhallah :Op Cit: Pp. 250-253.

الى حلف بغداد ، ونقلت مقره من بغداد الى انقره وسمي بحلف المعاهدة المركزية " السنو " ، وفي حين طالبت إيران الولايات المتحدة بزيادة تعهدات الدعم الاقتصادي والعسكري لها ، ورأت الخارجية الأمريكية أن تعقد مع إيران إتفاقية إجرائية لتنفيذ ما تم الإتفاق عليه وفق مبدأ إيزنهاور ، وتم الإتفاق بين الجانبين في مارس ١٩٥٩م على إستمرار تزويد إيران بالمساعدة العسكرية والإقتصادية ^(١) .

نجم عن توقيع إيران الإتفاقية الدفاع عن الولايات المتحدة في مارس ١٩٥٩م أعنف وأشد رد فعل سوفيتي تجاه إيران ، وأعتبر أن الإتفاقية تعرض الحدود الجنوبية للإتحاد السوفيتي إلى خطر مباشر ، وأن هذه الإتفاقية تشكل تحولاً حاداً في سياسة إيران الخارجية ويضعها بمصاف الدول المعادية لجمهوريات الإتحاد السوفيتي ، وأن إيران بذلك قد تحولت الى قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة الخليج العربي ، وهاجم رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروشوف شخصياً نظام الشاه ، وهكذا سيطرت حرب الأعصاب على العلاقات السوفيتية الإيرانية واستمرت حتى عام ١٩٦٢م ^(٢) ، وبينما إزداد الشاه إلتصافاً بالسياسة الأمريكية في المنطقة .

وإذا كانت الثورة العراقية قد جعلت إيران تكون أكثر إرتباطاً بالغرب ، فإنها كانت في الوقت نفسه ذات إعتكاس خطير على العلاقات العربية الإيرانية، وإن خضيت إيران من أن تسعى للعراق للمطالبة بالمحصرة ، وغيرها من المناطق العربية والواقعة تحت حكم الشاه ، فأسرعت بتجديد إدعاءاتها في البحرين عن طريق إستصدار قرار من مجلس الوزراء الإيراني يقضي بضم

^(١) Mootaz, Ahmdein: "Iranian Foreign Policy Between Ideology and Pragmatism" (M. A Degree, Institute of Studies and Middle East, London 1988) P. 36.

^(٢) R. Ramazani: Op Cit: P. 260.

- R. K. Ramazani :ibid. P. 25.

البحرين إلى الأقاليم الإيرانية باعتبارها الإقليم الرابع عشر طبقاً للتقسيمات الإدارية الجديدة التي أعلنتها الحكومة الإيرانية في أواخر عام ١٩٥٨م ، وترتب على ذلك أن أخذت البحرين تظهر في الخرائط الرسمية الإيرانية باعتبارها جزءاً من إيران ^(١) ، وفي حين غضت الولايات المتحدة الأمريكية الطرف عن إدعاءات حقيقتها في البحرين شنت الحكومة البريطانية هجوماً عنيفاً على إيران ، واعتبرت هذه الإدعاءات مسبة بالمصلح البريطانية وتسيء للعلاقات البريطانية - الإيرانية ، وبينما تصدت حكومة المملكة العربية السعودية للمزاعم الإيرانية بحزم شديد وأسّرت في عقد إتفاقية الرياض عام ١٩٥٨م مع البحرين ، والتي ألّفت أسس التعاون الإقتصادي فيما بينهما ، وعيّنت بتوضيح الحدود والقبائل بين البلدين ، وكما أصدرت وزارة الخارجية السعودية بياناً أكدت فيه أن البحرين إمتداد لشبه الجزيرة العربية وجزء متكامل منها ، وأن شعب البحرين يرتبط بشعوب الأمة العربية ، وأن إنكار إيران لتلك الحقائق يعني إنكارها لأبسط المبادئ والحقائق الجغرافية والتاريخية ^(٢) ، وأنضمت الكويت إلى السعودية في تأييدها للبحرين ، وإزدادت العلاقات توتراً بين إيران وكلّاً من البحرين والكويت والسعودية ، واستمر هذا

(١) د. جمال ذكريا قلمس : العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الأسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩م) دراسة منشورة بمجلد العلاقات العربية الإيرانية ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٣م ص ١٤٢

- وعن الجذور التاريخية للإدعاءات الإيرانية في البحرين راجع :-

- د. جمال ذكريا قلمس : الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، أصول المشكلة وتطورها لتاريخي ، للمجلة التاريخية المصرية ، المجلد العشرين القاهرة ١٩٧٣م

(٢) Al Bahrna, Hussein : "The Legal Status of The Arabian Gulf States" (University of Manchester, 1968) P. 164.

وختاماً :-

- David.E. Long: "The Impact of the Iranian Revolution on the Arabian Peninsula and The Gulf States.
- John Espoaito (Ed): "The Iranian Revolution Its Global Impact"(The Florida International University Press, 1990) P. 102-103.

التوتر حتى نهاية الستينات ، وبالرغم من الفضل الذريع الذي منيت به السياسة الأمريكية في العراق إلا أنها كانت لا تزال تحقق تقدم ملموس فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية التي تحتل موقعاً محورياً في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي ^(١) .

وقد تطورت بين البلدين علاقات خاصة تمثل بالنسبة لكل منها ضرورة إستراتيجية بحكم التوافق بين الدولتين حول عدد من الأهداف الأساسية ، فبينما يمثل أمن وإستقرار النظام السعودي الهدف الأول لصانعي القرار في الرياض ، فإن هذا الإستقرار يمثل شرطاً لتحقيق هدفين أساسيين في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط على إتساعه وهما ، ضمان إستمرار تدفق النفط الى الغرب بأسعار مناسبة ، وإبعاد النفوذ السوفيتي عن المنطقة ، بيد أن الهدف الثالث والذي لا زالت الولايات المتحدة تلح في طلبه حتى اليوم وهو ضمان أمن الكيان الإسرائيلي ، والذي ينتج عنه وجود العلاقات الخاصة مع إسرائيل يمثل تحدياً رئيسياً لإستقرار العلاقات الخاصة الأمريكية السعودية ^(٢) .

على أية حال فإن الإخفاق الذي كانت تواجهه الدبلوماسية الأمريكية في مصر الناصرية كانت تحاول تعويضه في السعودية ، وقد شهد عام ١٩٥٨م تنشيط للإتفاقيات السعودية الأمريكية للمبرمة بشأن التعاون العسكري ، وكما أعلنت الولايات المتحدة تأييدها وحمايتها للمملكة العربية السعودية ضد الأخطار الناصرية أو الهاشمية ، وبعد أن عزز الملك فيصل صلاته مع

^(١) أحمد فارس عبد المنعم : الدور السعودي في الإستراتيجية الأمريكية ، مقال منشور بمجلة السياسة للدولية ، العدد ٦٧ يناير ١٩٨٢م ص ٨٧ .

^(٢) Peck, Malcolm: "Saudi Arabia In U.S. Foreign Policy to 1958" (A Study in Sources and Determinants of American Policy, pH. D. Thesis Tufts University, 1970) P. 83.

واشنطن سعى الى تحسين العلاقات مع مصر ، والتي كانت قد توترت بسبب تأييد السعودية لمبدأ إيزنهاور والسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط .

وفي ١٨ أبريل ١٩٥٨م تعهد ولي العهد بأن السعودية لن تنضم الى مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة ، كما أنها في الوقت نفسه لن تنضم الى الإتحاد المنفصل المشكل من العراق والأردن ، وكان عبد الناصر مستعداً لتحسين العلاقات مع السعودية ، لاسيما في ظل حاجته الى الدعم المالي السعودي ، وفي يوليو ١٩٥٨م أجتمع وزير الحربية المصري البكباشي عبد الحكيم عامر مع الملك سعود في جده ، وأعلن عامر لدى عودته الى القاهرة ، أن الدولتين قد توصلتا الى اتفاق كامل على معارضتها لإسرائيل .

وأستمر التعاون بين مصر والسعودية ورحبت الولايات المتحدة بهذا التعاون على اعتبار أنه يخدم إستراتيجيتها في المنطقة ، وسعت إلى تحسين علاقاتها مع عبد الناصر ، وقررت الإنسحاب من المواجهة معه ، وأجتمعت واشنطن عن المحاولة الجدية لإعترض سبيل الإنفتاح السعودي على عبد الناصر ما دام لم يحدث شيء من شأنه تغيير التوجه السعودي ، أو يهدد عمل شركة " أرامكو " في حقول النفط السعودي^(١) .

الولايات المتحدة والنزاع المصري-السعودي في اليمن.

كانت إدارة كيندي التي دخلت البيت الأبيض في يناير ١٩٦١م قد جاءت برؤية جديدة للسياسة الأمريكية أراد بها إدخال تغييرات جذرية على هذه السياسة ، وقد انطلق كيندي ومساعدوه من أن تأييد الوطنيين غير الشيوعيين قد يكون أفضل لتحقيق المصالح الأمريكية من تأييد النظم المحافظة وانعكس

(١) Pranger, Robert J: " Some Perspectives on Changing U.S. Relations in The Persian Gulf and Arabian Peninsula"(In Enver M. Koury (Ed), The Arabian Peninsula, Red Sea and Gulf Hyattsville Institute of Middle Eastern Affairs and North African, 1979) Pp. 9-17.

هذا في اعتقاد فحواه ، وأن استعادة الحراك للسياسة الأمريكية في المنطقة لا بد من أن يرتبط باتجاه ودي من النصيرية ^(١) ، وغير أن هذه السياسة المتوازنة لإدارة كيندي تجاه مصر والسعودية ، لم تمتع البلدين من الصدام المباشر في أعقاب إنقلاب عسكري في اليمن في سبتمبر ١٩٦٢م أطاح بالملكية هناك إذ ساندت السعودية أتباع الإمام المخلوع ، وسند عبد الناصر النظام الراديكالي اليمني الجديد ولمدة خمس سنوات تقريباً خلضت فيها القوات المسلحة المصرية بمشاركة القوات الجمهورية اليمنية سلسلة من العمليات العسكرية الثاقوبة الرئيسية لتثبيت أركان النظام الجمهوري إزاء ما كان يتميز به من ضعف في قدراته الذاتية ، وما أحاط به من محاولات خارجية مستميتة لإجهاض تخوفاً من آثاره المحتملة في شبه الجزيرة العربية ^(٢) ، وكان عبد الناصر يعتقد بوجود مؤامرة لتطويق النظام الثوري ووجود دور محدد للسعودية في المخطط ، بحيث تستطيع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الإعتماد عليها في حماية نظام الحكم الذي ستجده بريطانيا قبل انسحابها ، ووصل الموقف بين السعودية ومصر إلى حافة الحرب ،

^(١) Johns, Badeau: "The American Approach to The Arab World" (New York Harper And Row for The Council on Foreign Relations 1968) Pp. 22-23 .

- Johns. Badeau: " U.S.A and U.A.R.; A Crisis in Confidence " Foreign Affairs. vol. 43, No. Z. (January 1962) Pp. 280.

- راجع أيضاً :- ودودة عبد الرحمن هدران : السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي ،

رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٣

ص ١٧-١٨ .

^(٢) Abid A. Al-Marayati: " The Problem of Yemen " (I, Foreign Affairs Reports, Published Monthly for The Indian Council of Word Affairs, vol., Xv, New Delhi; Saprau House, 12 December, 1965) P. 156.

- راجع أيضاً :-

د. أحمد يوسف أحمد تطور العمليات العسكرية المصرية في اليمن ، ويحث منشور في مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، وتصدر عن معهد الإمام العري ، والعدد الخامس أكتوبر ١٩٨٢م - بيروت ص ٢١ وما بعدها

وقطعت السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر واتهمت الطائرات الحربية والقطع البحرية المصرية بمهجمة قرى على طول الساحل السعودي ^(١).

وكان الوضع المياسي في اليمن يستقطب الدبلوماسية الأمريكية نظراً لقرب اليمن من المصالح الأمريكية المهمة في السعودية وشبه الجزيرة عموماً، فضلاً عن الموقع الإستراتيجي لليمن على سحل البحر الأحمر بالقرب من مدخله الجنوبي ، وما يمثلته تلك من أهمية للتجارة الأمريكية مع أقطار الخليج العربي ، بالإضافة الى مرور النفط الى حلفاء الولايات المتحدة في أوروبا الغربية وشمال أمريكا عبر البحر الأحمر وقناة السويس ^(٢) .

وعلى الرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية لموقع اليمن إلا أن الاختلاف كان على أشده في نواتج صنع السياسة الخارجية في تحديد ماهية المصالح الأمريكية المتصلة بهذا الموضوع وكيفية حمايتها ، ومن ثم تحديد بدال السياسة المتلحة ، وفي البدء كان الإلتطباع لدى الكونجرس الذي كانت علاقته بالرئيس كيندي متوترة أصلاً أن إخراج مصر من اليمن ووقف مغامرات عهد الناصر هناك يجب أن يكون الإهتمام للرئيسي ، وقد كان الكونجرس في موقفه هذا يعكس موقف رجال صناعة النفط العاملة في السعودية وبقي أقطار الخليج العربي ، والمجموعات الموالية لإسرائيل كذلك كانت وزارة الدفاع تشارك الكونجرس الرؤية لعدم إضعاف بريطانيا في عدن ^(٣) .

بيد أن وزارة الخارجية التي كانت تمثل إتجاهات كيندي كانت ترى أن المصالح الأمريكية المتضمنة هي تهديد إستقرار النظام السعودي بكل وزن

(١) Knauerhase, Ramon: " Saudi Arabia, A Brief History" (Current History, February, 1975) P. 83.

(٢) Manfred, W. Wenner: "Modern Yemen 1918-1966", Johns Hopkins University Studies in Historical and Political Sciences, Ser. 85, No, 1 (Baltimore, Md: John Hopkins University Press, 1967) P. 181.

(٣) Long , David: " The United States and Saudi Arabia, Ambivalent Allies" (Boulder; Westview Press, 1985) P. 70.

المصالح الأمريكية النفطية فيه ، ولم يكن ذلك التهديد ناشئاً عن إحتمال غزو عسكري مصري لبُعد اليمن عن مراكز الحياة السعودية ، وبدرجة أكبر عن حقول النفط فضلاً عن عدم ظهور أي نيةٍ مصرية في ذلك ، ولكنه أي التهديد كان مترتباً على أن الثورة في اليمن والمواجهة المصرية - السعودية والتدخل السعودي ضد الثورة أمور قد تُعجل كلها بإهتزاز الحكومة السعودية بدرجة تفقد معها سيطرتها ، خاصة أن هناك فئات ساخطة ضد التدخل السعودي في اليمن ، قد تحاول إستغلال المناخ السابق للقيام بعمل ثوري بنفسها أو بمساعدة من الخارج ^(١) ، وقد انتهت وزارة الخارجية الى أن خير وسيلة لحماية المصالح الأمريكية للمهددة هي خلق موقف يمكن من حماية الإستقرار في السعودية ومنطقة الخليج العربي من التأثيرات المحتملة ، ويتمثل هذا الموقف في حصر الصراع اليمني بحيث تمنع انعكاساته من الإبتشار خارج اليمن بما يعرض المصالح الأمريكية في السعودية للخطر ^(٢) .

وقد دعم هذا التصور للخارجية الأمريكية أن مصر كانت قد دخلت بقواتها العسكرية لدعم الثورة اليمنية ، وكانت الخبرة الأمريكية مع عبد الناصر تشير إلى تجنب أي صدام مباشر معه على أساس أنه قد يلتزم بالدفاع عن اليمن ، وأن أي ضغط شديد يتعرض له لن يؤدي إلا الى المزيد من التشدد والتطرف ، وأنه من الممكن أن تسعى الخارجية الأمريكية لإقناع السعودية بوقف المساعدة والتأييد للملكيين حتى يتسنى لعبد الناصر الإِسْحَاب من اليمن ، وقد بنت الخارجية الأمريكية هذه الرؤية الإستراتيجية بعد أن كانت دول الكتلة الشيوعية قد اعترفت على الفور بالنظام الجمهوري ، وكان هذا يعني أن عداء

(١) Kattan , Gahizi M : Op Cit: P. 82-85.

(٢) Badeau: " The American Approach To The Arab World " Pp. 132-135; The United States Assistant Secretary of State Philips Talbot to Senator Hick Enloeoper.' in; D.C. Watt, James Magell and Cornelia Nararie. Eds. Documents on International Affairs' 1963 (London; The Royal Institute of International Affairs' 1973) Pp.333, and Schmidt, The Civil War in Yemen. P. 127.

السياسة الأمريكية للنظام الجديد سوف يؤكد الإستقطاب التقليدي في المنطقة بين قوى للتقدم يدعمها الإتحاد السوفيتي وقوى تقليدية ترتبط بها الولايات المتحدة ، وهي في هذه الحالة ممثلة بنظام وأنه لا مستقبل له ، وكان هذا الوضع في حال حدوثه يتعارض مع المصلحة الأمريكية الأساسية في تقليص النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط ^(١) ، وهكذا بدت إدارة كيندي لها عازمة على اتباع مصلك توفيقى تجاه الصراع اليمنى ، ومن ثم أرسل كيندي لعبد الناصر رسالة في ١٧ نوفمبر ١٩٦٢م مقترحاً أن تؤكد الجمهورية اليمنية علناً عزمها على إحترام التعهدات والإلتزامات الدولية والسعي لإعادة العلاقات الودية مع جيرانها الى مجراها الطبيعى ، وصرف جهودها الى الشئون الداخلية ، وبعد ذلك فإن للولايات المتحدة سوف تعترف قوياً بجمهورية اليمن ^(٢) .

وقد رد عبد الناصر على كيندي رسالة أوضح فيها قبوله دون تردد لإقتراح كيندي شارحاً أن مصر لا تؤمن بفرض الثورة من الخارج وفي ١٨ ديسمبر أصدرت الحكومة اليمنية الجمهورية بياناً للإلتزام حرفياً بإقتراحات كيندي ، كما صدر في القاهرة بيان يؤكد كل ما جاء في البيان اليمني ، وفي اليوم التالي صدر بيان بالإعتراف الأمريكي بالنظام الجمهورى فى اليمن ، وإشار صراحة الى أن تعهد الحكومة اليمنية بإحترام الإلتزامات الدولية للحكومة الأممية يشمل معاهدة صنعاء مع الحكومة البريطانية ^(٣).

(١) د. أحمد يوسف لحد : السياسة الأمريكية ومحاولة إحتواء الثورة في اليمن الشمالية (١٩٦٢-١٩٦٧م) بحث منشور بمجلة المستقبل العربى ، العدد ٤٠ ، السنة ٥ ، يونيو ١٩٨٢م ص ٦٩-٧٩ .

(٢) Badaue: Op Cit: P. 137 .

(٣) "U.S. Recognizes Government of Yemen Arab Republic" U.S. Department of State Bulletin, vol. 48, 1228(7January1963)Pp.11-13(Department Statement Press Release 739, Dated December 19). =

بيد أن هذا الإعراف الأمريكي بالجمهورية اليمنية كان يمثل في حقيقته خذلاً أساسياً للمملكة العربية السعودية في المنطقة ، وربما تكون لأول مرة تطفئ الإعتبارات السياسية والإستراتيجية على الإعتبارات الإقتصادية في العلاقات بين أمريكا والسعودية ، ولم تكن الحكومة السعودية عاجزة عن إدراك ذلك ، فأعلنت بأنها لن تجدد العمل إتفاقية مطار الظهران عندما أبلغ وزير الخارجية السعودي يوم ٢٥ ديسمبر عام ١٩٦٢م السفير الأمريكي في جدة بأن حكومته لا تنوي تجديد الإتفاق المعقود بينها وبين أمريكا بشأن مطار الظهران ^(١) ، وفيما أعتبرته الحكومة السعودية الرد المناسب على أحداث اليمن ^(٢) ، ولم ترد الولايات المتحدة أن توسع شقة الخلاف مع المملكة العربية السعودية ، وأخطرتها رسمياً بعزم الولايات المتحدة على الدفاع عن سلامتها الإقليمية ^(٣) ، كما بدلت الولايات المتحدة تنفيذ العنصر العسكري في سياسة

= عبد الله بن لحد الثور : ثورة اليمن ١٣٦٧-١٣٨٧ هـ / ١٩٤٨-١٩٦٨م سلسلة دراسات
 يمنية للقاهرة : دار البنا ١٩٦٨ ص. ١٣٧
 - جريدة الأهرام المصرية العدد ١٦/١٢/١٩٦٢م
 (١) أمين سعود : المرجع السابق ص. ١٩٤.

(٢) لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تسوء فيها العلاقات السعودية الأمريكية ، فقد مرت تلك العلاقات بأزمة سابقة في الفترة ما بين ١٩٥٣-١٩٥٧م وذلك بسبب غموض الموقف الأمريكي إزاء المشاريع الإنجليزية الهلنسية ، بالإضافة إلى اختلافاً سياسياً بين البلدين تجاه عبد الناصر ، بعد توالي صعود المد القومي وتأييد الملك سعود لعبد الناصر في الوقت الذي كانت الحكومة الأمريكية تنظر إلى الملك سعود باعتباره القوة المؤثرة في الشرق الأوسط ورأس الرمح في محاربة الشيوعية في المنطقة بالإضافة إلى طلبات الملك المتكررة برفع سعر النفط وتحسين نظم استغلاله إلا أن هذه الخلافات لم تحل دون تعزيز التعاون العسكري بين البلدين ، جدير بالذكر أن الحكومة البريطانية والأمريكية كانت تعطفان أهمية كبرى على الدور الذي يمكن أن يلعبه الملك باعتباره الشخصية القادرة على مواجهة عبد الناصر ومحاربة الشيوعية في الشرق الأوسط ، راجع ملحق رقم (٢) .

(٣) U. S. Support For Saudi Arabia' U. S. Department of State Foreign Policy Briefs, vol. 12, No. 14 (21 January 1963).

تطويق الصراع اليمني بإرسال سرب مقاتل من الطائرات الأمريكية للطيران فوق الرياض فيما وصف بأنه زيارة ودية ، ولكن الدلالات العسكرية لهذه الزيارة كانت واضحة لعبد الناصر ^(١) ، و لم تكن الإجراءات الأمريكية السابقة كافية لحماية السعودية - فإعلان النيت و تظاهرات القوة العسكرية يمكن أن تضع الولايات المتحدة في موقف حرج من الناحية السياسية في حال تعرضها لتحذ حقيقي ، ولا سيما وأن البعثة الأمريكية كانت لا تزال منخرطة بعمق في تدريب القوات المسلحة السعودية ، كما أن حرية وصول شركة " أرامكو " إلى حقول النفط السعودية كان لا يزال يعتبر أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمصالح الحيوية للولايات المتحدة ، ولا ترغب واشنطن في أن ترى هذا الهدف معرضاً للخطر ، هذا بالإضافة إلى أن أهمية الولايات المتحدة سوف تتهز في نظر الحكم في منطقة الخليج إذا ما أخفقت الدبلوماسية الأمريكية في إيجاد مخرج ملائم لأزمة اليمن ، وكنت الإدارة الأمريكية قد أستوعبت الدرس جيداً وأستوعبت ما قصده الحكومة السعودية من إلغاء العمل بـ إتفاقية الظهران ، وأن مصالحها في المملكة والخليج أصبحت بالفعل معرضة للإسهاب إذا ما وقفت بقوة بجانب المملكة فأصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٣ يناير ١٩٦٣ م إستكلاً علنياً للهجمات الجوية المصرية ، وشددت على الإهتمام الأمريكي بالحفاظ على سلامة السعودية ودعت الوزارة تحديداً إلى الفصل بين القوات المتحاربة في اليمن وإسحاب الوحدات العسكرية الأجنبية (المصرية) كما أعلن بيان وزارة الخارجية أن هناك مصلحة أمريكية في الحفاظ على السلامة الإقليمية للسعودية والدول الأخرى في المنطقة ^(٢) .

- Holden , David: "At Cross- Purposes in The Sands of Yemen" The Reporter, February, 14 , 1963, Pp. 37-40.

^(١)William ,Quaint: "United State Policy In The Middle East" Constraints And Choices In Pauly. Hammond and Sindey S. Alexander, Eds. Political Dynamics in The Middle East (New York; American El sever, 1972) P. 532-533.

^(٢)U.S. Urges Disengagement of Foreign Forces in Yemen Conflict; U.S. Department of State Bulletin, vol. 48 No. 1230 (21 January 1963) Pp. 90 - 91.

وكان من المتوقع أن تقوم الولايات المتحدة ببذل مزيد من المساعي بين القاهرة والرياض لإنهاء خلافتهما حول اليمن بيد أن إغتيال الرئيس الأمريكي جون كينيدي في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ م ، ومجيء جونسون إلى الحكم كان يمثل عودة كاملة إلى السياسات التقليدية الأمريكية ، بحيث انتهت فترة الهدوء النسبي في العلاقات المصرية الأمريكية ، وبدأت هذه العلاقات في التدهور المنتظم ، وهو الأمر الذي كان له انعكاساته على مسألة اليمن ، إذ غيرت الولايات المتحدة من سياساتها تجاه الصراع لا سيما بعد التطور الإيجابي في العلاقات المصرية السوفيتية اعتباراً من مايو ١٩٦٤ م .

وكانت تلك السياسة الجديدة نابعة - بالإضافة إلى إخفاق محاولات للتسوية من إعتبارات مواجهة المد القومي العربي للمحاولات الغربية لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة بما يضمن للمصالح الغربية الإستمرار فيها بعد الإنسحاب البريطاني من جنوب اليمن ، بما في ذلك قاعدة عدن - الذي كان قد أعلن رسمياً في ٢٢ فبراير ١٩٦٦ م أنه لن يتجاوز بداية عام ١٩٦٨ م بحسب تقارير الأمم المتحدة^(١) ، ومن ثم أصبح من الضروري أن ينتهي التدخل المصري في اليمن في أسرع وقت ممكن قبل أن يجني هذا التدخل ثماره في شبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي ، ولما كان التدخل العسكري الغربي المباشر في شبه الجزيرة العربية من الصعوبة بمكان بل وأحد المحرمات الدولية في ذلك الوقت ، بدا أن الحل الأمثل في توجيه ضربة عسكرية قوية ضد مصر تمثلت في عدوان إسرائيل في يونيو ١٩٦٧ م ، ذلك أن ضرب مصر عسكرياً لإنهاء تدخلها في اليمن لم يكن يمثل مصلحة غربية فحسب بل كان مصلحة إسرائيلية أساسية أيضاً^(٢) ، لأن الإنصراف المقصود

(١) Allan ,James: "The Political of Peace- Keeping" (Studies In International Security, 12 , London; Praeger For The Iss, 1969) Pp. 109-110.

(٢) د. أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن ١٩٦٢-١٩٦٧ م للهيئة المصرية للعلماء للكتاب القاهرة ١٩٨١ م ص. ٤٣٦-٤٦٠ .

للسياسة المصرية في شبه الجزيرة كان يمثل خطراً حقيقياً على أمن إسرائيل من احتمال بروز تجسد الحركة القومية العربية في دولة عربية كبرى ، فضلاً عن تحكم قوى ثورية عربية في المنخل الجنوبي للبحر الأحمر ، بما يخلق المنفذ الإسرائيلي الى هذا البحر تلمأ ، وبالإضافة لرغبة إسرائيل في أن تكسر حصار القاهرة لخليج العقبة ، وهكذا إلتفت المصلحة الغربية والمصلحة الإسرائيلية في توقيت الضربة العسكرية لمصر في يونيو ١٩٦٧م^(٢) ، كما دخلت عوامل أخرى غير الحفاظ على سلامة السعودية الإقليمية في حسم النزاع في اليمن .

وخلال أزمة اليمن كانت للعلاقات المصرية السعودية تمر بفترات تهدئة لا سيما في أعقاب تولي الرئيس الأمريكي ليندون جونسون ، ففي يناير ١٩٦٤م حضر الملك سعود اجتماعاً لزعماء العرب في القاهرة ، واستقبله عبد الناصر بحفاوة بالغة ، كما وافق الأمير فيصل على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة في مارس ١٩٦٤م^(١) ، بيد أن إصرار المملكة العربية السعودية على

= - محمد صنين هيكل : عبد الناصر والعالم ، دار النهار بيروت ١٩٧٢ ص. ٢١٠

(٢) ليس صحيحاً ما ذهب إليها المصادر الأمريكية من أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن متورطة في هذا الصراع ، وأنها لم يكن لها يد في الحوان الإسرائيلي على دول المواجهة في يونيو ١٩٦٧م ، والواقع أن الولايات المتحدة قد قامت دول التحالف الغربي لا سيما بريطانيا وكندا في توجيه سياسة صراعه حداثي إزاء مصر في أزمة ١٩٦٧م ، على الرغم من إدعاءاتها بأنها فصل من أجل السلام ومناشدتها الأطراف المعنية ضرورة ضبط النفس حتى لا ينفجر الموقف في الوقت الذي كانت تعرض فيه التحركات المصرية من دفع الحشود العسكرية الى سيناء ومسحب قوة لطوارئ الدولية ، وإغلاق خليج العقبة ، لمزيد من التفصيل حول الدور الأمريكي في أزمة ١٩٦٧م راجع الفصل التالي من هذه الرسالة ، وعن المصادر التي تلغي الدور الأمريكي راجع :-
- Benson, Leegrson: "Saudi American Relations" (University Press Of America, 1981) P. 85.

(١) Sheean, Vincent: "King Faisal's First Year ,Foreign Affairs, September 1966) P. 305.

التعاطي مع السياسة الأمريكية في المنطقة كان أشد ما يفضض عبد الناصر ،
ويجعله يستمر في دعم النظم الجديد في اليمن .

ومن ناحية أخرى فقد أفرز الصراع العربي - العربي في اليمن ، مزيداً
من التعاون العسكري بين الولايات المتحدة والمملكة في ظل إستعداد إدارة
جونسون لبيع كميات وفيرة من الأسلحة للشرق الأوسط ، وتم في ديسمبر
١٩٦٥م بيع كميات من الأسلحة والطائرات النفثة الحديثة بقيمة ١٠٠ مليون
دولار إلى السعودية ، وبالإضافة إلى بيع مركبات لإستخدام القوات المسلحة
السعودية تقدر قيمتها بنحو مائة مليون دولار في سبتمبر ١٩٦٦م إثر زيارة
الملك فيصل لواشنطن في يونيو من نفس العام .

غير أن الموقف العربي السعودي قد تجلى واضحاً في ٥ يونيو ١٩٦٧م
عندما نحي الملك فيصل جاتبا نزاعه مع عبد الناصر ، وتعد بتقديم المساعدة
له ضد الهجمات الإسرائيلية ، وكانت مشاركة القوات السعودية المتمركزة في
الأردن في القتال الذي دار بين الوحدات العربية والقوات الإسرائيلية أكثر من
مجرد خطوة رمزية ، ومع ذلك فقد أمتنع الملك فيصل عن القيام بأي أعمال قد
تضر بالمصالح الحيوية الأمريكية بشكل خطير ، وعلى عكس معظم الدول
العربية لم تقطع السعودية العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة ، كما
أعطى السعوديون شركة أرامكو الضوء الأخضر في ١٠ يونيو ١٩٦٧م
لإستئناف عملياتها في السعودية ما دام البترول لا يتم إرساله إلى أمريكا
وبريطانيا ^(١) ، وكما شهدت السنوات التي أعقبت أزمة يونيو ١٩٦٧م زيادة

^(١)United State Congress, Senate. Special Committee Investigating The National Defense Program Petroleum Arrangements With Saudi Arabia, Hearing Part 41, 80th Congress, 1 St Session, (Washington D. C.Governments Printing Office, 1967) Pp. 2-3.

- United State Senate Report of Sub -Committee Concerning Investigations Overseas, Section 1, Petroleum Motors, Report No. 10, Part 15 78th Congress, 2nd Session, Washington D. C. Governments Printing Office, 1967, Pp. 5-7.

ضخمة في المشتريات السعودية للأسلحة الأمريكية ، وكما شهدت زيادة كبيرة في العلاقات الثنائية بين البلدين ، وفي نفس الوقت احتلت السعودية أولوية أعلى في الإحتبارات للحكمة لسياسة واشنطن المالية ، كما أن المملكة سعت من جذبها الى إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ، وأنها لم تعد مكرهة على تبرير علاقاتها المتمسكة مع الولايات المتحدة أو الدفاع عن نفسها بهذا الصدد، لا سيما بعد أن توصل عبد الناصر والملك فيصل الى تسوية لخلافتهما في أغسطس ١٩٦٧م ، ووفق الأخير بموجبها على تقديم مساعدات مالية الى مصر ، وبالمقابل وعد عبد الناصر بوقف للهجوم الدعائي ضد الأسرة المالكة السعودية .

ومن خلال تجربتي العراق ١٩٥٨ واليمن ١٩٦٢ وخبرتها التاريخية مع مصر الناصرية منذ عام ١٩٥٢م نستطيع القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نظرت نظرة عدم إرتياح الى الثورات الوطنية وحركات التحرر الوطني في المنطقة ، ذلك أن هذه الثورات لم تقضي على حكومات موالية للغرب فحسب ، بل أقامت حكومات أنتهجت بصورة عامة سياسة ودية تجاه الإتحاد السوفيتي وأقامت علاقات وثيقة معه ، واتخذت موقفاً ، يمكن وصفه بالبرود في أحسن حالاته ، تجاه الغرب عموماً ومشاريعه السياسية والعسكرية في المنطقة ، وللتعبير عن نظرتها إزاء هذه الحكومات فإن الولايات المتحدة وصفتها بالحكومات (المتطرفة) مقابل صفة الاعتدال التي درجت على استخدامها للدلالة على الحكومات المرتبطة بعلاقات ودية ووثيقة مع الولايات المتحدة والدول الغربية .

سياسة الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اشركت بريطانيا صاحبة النفوذ الفطري في مشروعاتها الدفاعية التي عملت على تنفيذها منذ نهاية الحرب

العالمية الثانية ، وعلى الرغم من إتهام مركز بريطانيا العسكري في الشرق الأوسط بعد جلائها عن مصر عام ١٩٥٤م ، ثم ما ترتب على فشل العدوان الثلاثي في عام ١٩٥٦م إلا أن الولايات المتحدة كانت لا تزال تعترف لبريطانيا بأفضليتها في التفوق السياسي والعسكري في المنطقة ، وللتزمت بأن تمد لها يد المساعدة للدفاع عن إستراتيجية شرق السويس الدفاعية ، والتي تقضي بالتركيز على القواعد العسكرية في شرق السويس ، وتضمنت هذه السياسة في الكتاب الأبيض الذي صدر عن وزارة الدفاع البريطانية في عام ١٩٥٧م^(١)، ويبد أن هذه الإستراتيجية البريطانية قد تميزت بتحولها التدريجي من قاعدة عدن الى التوسع في إقامة قواعد في الخليج العربي بعد عام ١٩٥٦م ، ومن تلك البدء في إنشاء مطار مدني في قاعدة المحرق وفي إحدى جزر البحرين الكبيرة .

كما أقيمت في عام ١٩٦٢م قاعدة للهمة التي تقع في الجزء الجنوبي الغربي من مدينة المنامة ، بالإضافة الى مطار للصغير ، كما أقيمت قاعدة جوية وبرية في جزيرة مصيرة على ساحل عمان ، بالإضافة الى توسيع قاعدة الشارقة ، كما اشتركت البحرية الأمريكية والبريطانية في استخدام قاعدة الجفير في البحرين ، فضلاً عن قواعد أخرى أنشأتها بريطانيا في مسيعد وملحة وبخان في قطر ، وهكذا اعتبر التوسع في إقامة القواعد البرية والبحرية والجوية في الخليج^(٢) بمثابة تعويض عن تصفية قاعدة قناة

(١) د. جمال نكريا قلم : الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧١) مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) إستراتيجية القواعد العسكرية إستحدثت بعد التغيير الجذري للاستراتيجية الدوائية نتيجة لإختراع السلاح النووي والصواريخ العابرة للقارات ، ونتيجة الحرب الباردة التي كان لها أكبر تأثير في السياسة الدولية ، وقد أقررت إستراتيجية القواعد العسكرية سياسة دوائية جديدة هي سياسة عدم الإنحياز والحياد الإيجابي ، تلك السياسة التي من أهدافها تصفية القواعد العسكرية . التي أقيمت في البلاد الأجنبية ، قد أبا ميثاق الأمم المتحدة قبل الحلف العسكرية ، وما يتبع ذلك من إقامة القواعد العسكرية في أقاليم الدول المتحالفة لصالح الأطراف المتحالفين من سياسة-

السويس من ناحية والقلاكل المتزايدة التي أخذت تتعرض لها بريطانيا في جنوب اليمن من ناحية أخرى .

وقد تركزت إستراتيجية شرق السويس على الخليج العربي والقواعد البريطانية هناك في البحرين ومضيره والمشاركة ، بعد أن قررت بريطانيا تصفية قاعدتها العسكرية في عدن ونقلها إلى الخليج العربي ، والواقع أن ضياع قاعدة قناة السويس ولجوء بريطانيا إلى تصفية قاعدتها في عدن والمخاطر التي تواجهها السياسة البريطانية من جراء الحركات العربية القومية قد انعكس على اتجاهات السياسة البريطانية .

وفرض عليها نوعاً من إعادة النظر في المدركات التي تحكم سلوكها السياسي ، بعد أن بدأت بريطانيا تعي واقع حالها المتدهور ، وما ترتب عليه من تراجع في النفوذ وعدم القدرة على التصرف بالأحداث الدولية بالقدرة والإرادة نفسها التي كانت تمثلها ، وإذا ما أردنا أن نضع سقفاً زمنياً لذلك فبوسعنا أن نشير إلى الرسالة الهامة التي بعث بها المستر سيشل (السكرتير في السفارة البريطانية في واشنطن) إلى المستر لوي هندرسون (مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط وأفريقيا) في ٢١ فبراير ١٩٤٧ م حيث جاء فيها " أن صيغة السلام البريطاني التي سادت العالم ولفترة طويلة قد أتت

-العنوان التي قد تصدر من الدول المعادية ، بيد أن إستراتيجية القواعد العسكرية قد أسهمت دول العالم الثالث بالجانب السلبي من معركة التحرر ، وهو تصفية الإستعمار تصفية القواعد العسكرية ، دون أن توجه الاهتمام اللازم نحو الجانب الإيجابي لتلك المعركة ، وهو علاج الفساد والتخلص من التجزئة التي يخلقها الإستعمار فالعبرة ليست بتصفية القواعد العسكرية بقدر ما هي بكيفية الإفادة من تلك القواعد العسكرية لتتبع مركز الدول التي أقيمت فيها تلك القواعد لكي تصبح قلعة على حامية نفسها وحماية قواعدها راجع:-

- د. بطرس بطرس غالي : للقواعد العسكرية والأمم المتحدة ، مجلة السياسة الدولية العدد ٨ ، أبريل ١٩٦٧ ولنفس المؤلف راجع : السياسة والإستراتيجية في المحيط الهندي ، السياسة الدولية العدد ٢ أكتوبر ١٩٦٥ ص ٢٢-٧٢.

الى نهايتها وأن على الولايات المتحدة منذ أن تتولى مسؤولية الدفاع عن العالم الحر وأخطار الشيوعية (١) .

وقد تضمنت هذه الرسالة إقراراً صريحاً عن حالة الضعف والترهل الذي أصاب الدولة البريطانية ، كما أنها عكست الإدراك السياسي الجديد لبريطانيا في ضوء المتغيرات الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية .

بيد أن الضعف السياسي الذي كانت تجابهه بريطانيا كان يقابله تشبثها بالمصالح الاقتصادية البريطانية لا سيما في منطقة الخليج العربي ، ولم يلبث الرأي العام البريطاني أن اكتشف أن دولا أخرى مثل اليابان وأستراليا تستثمر أموالها في بتروال الخليج ولها مصالح اقتصادية فيه دون أن تكون لها هناك جيوش أو قواعد عسكرية ، ومن ثم كانت الغالبية العظمى من نواب البرلمان ترى ضرورة تصفية القواعد البريطانية شرق السويس (٢) .

بيد أن الحكومة البريطانية بررت سياساتها بأنها إذا انسحبت من الخليج فسيبرز خطر حقيقي نتيجة نشوب صراعات بين إمارات الخليج وبين جاراتها الأكبر حجماً مما يحيل المنطقة الى حالة من الفوضى ، ويفتح المجال لمزيد من الاضطرابات (٣) ، وكما أن المسألة ليست اقتصادية محضة ، وبإل إن هناك اعتبارات سياسية تحتم على بريطانيا بقاءها شرق السويس ، ومن بين هذه الاعتبارات التزامها نحو الحلف المركزي والإرتباطات بمعاهدات مع بعض الحكام الوطنيين .

(١) مايلز كويلاند ، لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، مكتبة الزيتون بيروت ١٩٧٩ ص ٦٦ .
وكذلك : - بريجنسكي : أولهم في نواتن القوى ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ١٩٧٩ م ص ٥٠ .

(٢) د. صلاح العقاد : التيارات السوفيسية في الخليج العربي ص ٣٦٦ .

(٣) Laquer ,Walter : "The Struggle for The Middle East, The Soviet Union and Middle East 1958-1968" London, P. 113.

وأمام ضغط الرأي العام البريطاني أصدرت وزارة الدفاع البريطانية كتاباً أبيض جديد في عام ١٩٦٧م متضمناً تخفيض القواعد العسكرية البريطانية من شرق السويس ، كما تولدت فتاة لدى الحكومة البريطانية بأن الوجود العسكري للتكتيدي أصبح غير ذي جدوى ، وأنه من الأفضل أن تعالج مصالحها على أساس تفاهم بينها وبين حكاه المنطقة ، وهذا التفاهم يقوم على إحلال معاهدات صداقة بدلاً من السيطرة العسكرية المباشرة^(١) .

وكان رائدها في ذلك الأسلوب الناعم الذي انتهجته الولايات المتحدة في سعيها للوصول إلى حكاه المنطقة لا سيما المملكة العربية السعودية ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المتغيرات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية التي أشرنا إليها من قبل ، نستطيع أن ندرك أن الانسحاب البريطاني هو المخرج الطبيعي من هذا المأزق البريطاني الذي ظل يورق وجودها منذ عقدين من الزمان ، وليس صحيحاً أن قرار الانسحاب كان مفاجأة ، أو غير مبرر كما تشير إلى ذلك العديد من الدراسات^(٢) ، وإنما كان بمثابة وضع نهاية لعصر إستعماري طويل لمنطقة الخليج دام ما يقرب من مائة وسبعين عاماً ، وعلى وجه التحديد منذ عام ١٧٩٨م حينما ارتبطت المصالح السياسية والإستراتيجية البريطانية لأول مرة بالخليج العربي ، وسياسة الانسحاب البريطاني قد ظهرت لأول مرة في فبراير ١٩٦٦م عندما أعلن وزير الدفاع البريطاني آنذاك دينيس هيلي عن

(١) A. W. Ward and G. P. Gooch, The Cambridge History of British Foreign Policy, vol. 5, New York, 1969. Pp. 320-321.

(٢) من الدراسات التي أعتبرت أن سياسة الانسحاب البريطاني من الخليج كانت مفاجأة ما يلي :-

- عصام عبد الحسين نومان الرايمي : السياسة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي رسالة ماجستير ، غير منشورة معهد البحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،

جامعة الدول العربية ، مارس ١٩٨٨م ص . ٤٨ .

- د. صلاح العقاد : المصدر السابق ص . ٣٦٦ .

- راول دولفورد : الأمن والإستراتيجية في الخليج العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ،

بغداد ١٩٨٥م

مراجعة شاملة لسياسة الدفاع البريطانية تستهدف خفض الالتزامات العسكرية البريطانية خارج أوروبا وخصوصاً شرقي السويس ، وأعلن أن بريطانيا ستسحب من عدن مع نهاية عام ١٩٦٨ م ، وأعتبر ذلك الإعلان تخلياً عن الالتزامات البريطانية التاريخية تجاه الأنظمة الصديقة لها ، وبالفعل انسحب البريطانيون في نوفمبر ١٩٦٧ م واستلمت الجبهة القومية لتحرير اليمن الجنوبية بقيادة قحطان الشعبي زمام الأمور في عدن^(١) ، وفي إجتماع لمجلس وزراء حكومة العال البريطانية في ٤ يناير ١٩٦٨ م تم الإتفاق على تخفيض النفقات البريطانية في الخارج ، وأن تتخلى بريطانيا على أساس ذلك ، عن التزاماتها العسكرية في الشرق الأقصى والمناطق الواقعة شرقي السويس ، وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي ، كما اتفق للوزراء على أن يكتمل سحب القوات البريطانية من هذه المناطق ، قبل الانتخابات العامة ، في عام ١٩٧١ م ، وحدث شهر مارس ١٩٧١ م كحد أقصى للانسحاب ، ولم تكن مهمة إطلاع شيوخ الإمارات في الخليج بقرار الإحسحاب سهلة لا سيما وأنهم قد حصلوا على تلميحات بريطانية بأن قرار الإحسحاب من عدن لن يؤثر على الوضع

^(١) تضاربت الآراء حول أهمية قاعدة عدن بالنسبة للإستراتيجية البريطانية والغربية ، فلمختصون في شئون الشرق الأقصى أكدوا على أن هذه القاعدة تمثل أهمية خاصة للدفاع عن الخليج العربي ، بينما تبرر حكومة لندن ذلك بإستراتيجية شرق السويس ، وهذا الخلاف برز بوضوح بعد عدوان ١٩٥٦ م عندما تأثر مركز بريطانيا وتهددت سيادتها ، وببد أن الحكومة البريطانية أصدرت على أهمية عدن في محاولة لإقناع الرأي العام بأنها استخدمت كنقطة انطلاق لعمليات ذات مغزى سياسي بعيد ، كما حدث في سنة ١٩٦١ م عندما أرسلت قوات بريطانية من عدن إلى الكويت لمنع تنفيذ التهديد الذي أطلقه عبد الكريم قاسم بضم الكويت ، وعندما استقلت كينيا نقل مقر قيادة الشرق الأوسط من نيروبي إلى عدن ، بالرغم من هذه الأهمية الإستراتيجية للقاعدة عدن ، وإلا أن بريطانيا قد إتسمحت منها في إطار سياسة عامة تهدف إلى تغيير شامل في السياسة البريطانية تجاه الشرق الأوسط على نحو سنوضحه في المتن لاحقاً ، راجع :-

- د. وحيد رافت : دراسة ووثائق حول اتحاد الإمارات العربية في الخليج العربي ، ورسائل الجمعية المصرية للقانون الدولي : الرسالة (١٩) المجلد (٢٦) للقاهرة ١٩٧١ ، ص. ١ وما بعدها .

- د. صلاح العقاد : المشرق العربي المعاصر ، مرجع سبق ذكره ص. ٥٦٧-٥٦٨ .

- د. حامد ربيع ، الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، بغداد ١٩٨٢ ص. ١٠-٥ .

العسكري البريطاني في الخليج العربي ، وأوكلت مهمة نقل القرار البريطاني إلى المنطقة إلى غورنوي روبرتس الوزير بوزارة الخارجية البريطانية ، فالتقى بشاه إيران في ٧ يناير ١٩٦٨ م ، وبحكم المنطقة في ٩ يناير ، ثم بالملك فيصل بن عبد العزيز في العاشر منه ، وحلوا التأكيد للجميع بأن المسألة المالية كانت السبب الرئيسي لتخلي بريطانيا عن التزاماتها العسكرية في الخليج^(١) ، وحين نكر المسئول البريطاني أن تكلفة البقاء العسكري البريطاني في الخليج هي بحدود ١٢ مليون جنيه إسترليني ، عرض الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، حاكم أبو ظبي ، إستعداده لتوفير ذلك المبلغ من المدخلات النفطية لبلاده بالتعاون مع بقية الإمارات .

وكرر الشيخ راشد بن سعيد المكتوم العرض نفسه بعد أسبوعين ، مؤكداً أن الإمارات الأربع ، وهي أبو ظبي ودبي وقطر والبحرين مستفيدة بشكل أساسي من الوجود العسكري البريطاني ، ومن ثم فهي مستعدة لتوفير تلك التكاليف^(٢) .

كما تزامن مع زيارة غورنوي روبرتس للخليج زيارات بريطانية عديدة للدول المعنية بقرار الإنسحاب ، منها الولايات المتحدة الأمريكية التي ذهب إليها جورج براون وأطلع الإدارة الأمريكية بالقرار البريطاني ، وكانت نتيجة تلك الزيارة تساعد الشعور بضرورة تأجيل الإنسحاب^(٣) ، كما حاول عدد من

^(١) A. S. Klieman: "Foundation of British Policy in The Arab World" (Baltimore: The Johns Hoskins, 1970) P. 57.

- وكذلك -.

- P. Derby: " British Defense Policy East of Suez 1947-1968" London, 1973. Pp. 304-310.

^(٢) د. معود لشهلي : البحرين (١٩٢٠-١٩٧١) قراءة في الوثائق البريطانية دار الكنوز الأدبية ، بيروت ١٩٧٦ ص. ٢٨٧-٢٨٨ .

^(٣) تشير بعض المصادر أن روبرتس أثناء تباطئه لحكم أقطار الخليج بقرار الإنسحاب قد عرض عليهم فكرة قيام منظمة دفاع مشترك بين إيران والكويت والسعودية للدفاع عن منطقة الخليج - -

الوزراء إقتاع الحكومة بتبديل القرار في ١٥ يناير ، ولكن كل ما حصلوا عليه من تنازلات كان يتمثل في تأجيل الإلتحاق إلى ديسمبر ١٩٧١م^(١) .

وفي ١٦ يناير ١٩٦٨م أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسون في مجلس العموم عن تخفيض كبير في نفقات الحكومة ، وشملت هذه التخفيضات النفقات العسكرية والمدنية ، وكان يهدف من ورائها إلى توفير حوالي ٣٢٥ مليون جنيه في عام ١٩٦٨م - ١٩٦٩م ، و ٤٤١ مليون جنيه في عام ١٩٦٩م - ١٩٧٠م ، وتحقيق ذلك طرحت الحكومة عدداً من الإجراءات منها التسريع بالإلتحاق من شرق السويس ، وسحب كل القوات البريطانية من الشرق الأقصى ما عدا " هونج كونج " مع نهاية العام ١٩٧١م بدلاً من منتصف السبعينات كما كان مخططاً له سابقاً ، ومن الخليج العربي في الموعد نفسه كما يخفض عدد الطائرات في قبرص^(٢) .

ولعل قلق الحكومات الخليجية سبب قرار الإلتحاق البريطاني كان يعود لخشيته من تخطي بريطانيا عن معاهدات الحماية التي عقبتها مع المنطقة منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وتطورت هذه المعاهدات بحيث إرتبطت تلك الإمارات سياسياً وعسكرياً بالوجود البريطاني ، ولم تلبث الدوائر الرسمية البريطانية، وأن أوضحت أن سياسة الإلتحاق ستشمل إنهاء الوجود العسكري والالتزامات بريطانيا السياسية بما في ذلك شئون الدفاع والعلاقات الخارجية^(٣) ،

عندما تمسح القوات البريطانية، بيد أن السعودية والكويت قد عرضتا قيام مثل هذا الحلف الذي يتعارض ومقتضيات العصر الذي لفظ بدوره سياسة الأحلاف راجع :-

- د. جمال ذكريا قاسم : الخليج العربي (١٩٤٥-١٩٧٣) ص. ٢٣٠-٢٣١

(١) - Delcorde, Raoul: "La Securite et La Stratigie Dans le Golfe Arabo-Persique" (Ed. Le Sycomore, Paris, 1983) P. 37.

(٢) - Holden , David: " The Persian Gulf After The British Raj " Foreign Affairs, vol. 49, July 1971, P. 729.

(٣) -Melhem , Chaoui: "La Securite Dans Le Golfe Arab Persique" Ed. La Fondation Pour Les Etudes Le Defense National, Cahier. No. 12, Paris, 1978. P. 50.

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن المبرر الاقتصادي المطروح من قبل حكومة
العصا للبريطانية ، وكذلك حكومة المحافظين فيما بعد والذي إتخذته البعض
كأساس لتفسير قرار الإنسحاب لا يمثل في الواقع سوى سببا ظاهريا لتبرير
القرار البريطاني .

وأن هذا السبب قد فقد أهميته وجواه عندما عرض مشايخ الإمارات
العربية عزمهم على تحمل نفقات الوجود العسكري البريطاني ، ومن ثم فإن
الدوافع الحقيقية التي أدت إلى بلورة قرار الإنسحاب يمكن أن تعزى إلى
المتغيرات السياسية والإستراتيجية التي شهدتها الأسرة الدولية بعد سقوط عدد
من النظريات الدفاعية الغربية ، وفشل سياسة الإحتواء وجنوح العالم الثالث
نحو الحيد ، وتحمل بريطانيا وحدها عبئ الدفاع عن المصالح الغربية
والأمريكية وتنامي تيار القومية العربية ، وما أفرزه من عداء مقيت للقوى
الإستعمارية والهيمنة الأجنبية ، وجميع هذه العوامل ساهمت بدون شك في
بلورة إتجاهات السياسة البريطانية الجديدة التي أفضت في النهاية إلى قرار
الإنسحاب حفاظا على الحد الأدنى من المصالح البريطانية الخاصة ، وما تبقى
من علاقات ودية مع حكوم المنطقة ، وهكذا أصبح قرار بريطانيا بالإنسحاب
من الخليج في عام ١٩٧١م غير قابل للتغيير ومن الصعب العول عنه ، وكان
هذا الإنسحاب عسكريا وسياسيا في آن واحد ، فمن الناحية العسكرية كان
القرار يقضي برحيل ستة آلاف بريطاني هم طاقم القوات البرية المتواجد في
البحرين والشارقة ^(١) ، ومن الناحية السياسية اضطرت بريطانيا إلى إنهاء
جميع المعاهدات القديمة وإبدالها بمعاهدات صداقة وتعاون لا تتضمن أية
إلتزامات مهمة من كلا الجانبين ^(٢) ، بإستثناء سلطنة عمان التي احتفظت فيها

(١) راول دولكورد : الأمن والإستراتيجية في الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٥٦ .

(٢) د. عبد فواز الكبيسي ، التسلسل في منطقة الخليج العربي أهدافه في عقد السبعينات ، بحث
منشور في مجلد بعنوان : دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية ، مركز دراسات
الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥ ص ٢١٩ .

بريطانيا بقاعتها الجوية في جزيرة مصيرة ذات الموقع الإستراتيجي الهام على مضيق هرمز ^(١)، ومن الناحية الواقعية فإن الإنسحاب البريطاني من منطقة شرق السويس لم يكن إنسحاباً كاملاً بسبب إستمرار وجود القوات البريطانية في قاعدة مصيرة بعمان ، وفي غيرها من القواعد في منطقة المحيط الهندي التي لم تكن تبعد كثيراً عن منطقة الخليج ، كما أن بريطانيا قد عمدت الى تدعيم قاعتها الجوية في جزيرة مصيرة حتى يمكن إستخدامها كقاعدة إطلاق للقوات البريطانية في بحر العرب ولتقوم بدور حلقة الربط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي ، وقد إستعملت قاعدة مصيرة في فترات لاحقة في إجراء العديد من المناورات التي شاركت فيها وحدات عسكرية تابعة للدول الأعضاء في معاهدة الحلف المركزي " المنسو " ^(٢).

على أية حال فقد كان قرار الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي حدثاً تاريخياً مهماً انعكست آثاره السياسية على الحركة السياسية في المنطقة ، وأخذت ردود الأفعال بشأنه تتصارع سواء كان على المستوى الداخلي أو الخارجي ، وكثرت الأيديولوجيات والإستراتيجيات التي اقترحت من قبل الأطراف المعنية لتكون المستقبل السياسي للمنطقة.

موقف دول الخليج العربي من إعلان سياسة الإنسحاب البريطاني.

منذ أن قررت بريطانيا الإنسحاب العسكري من الخليج العربي بحلول نهاية عام ١٩٧١م ، وفشل دول الخليج العربية في إقناع بريطانيا بالعدول عن هذا القرار ، برز إلى الوجود السياسي مؤالين تحولوا الى نظرية سياسية ،

^(١)Melhem , Chaoui :Op Cit: P. 55.

^(٢) Frankel. J: " East of Suez; The Aftermath the Year Book of World Affairs 1969" (Published Under The Auspices of The London Institute of World Affairs Stevens & Sons London, 1969) P. 25.

وكذلك :- أمينة لفت محمد حسن فهم : صراع القوى في الخليج ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الكويت ١٩٧٨ ص ١٣٢ - ١٣٥ .

هما: هل سترك هذا الإسحاب فراغاً سياسياً وعسكرياً ؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل في إستطاعة الدول المحيطة : إيران على الشاطئ الشرقي والندول العربية على الشاطئ الغربي أن تملأ هذا الفراغ ؟ أم أن هناك قوى خارجية جديدة ستحاول للطول محل بريطانيا^(١) ؟ وتحت هذين السؤالين جاءت إرصاصات عديدة أفضت في النهاية الى ظهور نظرية الفراغ في الخليج العربي .

هذه النظرية السياسية الجديدة أفرزت في النهاية جملة من المتغيرات المهمة التي أعادت تشكيل الخلطة السياسية للمنطقة ، وقد كان لكل طرف من الأطراف المعنية دور في هذا التشكيل رسمة بنفسه أو أعد له سلفاً ، وهو يتهاى لملء الفراغ المتوقع حدوثه ، وسوف نحاول أن نستعرض هذه الأدوار بالتفصيل ، وبالنسبة للأقطار العربية في الخليج العربي ، فقد تكثفت الإتصالات بين حكوم مشيخات الخليج العربي والحكومة البريطانية لتحديد العلاقة المستقبلية على أثر قرار الإسحاب ، وفي فبراير ١٩٦٨م أقرتحت وزارة الخارجية البريطانية على المشايخ التوحد ضمن فيدرالية عامة ، شبيهة بفيدرالية إتحاد الجنوب العربي التي لم يكتب لها النجاح ، وهي أيضاً محاولة بريطانية لتجميع إمارات الساحل العاصي فيما سمي بالمجلس الأعلى لحكام الإمارات المتصالحة^(٢) ، وببد أن للفكرة البريطانية لم ترف للحكام الوطنيين خشية أن يكون بها بقايا إستعمار قديم ما يرحوا يحاولون الفكك منه .

وكان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبو ظبي أول من عرض مشروع الإتحاد على الشيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي ، وذلك في الإجتماع

(١) ف. برودين وم سلدان ، المر المعروف ، مبدأ نيكسون وكيمسجر في آسيا ، ترجمة أحمد طرين ونصير غارودي ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ١١٢ .

(٢) - Al Bahrain , Hussein: Op Cit: P. 7 .

- وكذلك : د. سعيد الشهابي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

الذي عقد بينهما في سميح بدبي في ١٨ فبراير ١٩٦٨ م ، وقد تمخض عن ذلك الاجتماع توقيع إتفاقية ثنائية بين الشيخين عرفت بإتفاقية دبي الثانية وقد اعتبرت تلك الإتفاقية نواة للاتحاد ، ولذا تضمنت دعوة صريحة لحكام الإمارات الأخرى لمناقشة الاتحاد والإشتراك فيه ، ومن ثم دعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول حول مستقبل المنطقة والإتفاق فيما بينهم على عمل موحد لتأمين ذلك^(١).

وقد لعبت إمارة قطر دوراً مهماً وبارزاً في سبيل إنشاء اتحاد للإمارات العربية ، وذلك من خلال الاجتماع الذي عقد في دبي في الفترة ما بين ٢٥ - ٢٧ فبراير ١٩٦٨ م ، وضم حكام الإمارات التسع ، وفيه تقدمت قطر إمارة الساحل العربي المتحدة ، والذي يضم إمارات (الشارقة - عجمان - أم القيوين - الفجيرة - رأس الخيمة) ، وببدا أن مشايخ الإمارات الخمس فضلوا أن يكون الاتحاد موسعاً ، فتقدمت قطر بمشروع آخر للاتحاد بين الإمارات التسع ، وكان هذا المشروع هو الأساس لإتفاقية اتحاد الإمارات العربية التي وقع عليها الحكام التسع في ٢٧ فبراير ١٩٦٨ م .

بيد أن الخلاف بين الإمارات المتحدة سرعان ما عبر عن نفسه في الاجتماع التالي الذي عقد في أبوظبي في ٢٥ مايو ١٩٦٨ م ، وكان أوضح ما يكون بين قطر وأبوظبي ، وعلى الرغم من تعدد المسائل التي أثيرت هذا الخلاف إلا أنها أخذت تنحصر في مسألتين هما دولة المقر ، ورئاسة الاتحاد ، وتنافسنا كل من قطر وأبوظبي حول هاتين النقطتين ، وسعى كل جانب إلى إستقطاب أكبر عدد ممكن من المشيخات الأخرى ، وأحست أبوظبي أنها قد تورطت في قبولها الإضمالم إلى اتحاد الإمارات التسع ، كما أن إمارة البحرين أدركت أنه من الأفضل لها إعلان إستقلالها كنولة ذات سيادة .

(١) د. جمال زكريا : المرجع السابق ، ص ٣٦٢ .

كانت السعودية والكويت تراقبان هذه التطورات عن كثب يحذوهما الأمل في نجاح هذه التجربة حتى لا يملأ الفراغ الذي قد ينجم عن انسحاب بريطانيا من الخليج أي قوة أخرى قد تهدد الأنظمة الحاكمة في الخليج عموماً ، والسعودية والكويت على وجه الخصوص .

وقد نجحت الدبلوماسية السعودية - الكويتية في جمع الأطراف المعنية مرة أخرى حول طاولة المشاورات والتنسيق التي استمرت حتى عام ١٩٧٠م ، دون أن تحقق نجاحات ملموسة في الأمور التي تعترض سبيل إعلان الاتحاد .

وبدأت فكرة الإستقلال تروود كل من البحرين وقطر من جديد ، فأعلنت البحرين بعض التنظيمات الخاصة بدولتها الحكومية ، وإنشاء مجلس دولة ، والنص على إنشاء دائرتين للخارجية والدفاع .

كما أعلنت قطر للنظام الأساسي المؤقت الذي نص في مادته الأولى على أن قطر دولة عربية مستقلة ذات سيادة ، وعلى الرغم مما نص عليه النظام الأساسي من أن قطر عضواً في اتحاد الإمارات العربية ، إلا أن ذلك لم يكن إلا محاولة لتهنئة الذين قد يرون في إعلان إستقلال قطر وسيادتها ما يوحي بقرب انفصالها من عضوية الاتحاد^(١) .

وقد أعتبر النظام الأساسي للحكم في قطر يشكل نواة دستور حقيقي للبلاد ، ويحول قطر من إمارة إلى دولة ، ومن حكم عائلي فردي لا يحده القانون ، إلى حكم وضع قلمه على أعتاب الديمقراطية ، تحده القوانين وتحيط

(١) تقرير اتحاد الإمارات العربية ، دائرة للبحث والنشر أبو ظبي ١٩٦٩ .

- مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدول قطر - للنظام الأساسي المؤقت للحكم - المذكرة التفسيرية - قانون رقم ١٩٧٠/٥م بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين إختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ، ملحق لعدد رقم ٦ من الدوحة - أول صفر ١٣٩٠هـ .
- د. وحيد رافقت - للمرجع السابق ص ١٣٢ .

به التثريعات ويشارك في مسؤولياته المواطنون ، ويطرح على صعيد جدي فكرة الإستقلال مهيناً للبلاد لها.

في هذه الأثناء سقطت حكومة حزب العمال في بريطانيا التي إلتزمت بالإسحاب من الخليج العربي في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٧١م ، إثر فوز حزب المحافظين في إنتخابات يونيو ١٩٧٠م ، والذي إلتزم بدوره بإعادة النظر في السياسة البريطانية الدفاعية شرق السويس وفي الخليج العربي، وكان البرنامج الرسمي لحزب المحافظين ينص على إبقاء قوة رمزية شنق السويس كجزء من قوة للكونولث متمركزة في سنغفورة وماليزيا ، وأما إبقاء قوات بريطانية في البحرين والشارقة فكان رهناً بطلب يقدمه حكام الخليج ، وهو أمر كان من الصعوبة تحقيقه بعد أن مضى أوانه ، وخلال شهرين من تسلم المحافظين الحكم ، قامت بريطانيا ببلارتين مهمتين :-

الأولى:- إسقاط السلطان سعيد بن تيمور في عمان نتيجة اليأس من إتفاق حكام الخليج على قيام إتحاد فيما بينهم، فضلاً عن اليأس من إمكان إقناع السلطان السابق بالإعتراف بالقرن العشرين وفتح نوافذ الحضارة على بلاده .

والثانية: - هي تعيين ممثل شخصي لوزير الخارجية البريطاني في الخليج هو سير وليم لوس مهمته تنسيق السياسة البريطانية في الجزيرة العربية ، وإقترح حلول عملية لكل ما يتصل بشرق السويس ، بيد أن لوس قد واجهته مشكلة تعذر الإتفاق بين حكام الإمارات للتسع على صيغة مقبولة لإتحاد قوي يكفل الإستقرار في المنطقة ويحفظ المصالح البريطانية ، وكان من شأن أمر كهذا أنه أدى إلى سقوط مبدأ اللفيدرالية كأساس للإتحاد ، وإلى اعتماد مبدأ الكونفيدرالية ، فلكتفى بإتحاد أسمى له رئيس وعلم وعاصمة مؤقتة وتمثل خارجي موحد ولا تمس لأي حكم صلاحيته في إنارته ، على أن لوس حدد بوضوح للحكام أن سياسة الحكومة البريطانية الجديدة هي دعم

اتحاد الإمارات التسع كما جاء في إتفاق دبي ، وأن المحافظين لن يلتفوا الى
إمكان حل آخر قبل أن يبذل الحكم محاولة جديدة وأخيرة في سبيل قيام اتحاد
الإمارات العربية بدويلاته التسع ، وأكد لوس أن المحافظين أكثر معرفة
بالمنطقة وأكثر ارتباطاً بها ، ولذلك سيكونوا أكثر حرصاً في أمورها ، وعلى
هذا الأساس طلب لوس من البحرين بإسـم الحكومة البريطانية التخلي عن فكرة
الإستقلال ، ومضاعفة الجهد من أجل إتخاذ الفكرة الإتحادية ، فبريطانيا لا تريد
أن يملأ أحد الفراغ إلا اتحاد كامل في المنطقة يؤمن لنفسه ولها الإستقرار
المطلوب لصيانة مصالحها المتشعبة فيها^(١).

بيد أن مساعي لوس وحكومة المحافظين أخفقت في إحداث أي تقدم فـي
نقاط الخلاف لا سيما وأن فكرة الإستقلال كانت قد تخمرت في رؤوس الحكام
ونفوس الشعوب ، فأعلنت البحرين إستقلالها في ١٤ أغسطس ١٩٧١ م ،
وتبعت قطر للبحرين في إعلان إستقلالها في أول سبتمبر ١٩٧١ م .

كما أعلن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في ٢ ديسمبر ١٩٧١ م من
الإمارات الست الباقية ، فيما إمتنع حاكم رأس الخيمة عن التوقيع على دستور
الاتحاد في حينه ، وإن كانت رأس الخيمة قد إتضمت إلى الاتحاد بعد فترة
وجيزة ، هكذا كانت إجتهدات مشيخات الخليج العربي الصغيرة في محاولاتهم
لسد الفراغ الذي سينجم عن الإتحاطب البريطاني ، وهي محاولات إيجابية

(١) راجع :-

- First Annual Report To The Congress on United States Foreign Policy for The 1970 S February, 18, 1970 'Public Papers of The Presidents of The United State, Richard Nixon, Counting The Public Message, Speeches, And Statements of The President 1970, United State Government Printing Office, Washington, 1971, P. 118.

- رياض نجيب الريس : وثائق الخليج العربي (١٩٦٨ - ١٩٧١) طموجات الوحدة وهموم

الإستقلال ، ريا الريس للكتب والنشر ، لندن ص ٦٤٨ - ٦٥٢ .

تهدف إلى الوحدة التي أفرزت في النهاية قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، واستقلال كل من البحرين وقطر .

كما أنه يحسب لهذه المشيخات أنه لم يتم استدعاء قوى خارجية إقليمية كلفت أو غير إقليمية لسد هذا الفراغ ، ويعد أن تولدت لديهم قناعة بأنهم أهل المنطقة وأنهم الأكثر قدرة على سد هذا الفراغ .

ومنذ أبريل ١٩٦٨م ظهرت تحركات سعودية كويتية بهدف إيجاد صيغة معينة لملء الفراغ الذي سينجم عن الانسحاب البريطاني ، وكانت الدولتان تشعران بقلق بالغ من جراء هذا الانسحاب الذي ربما يزيد من المطامع الأجنبية في المنطقة ، ولا سيما الإيرانية والعراقية ، والتقى الملك فيصل ملك السعودية والشيخ صباح أمير الكويت في محاولة لإيجاد تسويق سعودي كويتي مشترك بشأن الخليج .

وفي ختام اللقاء أكدوا على أن الدول العربية في الخليج العربي هي وحدها المسؤولة عن حفظ الاستقرار في الخليج ، وأن هذه الدول يهملها أن تحتفظ بعلاقات حسن الجوار مع إيران ضمن نطاق عدم التعرض للمصالح الإيرانية والحفاظ على الحقوق العربية في آن واحد^(١) .

في غضون ذلك تجددت الإدعاءات الإيرانية في البحرين ، وهو ما رفضته السعودية بشدة ، وكذلك الكويت ، وهو الرفض الذي ظل يمثل العائق الحقيقي في سبيل ضم إيران للبحرين حتى تم إعلان الاستقلال للبحرين على النحو الذي سبق ذكره ، ومن ثم يمكن القول أن المعايير الكويتية السعودية ، قد ركزت على دعم الكيانات السياسية في الخليج معاندة المشروعات الوطنية .

(١) - Malone, J: " American and The Arabian Peninsula, The First Two Hundred Years" (The Middle East Journal ,Vol. 30, Part 3 1976) Pp. 406-424.

موقف إيران والعراق من الإنسحاب البريطاني .

كان توقع الإنسحاب للبريطاني من عدن في عام ١٩٦٧م ، والقرار البريطاني اللاحق في ١٩٦٨م لسحب القوات العسكرية من شرق السويس ذا أثر عميق على سياسة إيران إذ استدعى وضع إستراتيجيات جديدة لمواجهة القوى العظمى ودول الشرق الوسط بما فيها قوى الخليج العربي .

وقد أعلنت الحكومة الإيرانية على لسان رئيس الوزراء فور صدور القرار البريطاني في عام ١٩٦٨م ، ويأن إيران بوصفها دولة تتمتع " بأعظم قوة " في عموم الخليج العربي ، فبأنه من الطبيعي أن تهتم وبصورة كبيرة باستقرار وأمن منطقة الخليج العربي ، وأن إيران تعن إستعدادها للتعاون مع أية دولة أو إمارة خليجية بهذا الصدد ، وإنها في الوقت نفسه تعارض أية صيغة تسمح ببقاء نفوذ عربي أو سوفيتي في المنطقة ، وأن الوضع في الخليج شأنًا خليجيًا صرفاً ^(١) ، وأنصرفت إيران تساهم البريطانيين على وضع البحرين السياسي بعد الإنسحاب ، وكذلك أدرجت الجزر العربية الثلاث طناب الكبرى ، وطنب للصغرى ، وأبو موسى ، مجددة إدعاءاتها في ملكية تلك الجزر وعائداتها إليها وحذر للشاه من تقاعس بريطانيا إزاء المطالب الإيرانية في الخليج عندما قال لأنه " إذا لم يحترم أصدقائنا الحاليين حقوق إيران المشروعة في الخليج العربي فعليهم أن يتوقعوا قيام إيران بآخذ مواقف مضادة تجاههم " ^(٢) .

كما إتجهت إيران نحو الدول الخليجية الرئيسية لتلشدتها التوصل الى أكبر قدر ممكن من التعاون ، وقد وقع إختيارها على السعودية ، وأقامت معها

(١) - United States, Foreign Broadcast Information Service, U. S. S. R International Affairs, 1968-1973, vol. 3. Pp. 75.

(٢) Iran's Changing Foreign Policy ; A Parliamentary Discussion Middle East Journal 24, No. 4 (1970) P.412- 37.

بعض الروابط الأولية غير المتطورة ، كما حاولت إيران الإفتتاح على كل من العراق والكويت ، وإستخدمت شتى الوسائل المتلحة للحصول على تأييد تلك الدول للسياسة الإيرانية في المرحلة اللاحقة ، كما ربطت إيران إعترافها بمشروع إتحاد الإمارات العربية الجاري بحته ، الذي تدعمه بريطانيا مع تسوية مطالبة إيران بالبحرين وبقية الجزر ، وأصبحت هذه المساومة الدبلوماسية أكثر وضوحاً بعد إعلان إنشاء مجلس إتحادي مؤقت يضم سبع إمارات مهلانة وقطر والبحرين ، إذ أعلنت إستكراها لقيام مثل هذا المجلس ووصفته بأنه صنيعة إمبريالية^(١) .

وبينما كفت دبلوماسية الشاه بخصوص البحرين تحقق تقدماً ثابتاً خلال الفترة ما بين إعلان القرار البريطاني في عام ١٩٦٨ م وبين الإنسحاب الفعلي للقوات البريطانية في عام ١٩٧١م أرسلت الأمم المتحدة لجنة لتقصي الحقائق في البحرين ، وإجراء إستفتاء ترعاه الأمم المتحدة ، وجاء تقرير اللجنة برئاسة المبعوث الدولي جوتشياربي ليطن بوضوح أن الأغلبية الساحقة من شعب البحرين ترغب في الإعتراف بهويتها في دولة مستقلة إستقلالاً كاملاً وذات سيادة ، وبأن تكون حرة في تقرير علاقاتها بنفسها مع بقية الدول^(٢) ، وتم الإستقلال على النحو الذي نكرناه من قبل .

وإزاء خيبة أمل إيران في تحقيق أطماعها في البحرين ، سعت الى تسوية خلافاتها مع العراق والتركيز على مسألة الجزر العربية الثلاث ، فبالنسبة للعراق كانت مسألة الخلافات الحدودية سبباً في توتر العلاقات بين البلدين ، تحت هذا السبب المعلن سعت كل دولة لعرقلة أطماع الأخرى والحيولة دون تحقيق مكاسب سياسية للطرف الآخر في منطقة الخليج العربي .

(١) Zonis, Marvin: "The Political Elite of Iran" (Princeton; Princeton University Press, 1971) P. 17-18.

(٢) Romaizani, Rouhollah, K: "Settlement of The Bahrain Dispute" (Indian Journal of International Law 12, No. 1, 1972) P. 1-14.

على أية حال فقد تجددت الخلافات الحدودية في منتصف عام ١٩٦٩م عندما قام وكيل وزير الخارجية العراقي بأخبار السفير الإيراني في بغداد بأن حكومة العراق "تعتبر شط العرب جزءاً متمماً للأراضي الإقليمية العراقية"، وطالب بأن تقوم السفن التي تحمل العلم الإيراني بإقزاله قبل دخولها النهر، وبأنه لا يحق للكادر البحري الإيراني الصعود على ظهر تلك السفن، وفي المقابل أعلنت الحكومة الإيرانية عن إعتبرها معاهدة طهران لعام ١٩٣٧م، المتعلقة بهذا الموضوع بين البلدين إتفاقية عديمة القيمة وغير مؤثرة، وغير نافذة المفعول، من الناحية القانونية بسبب عدم إلتزام العراق بها، وبسبب تغيير الظروف، ودعت إيران العراق الى بدء مفاوضات جديدة لحل الخلافات المطعنة بين البلدين وحذرت من أية سياسة عدوانية قد تنتهجها العراق ضدها^(١)، واستمرت الحرب الباردة بين البلدين على المستويات الأخرى من خلال الدعاية وترحيل المواطنين الإيرانيين في العراق، وطردهم الدبلوماسيين ناهيك عن الحرب الإعلامية، وقد أبرزت الأزمات الطموحات المتصارعة للدولتين المتجاورتين في منطقة الخليج العربي بصورة أكبر من السابق، حيث أستذكر أحمد حسن البكر الرئيس العراقي الطموحات الإيرانية للامشروعة في الأراضي والمياه العراقية وفي الخليج العربي أيضاً.

بيد أن الشاه قد أعلن في يونيو ١٩٦٨م بأنه ليس لإيران أية مخططات إستعمارية في الخليج العربي، وبأنها قد إستطعت لتوقيع تحالف دفاعي مع دول المنطقة لتأمين إستقرارها بعد الإسحاب العسكري البريطاني في ١٩٧١م^(٢).

(١) Research Facilities In Iran, Middle East Studies Association Bulletin 3. No. 3 (1969) Pp.53-61, and 4, No.1.

(٢) Abrahamian, Ervand: "Communism and Communalism In Iran ; The Tudeh and The FirqahE Dimukrate" (International Journal of Middle East Studies 1, No, 4 (1970) Pp. 291-316.

وقد جاء في نص التقرير :-

استحدث نزاع إيران غير المحلول مع العراق في ضوء مغادرة القوات البريطانية الوشيكة من الخليج العربي جهودها تجاه المحافظة على دعم أكبر لموقعها في الخليج العربي داخل وخارج المنطقة ، ومن ثم جاءت مصادقة البرلمان الإيراني على رغبة شعب البحرين في الإستقلال ، والسيدة الكاملة في ١٤-١٨ أغسطس ١٩٧٠م ، وأعقبها مساع إيرانية حثيثة لكسب صداقة البحرين حتى قبل إعلان إستقلالها ، وبعد علم واحد إستقلت البحرين وإعترفت بها إيران رسمياً بعد ساعة واحدة فقط من نيا الإستقلال .

وكانت قطر الدولة الخليجية الثانية التي سعت إيران لكسب ودها قبل الإنسحاب البريطاني ، ووقعت مع المشيخة على إتفاقية الجرف القاري في ٢٠ سبتمبر ١٩٦٩م المشابهة للإتفاقية الموقعة مع السعودية ، كما كانت إيران أول دولة في العالم تعترف بإستقلال قطر ، وإذ أعترف الشاه بها برقياً بعد ساعة أيضاً من إعلان قطر لإستقلالها في ٣ سبتمبر ١٩٧١م ، وأصبحت مسيرة السعي لمصادقة الدول العربية واضحة بشكل تام في عام ١٩٧٠م ، كما شكل الإعتبار نفسه أساس بحث إيران عن الدعم الهندي والباكستاني والتركي لسياساتها في الخليج العربي (٢) .

بيد أن التحرك التكتيكي الأكثر مفاجئة كان في سعي إيران لإستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر بعد عشر سنوات من القطيعة زمن عبد

=" My Consultations have convinced me that the over whelming majority of The people of Bahrein wish to going recognition of their identity in a fully independent and sovereign state free to decide for its if relations with other states." C. F Report of the personal representative of the secretary general in charge of the good office mission, Bahrain 30th April 1970.

(١) Melson, Robert And Welpe, Howard : "Modernization and The Politics of Communalism".

- A Theoretical Perspective: American Political Science Review 64, No, 4 (1970), PP.112-30.
- Zabin , Sepehr : " Iran's International Posture ; De Facto Non-Alignment Within Apro - Western Alliance"(Middle East Journal 24 No. 3,1970) Pp. 302-318.

الناصر، ومن منطلق أنها كثيراً ما اصطلمت بمغاضبات مصرية لسياستها في الخليج، كما أن للنصرية كثيراً ما أزعجت إيران بتأييدها للحركات الوحدوية في المنطقة، ويثا للأفكار الثورية ضد الأنظمة الملكية، وأعلن بالفعل عن إستئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أغسطس ١٩٧٠م، ولم تكن إيران بطينة في المطالبة بالدعم المصري لسياستها في الخليج العربي، إذ استغل هويدا رئيس الوزراء الإيراني فرصة وجوده في مصر في تشييع جنازة ناصر ويحث مع القادة المصريين موضوع للخليج العربي، بيد أنه قذف بقضية الجزر العربية الثلاث "كمن يقذف بحجر في الماء الساكن" حيث أوضح بأن إيران سوف لا تسمح لبريطانيا بتقويض حقوقها السيادية على الجزر الثلاث، وأن إيران تعترم إستردادها^(١).

وكانت تلك محاولة مكشوفة لعزل الإهتمام المصري العربي عن مستقبل الجزر الثلاث بإبراز النزاع بقفه ضد البريطانيين.

وأعلنت إيران عزمها على إستعادة الجزر بالقوة لأول مرة في يونيو ١٩٧١م إذا لم تسعى بريطانيا لتسوية تلك المشكلة قبل إنسحابها، ودخلت بريطانيا في مباحثات مع الإيرانيين من أجل تلك المشكلة، وتشير المصادر إلى أن هناك اتفاقاً تم إبرامه بين الجانبين على أن تسترجع إيران تلك الجزر بعد الإنسحاب البريطاني^(٢)، بيد أن إيران رغبت في إستعادة الجزر خلال الوجود البريطاني لأسباب قانونية، وبالفعل أنزلت إيران قواتها في الجزر

(١) Enayat, Hamid: "Iran and The Arabs" In Sylvia G. Haim, Ed. Arab Nationalism and a Wider World, Pp. 13-25. New York; American Academic Association for Peace In The Middle East, 1971.

(٢) راجع: د. محمد مرسى عبدالله، دولة الإمارات المتحدة وجيرانها، دار القلم الكويت ١٩٨١ ص ٢٨٠-٢٨٢.

كذلك :-

- Binder, Leonard: Op Cit: Pp. 355-94.
- Zabih. S. and Chubin. S: "The Foreign Relations of Iran" (Berkeley, California, 1974) Pp. 226-228.

الثلاث قبل يوم واحد من مغادرة البريطانيين في ٢٩ نوفمبر ١٩٧١م ، وهو الأمر الذي أكد تواطؤ بريطانيا مع إيران في مسألة الجزر ، وأن بريطانيا لم تلتزم بالدفاع عن المشيخات التي إرتبطت معها بمعاهدات مائة وتحالف وصداقة ، فكانت تلك الواقعة بمثابة ذكرى مؤلمة لعرب الخليج لا زالت تؤرق العلاقات البريطانية العربية في الخليج حتى اليوم ، وعلى أية حال كانت مسألة إحتلال إيران للجزر العربية الثلاث أحد الإفرازات السلبية لسياسة الإنسحاب البريطاني من الخليج .

كما كانت في الوقت نفسه تشكل دافعاً نحو مزيد من التكتيك الإيراني تجاه منطقة الخليج العربي ، فقامت وبشكل هائل في بناء قواتها العسكرية بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد رفق التسليم السري للأسلحة الأمريكية - والبريطانية إلى إيران خلال علمي ٦٩ - ١٩٧٠م نمط إيراني من الدبلوماسية المفتوحة للفوز بدعم لسياساتها في الخليج العربي والشرق الأوسط ، وبدا وكأنها تسعى منفردة لسد الفراغ الذي سينجم عن الإنسحاب البريطاني برغم إلا إنها عكس ذلك ، كما كان الإهتمام المفرط بمسألة أمن الخليج قد ساد الجزء الأسفل من منطقة الخليج العربي القريبة من مضيق هرمز الإستراتيجي ، الذي لا يعتبر طريق الحياة بالتمسبة لإيران فحسب بل يمثل طريقاً نفطياً رئيسياً للعالم الغربي واليابان ، فأعلن الشاه في مطلع عام ١٩٧٢م بأن حدود إيران الخارجية تتجاوز الخليج العربي وخليج عمان لتصل إلى المحيط الهندي ، ولم يتوسع الشاه في تحديد المقصود بالأحداث التي أدت إلى قرار بسط مظلة الدفاع الإيرانية إلى أبعد من الخليج العربي وخليج عمان .

بيد أن المقربون من الشاه قد ألقصوا عن مجموعة من المتغيرات الإقليمية كانت وراء هذا القرار مثل ، الغزو الهندي للباكستان ومضامينه في جنوب آسيا ، والهجوم المدعوم من قبل اليمن الجنوبي على نافلة نفط من جزيرة بريم (PERIM) ، والثورة الظفارية التي يدعمها اليمن الجنوبي

والإتحاد السوفيتي في المحيط الهندي^(١) ، وكانت إيران قد بدأت تراقب بقلق عميق تطور العلاقات الحميمة السوفيتية مع العراق برغم من محاولاتها المتكررة لإيقاف عجلة تلك التطور ، ثم جاءت المعاهدة السوفيتية - العراقية في ٩ نيسان ١٩٧٢م لتسدد ضربة قاصمة الى العلاقات الإيرانية - السوفيتية لم تشهدها منذ أزمة ١٩٥٨-١٩٥٩م فإزدادت إيران قلقاً إزاء التوسع السوفيتي في رأس الخليج ، وقامت بخطوة إستراتيجية لمواجهة المد السوفيتي وذلك بتحويل مقر قيادة أسطول إيران الخليجي من مدينة المحمرة التي تقع على بعد ٤٥ ميلاً من رأس الخليج العربي على ضفة شط العرب ، بمحاذاة حدود العراق الى بندر عباس التي تقع في فم الخليج نظراً للوجود البحري السوفيتي المتزايد في منطقة المحيط الهندي^(٢) ، وإزداد القلق الإيراني حدة بعد أن أعلن رونالد آي سبايرز (SPIERS) مدير مكتب الشؤون السياسية والعسكرية بلجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس في ٢٨ يوليو ١٩٧٢م بأن واشنطن تعتقد بأن الوجود السوفيتي في المحيط الهندي قد أصبح حقيقة ثابتة^(٣) .

لقد فسدت إذاً الحرب الباردة بين إيران والعراق بفعل التقارب السوفيتي - العراقي ، وإحتلال إيران للجزر العربية الثلاث ، ونحت العلاقات بين الجانبين نحو الأسوأ .

(١) Treaty Relations: "An Irano - Soviet Case Study "In Albert Leb Awsky , Edward H. Buehrig and Harold D. Lasswell, Ed. The Search for World Order, Studies by Students and Colleges of Quincy Wright. Pp. 298-311. New York, Appleton Century - Crafts 1971.

(٢) McLane, Charles. B: "The Soviet Union and The Developing Countries"(A Sample of Recent Western -Research, Mizan 12 No. 12, No. 31972) Pp. 153-59.

- Morison, David: Op Cit: PP. 160,69,79.

- Page, Stephen: "Moscow and The Persian Gulf Countries 1967-1972" (Mizan, 13 No. 2, 1972) Pp. 72-88.

(٣) Rouhollah, K. Ramazani :Op Cit: Pp. 365.

- Confino, Michaelg (Ed): Op Cit: P. 17.

إذ لوحث إيران إلى إستخدام قدرتها العسكرية المكتسبة حديثاً من أجل تحقيق أهدافها الأساسية في منطقة الخليج العربي ، بعد أن قامت العراق بطرد آلاف الإيرانيين متهمة إياهم بأن إيران يستخدمهم " كطليورخامس " في العراق ، وأصبح للتنافس العراقي - الإيراني علناً من أجل الحصول على موقع في رأس الخليج وتحديداً على طول شط العرب^(١) .

كان العراق هو الآخر مهتماً بالوضع في الخليج في أعقاب الإنسحاب البريطاني منه إذ دعي رئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر في يولييه ١٩٧٠م إلى إنشاء حلف دفاعي تشترك فيه الدول العربية في الخليج .

وكانت هذه الدعوة تجديداً لدعوى أخرى سبق أن وجهها للعراق إلى كل من الكويت والسعودية بهدف إحباط أي وضع قد تقرره هاتان الدولتان دون إشترك العراق فيه .

يبد أن المشروع العراقي لم يلقى التأييد المطلوب من السعودية والكويت اللتان كانتا تتشككان في النوايا العراقية لا سيما تجاه الكويت ، فضلاً عن المعارضة القوية التي قابلت بها إيران المشروع الذي كان يعني استبعادها من تنسيق مشترك لسياسة الخليج ، وعظمت وزارة الخارجية الإيرانية على المشروع العراقي بأن العراق الذي لا يبلغ طول سواحله على الخليج أكثر من أربعين كيلو متراً تجاهل إيران التي يبلغ طول سواحلها على الخليج ما يزيد على ٨٥٠ كيلو متراً^(٢) .

(١) Bashiryeh , Hussein: "The State and Revolution In Iran , 1962- 1982 " (St. Martin's New York, 1984) P. 75.

- Elahi, Cyrus: " Society and Foreign Policy In Iran" (American University, Washington, 1973) P. 56.

(٢) Hearings Before A Subcom of The Com, on Gov. Operations House of Representatives Effect of Iraqi-Iranian Conflict on US Engage Policy. Sep.30-1980.

وكذلك :- د. جال زكريا قاسم : المرجع السابق ص. ٢٤٢.

- جريدة السياسة الكويتية ، العدد الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣٠م.

لقد إتجهت العلاقات بين طهران وبغداد نحو الأسوأ لا سيما بعد الدعم الأمريكي لإيران من أجل تشكيل قواتها للردعة الموثوق بها ، وتقديم الأسلحة السوفيتية للعراق ، وأدخلت الدولتان بصورة غير مباشرة ضمن دائرة التنافس السوفيتي - الأمريكي في منطقة الخليج العربي .

وكان لهذا الإستقطاب الدولي آثاره الخطيرة جداً على البلدين حيث ابتدأت المناوشات الحدودية في ١٠ أبريل ١٩٧٢م ، كما هاجمت القوات العراقية النظامية ، أربعة مخافر إيرانية مستخدمة لنقلات الأشخاص المدرعة والمدفعية والصواريخ والأسلحة الخفيفة^(١) رداً على قيام إيران بتجهيز الأكواد في العراق بالأسلحة الثقيلة^(٢).

وفي صيف ١٩٧٣م كان يبدو واضحاً بصورة متزايدة إن تنافس القوى الإيراني - العراقي في الخليج العربي لا يتشابه مع المنافسة السوفيتية الأمريكية غير المباشرة فصب بل يزداد تعقيداً أيضاً نتيجة نشاطات القوى الخارجية الأخرى في منطقة الخليج ، إذ كانت إيران تعتقد أن الروس وراء الحملة المنظمة لتقسيم باكستان .

ورفع موقع الهند لتصبح قوة مهيمنة في جنوب آسيا والمحيط الهندي في نفس الوقت الذي يدعمون فيه (للتخريب) في جهة إيران الغربية والخليج العربي^(٣) أيضاً .

^(١)El -Azhar, M .S:" The Iran The Iran- Iraq War, (Croom Helm London, 1984) P. 7.

The Iraq- Iran War; Issues of Conflict and Prospects for Settlement, (Center International Studies,- Princeton, 1981) P. 25.

^(٢)Roosevelt, Archie J. R: "The Kurdish Republic of Mahabad " (Middle East Journal, No. 3 1973) P. 247-69.

^(٣)Patrick, Robert : "Iran's Emergence as a Middle Eastern Power" (Utah Univ., Press, 1974) P. 2.

- Kovac, John: " Iran and The Beginning of The Cold War" (A Case Study In The Dynamics of International Politic, Univ. of Utah 1973) P. 67.

وأرادت أن تتجرش بالروس سياسياً في شخص العراق الذي كان بدوره
ساخط على الدعم الأمريكي لإيران .

وهكذا كان الإنسحاب البريطاني من الخليج سبباً غير مباشراً في إتساع
حدة التوتر في العلاقات بين بغداد وطهران ، وفي ظل هوس الإستقطاب
والإستقطاب المضاد من قبل القوتين العظميتين في ذلك الوقت .

الموقف السوفيتي من قرار الإنسحاب .

عندما سمع الإتحاد السوفيتي بالقرار البريطاني الذي يقضى بإنسحاب
بريطانيا من شرق السويس ، صدر تصريح رسمي في الزابع من مارس عام
١٩٦٨م عن وكالة تاس السوفيتية جاء فيه " أن الإتحاد السوفيتي يقف بحزم
ضد المحاولات الجديدة للأوساط العنوانية في الولايات المتحدة الأمريكية
وإنجلترا للتدخل في شئون بلدان منطقة الخليج العربي ، ولغرض إرادتهم على
تلك البلدان ^(١) .

ورحب الإتحاد السوفيتي في الوقت نفسه بالقطار التي أعلنت استقلالها
في ذلك الوقت ، وهي البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة ، وعبر عن
إستعداده الفوري لإقامة علاقات دبلوماسية معها والتعاون المثمر معها في
مختلف المجالات .

وفي غضون ذلك تميزت سياسة الإتحاد السوفيتي في علاقاته الخارجية
مع الخليج العربي بالتركيز على تشجيع الحركات المعادية للإستعمار ،
وبحلاته على القواعد العسكرية الغربية هناك ، ومن ذلك مساندتهم لما عرفت
باسم جبهة تحرير ظفار في عمان، ومحاولة إستخدامها كأداة دعائية

(١) ليوينميد فيكو : غروب الإستعمار إلى الشرق من السويس ، مجلة العصر الحديث السوفيتية ،
العدد ٢٨ الصادر بتاريخ ٩ يوليو ١٩٧٤م .

يستطيعون بها مهاجمة النفوذ الغربي في الخليج العربي ^(١) ، وهو الشيء نفسه الذي فعلته الصين بحيث تظهر تأثيرات الكتلة الشرقية (الإشتراكية) للمرة الأولى في منطقة الخليج العربي .

وإزاء إتساع شقة الخلاف بين طهران وبغداد على النحو الذي أوضحناه فيما مضى ، وإتهام الدوائر الغربية العراق بأنه يسعى من وراء إطلاقه في الخليج لتأمين مواقع إستراتيجية للإتحاد السوفيتي بغية إيجاد توازن بحري بواسطتهم مع إيران ، وأن مشكلة شط العرب مع إيران .

ومشكلة الحدود العراقية الكويتية التي أثّرت في بداية السبعينات كان السوفييت وراءها ، وأن جميع المشاكل التي تحدث في الخليج سواء في تضاعف نشاط الثوار في ظفار أو إنتشار الخلايا السرية في إمارات الساحل العماني أو مشاكل الحدود العننية - السعودية حول السعودية حول موقع اللويعة هي من وحي موسكو ^(٢) .

وفي المقابل هاجم الإتحاد السوفيتي سياسة الولايات المتحدة في المحيط الهندي والخليج العربي متهماً إياها بأن سياستها هناك تعني العودة إلى سياسة التوتر والعدوان ، وطرح الإتحاد السوفيتي فكرة الأمن الجماعي في قارة آسيا لتشمل منطقة الخليج العربي ^(٣) ، وهو في دعوته هذه يرى أنه لو عزز الأمن

^(١) Robert ,Hunter : " The Soviet Dilemma in The Middle East Port Oil And The Persian Gulf " (London 1970) P. 17.

- John .A: Middle East Journal. 26; 2 Spring 1972, Pp. 149-160.

^(٢) The Gulf ; Implications Of British Withdrawal , (The Center for Strategic and International Studies Georgetown University , Washington , H. C, Special Report Series; No. 8 Feb. 1973) P. 79.

- محمد السمك : صراع الأساطيل في البحر الأحمر والخليج ، مجلة المنصور ، العدد ١٧٩ (مارس ١٩٧٤)

^(٣) Shahrom ,Chubin: " Security In The Persian Gulf: The Role of the Outside Powers," (The International Institute for Strategic Studies, London , 1982) Pp. 79-80.

وتطور التعاون في منطقة الخليج العربي لمساعد ذلك على ترسيخ العلاقات ما بين دول المنطقة المذكورة وعلاقات الدول الآسيوية معها وفق مبادئ الإمتناع عن إستعمال القوة أو التهديد بإستخدامها والإحترام المتبادل للسيادة وكامل وحدة الأراضي ، وكانت وجهة النظر السوفيتية ترى أن إقتراحاً كهذا لا يمكن أن ترفضه دول الخليج العربي لأنه ينص على مساواة كافة الدول عند حل قضية الأمن بغض النظر عن نظمها وأشكال الإدارة فيها ومساحات أراضيها أو قدرتها العسكرية ، وهو بذلك يخلص أقطار الخليج العربي من الحرب والنزاعات المسلحة ، ويقلص ميزانياتها العسكرية لتحويلها إلى أغراض للتنمية الإقتصادية والتطور الإجتماعي^(١) .

كان طبعياً أن تعارض الدول الغربية أية مقترحات سوفيتية بشأن الوضع في الخليج العربي ، ولا سيما وهي تدرك تماماً أن الغرض من المشروع السوفيتي هو ضرب الإحتكارات الغربية في المنطقة ، تمشياً مع سياسة تفويض المصالح الغربية ، وكانت مساندة الإتحاد السوفيتي ودعمه لعمليات تأميم النفط لدول الخليج خير شاهد على تلك السياسة ، وناهيك عن التغلغل الذي حققه الإتحاد السوفيتي في صناعة النفط العراقية بموجب إتفاقية وقعت مع العراق عام ١٩٦٩م ، وبدأت حقول النفط في الرميّة بالعمل في عام ١٩٧٢م ، واعتبرت موسكو أن لهذا الحدث أهمية تاريخية حقيقية بالنسبة لسياستها في المنطقة إذ كان العراق يملك إحتياطياً هائلاً من النفط كانت الإحتكارات الأجنبية قد قلّمت بإستقلاله لأربعين عاماً^(٢) .

كانت موسكو سريعة في إستغلال فرصة قرار العراق لتأميم المصالح النفطية الغربية لتقديم المساعدة للعراقيين بإقامة صناعة نفطية وطنية مستقلة

(١) Howard ,M. Hensel: " Soviet Policy in the Persian Gulf 1968-1973"(pH. D. Dissertation, University of Virginia, August 1975) P. 759.

(٢) Robert ,E. Hunter :Op Cit: Pp. 13-14.

في حقول نفط الرميثة الشمالية بعد أن شجب السوفييت المصالح النفطية الغربية في العراق ، وأعلنوا أنه لن يكون لمقدور ما تسمى ب (الأخوات السبعة) أن تجازف بإرسال السفن الى الساحل العراقي ، وأن تبدأ حصاراً إقتصادياً كما جرى مع إيران في بداية الخمسينات ، بعد التأميم أعلنت موسكو " أن قيام الحكومة العراقية مؤخراً بتأميم المصالح الأجنبية ، شركة النفط العراقية (L.P.C.) كان ضربة خطيرة ضد مواقع الاحتكارات الإمبريالية في الشرق الأدنى ، وأن الاتحاد السوفيتي يدعم الشعب العراقي بإصرار في نضالهم العادل من أجل الحصول على حقهم في الهيمنة على مواردهم الوطنية ، وبالمشاركة مع الدول الاشتراكية الأخرى فإننا سنستمر في دعم الجمهورية العراقية لترسية إستقلالها الإقتصادي^(١) .

وأياً كان المردود الإقتصادي الذي كان الاتحاد السوفيتي قد يجنيه من وراء توريثه في الصناعة النفطية العراقية ، فإن فعاليته في العراق كانت بمثابة الأداة السياسية الإستراتيجية له في سياسته الخارجية في منطقة الخليج العربي كلها ، كما كانت الإتفاقية الموقعة بين موسكو وبغداد عام ١٩٧٢م أساساً لمعاهدة سياسية تضمنت إتجاهات معينة ضد العرب في وقت المصادقة على المعاهدة ، صرح النائب الأول لوزير الخارجية السوفيتي بأن المعاهدة العراقية مع وجود المعاهدة المصرية في السنة السابقة تشكل مساهمة جديدة ذات أهمية بالغة لتقوية العلاقات السوفيتية العربية وتطويرها ككل ، كما أنها تقوي في نفس الوقت جبهة القوى التقدمية المناهضة للغرب^(٢) .

يضاف الى ذلك أن المعاهدة السوفيتية مع العراق أسهمت في وضع أساس طويل الأمد للتعاون العسكري والسياسي بين الجانبين ، كما أنها تمنح

(١) Oles, M. Samolansky: " The Soviet Union and the Arab East Under Khrushchev" (Bucknell University Press Lewisburg, 1974) Pp. 100-101.

(٢) Ibid. P. 112.

الإتحاد السوفيتي دور البطل في النضال الثوري العربي في منطقة الخليج من أجل إزالة الهيمنة الغربية وتجريد كلفة قواعده ووسائله الإستعمارية .

كما اتخذت موسكو موقفاً إيجابياً من أزمة الطاقة في العالم ، وحظر النفط العربي وظاهرة الزيادة في أسعار النفط ، وشجعت الأنظار العربية على استخدام هذه الأدوات للأغراض السياسية .

كانت الأداة للثانية التي أعتمدها الإتحاد السوفيتي في سياسته في الخليج بعد القرار البريطاني بالإسحاب منه ، هي المساعدات العسكرية ، ويعد العراق المشتري الوحيد في منطقة الخليج العربي للأسلحة السوفيتية ، وبدأ حصوله عليها بكميات كبيرة في أعقاب القرار البريطاني عام ١٩٦٨ م ، وتوازي ذلك مع إنعزله المتزايد عن الغرب والعالم العربي ، والعداء الموجود بينه وبين إيران .

واستمرت المساعدات السوفيتية العسكرية للعراق بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، بالإضافة إلى تزويده بالخبراء والفنيين العسكريين للتدريب على المصنوعات العسكرية السوفيتية ، والتي كان من أبرزها صواريخ سكود ، وصواريخ أرض ، وطائرات ميغ ٢٣ ، والتي تعد من أحدث المقاتلات التي اخترعها السوفييت^(١).

وفي الوقت الذي كان البنتاجون قد أشار فيه لوجود ثلاثة قواعد بحرية سوفيتية رئيسية عاملة في المحيط الهندي^(٢) ، إننقد السوفييت بشدة مثل هذه

^(١)Roger F. Pajak: "Soviet Military Aid To Iraq and Syria" (Strategic Review, vol. 4, No. 1, Winter 1976) Pp. 51-59.

^(٢)Seea Statement on the Soviet Navy in the Indian Ocean Submitted by Dr. O. M. Smolansky in the Indian Ocean Political and Strategic Future, Hearing Before The Subcommittee on National Security Policy and Scientific Developments of the Committee on Foreign Affairs, House Of Representatives 92nd Congress, 1st Session U. S. Government Printing Office Washington D. C. 1971. Pp. 195-97.

التقارير وأعتبروها " مضللة " بهدف شغل الرأي العام العربي عن التواجد العسكري الأمريكي في البحرين^(١) .

وهكذا يمكن تلخيص وسائل السياسة السوفيتية في منطقة الخليج في أعقاب القرار البريطاني بالانسحاب في مساعدة الحركات الوطنية التحريرية ، والحصول على مصادر الطاقة والمبيعات العسكرية ، وتشجيع المشاركة الشيوعية في حكومات الجبهات الوطنية .

كما تجدر الإشارة إلى أن الدعم السيلسي السوفيتي للعراق في مطالباته المستمرة بالكويت ١٩٦١م ، ١٩٧٣م كان يمثل في الواقع رفضاً للسياسة السوفيتية من قبل الكويت والسعودية وقطر والبحرين والإمارات وتشكلهم في النوايا السوفيتية .

وظل يمثل حاجزاً نفسياً حال دون نجاح السوفييت في تحقيق مكاسب سياسية في تلك الدول وهو ما أدركته موسكو ، وحاولت تجنبه في نزاع العراق مع إيران ، والذي وقفت منه موقفاً حذراً ، وبذلك يكون الانسحاب البريطاني قد أتاح فرصة ولو محدودة للسوفييت بأن يحققوا بعض المكاسب السياسية في الخليج أو على الأقل كانوا يمثلون عامل فرملة وحفظ توازن لأية مغامرات سياسية هناك .

الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني .

كانت سياسة الانسحاب البريطاني من الخليج قد أدت فيما أدت إليه إلى بلورة جملة من المتغيرات الهامة ، والتي أعلنت تشكيل الخارطة السياسية للمنطقة ، ولم تكن الولايات المتحدة ببعدة عن هذه التحولات ، وكما أنها لم

^(١)Geoffrey, Jukes: " The Indian Ocean In Soviet Naval Policy " (The International Institute For Strategic Studies, London May 197) Pp. 25-27.

تقف مكتوفة الأيدي من الصراعات التي أحدثها قرار الإنسحاب ، والذي كان يمثل في حقيقته صدمة مريكة للسياسة الأمريكية في الخليج العربي (٢) .

(٢) ليس صحيحاً البتة أنه في وقت إعلان ويلسون لم يكن يلوح الخليج بحدّة في الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة كما أنه ليس صحيحاً أيضاً أن قرار الإنسحاب كان بترتيب مع الولايات المتحدة ، فمِنطقة الخليج العربي كانت في صميم السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من خلال الثوابت الإستراتيجية الأمريكية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وكملت القوى الإقليميّة الرئيسية فيه (إيران ، العراق ، السعودية) بالإضافة إلى الموقع الإستراتيجي للمنطقة ، والحافز النفطي تمثل المنطلقات الرئيسية بالإضافة إلى مصر وإسرائيل للمشروعات الدفاعية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (مبدأ ترومان - مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط - حلف بغداد - فكرة الحزام الشمالي) ، ومن وحي هذه السياسة كانت المساعدات الإقتصادية والعسكرية التي قُمت لكل من السعودية وإيران والعراق على مراحل متقطعة وليس مضيّ لها لم تكن رغبة في الإندفاع بقوة نحو الخليج - طالما أن بريطانيا الحليف التقليدي تقوم بوظيفة الشرطي للمحافظة على المصالح الغربية - إن الإستراتيجية الأمريكية كانت معنومة نحو الخليج ، وإلا ما إستطاعت أن تحقق مكاسب نفطية في بترو دول وإمارات الخليج ، وقد رأينا كيف تدخلت الخارجية الأمريكية والكونجرس أكثر من مرة في سياسة النفط بين الشركات والنول المنتجة للحبولة نون إغراق الرُسُمال الأمريكي ، وكما أن السياسة الخارجية الأمريكية وخلال فترة طويلة من الزمن تمتد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى أواخر الثمانينات قد تميزت بأن ثمة ثوابت ومنطلقات كانت هي التي تحكم توجهاتها وتسيطر على أفكار المعنيين بإعدادها وأن حالة من التواصل في المدرجات السياسية قد فرضت نفسها بهذا الإتجاه ، وإذا كانت هناك ثمة متغيرات تذكر فليها تقتصر فقط على ما يتعلق بإطار الحركة السياسية وأساليب التعامل وأدوات التحرك الخارجي ، فهناك خط من الإستراتيجية يربط روزفلت في الثلاثينات إلى ريغان في الثمانينات ، وهو خط واضح لا يبعد عن هذه الثوابت التي من أهمها :-

- ١ - إحتواء النفوذ والحد السوفيتي الشيوعي .
 - ٢ - الدفاع عن الأنظمة والحكومات الموالية للغرب .
 - ٣ - محاربة حركات التحرر في العالم الثالث .
 - ٤ - المحافظة على مصادر النفط في أيد غربية
 - ٥ - الدعم الكامل للكيان الصهيوني .
- هذه الثوابت والأهداف لم تتغير وإما صيغ التعبير عنها وكيفية التعامل معها قد تختلف ، هذا ما يلعب لنا كيف أن التقليد الأمريكية قد إعطيت أن تتحدث عقب مجيء كل رايس جديد ما تسميه بالإستراتيجية الجديدة .
- راجع :-

- William, Plok :Op Cit: Pp. 261-265.

فقد كانت الولايات المتحدة وبين إعتبارات أخرى رغبة في أن تبقى المملكة المتحدة في الخليج لمساعدتها إزاء مسئوليتها الدولية ، وكما أنها لم تكن ترغب في التواجد العسكري المباشر في منطقة الخليج العربي حتى لا تثير غضب حلفائها الإقليميين ، وتنفذ بالتالي هيبتها السياسية هناك ، كما أنها لم يكن بمقدورها أيضاً أن تقف مكتوفة الأيدي من قرار خطير كهذا ومن المتغيرات التي ستنتج عنه ، وإلى هذا الحد وضعت سياسة الإنسحاب البريطاني الإدارة الأمريكية في مأزق صعب ، وموقف دقيق للغاية ، ويبدو أن الإدارة والسياسة الأمريكية التي إعتلت أن تتعامل مع الأزمات الطارئة بحلول جاهزة ، لم يكن ليعيها أن تستدعي من رصيدها الإستراتيجي من الأيدولوجيات ما يعالج موقفاً كهذا ، وفقد إستحدثت من قبل فيما يتعلق بنظريات الفراغ ما عرف بإستراتيجية الإنتقام المنتشرة MOSSIVE RELATION ، والتي تبناها وزير الخارجية دالاس أثناء إدارة إيزنهاور ، وكانت تعني للتهديد بهجوم نووي مضاد مباشر وعالمي ، وذلك لثني الإتحاد السوفيتي عن أي نوع من الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو أحد حلفائها الرئيسيين .

وفي عهد كيندي أنتقد رئيس أركان الحرب تيلور MAXWELL TAYLOR إستراتيجية الإنتقام المنتشر ، وقال من الممكن أن تكون هذه الإستراتيجية قد إستطاعت أن تمنع الحروب الكبيرة (حرب عالمية ثالثة) ، ولكنها لم تستطع

- William, Carl. Spielman: " The United States In The Middle East " (New York; Pageaut Press- 1958) P. 85.

- روبرت كويل ، سياسات الولايات المتحدة في الخليج العربي (الحرب العالمية الثانية ، الحرب الباردة ، الاحتواء) في دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي ، ترجمة د. خليل علي مراد ، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٢ ص. ٧٢.

- نهى تادر : السياسة الخارجية الأمريكية بين التداخل العسكري والهيمنة الاقتصادية ، مجلة شلون فلسطينية ، العدد (١٠٧) أيار ١٩٨٠م ص. ٣١ وعن فكرة الخزام الشمالي راجع :-

-Roshollah, K. Ramazian: " The Northern Tier ; Afghanistan , Iran and Turkey " (D. Van. Nostr And Company", Inc, Princeton.1966) Pp.10-11.

- Sec: Amile, A. Nokhle: Op Cit: P. 6.

أن تحافظ على " السلام الصغير " الذي يجنب المشاكل القليلة الأهمية قياساً بالكوارث الناجمة من حرب عامة ، ومن ثم يصيح هذا المبدأ ذي جدوى ، واقتراح تايلور مبداه الجديد القائم على الإجابة المرنة ^(١) **FIXIBLE REPONSE**.

وهو يعني مواجهة أي نوع من التهديدات المفاجئة من الحرب الذرية العلة إلى التدخلات والإعتداءات الناجمة عن فراغ سياسي في منطقة ما .

بيد أن هذه الإستراتيجية قد أفضت في النهاية إلى مزيد من التورط الأمريكي في فيتنام ، وفي حين كانت الإستراتيجية الأمريكية العامة تفضل التوازن والتوفيق بين التدخل العسكري (مبدأ ترومان - إيزنهاور - كينيدي) والمساعدات الإقتصادية (خطة مارشال)^(٢)، أخطرت الدوائر السياسية والإستراتيجية في منافسة طبيعة الخيارات الإستراتيجية التي يمكن من خلالها للولايات المتحدة أن ترد على التهديدات المحتملة من قبل الإتحاد السوفيتي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي ، بعد أن أخذت خطورته الحقيقية في التجسم مع التوسع الذي طرأ على البناء العام للقوة البحرية السوفيتية في البحر المتوسط وغيره من البحار والمحيطات ^(٣)، وفي هذا الإطار فقد عمد بعض الإستراتيجيين الأمريكيين إلى التحذير من المخاطر التي ستترتب على

^(١) Klare, Michael : "Decurite Et Nouveau Risques de Conflict Une Strategie De Defense Global Pour 1' Amerique Forte " Le Monde Diplomatique, September 1981.

^(٢) First Annual Report To Congress An United States Foreign Policy For The 1970 February 18 , 1970 " Public Papers of the Presidents of the United State, Richard Nixon ; Containing The Public Messages Speeches, and Statements for the President 1970" (United State Government Printing Office Washington, 1971) P. 118.

^(٣) Robert . E. , Osgood: " U. S. Security Interests and the Law of the Sea" In Ryan C. Amacher And Richard James Sweeney, (The Law of the Sea U. S. Institute for Public Research, Washington, D.S. 19676) Pp. 11-35.

- روبرت أوزك : المصالح الأمنية الأمريكية وقانون البحار في (قانون البحار : المصالح الأمريكية والخيارات) لمحرريها ريان سي - امشر وريچارد جيمس سوني ، معهد المشاريع الأمريكية للبحوث السياسية العلم واشنطن ١٩٧٦م.

عدم إمتلاك الولايات المتحدة لقوة هجومية فعالة في المحيط الهندي تستطيع التصدي للتهديدات العسكرية السوفيتية ، وأن المصالح الأمريكية في الخليج قد تعاضلت بشكل يتعارض مع الأهداف الروسية التاريخية والتوسع في وسط آسيا ، ومن ثم يصبح لأقطار الخليج العربي سبب معقول للقلق من احتمال التدخل العسكري السوفيتي المباشر ، ولا تأمل دول الخليج ذات الكثافة السكانية القليلة في تطوير قدراتها العسكرية بشكل يساعدها على مواجهة تلك التهديدات ، وهم في الواقع يبنون آمالهم علينا في التصدي لأي تهديد إلا أنهم يفضلون أن نقوم بذلك خارج المنطقة وبشكل يؤدي الى التقليل من تورطهم ، كما ينتابهم الخوف الشديد من إمكانية تحول المنطقة الى ميدان مواجهة بين القوى العظمى .

إن الخليج العربي بسبب موقفه الإستراتيجي وموارده القليلة عامل لا مهرب منه في التوازن الدولي ، ومن ثم نجد أن التوازي الذي يمكن رسمه بين أوروبا في الأربعينات والخليج العربي في مطلع السبعينات ، هو توازي ظاهر وملفت للنظر ، والخليج العربي يكون بالتأكيد كما كانت أوروبا في الأربعينات ، المصدر الحساس للصراع بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي والذي نتج في أوروبا بسبب من الحرب والهزيمة ، والذي نتج في الشرق الأوسط بسبب من انسحاب القوة التي سيطرت على المنطقة وتردد الولايات المتحدة في ملأ تلك الفراغ ، وفي منطقة أهميتها للمصالح الأمريكية في الستينات وبداية السبعينات كأهمية أوروبا في الأربعينات .

كما حذرت هذه الدوائر الإستراتيجية من تردد الإدارة ، واعتبرت أن الخليج العربي في أزمة حقيقية ، وأن الفراغ الذي يمثله الخليج العربي اليوم سوف يملأ ، ولأنه ليس بمقدور أية قوة محلية ملأه فإنه سوف يملأ من قبل قوة خارجية ، وإن كانت السوفيتية فإن التركيب السياسي للمنطقة سوف يتعرض الى تدمير مفلج .

إن فقدان الخليج العربي يتوقع أن يشكل بداية أكيدة لنهاية الموقع الأمريكي في أوروبا الغربية واليابان ، وذلك لأن هذه الدول التي ستكون معتمدة على الإتحاد السوفيتي في الحصول على أحد الموارد الحيوية (النفط) ستضطر الى تعديل سياساتها وأساليب عملها بما يلائم رغبات موسكو ، حتى إن لم يصر الإتحاد السوفيتي مباشرة على أن تقطع هذه الدول روابطها الأمنية مع الولايات المتحدة ، فإن هذه الروابط لن يكون لها أي معنى حقيقي ، وفي مثل هذه الظروف لن يخدم إبقاء التواجد الأمريكي الأمن في أوروبا ، أي غرض حقيقي ، ومن ثم قد يطلب منه الرحيل ويتفصل حلفائنا الكبار لما بعد الحرب عنا ، وإسحاب القوات العسكرية الأمريكية من قواعدها ، لن يكون للصينيين أي بديل للبحث عن أفضل سلام يمكن أن يحصلوا عليه مع الروس ، إن عواقب السيطرة السوفيتية على الخليج العربي لن تحدث نزاعاً مهماً ، وإنما العالم الذي سيظهر للوجود حين تترد القوة والنفوذ الأمريكيين من أوراسيا ، وحين تواجه الولايات المتحدة بالخيار بين الحصول على بترول الخليج العربي وفقاً للشروط السوفيتية أو محاولة تمشية أمورها بدون هذا البترول هو الذي سيكون مكن النزاع الحقيقي ، والنتيجة الأولى لهذا النزاع ستكون ببساطة هي أن مركز الجاذبية في المصالح الأمريكية في العالم لن تجده في أوروبا بل في الخليج العربي ^(١) .

(١) إخطر في هذه المناقشات والدراسات الإستراتيجية والسياسية مجموعة من أساتذة الجامعات الأمريكية مثل روبرت تكر أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جون هوبكنز (John Hopkins) ، وهو مؤلف كتاب الإنعزالية الجديدة وعد أم وعد (New Isolationism Threat or Promise) ، وكتاب تعادل الأمم (The Inequality Of Nations) وبعض السياسيين مثل هرولد أج ساندرز (Harold H. Sanders) الذي شغل فيما بعد منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وكتب تقريراً بهذا الخصوص بعنوان :--
= U. S. Relations with the Persian Gulf States Department of State Bulletin, Oct. 1970.
وكذلك : لولهد براون والذي شغل فيما بعد منصب وزير الدفاع وكتب تقريراً بعنوان :--

هكذا نشبت التحليلات والتفسيرات الإستراتيجية لظواهر القوة السوفيتية الجديدة ، وألقت بظلالها فأحدثت حالة من القلق المتزايد التي كانت سائدة وقتذاك لدى الأوساط النفط الأمريكية لا سيما وأن قرار الإنسحاب البريطاني قد ترافق مع احتمالات نزوب إحتياطي النفط الأمريكي وإستنزافه السريع ، أضف إلى كل هذا فإن التطورات التي شهنتها الأسرة الدولية عقب حرب الأيام الستة ، بما في ذلك نقل محور الصراع بين القوتين العظميتين إلى منطقة المحيط الهندي ^(١) ، والتي يمثل الخليج العربي فيها حلقة الإتصال الأساسية بين هذا المحيط ودائرة البحر المتوسط بشكل عام ، والمنطقة العربية بشكل خاص ، أدت إلى تصاعد أهمية المنطقة في الإدراك الإستراتيجي الأمريكي ، وما يترتب على ذلك من إعادة تقييم شاملة وهامة للمصالح الأمريكية في عموم منطقة المحيط الهندي .

Protecting U. S. Interests in the Persian Gulf Region Department U. S. State Bulletin Oct. 1970.

- وجوزيف نويلم وكيل مساعد وزير شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا الأمريكي والذي كتب بيلاً قدمه للجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط في ١ يوليو ١٩٧٠ بعنوان
- ' Oil Supply Prospects And U. S. International Energy Policy, Department of State Bulletin, in Oct. 1970:
- وأيضاً ماثيو غنتر (Mathew Nimetz) وكيل وزارة الخارجية الأمريكي فيما بعد للمساعدة الأمنية للجنة تخصصات المجلس التشريعي بعنوان :-
- Indian Ocean Persian Gulf U. S. Security Framework Department Of State Sep. 16, 1970.
- راجع كل هذه المداولات في :-
- New Perspectives On The Persian Gulf, Hearings Before The Subcommittee On The Near East And South Asia Of The Committee On Foreign Affairs, House Of Representative, 93rd Congress, 1st Session, U. S. Government Printing Office, Washington S. C. 1970, PP. 20-25.
- Oil Fields As Military Objectives; A Feasibility Study prepared For the Special Subcommittee Of Investigations Of Committee On International Relations U. S. Government Printing Office Washington, D.C. 1971, P.X1.
- ^(١) Geoffrey, Jukes: Op Cit: P.71 .
- T. B. Millar: " The Indian And Pacific Ocean Same Strategic Considerations" (Adelohi Papers, No. 57, The Institute For Strategic Studies, London May 1970) P. 6.

ومن ثم فقد أدرك مسئولوا الأمن القومي الأمريكي ضرورة التركيز على هذه المنطقة فلامحيط الهندي لم يكن مهماً في حد ذاته كحوض مائي ، وإنما كانت أهميته بسبب مسئل الإستراتيجية الشاملة على المستويين الإقليمى والدولي ، وكما أن النظرة الجغرافية البسيطة تشير إلى كون هذا المحيط مدخلاً إستراتيجياً للخليج العربي ، وبالإضافة إلى ذلك أنشأ إهتمام الإتحاد السوفيتي المتزايد في المحيط الهندي فضول الولايات المتحدة .

بيد أن هذا كله لم يكن يعني أن الولايات المتحدة وبموجب هذه المتغيرات كانت مهياة لتبني مسئولية الموقف الميسلي الجديد في الخليج العربي ، وأن ثمة خطة أمريكية لمواجهة الحالة التي ترتب على رحيل القوات البريطانية من المنطقة ، حتى أن زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ الأمريكي (مايك ماستفيلد) قد أعترف بذلك عندما قال في سنوات الإنسحاب " أنا آسف لشعور البريطانيين - البريطانيون أنهم مجبرون على إتخاذ تلك الخطوة لأنه سيطلب منا أن نملأ هذا الفراغ ولا أدري كيف سنقوم بهذا العمل لأنني لا أظن بأن لدينا الرجال ولا الموارد له ولكن لا مناص من التحرك حتى لا يحدث فراغ يحاول الإتحاد السوفيتي أن يملأه" (١) .

وفي هذا تأكيد على ما ذهبنا إليه فيما مضى من أنه لم يكن هناك تنسيق بين بريطانيا وحليفاتها الولايات المتحدة بشأن مسألة الإنسحاب ، كما أن الإدارة الأمريكية حاولت في الوقت نفسه أن تثني حكومة لندن عن تنفيذها ذلك القرار في تاريخه المعن مقابل تعهدها بتكليم المساعدات الكفيلة بحل أزمتها

(١) Dale. R. Tahtlinen :Op Cit: Pp. 15-25.

- Ronald .G. Wlafe (Ed) :Op Cit: P. 44.

- كذلك : محمد عبد الغني سعودي : الخليج العربي بين مقومات الوحدة وصراع القوى العظمى ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربي ، الكويت العدد ٢٠ سنة ١٩٧٩ ص. ٢٩ .

العالمية ^(١) ، وغير أن بريطانيا لم تكثرث لكل النداءات الأمريكية وقررت المضي في سياسة الإتحساب التي عنتها وأنشطن بمثالية إضعاف للإستراتيجية الأمريكية في وقت يقتضي المزيد من الجهد والتكاتف الغربي لمواجهة الإتحاد الموفيتي ، وهذا بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تكن مهياة كلياً لقبول مسئولية أمن الخليج العربي مباشرة ، وكما أن عقدة فيتنام جعلت من العمل المباشر على الطريقة البريطانية أمراً مستحيلاً ، وكان للرئيس الأمريكي نكسون قد أمر هنري كيسنجر H. KISSINGER رئيس مجلس الأمن القومي بدراسة الخيارات السياسية المتاحة أمام الولايات المتحدة والتوصية بإطار سياسي أساسي ، ورغم أن كيسنجر كان منشغلاً بحرب فيتنام إلا أنه أعطى هذا للمشروع أولوية عليا كما يبدو ، وقدمت الوثيقة التي نتجت عن جهوده ، وهي المذكرة الدراسية لمجلس الأمن القومي رقم ٦٦ إلى البيت الأبيض في يوليو ١٩٦٩م ، وبعد مراجعة للتوصيات التي احتوتها المذكرة رقم ٦٦ أصدر الرئيس نيكسون مذكرة قرار الأمن القومي رقم ٩٢ لترسم سياسة الولايات المتحدة في المنطقة ، ولقد تضمنت هتان المذكرتان ثلاثة خيارات بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي وهي :-

١. أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم المساعدات إلى الحكومات الموالية للغرب في الخليج العربي ، والإبتعاد عن تبني دوراً عسكرياً مباشراً في المنطقة.
٢. نشر قوات أمريكية في الخليج العربي لتأدية مهمات (الشرطي) التي كانت بريطانيا تؤديها سابقاً .

(١) سيف الرمحي : التطور الإقتصادي والسياسي لأقطار الخليج العربي ترجمة عبد السلام الإدريسي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠ ص ٢١٤ .

٣. العثور على وكيل بمعنى توظيف قوة إقليمية قادرة على ضبط مجريات الأحداث في المنطقة بما يضمن مصالح الغرب والولايات المتحدة ، بدلاً من نشر قوات أمريكية^(١) ، وعند مناقشة هذه الخيارات الثلاثة نجد أن الخيار الأول لم يعد مقبولاً لا سيما بعد أن أرتفعت أهمية المنطقة لتصبح جزءاً حيوياً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت الدفاع عنها مسألة ملحة باعتبارها أحد عناصر الأمن القومي الأمريكي ، وهو ما أكدّه جوزيف سيمكو ، مساعد وزير الخارجية الأمريكي في مطلع السبعينات عندما أعلن بأن للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي " أهدافا سياسية - اقتصادية - استراتيجية هامة جدا " ^(٢) ، والأمر الذي يفترض إيجاد إطار معين للتعامل معها بدعم النفوذ ، وبنوعها من السقوط بأيدي الخصوم بدون أي تورط عسكري مباشر ، وإنما عن طريق تقوية علاقات التحالف مع القوى المحيطة وتشجيعها على إقامة صيغ الأمن الجماعي ، وخلق حالة من التبعية بما يخدم الأهداف والمصالح الأمريكية ، ومن ثم كان الابتعاد خيار مرفوض بحكم تطورات الصراع الإستراتيجي بين القوتين العظميتين وأما الخيار الثاني ، والذي يتمثل في التدخل عن طريق إرسال قوات عسكرية الى المنطقة لا يمثل سوى مجزفة عسكرية حقيقية في ظل تورط الولايات المتحدة في النزاع الفيتنامي ، وكانت تبحث لها عن نهاية تحفظ ماء الوجه .

(١) U. S. Department of State Bulletin, U. S. Government Printing Office, Washington, D. C. vol. 67 No. 1732 P. 242.

- وكذلك :-

د. خليل علي مراد : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط الهندي ١٩٦٨-١٩٨٠م بحث منشور بمجلة الخليج العربي، العدد ١ المجلد السابع عشر ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥ ص. ٤٨

(٢) For Secretary Gospel Sanso's Statement Sea, For Example New Perspectives On The Persian Gulf Hearings Before The Subcommittee On The Near East and South Asian of the Committee On Foreign Affairs, House of Representative, 93rd Congress, 1st Session U. S. Government Printing Office Washington D.C. 1973 Pp. 1-10.

ومنذ ذلك الحين كان من غير الوارد في نظر الرأي العام الأمريكي الإحتفاظ بوجود عسكري له موضع آخر من العالم ^(٢) .

كما أن الكونجرس الأمريكي نفسه لم يكن مقتنعاً في ظل إرهابيات الحرب الفيتنامية بتدخل مرير آخر في أي من منطقة ، حتى إن كانت منطقة الخليج العربي ، وراح يدور في فلك التساؤلات الآتية :-

هل يتطلب الأمن القومي الأمريكي أن تحافظ الولايات المتحدة على أعداد كبيرة من العسكريين فيما وراء البحار ؟ هل يجب علينا أن نحفظ بمخزون كبير من القواعد الأجنبية ؟ إلى أي حد تعد هذه المنشآت التي صممت وأنشئت أساساً للخمسينات مهمة بالنسبة إلى احتياجات الدفاع في السبعينات ؟ أتمساهم

^(٢) إن مبدأ التدخل العسكري عن طريق إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى المنطقة ، الذي يعد من المحرمات الكبرى ومستصاغاً مع بداية السبعينات ، أصبح مع نهائيتها ضرورة إستراتيجية أمريكية لا سيما في أعقاب الغزو السوفيتي لأفغانستان عندما أعلن كارتر في مطلع عام ١٩٨٠م أن أي محاولة من قبل أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعد هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وأن هجوماً مثل هذا سوف يواجهه بكل الوسائل الضرورية ومن ضمنها القوة العسكرية وبعد هذا الإعلان تم تشكيل قوات الإبتشار السريع من إستراتيجية التدخل العسكري الأمريكي المباشر في الخليج العربي للحيلولة دون ضم إيران أو باكستان إلى الإمبراطورية السوفيتية أو سد مضيق هرمز ، ومنع أعمال العنف في منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى التحظر لسياسة العراق العدائية تجاه الولايات المتحدة والكويت والسعودية ، وإلى جانب أن هذه النظرية قد استوجبت أن تؤسس للولايات المتحدة لها حيويماً عسكرياً في منطقة الخليج تمثل العودة إلى سياسة القواعد العسكرية لبقها قد دفعت بإدارة البنتاجون نحو إختلاف المبررات الأخلاقية والأخلاقية للتدخل العسكري في الخليج ، وهو ما كشفت عنه أزمة الخليج الثانية ١٩٩٠م بكل ملامستها ، وبقاء القوات العسكرية الأمريكية متمركزة على أرض الواقع في العديد من الدول الخليجية حتى كتابة قول هذه الرسالة .

راجع

- Department of Defense Authorization for Appropriation for Fiscal Year 1981, Hearings Before The Committee an Armed Services , United State Senate, 96th Congress Second Session 1980, Part 1, P. 445 (Hereinafter Edited As Hearings).

المعاهدات الدفاعية الأمريكية في ضمان أمن الولايات المتحدة أم أنها تورطها في حروب مكلفة والمصالح الأمريكية ليست مهددة؟^(١) .

ولم تهتم الإدارة الأمريكية بتكليم إجابات لمثل هذه الإستفسارات حيث كان الإجماع قد أتجه نحو الخيار الأخير ، وهو الإعتماد على سياسة الوكيل الذي يتفق والإستراتيجية الأمريكية الجديدة في آسيا التي وضعت لإدارة الرئيس نيكسون خطوطها الرئيسية بعد فترة وجيزة من توليها السلطة .

ذلك أن هذه الإدارة قامت منذ توليها السلطة في عام ١٩٦٩م بإعادة النظر في سياسة الولايات المتحدة في آسيا، وإلى طرح مبدأ جديد كان لكيسنجر مستشار الرئيس للأمن القومي دور هام في بلورته .

ففي خطاب ألقاه نيكسون في عام ١٩٦٩م أعلن عن مجموعة أفكار مبادئ جديدة للسياسة الأمريكية تؤكد على فك ارتباط الولايات المتحدة العسكري المباشر في المشكلات الدولية .

وأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة أو راغبة في تقديم الرجال والمال والسلاح للحفاظ على الوضع القائم في العالم، كما نكر الآخرين بمسئولياتهم الدولية والإقليمية ، وهذا يعني أن الولايات المتحدة لن تستمر في دور شرطي العالم .

لأن هذا الدور قد أدى الى تخطيها في أزمة سياسية وإقتصادية وأخلاقية، وهكذا فإن الدور الجديد الذي رسمه نيكسون - كيسنجر للولايات المتحدة يركز على إبتعادها عن التدخل المباشر ، وبدون أن يؤدي ذلك الى تغيير إستراتيجيتها المرتكزة على ضمان تفوق الولايات المتحدة وحماية مصالحها

(١) النشرة الإستراتيجية ، القواعد والمنشآت والتسهيلات العسكرية الأمريكية المحيطة بالمشرق العربي ، مركز العالم لثلاث الدراسات والنشر ، لندن ترجمة المؤسسة العبي للدراسات والنشر ، بيروت العدد ٥ في ١٠/٤/١٩٨٠م

الإقتصادية ، وهذا يفترض دعم الولايات المتحدة عسكرياً وإقتصادياً للنظمة الحليفة لكي تتمكن من القيام بدور الحامي للمصالح الأمريكية^(١) .

وبذلك يكون الخيار الثالث من الخيارات المطروحة في الأوساط الأمريكية لملئ الفراغ في الخليج ينسجم مع مبدأ نيكسون الذي إرتكز بدوره على سياسة المشاركة الإقليمية " على أساس الحد من الدور العسكري الأمريكي المباشر في العالم ودفع القوى المحلية الحليفة لتحمل جزءاً من عبئ الدفاع عن الأيديولوجيات والمصالح الرأسمالية .

وبالرغم من أن المبدأ يشكل تراجعاً في توجيهات السياسة الأمريكية السابقة ذات للصيغة العدوتية الهجومية ، إلا أنه لا يعني البتة العودة الى سياسة العزلة التي إتبعها الولايات المتحدة في القرن ١٩ ، بل مجرد تغيير في أسلوب تعامل الولايات المتحدة مع المشكلات الدولية^(٢) .

ولقد أفترض تطبيق مبدأ نيكسون دخول الولايات المتحدة في محادثات مع الإتحاد السوفيتي والصين للسيطرة على الأوضاع الدولية وتحقيق سياسة الوفاق الدولي التي كان يطالب بها القادة السوفييت ، إلا أن المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة بالرغم من فترة الوفاق الدولي الطويل ، فشلت في

^(١)U. S. Department of State Bulletin U. S. Government Printing Office, Washington D. C. vol. 67 No. 1932, P. 245.

- نصير علزوي : الانفراج والشرق الأوسط شئون فلسطينية ، عدد ٩٢/٩٣ يوليو - أغسطس ١٩٧٩ ، ص. ١١٧ ١١٨ .

^(٢) كان نيكسون قد نثا بهذا التغيير في السياسة الأمريكية حتى قبل أن يعطي الحكم حيث أوضح في مقالة نشرت في أكتوبر ١٩٦٧م بأن أول آثار حرب فيتنام على الولايات المتحدة الأمريكية ستكون موجهة إقليمية تجعل الرأي العام والكونجرس غير مباليين لتدخلات مشابهة ، وعليه فإن دور الولايات المتحدة كرجل بوليس عالمي سيكون محدود ، وأنه إذا ما تدخلت فإن ذلك سيكون بعد أن تقوم الدول في منطقة ما بتوحيد جهودها لحماية نفسها مع ضمانة أمريكية بتوفير كل ما يلزم من مساعدات غير مباشرة .

- R. Nixon: " Asia after Vietnam" Foreign Affairs. vol. 24, Oct. 1967, P. 123-125.

تخليص نفسها كلية من الطموحات العالمية وعقلية الحرب الباردة التي كانت تملكها ^(١) ، وعلى أية حال كانت الترجمة اللغوية للخيار الثالث المذكور مبدأ نيكسون فيما يتعلق بمنطقة الخليج العربي ، وهو اعتماد واشنطن على دول المنطقة المؤيدة للغرب وبالأذات إيران والسعودية ، ولذلك سعت إلى تسوية الخلافات القائمة بينهما ، وخلق حالة من التفاهم المشترك بصدد العديد من القضايا السياسية المطروحة ، ولأن بقاء مثل هذه الخلافات إنما يمثل من وجهة النظر الأمريكية فرصة سانحة للقوى المعادية للمصالح الغربية من النفوذ إلى المنطقة .

وقد جاء في دراسة قام بها مجلس الأمن القومي ما يلي " أنه من الواجب مضاعفة الوجود الدبلوماسي الأمريكي في الخليج العربي ، وأن على الولايات المتحدة أن تؤكد شراكتها مع الدول المطلة على ساحل الخليج وخاصة السعودية وإيران ، وأن الأخيرة أصبحت هي البؤرة الرئيسية للاهتمام الأمريكي المتمتع ^(٢) .

وقد أكد جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية السابق على الجهود الأمريكية الداعية إلى إقامة تعاون إقليمي في منطقة الخليج لا سيما بين إيران

^(١) نهى تادروس : السياسة الخارجية الأمريكية بين التدخل العسكري والهيمنة الاقتصادية - مقال في شئون فلسطينية ، العدد السابق ص. ٥٨-٨٨

- د. زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي " مبدأ كلتر - برنامج الدراسات السياسية والإستراتيجية معهد الإنماء العربي ، بيروت ص. ٥٩

^(٢) روبرت جي ، براتجر ودول آر تاهنتن ، خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج العربي ، دراسات إستراتيجية رقم (٣) ترجمة مؤسسة الأبحاث العربية بيروت ١٩٨٠ ، ص. ٨ - سيكليل كبير ، الاقتصاد السياسي لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى ممالك الخليج العربي ، ترجمة بيلر عقل ، مجلة دراسات عربية ، السنة العاشرة ، العدد (٩) يوليو ١٩٧٤ ، ص. ١٣١ - هاتسون بالودين ، إستراتيجية القد ، ترجمة خيرى بنونة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٥ ص ١٩١ .

والمملكة العربية السعودية بقوله " لقد قررنا أن نبذل جهداً متميزاً لتحفيز الدولتين الرئيسيتين في المنطقة إيران والعربية السعودية ، وأن نكون نافرين ومتعاونين معهما ، وإذ كلما إستطعنا تقريبيهما وتحفيزهما على إقامة تعاون مشترك بينهما كلما أصبحتا القوتين الأساسيتين اللتين تتمكنان من تأمين الإستقرار في المنطقة ^(١) .

ولكن إلى أي مدى كانت علاقة الولايات المتحدة في ذلك الوقت بكل من إيران والمملكة العربية السعودية تتيح لها القيام بمثل هذا التنسيق السياسي بين قوتين يختلفان أيديولوجياً ومذهبياً ، وهل كان بمقدور الولايات المتحدة بالفعل أن تقوم بمثل هذا الدور؟.

بالنسبة لإيران فإن الخلفية التاريخية للعلاقات بين الجانبين (الأمريكي الإيراني) ، والتي عرضنا لجاتباً منها تفيد بأن ثمة اعتبارات دولية رئيسية تحظى بأهمية كبرى في السياسة الأمريكية تجاه إيران ، فإيران هي مصدر النفط بالنسبة للغرب ، وحيث تعد الدولة للثانية بعد العربية السعودية ، وقد دعمت الحكومة الأمريكية للجهود التي بذلها الأمريكان في الحصول على إمتيازات نفطية إيرانية منذ العشرينات .

وقد أدى عامل النفط الى إلتقاء علم في المصالح بين الحكومة الأمريكية وشركات النفط الأمريكية والشاه ، وحصلت الخلافات الجوهرية الوحيدة على أسعار النفط ، ولم تبذل الولايات المتحدة جهداً يذكر للتأثير على الشاه في هذا الجانب ، وكما كان مركز إيران الإستراتيجي مهماً أيضاً بالنسبة للسياسة الأمريكية ، وكما هو الحال بالنسبة للنفط ومبيعات البضائع الأمريكية ، وذلك أن لإيران موقعاً مركزياً خاصاً فهي تقع بجوار أفغانستان وتركيا والعراق ،

(١) المناقشات البرلمانية الأمريكية المستمرة حول إهتمامات الولايات المتحدة وسياساتها في منطقة الخليج العربي ، ترجمة وبيع ميخائيل مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠ م ص .

ويعزز أهمية إيران الجغرافية سكانها البالغ تعدادهم في ذلك الوقت ٣٥ مليون نسمة وإمكانياتها الصناعية .

وقد جعلت كل هذه العوامل من إيران شريكاً أكثر قابلية للنمو من العربية السعودية الجرداء ، وسكانها القليلين على الرغم من الاحتياطي الأكبر لدى الأخيرة من النفط وطاقتها الإنتاجية ، ولن تكون الولايات المتحدة سعيدة في رؤية إيران بأهميتها النفطية الإستراتيجية تحت سيطرة الإتحاد السوفيتي أو أية حكومة مالية للولايات المتحدة ، ولهذا شجعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة إبتداء من الحرب العالمية الثانية بناء ترسانة من الأسلحة مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية^(١) ، وقد بدأ هذا المشروع التسليحي الأمريكي لإيران منذ نهاية الخمسينات عندما بدأت الولايات المتحدة تعمل بشكل جدي لتجعل من إيران قوة مهيمنة في المنطقة ، إذ أكدت الولايات المتحدة الأمريكية أن هدف للتعاون الأمريكي - الإيراني في المجال العسكري هو إستتباب الأمن وتنميته في منطقة الشرق الأوسط^(٢).

وأصبحت قوة إيران العسكرية تمثل حلقة وصل مهمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة الشرق الأوسط ، وتقع على عاتقها وظائف عديدة ومتشابهة تصل إلى حد حماية النظام الإقتصادي الرأسمالي العالمي .

(١) نيكى د. كيدي : إيران والسياسة الأمريكية ، ترجمة صبار سعون السعون ، بحث منشور بمجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة العدد (٢) ١٩٨٥ ص. ٦٠

(٢) See United States Arms Sales To The Persian Gulf Report of Study Mission To Iran , Kuwait, and Saudi Arabia, U. S. Government Printing Office Washington, D. C. 1971, P. 20.

- From The Very Beginning The Soviets Perceived American Concern and Activates Regarding The Security of the Persian Gulf as Plans For " Neocolonialist Purposes" For Details See ;CD. SP, vol. 20 No.921 March, 1968.

- د. أحمد ياسل البيهقي ، دور إيران في المنظومة الإمبريالية بحث منشور في مجلد بعنوان دراسات عن تاريخ الخليج العربي والجزيرة العربية ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، بجامعة البصرة ١٩٨٥م ص. ٢٦١.

وحتى عام ١٩٦٥ م إستلمت إيران أسلحة أمريكية في نطاق المساعدة العسكرية^(٢) وإعتباراً من هذا العام بدأت تشتري السلاح ، وقد أعطى ذلك بداية لواقع جديد هو مقايضة الأسلحة بالنفط ، الأمر الذي مكن إيران من الحصول على الأسلحة الأكثر تطوراً والتي تلائم رغبتها الإستراتيجية^(١).

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة هي التي دعمت إيران عسكرياً وزودتها بأحدث التكنولوجيا العسكرية بإستثناء السلاح الذري ، إلا أن هذا الدعم العسكري المطلق لإيران الذي إستمر حتى أواخر المبعينات قد أدى إلى

(٢) منذ أكثر من خمسين عاماً أو تزيد كفت المساعدات العسكرية ولا تزال أهم أدوات السياسة الخارجية والدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية ، فقد كفت هذه المساعدات أحد الأركان الأساسية التي اعتمدت عليها السياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية مثل مبدأ ترومان - سياسة الانخراط - إعادة تسليح أوروبا - حرب كوريا - التورط الأمريكي في جنوب شرق آسيا - التأييد الأمريكي لإسرائيل - المساعدات لدول الخليج العربي وترجع هذه المساعدات في حقيقتها إلى اعتبارات إستراتيجية - وعسكرية - واقتصادية - بالإضافة إلى اعتبارات تتعلق بالتأثير على سلوك الدول المستقبلية للمساعدات العسكرية ، على أن الاعتبار الأخير هو في رأينا يعتبر الأهم ، وبدونه لا يتسنى لهذه السياسة أن تحقق الاعتبارات السابقة عليه ، ذلك أن هذه المساعدات يمكن أن تستخدم للضغط على دولة معينة لإتجاه سياسة معينة تجاه قضية أو صراع معين ، ويتخذ هذا التأثير إما شكل التهديد بوقف المساعدات العسكرية ، أو للتشجيع على إتباع سلوك معين بمعنى أن المساعدات العسكرية تستخدم كأداة إما للضغط أو المكافأة ولا ريب أن قدرة الدولة المقعدة على التأثير على الدولة المتلقية تزداد في أوقات الأزمات وبخصوص الصلوات العسكرية أكثر منها في الأوقات العادية ، وهذا هو ممكن للخطورة في هذه السياسة ، وإذ أن كثيراً من النكبات العربية كفت بفعل هذه الإستراتيجية خصوصاً في مسألة النزاع العربي - الإسرائيلي وهو ما سنغرض له تفصيلاً في الفصل التالي بخصوص المساعدات العسكرية الأمريكية لدول الشرق الأوسط راجع :-

- Anne Hessing Cahn: "United States Arms to the Middle East 1967-76" A Critical Examination In Leitenbarg, Milton and Gabriel Sheffer (Eds.) Great Power Intervention In The Middle East New York; Pressman Press, 1979, P. 118-121.

- وأيضاً : د. هالة سعودي : المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية (١٩٤٨ -

١٩٨٤) دراسة منشورة بمجلة السياسة الدولية العدد ٨٨ أبريل ١٩٨٧ م ص. ١٨ - ٣٥ .

(١) لقد استعاضت الباحثة عن ذكر النسب لنقلات الدفاع والتسلح ، وحجم القوة العسكرية ، بجدول

يبين هذه الأمور مقارنة بدول الشرق الأوسط الرئيسية راجع ملحق رقم ()

خلافت جادة في الإدارة الأمريكية ، وعبر البعض عن مخاوفه من أن التصدير الكبير للأسلحة يتم على حساب تحديث القوات المسلحة الأمريكية ، أما البعض الآخر وعلى رأسهم السناتور ويليم فولبرايت ، فقد قال إذا أرادت الولايات المتحدة أن تستخدم وعلى وجه التسلوي مع إسرائيل القوة العسكرية الإيرانية لضمان مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط ^(١) ، ولا سيما وأن الولايات المتحدة لم تقم فقط تزويد إيران بالمعدات ، بل قامت بإرسال ١٥٠٠ فني يمثلون ثلاثة وخمسين اختصاصا مختلفا .

كما كان يوجد حوالي ٣٥٠٠ مختص عسكري في إيران تابعين للجيش الأمريكي ، والذين يقومون بتنظيم وتدريب الجيش وعقد دورات للضباط الإيرانيين في مجال التخطيط الحربي ، ويقومون بوضع أنظمة للإمداد والتصليح ، ويضعون نظام مركزي للدفاع الجوي مع استخدام التكنولوجيا المتطورة ، وكان اشتراك الأمريكيين بصفة مستشارين وفنيين من الكثرة بحيث أن القوات المسلحة الأمريكية أقامت محطة إذاعة وتليفزيون خاصة بها ، وقد كان مطار مهر باد القريب من العاصمة طهران ، والمجوز في أكثرية الأغراض العسكرية ، ومسرحا لنزول طائرات النقل الأمريكية في إيران ريجارد هيلمز المدير السابق للمخابرات المركزية ، والذي حرم على أعضاء السفارة إعطاء أية معلومات تخص التعاون العسكري مع إيران ، بالإضافة إلى ذلك فإن الإيرانيين يتلقون تدريبهم في الولايات المتحدة ، ففي عام ١٩٧٢م أكمل ١٥٠ طيار إيراني تدريبهم في الولايات المتحدة إضافة إلى ٣٢٠ أخصائي في البحرية كما تلقى الإيرانيون أيضا في إسرائيل ، كما عملت

(١) See The Persian Gulf, 1973; The Continuing Debate on Arms Sales, Hearings Before the Special Subcommittee on Investigations House of Representatives, Ninety Fourth the Congress, First Session, U. S. Government Printing Office Washington D.C. 1973: P. 13.

بعثة عسكرية إسرائيلية في إيران ، وقد صرح الأخصائيون الأمريكيون أن مقبرة وإجادة الطيارين الإيرانيين والفرق الأرضية يعادل تقريباً المستوى الإسرائيلي^(١) .

وفي الوقت الذي كان يتم فيه تحديث الجيش الإيراني كان يتم إعادة بناء وتوسيع القواعد العسكرية ، ففي عام ١٩٧٢م بدأ في بناء قاعدة المقاتلات في أصفهان بكلفة مليار دولار ، وقد أنتهى العمل منها في نهاية عام ١٩٧٥ ، وكانت تعتبر أكبر وأحدث قاعدة من نوعها في آسيا ، وتقوم في نفس الوقت بوظيفة أكبر محطة تدريب في العالم لطياري المقاتلات حتى عام ١٩٧٨م ، وفي عام ١٩٧٤م انتهى العمل من القاعدة البحرية والجوية في بندر عباس بكلفة ٢٠٠ مليون دولار على مضيق هرمز^(٢) ، وكان بديهياً إذا أن تحتل إيران المرتبة الأولى في أولويات السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، ولا سيما بعد أن أصبح النفوذ الأمريكي فيها بصورة مطلقة بعد أن بدأت العلاقات بين البلدين تسير وفق إطار من التبعية بحيث أصبح التدخل الأمريكي في شئون إيران هو العامل الخارجي الأساسي في خطط الشاه الطموحة لتطوير إيران وتدعيم قوته الشخصية ، والأكثر من ذلك فإن المصالح الأمريكية في الخليج أصبحت مرتبطة بشكل وثيق ليس بإيران فقط بل بنظام الشاه أيضاً ، كان هذا التماثل الوثيق هو الظاهرة التي ميزت عقد السنين بين ١٩٦٨ - ١٩٧٨م بحكم التوافق بين مصالح الولايات المتحدة وأهداف إيران في المنطقة والتي عبر عنها الشاه عندما أعلن عن إستعداده للقيام بدور الحارس على المصالح الأمريكية في الخليج العربي^(٣) .

(١)Rouhllab, K. Ramazian :Op Cit: Pp. 173-86.

(٢)Ibid. Pp. 187-89.

(٣) مجلة السياسة الدولية إيران بين مومكو وواشنطن ، العدد ١٤ ، ١٩٦٨م ص. ١٢٤ وكذلك وديع ميخائيل حنا : المنافسة البرلمانية المستمرة حول إهتمامات الولايات المتحدة وسياساتها في الخليج العربي ، مرجع سبق ذكره ، ص. ٤٨١

أما بالنسبة للمملكة العربية السعودية فقد كانت علاقاتها بالولايات المتحدة منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية تسير في إطار الود والتفاهم ولم يعترها الضعف أو التوقف إلا فترات محدودة جداً ، وذلك بسبب حرص الولايات المتحدة المستمر على الاحتفاظ بعلاقة خاصة مع السعودية نظراً لمكانة المملكة في الخليج والشرق الأوسط ، والعالم الإسلامي على اتساعه ، بالإضافة الى أن هذه العلاقات كانت تحكمها اعتبارات إقتصادية وإستراتيجية وسياسية، تقوم على أساس ما تتمتع به السعودية من نفوذ سياسي ومالي وديني داخل المنظومة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^(١).

وإطلاقاً من حقيقة العلاقات الوطيدة المتنامية للولايات المتحدة مع كل من إيران والسعودية فقد عملت على حل كل من الطرفين لحل خلافتهما المتكررة حول الحدود المائية ومنها مثلاً الخلاف المتعلق بخط الملاحة الوسط في الخليج العربي ، وبالفعل فقد تم الاتفاق بشأن الموضوع عام ١٩٦٨م، وذلك عندما تمت تسويته على أساس (خط التلافيك) بموجب إتفاقية جنيف للخاصة بالبحار والمضائق لعام ١٩٥٨ م^(٢) ، وكثت الرؤية الإستراتيجية الأمريكية لتترك مدى الفقدان التي ستعود على السياسة الأمريكية في الخليج في حال نجاحها في الجمع بين السعودية وإيران في إطار سياسة " للدعامتين " أو " العمودين المتساندين " على النحو التالي :-

(١) د. وابد حمدي الأعظمي : العلاقات الأمريكية السعودية وأمن الخليج في وثائق غير منشورة (١٩٦٥-١٩٩١) دار الحكمة ، لندن ١٩٩٢م ص. ١٠٤

- Emile, A. Nakhleh : Op Cit: P. 22.

(٢) See ;Conference On The Law Of The Sea Official Records, vol. 1; Preparatory Decumbent, United Nations, Geneva, 24 February 27 April 1958. Pp. 129-130, Limits of the Seas; National Claims to Maritime Jousisdiction U.S. Department of States March 1973. P. 87 and Richard Young, " The Law of the Sea in the Persian Gulf; Problems and Progress In Robin Churchill, K R. Simmons, and Jane Welch, Eds. New Direction In The Law of the Sea, vol. III, Collected Papers Ocean, Dobbes Ferry, New York 1973.

أولاً :- تصفية التناقضات بين السعودية وإيران الى أقصى حد ممكن، فالسعودية تنظر بقلق الى القوة الإيرانية ونفوذها المتزايد في الخليج العربي، بينما كانت إيران ترى في تلمي إمكانات السعودية أمراً غير سار لأسباب ليس أقلها وجود سلاح حديث في بلد عربي مجاور له رأيته في مستقبل الخليج .

ثانياً :- التركيز بالنسبة لإيران على القوة العسكرية ، أما السعودية فقد كان الإهتمام بها منصباً على ما تتمتع به من هبة ونفوذ سياسي داخل النظم الفرعي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ولعل ذلك يفسر لنا كيف أن المساعدات العسكرية للسعودية صممت لتكون بالأساس دفاعية .

ثالثاً :- تتساق العلاقات مع القوى الإقليمية الأخرى داخل النظام الشرق أوسطي فالسعودية بعلاقاتها المتنامية مع مصر والمساعدات التي كانت تقدمها في ذلك الحين نظر إليها كقوة تساعد على تحديد الدور المصري في الخليج العربي ، أما إيران فكانت تتعامل مع إسرائيل لنقل نفطها الى الأسواق الأوروبية والمجالات العسكرية وهذا كان يصدق بشكل خاص على حماية النفط من إيران عبر خليج عدن الى البحر الأحمر الى نقطته المتوسطة (ميناء إيلات) على خليج العقبة ^(١) .

بيد أن الولايات المتحدة لم يكن بمقدورها آنذاك أن تذيب جبل الجليد بين إيران والمملكة العربية السعودية ، كما أن المملكة العربية السعودية لإعتبارات

(١) Enver ,M. Koury: "Oil and Geo Politics In The Persian Gulf Area" (Beirut and London Institute of The Middle East and North African Affairs) P.22.

وذلك :- صبرنيش ومنجويروين : سياسة إيران في الخليج العربي ، وإهتماماتها العسكرية ،

ترجمة علام الدين أحمد حصن ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥م ص ١٧ .

- محمد وصفي الو مكي : العلاقات الإيرانية - الأمريكية وأثرها على الخليج العربي (١٩٤١ -

١٩٧٩) مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٢ ص ١٩ .

- عصام عبد الحسين نومان النلامي : السلسلة الخارجية الأمريكية في الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد للبحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية بالقاهرة ، مارس ١٩٨٨م ، ص. ٥٨ .

قومية لم تشجع سياسة التعاطي مع إيران وفق المنهج الأمريكي المرسوم ،
فناهيك عن الخلافات الذميمة بين البلدين ، كانت إيران قد فرغت لتوها من
إدعائها في البحرين لتجدها في الجزر الإماراتية الثلاث بل وتحتلها عسكريا
عشية الإنسحاب البريطاني ، فيما أعتبرته السعودية تهديداً للإستقرار في
المنطقة ، وفتح طريقاً للتربح الحذر من أن تتكرر مثل هذه الإعتداءات على
دول خليجية أخرى .

وإذا أضفنا الى ذلك كله الفارق الكبير في ميزان القوى من واقع التسلح
بين إيران والسعودية لأمرنا لتساع الهوة بين الجانبين ولعله تكتيك أمريكي
مقصود يرجع الى سياسة إيران الإفتاحية على إسرائيل ، في مقابل رفض
سعودي مطلق للكيان الصهيوني .

ومن ثم لم تصل المملكة الى درجة إيران من حيث التعلون العسكري مع
الولايات المتحدة إذ تميزت عملية للتسلح السعودي بالبطيء ، فبينما بلغت
مبيعات الأسلحة الأمريكية لإيران في خلال الفترة ما بين ١٩٧٢م - ١٩٧٥م ما
قيمته ١٥ مليار دولار ، وحصلت السعودية على أسلحة تقدر قيمتها بأكثر من
٦ مليارات دولار ^(١) ، وهكذا وقع إختيار الولايات المتحدة على إيران لممارسة
دور الشرطي الإقليمي في الخليج العربي لحماية مصالح الولايات المتحدة
والدول الغربية هناك ، في الوقت الذي رفضت فيه السعودية إعطاء أية
تسهيلات عسكرية لواشنطن على أراضيها ^(٢) ، ومن خلال الدعم العسكري

^(١)United States Arms Sales to The Persian Gulf: Op Cit: Pp. 5-6.

وكذلك :-
أمير طاهري : سياسة إيران في منطقة الخليج العربي ، ترجمة د. محمد وصفي أبو فطي ، مركز
دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٧٨م ص. ٢٧ ، وحول سياسة أمريكا التسليحية في
الخليج العربي راجع :-

- United States Arms Policies In The Persian Gulf and Red Sea Areas; Past,
Presents, And Future “ December 1977, U. S. (Government Printing Office
Washington 1977).
- Kennedy, Edward, M: “The Persian Gulf Arms Race or Arms Control
Foreign Affair” October 1975.

^(٢)Emile, A. Nakhleh: Op Cit: P. 29.

وبإتداءً من عام ١٩٧٠م وحتى إتهيل حكم الشاه في ١٩٧٨م كانت إيران تمثل في الحسابات الأمريكية للحارس الذي يوفر الحماية للخليج ، وهي حالة كانت العديد من الأقطار المطلة على سواطحه لا تتقبلها ، وتنتظر إليها على أنها تدخل جائر في شئون المنطقة لا سيما بعد أن ذكر نيكسون أن أحد الأسباب الرئيسية لتقوية إيران هي منع بروز العراق كقوة مهمة في الخليج العربي^(١).

وفي هذا السياق فنحن نميل إلى الاعتقاد بأن إستراتيجية "الدعامتين" قد ظلت مجرد نظرية ، ولم يطبق منها على أرض الواقع شيئاً إزاء رفض المملكة العربية السعودية أن تقوم بمثل هذا الدور أو أن تكون مع إيران في خندق واحد ضد إرادة أقطار الخليج العربي الأخرى ، وأن ما حدث من تعاون عسكري أمريكي سعودي هو تطور طبيعي للعلاقات بين البلدين والتي كانت قائمة ، كما أسلفت منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية ، وعن طريق إيران إستطاع مبدأ نيكسون أن يحقق غزواً للسلاح الأمريكي في المنطقة ، وأن يفرض إطاراً من التبعية والإرتباط بنظم الدفاع الأمريكي^(٢) ، بحيث أصبح من الصعوبة التخلي عن هذا السلاح والبحث عن مصادر تسليحية أخرى ، والأمور الذي جعل الأقطار العربية الأخرى في الخليج ، وعدا العراق مثل عمان والكويت وقطر والبحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة تتجه نحو طلب

^(١)Richard , M. Nixon: A Report to the Congress by the President of the United States, Feb. 25- 1971, P. 184.

- وليضاً:-

- Henry, Kissinger : "Year Of Upheaval" (Boston; 1982) P. 669.

^(٢)Dale, E. Tahtinene: " Arms In The Persian Gulf" (Foreign Affairs Studies American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D. C)

Pp. 8-10.

- Leslie, M. Prayer: "Arms And The Shah" Foreign Policy, Summer 1978. No. 31 Pp. 72. Ronald R. Macintyre, Iran in the Context of Middle Eastern Politics
- The Evaluation of Foreign Policy Perspectives Work Review, vol. 20, No, 3, August 1981, Pp. 49-61.

الأسلحة الأمريكية بعد أن أصبحت هذه الأنظار قادرة على الإنفاق العسكري بشكل متزايد^(١).

وإذا كان مبدأ نيكسون دعوة إلى الإعتماد على وكلاء محليين لتجنب توريط القوات البرية الأمريكية في أية نزاعات في المنطقة ، فإتة كان دعوة إلى عكس مثل هذا الإتجاه فيما يتعلق بالوجود البحري الأمريكي فيها ، وقد أعتبر البعض مبدأ نيكسون مبدأ مياه زرقاء " BLUE WATER DOCTRINE " من الناحية العسكرية ، وقد صاحب الإعلان عنه تحول في أولويات نفقات الدفاع الأمريكية من القوات البرية إلى القوات البحرية والجوية ، وكما أصبحت حجج البحرية الأمريكية بخصوص الأهمية الجيوبولتيكية لخطوط المواصلات البحرية تحظى باعتبار جديد لدى كبار صانعي السياسة الأمريكية ، ومرة أخرى كان الوجود البحري السوفيتي للتبرير المطروح لبناء القوة البحرية الأمريكية في المحيط الهندي ، ففي أغسطس ١٩٧١م صرح مدير مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية الأمريكية رونالد سبيرز أمام إحدى لجان الكونجرس الأمريكي محذراً من القدرة البحرية السوفيتية المتنامية عند نقاط الخناق CHOKE POINTS التي تسيطر على الممرات من وإلى المحيط الهندي^(٢).

ومن ثم فقد عززت الولايات المتحدة قواتها البحرية في المنطقة ، ودعمت هذه القوة بوحدات بحرية إضافية في أوقات الأزمات ، ففي الخليج العربي عقدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية مع البحرين في ٢٣ ديسمبر ١٩٧١م بخصوص إستمرار قوة الشرق الأوسط الأمريكية في إستخدام قاعدة الجفير بعد إتسحاب بريطانيا ، وتم في الوقت نفسه إبدال سفنها القديمة بسفن

(١) نصير مروة : موجه التسليح لتجتاح العالم العربي ، مجلة البترول والغاز الطبيعي ، الكويت ، العدد (٤) أكتوبر ١٩٨٠م ص. ٢٠-١٩.

(٢) Robert, E. Osgood : Op Cit: P. 15.

حربية أحدث ، وكما ألحقت هذه القوة بقيادة الأسطول السليح في المحيط الهادي بعد أن كانت ذات قيادة مستقلة ، وقد برر البعض عقد الإتفاقية المذكورة بشعور مسئولى الإدارة الأمريكية بأن غياب الوجود الأمريكى المباشر عن المنطقة قد يولد إنطباعات بأن الولايات المتحدة قد تخلت عنها^(١) ، وعلق مسئول في وزارة الخارجية الأمريكية بأن هذه القوة ستلخذ على عاتقها دور الحماية الذى مارسته بريطانيا في الخليج العربى لأكثر من قرن من الزمان ، والأمر الذى أدى إلى الاعتقاد بأن الجفير قد تحولت من قاعدة بريطانية إلى قاعدة أمريكية^(٢) ، وفي حين أكلت البحرين في ٩ يناير ١٩٧٢م بأن الإتفاقية محدودة بالتسهيلات التى أعطيت سابقا للقوات البريطانية^(٣).

على أية حال فإن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربى في أعقاب الإسحاب البريطانى منه ، والتي عبر عنها مبدأ نيكسون ، ولا تخرج كثيرا عن مفهوم السياسات السابقة عليه ، فقد تضمنت نفس سياسة الإحتواء للإتحاد السوفيتى والمحافظة على مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية في المنطقة ، وإن كان الأسلوب قد تغير كثيرا عن ذي قبل ، وهو تغيير إقتضته طبيعة المرحلة ، وكما شهدت مرحلة نيكسون دخول عامل جديد في السياسة الأمريكية وهو عامل بيع الأسلحة لـدول المنطقة بشكل مكثف، والأمر الذى سيكون له إعتكاساته في مرحلة المبعينات بحيث أن

(١) د. خليل على مراد : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربى والمحيط الهندي ١٩٦٨ -

١٩٨٠ ، بحث منشور بمجلة الخليج العربى، المجلد السابع عشر ، العدد (١) ١٩٨٥م ص. ٣٤

(٢) نفس المرجع والصفحة .

(٣) د. سعيد الشهابي : المرجع السابق ، ص. ٢٩٧ .

وكذلك : - د. عبد الله التميمي : ميزان القوى من واقع التسليح في منطقة الخليج العربى ، ومجلة

للسياسة الدولية ، العدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤م ص. ١٠١

منطقة الخليج العربي لن تكون بعيدة عن سباق التسلح الأمر الذي أضاف
عنصرا جديدا الى عناصر التوتر في المنطقة .

غير أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت بمثابة المحك والاختبار الحقيقي
للاستراتيجية الأمريكية الجديدة ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بإمكانية التحكم في
مواقف الدول الخليجية المحافظة ، فالنتائج جاءت مغيرة لما كانت تتوقعه من
هذه الدول التي أثبتت على الرغم من علاقاتها المتميزة بالولايات المتحدة إلا
أنها يمكن أن تتخلى عن الإلتزام الكامل بالمصالح الأمريكية إذا كان الأمر
يتعلق بشرعية وجودها ، وقدأكد ذلك من خلال الموقف الذي إتخذه
السعودية - قطر - والبحرين - والكويت - والإمارات - وعمان ، من هذه
الحرب باستخدام سلاح النفط ، وتقديم العون المالي الى دول المواجهة ، ومن
ثم بدأت واشنطن تعيد النظر في المدركات التي تحكم سلوكها السياسي في هذه
المنطقة ، وحيث تبلور نمط جديد من المشروعات الأمريكية تجاه الخليج
العربي .

الفصل الرابع

أثر حرب ١٩٧٣م على السياسة الأمريكية في الخليج العربي

- ١- موقف أقطار الخليج العربي من التأييد الأمريكي لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣ م .
- ٢- التضامن الخليجي مع مصر وسوريا أثناء حرب ١٩٧٣ م .
- ٣- إستراتيجية حظر النفط العربي .
- ٤- الممناحي الأمريكية لإنهاء سياسة الحظر النفطي .
- ٥- السياسة الأمريكية في الخليج أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .
- أولاً : للتدابير السياسية الأمريكية .
- ثانياً : للتدابير الاقتصادية الأمريكية .
- ثالثاً : للتدابير العسكرية الأمريكية .

موقف أقطار الخليج العربي من التأييد الأمريكي لإسرائيل

حتى عام ١٩٧٣م

هناك قاعدة سياسية عريضة للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ، وهي مبنية على ما يشبه حلفاً غير مكتوب (وإن كانت قد عبرت عنه كافة التقارير الرسمية الأمريكية بهذا الصدد) لا يتجاهله أي رئيس أمريكي إلا إذا أقدم على مخاطرة سياسية كبيرة ، كما أن الكونجرس يتردد في إتخاذ أي إجراء يمكن أن يوصف بأنه معاد لإسرائيل .

وتتفق الآراء بصفة عامة على أن الدفاع عن أمن وسلامة إسرائيل مشكلة لا ترتبط فقط بالمصالح الأمريكية في العالم ، بل ما يعبر عنه بالقيم السياسية الأمريكية^(١) ، ووفقاً للدراسات والوثائق المتوفرة حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الخليج العربي في الفترة ما بين (١٩٤٥-١٩٧٣م) فإن هناك ثلاث أهداف رئيسية للولايات المتحدة في هذه المنطقة وهي:

١- إحتواء النفوذ السوفيتي ومنع إنتشاره وتغلظه وتحاشي المواجهة معه.

٢- ضمان إستمرار تدفق نفط الخليج ، وما يتطلبه من الحفاظ على النظم الوراثية المحافظة وتعزيز الإستقرار في المنطقة.

(١) راجع - صمويل لويس : الولايات المتحدة وإسرائيل ، الثابت والمتغير ، من كتاب وإيم ب كولنت الشرق الأوسط ، كالم دوقيد بعد ١٠ سنوات ، مركز الأهرام للنشر والترجمة الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٣١٤ .

- إبراهيم محمد إبراهيم المصري : السياسة الأمريكية في الخليج العربي (١٩٦٩-١٩٨٠) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣م ، ص ١٤٤

- A Conversation with the Ambassador, Herman F. Eilts, The Dilemma in the Persian Gulf American Enterprise Institutes Studies in Foreign Policy, Feldon, May 7, 1980, Washington. D. C. Pp. 1-12.

٣- الحفاظ على أمن وتفوق إسرائيل في منطقة الشرق أوسطية ، والذي يخدم بالنتالي الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي^(٢) .

ومن حيث ما يتعلق بمسألة التأييد الأمريكي لإسرائيل فإن الدور الأمريكي قد دخل إلى هذه القضية كوريث للدور البريطاني - مثمنا لدخل وريثا له في العديد من القضايا الدولية، وإذا كانت بريطانيا مسئولة عن وعد بلفور عام ١٩١٧م ، والذي يعطي لليهود الحق في إتخاذ فلسطين كوطن قومي لهم ، فإن مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية الرسمية تجاه إقامة الدولة العبرية قد بدأت فور إعلان نشأة إسرائيل على أرض فلسطين المقتسبة في مايو ١٩٤٨م، ففي حين إعتراف الرئيس ترومان بالدولة اليهودية كأمر واقع بعد إحدى عشرة دقيقة من إعلان قيامها كان المندوب الأمريكي في الجمعية العامة يناقش قرار تقسيم فلسطين^(١).

يبد أن هذا الموقف للرسمي لا يبرئ سلحة الولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩١٧-١٩٤٥ م من مسؤوليتها تجاه تدعيم الكيان الصهيوني وتشجيع الهجرة اليهودية ، إذ كان التنافس على أشده داخل الكونجرس بين الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي في تبني الأهداف للصهيونية ، وقد ظهر

(٢) أنظر دراسة أهداف الولايات المتحدة تفصيلاً في:

W.B. Quandt: Op Cit:

- S. Tillman: "American Interests In The Middle East "(Washington D.C. Middle East Institute, 1980).

- د. ورودة يدران : الدور الأمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي - دراسة منشورة بمجلة المصباح الدولية العدد ١٧ يناير ١٩٨٣م ، ص ٢٩ .

- Wilowsky, (Eds.): " U.S. Foreign Policy: Perspectives and Proposals for the 1970's" (New York: MC Graw - Hill, 1969) Pp. 194-195.

(١) Ralph, H. Magnus, Comp: "Documents on the Middle East" (Washington D.C. American Enterprise Institute for Public Policy Research. 1969) P. 65.

وعن الدور البريطاني في تليده للصهيونية راجع

-A.W. Ward and G.P. Gooch: The Cambridge History of British Foreign Policy, vol. III, New York 1923, Pp. 320-321.

هذا التنافس بوضوح من جانب الحزب الجمهوري في ٢٧ يونيو ١٩٤٤م في هجومه الشديد على لاريس روزفلت وإتهامه بالتقصير في تنفيذ وعد بلفور، على الرغم من كل التصريحات التي كان يعونها روزفلت لتأييد الدعوة اليهودية بإنشاء الوطن القومي في فلسطين ، وإتخاذ سلسلة من شأنها أن تؤدي إلى إنشاء كومنولث يهودي ديمقراطي في فلسطين^(١).

وهذا الإعتقاد الأمريكي هو الذي جعل للرئيس "ترومان" يصدر أمراً من فوق رأس كل الوزارات والإدارات في حكومة الولايات المتحدة يعن فيه أنه قرر السماح لمائة ألف يهودي بالهجرة إلى فلسطين ، وبعث إليه الملك عبد العزيز آل سعود ، ورسالة يستغرب فيها هذا القرار المناقض لتعهد حصل عليه من سلفه (روزفلت) مقتضاه أن شيئاً ما لن يتقرر في فلسطين قبل الإتصال بالعرب كطرف معني مباشرة بالأزمة .

ورد الرئيس ترومان رسمياً بأنه لا يعرف شيئاً عن وجود مثل هذا التعهد^(٢) ، وكما رفض في رسالة بعث بها إلى الملك عبد العزيز في ٢٨ أكتوبر ١٩٤٦م مطالبة الملك عبد العزيز له بوقف للهجرة اليهودية إلى فلسطين زاعماً أن وضع اليهود المفجع ، وخاصة من بقي منهم بعد إضهاد النازيين في أوروبا يكون قضية ذات أهمية لا يمكن للولايات المتحدة أن تتجاهلها ، والولايات المتحدة التي ساهمت في الدفاع عن تحرير الشعوب ، وإتخذت الموقف الذي لا تزال تلتزم به وهو تهينة هذه الشعوب للحكم الذاتي ، ومن الطبيعي أن تشجع الولايات المتحدة للهجرة لليهودية إلى فلسطين

(١) ملف وثائق فلسطين : مجموعة وثائق وأوراق خاصة بالقضية الفلسطينية (١٩٣٧-١٩٤٩)

للقاهرة ، الهيئة العامة للإستعلامات ، ط ، ١٩٦٩ (وزارة الإرشاد القومي) ص ٧٣٩-٧٣٩ .

(٢) محمد حسنين هيكل : المفاوضات المصرية بين العرب وإسرائيل (الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية) للكتاب الأول ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦م ص ٢٠٠ .

راجع المراسلات المتبادلة بين الرئيس الأمريكي ترومان والملك عبد العزيز آل سعود في الملاحق.

ليتمكنوا من إقامة وطن قومي لهم هناك^(١) ، ويبدو أن الضغوط الصهيونية التي تعرض لها الرئيس ترومان كانت سبباً رئيسياً ومباشراً في إنتهاج مثل هذه السياسة المضطربة إزاء الأطراف المتصارعة ، وهو ما عبر عنه ترومان في نهاية ١٩٤٨ م مشيراً إلى كثافتها (لقد أعتقد العديد من اليهود أن سياستنا في فلسطين هي نفس البرنامج الصهيوني لإقامة إسرائيل لا أعتقد أنني تعرضت لأية ضغوط ودعاية موجهة نحو البيت الأبيض كما في هذه الحالة إن إلحاح عدد من الزعماء الصهيونيين المتطرفين هو إلحاح له دوافعه السياسية ويتضمن تهديدات سياسية قد أزعجني وضايقتني)^(٢) .

وقبل البدء في الحديث عن مرحلة للتأييد الرسمي الأمريكي لإسرائيل لا بد من تناول الرؤية الرسمية الأمريكية لإسرائيل ودورها في الشرق الأوسط ، حتى يتسنى لنا فهم المواقف الأمريكية المؤيدة لهذا الكيان الصهيوني.

في إطار دراسة تاريخ الميمنة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل والموقف الأمريكي من الصراع العربي الإسرائيلي يمكن أستخلاص وتحديد أربعة مرتكزات أساسية تحكم للتوجه الأمريكي نحو إسرائيل ، وهذه المرتكزات الأربع تصب في قناة واحدة وتخدم غرضاً ونتيجة واحدة وهي مزيد من الترابط بين الدولتين ، وهذه للمحددات الأربع هي على النحو التالي:

ولاً: تمثل إسرائيل تجسيدا للدولة اليهودية المنشودة.

وترجع جذور هذه الرؤية من الناحية التاريخية ، إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل ، وكما أنها من الناحية الموضوعية تعكس التطورات التي لحقت بالرؤية الأمريكية لليهود ، وهي تطورات إيجابية بالنسبة لليهود عامة وللإهود

^(١)Nadar, Safra : " America's Israel Connection " (The Jerusalem Quarterly, no. 4 Summer 1977) Pp. 3-4.

^(٢) حسن أبو طالب : اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١ ، ص ٨٩.

الأمريكيين بشكل خاص ، وإذا ما قورنت بالنظرة الأمريكية لليهود في بدء هذا القرن ، وهذه التطورات الإيجابية في الرؤية الأمريكية لليهود لا ترجع فقط إلى التعاطف الأمريكي إزاء الاضطهاد النازي لليهود، أو للنجاحات المتعددة التي أحرزها اليهود في الولايات المتحدة ، ولكنها ترجع وبشكل رئيسي لذلك التشابه الكبير بين نشأة إسرائيل ونشأة الولايات المتحدة من ناحية الاعتماد على الإستعمار الإستيطاني لتكوين الدولة ، ومن ثم كان الإعجاب الأمريكي الشديد بالجهود اليهودية من أجل قيام دولة إسرائيل ، وبالتالي كان التأييد والدعم من جانب الولايات المتحدة لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين لإنجاح وأمل المنشود في قيام إسرائيل^(١).

ثانياً : تمثل إسرائيل أداة للمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

ينظر الكثيرون إلى العلاقة الأمريكية الإسرائيلية على أساس الدور الذي تقوم به إسرائيل في خدمة مصالح الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، ويصفون إسرائيل وفق هذا المفهوم بأنها (حاملة الطائرات التي لا تغرق)^(٢) كما أن هذا التصور قد سيطر على أغلبية أعضاء الكونجرس منذ قيام الدولة العبرية ، عندما تبني معظم النواب الأمريكيين الرأي القائل بضرورة توظيف اللاجئين الفلسطينيين في الأقطار العربية ، ورفض أية رغبة لتوطينهم في إسرائيل ، وعدم التفكير في إمكانية أحداث أي تغير في دولة إسرائيل على أساس أنها موقع متقدم للدفاع عن المصالح الأمريكية في وجه الخطر الشيوعي في

^(١)Nadar, Safran: Op Cit: Pp. 3-4.

راجع أيضاً :محمد السعيد ادريس: الرؤية الأمريكية لإسرائيل : بحث منشور في مجلة المستقبل الغربي ، المنة ٣ العدد ٢١ ، نوفمبر ١٩٨٠م ، ص ٤٩-٧٠ .

^(٢) أندريه جلاس (نيكسون يغرق العيون لإسرائيل نون أن يجني حصداً سياسياً من اليهود الأمريكيين) مجلة شلون فلسطينية ، العدد ١٤ ، أكتوبر ١٩٧٢م ص ١٦٥ .

الشرق الأوسط ، دون أن تكون جزءاً من نظام الدفاع الإستراتيجي للولايات المتحدة ، ولكنها جزء لا يمكن تصور إحداث أي ضرر به ، ومن ثم يجب تحصينه وحمايته بالوسائل والأساليب كلفة^(١) ، وعندما زاد إستقطاب الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في علمي ١٩٥٥-١٩٥٦ م ، أصبح للنواب الأمريكيون أكثر تأييداً لإسرائيل وصاروا يصورونها بالحليف الذي يمكن الإعتماد عليه من قبل العالم الحر في الأمور الإستراتيجية والعسكرية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط^(٢).

ولقد سيطر هذا التصور على كثير من أعضاء النخبة الأمريكية لا سيما تلك المجموعات ذات العلاقة الوثيقة بإسرائيل ، وكان يثار بشكل خاص في الوقت الذي كانت تطلب فيه إسرائيل بالمساعدات العسكرية الأمريكية عن طريق اللوبي الصهيوني داخل الكونجرس الأمريكي^(٣) .

ثالثاً : إسرائيل مصلحة أمريكية .

يرى كثير من السياسيين الأمريكيين أن إسرائيل تمثل مصلحة أمريكية ، وأكثر مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة ينظرون إليها باعتبارها المجتمع الديمقراطي الوحيد في المنطقة ، تمثل نموذجاً للتقدم والتممية تحتاج إليه الأقطار العربية نفسها .

ومن ثم فإنهم يرون أن نمو إسرائيل المستمر يعتبر مصلحة أمريكية حيوية ، ويصل هذا الرأي نروته كما يحدث غالباً أثناء الحملات السياسية

^(١)W.Bardran: "The Role of Third Parties in Conflict Between Small States"(A Case Study of The United States and The Egyptian- Israeli Conflict Jan. 1967- Dn. 1978. Ph.D. Dissertation, Carletonunir, Canada).

^(٢)Jesse, W. Lewis: Op Cit: P. 36.

^(٣)U.S. Congress House of Representatives. Congressional Record, 17 August 1959.

المحلية - إلى حد اقترح أن تكون إسرائيل حجر الزاوية والأداة المختارة للسياسة الأمريكية للتعامل مع الاقطار العربية^(١).

وقد كثر استخدام هذا للتصور منذ أوائل الستينات ، وكانت نبرة إثارتته في عام ١٩٦٢م بعد ما وافقت حكومة كيندي على تزويد إسرائيل بصواريخ هوك أرض - جو بعد المحادثات المطولة التي أجرتها جولد مائير وزيرة خارجية إسرائيل مع دين راسك وزير الخارجية الأمريكية ، ففي هذه الفترة أعلن جاكوب فيتش ، عضو مجلس الشيوخ ، ونائب وزير الخارجية أن صفقة الهوك ليست سوى البداية (لإعادة تقويم واشنطن لإحتياجات إسرائيل للدفاعية، وجدد جافيتش دعوته لعقد معاهدة دفاع مشترك بين إسرائيل والولايات المتحدة وطالب بالتقليل من جميع المساعدات للجمهورية العربية المتحدة وبزيادة بيع الأسلحة لإسرائيل على أساس أن إسرائيل تمثل مصلحة أمريكية عظمى في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط^(٢).

ويسرها يمن بوكيتندر ، الذي عمل مساعداً خاصاً لهيوبرت همفري من ١٩٦٥-١٩٦٧م عندما كان همفري نائباً للرئيس جونسون ، المساعدات الأمريكية الضخمة لإسرائيل والتأييد شبه الكامل في الكونجرس لمطالب إسرائيل ببقائها ترجع إلى أن كلاً من مصالح إسرائيل ومصالح أمريكا قد توافقتا، ويبدو أنهما ستظلان متوافقتين لزمان طويل قادم^(٣) ومثل هذا التوافق في المصالح هو الذي دفع عضو الكونجرس عن ولاية نيويورك لميتر وولف

^(١)John S. Badeau: Op Cit: P. 25

^(٢) جلاس: المرجع السابق ، ص ١٧٥

^(٣)John S. Badeau: Op Cit: P. 28.

راجع أيضاً

Charles, H. Wager: Elite American Newspaper and the Middle: Commitment Versus Isolation, in: Willard A. Betting, ed. the Middle East: Qnest for an American Policy (Albany, New York: State University of New York press, 1973) P. 317.

إلى رفض أية مطالب أمريكية بإجراء إسحابات إسرائيلية من الأراضي المحتلة بعد عام ١٩٧١م ، وذلك لتكده - بعد زيارة هذه المناطق - أن أي إسحابات ستكون ضارة لأمن إسرائيل ، وهذا أمر يتعارض مع المصالح الأمريكية القومية التي تمتثل الحفاظ على أمن وبقاء إسرائيل^(١) ، وظل الرئيس جونسون وكبار مساعديه يتعلمون مع إسرائيل في كل الأوقات على أنها مصلحة أمريكية كما أستم هذا للتصور قائماً في عهد الرئيس نيكسون وفورد ولم يكن موقف الرئيس نيكسون من إسرائيل في أثناء حرب أكتير ١٩٧٣م إلا إتسكاساً لمثل هذا التصور^(٢).

رابعاً: تمثل إسرائيل قوة غربية دائمة في الشرق الأوسط

كانت بدايات طرح هذا للتصور قائمة على أساس المشابهة الحضارية بين إسرائيل والمجتمعات الغربية ، وكثر الحديث عن هذا للتصور منذ فترة طويلة من جانب الكثير من أعضاء النخبة الأمريكية ، ودفعهم إلى المطالبة بدعم إسرائيل بعد أن أصبح هذا للتصور تجسداً لوحدة المصالح والأهداف بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى درجة يصعب معها التمييز بين ما هو صالح لإسرائيل وغير صالح للولايات المتحدة.

كما أن هذا للتصور قد لعب دوراً بارزاً في تشكيل الإدراك الأمريكي لإسرائيل كقوة غربية في منطقة الشرق الأوسط تنتمي حضارياً إلى العالم الغربي بأنظمته وقيمه السياسية والاجتماعية ، وبالتالي لقيت تعاطفاً شديداً

^(١)U.S. Congress House, Committee on Foreign Affairs, Sub-Committee on the Near East, Congress Men Visit Israel and Egypt, Hearings before the Sub-Committee on the Near East and the Committee on Foreign Affairs, Ninety – Second Congress, first Session May 20, 1971(Washington D.C. : Government Printing Office,1972) (Henceforth Cited as Congressmen Visit Israel and Egypt).

^(٢)William, B. Quandt: " Domestic Influences on United States Foreign Policy in the Middle East" (The View from Washingtonian Willard A. Beling, ed., The Middle East Quest for an American Policy, Albany New York: State University of New York Press, 1973) P. 271.

من جانب الولايات المتحدة التي أدركت أن إنتصار إسرائيل يحقق تميزاً للعالم الحر ضد القوى الإستبدادية ، وكما أن الولايات المتحدة قد أثارتها القيم السائدة في المجتمع الإسرائيلي وخاصة قيم الروح الوثنية والإنجاز والمغامرة الجريئة، وكلها قيم تعيد ذكرى شباب الولايات المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية كافة^(١) .

وبالإضافة إلى المشابهة الحضارية ، وهناك مصالح إستراتيجية مشتركة بين الجانبين تجعل مصلحة كل منهما تتكامل مع مصلحة الآخر ، وكما هو مؤكد بالممارسة المباشرة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل ، والتي تعتبر إسرائيل قوة غربية في المنطقة للنفاذ عن أوروبا ، وأمن الولايات المتحدة ومصالحها في الشرق الأوسط ، وأن ذلك يعتبر مبدأ أساسياً للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨م^(٢) ، هكذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر إسرائيل دولة يهودية وقوة غربية منوط بها حماية المصالح الأمريكية والغربية في الشرق الأوسط ، وقد علت جماعات اللوبي الصهيوني بأساليب للضغط المختلفة ، وبالتزغيب والتهريب على غرس هذه الإعتبارات وتلك للتصورات في نفوس الطبقة الحاكمة والشعب الأمريكي جميعاً، الأمر الذي يعني أن التأييد الأمريكي للمشروعات الإستيطاقية اليهودية في المنطقة العربية كان من المسلما في السياسة الخارجية الأمريكية ولعل

(١) جوزف س ز كلارك: حرب لم سلام في الشرق الأوسط ، فريز مقدم إلى لجنة العلاقات الخارجية، مجلس الشيوخ الأمريكي ، ١٠ أبريل ١٩٦٧ ، القاهرة الهيئة العامة للإستعلامات ، ص ٣٨ / (بدون تاريخ) .

نادية حسن محمد سالم : (الصورة القومية للشخصية العربية مقارنة بالشخصية الإسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية وأثر الدعاية الصهيونية عليها أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٦م ص ١٧٧-١٧٨ .

(٢) U.S. Congress Hearings Before The Committee on Foreign Relations, Ninety – Fifth Congress Second Session, May 3, 1978.

هذا التحليل - الذي ذهبنا إليه يفسر لنا المواقف الأمريكية من قضايا الصراع العربي- الإسرائيلي ، والتي كانت دائماً تميل إلى جانب إسرائيل ضد الحقوق المشروعة للعرب وحقوقهم في السيادة على كامل أراضيهم...

على أية حال لقد كانت الإعتبارات الإستراتيجية - السالفة الذكر - هي الإعتبارات الأساسية وراء المساعدات العسكرية والإقتصادية الأمريكية لإسرائيل وذلك في ظل الإدارات الأمريكية المختلفة، إلى جانب العوامل والإعتبارات المتعلقة بالسياسة الداخلية الأمريكية والتمثلة في دور جماعات المصالح والتأييد الذي تحظى به إسرائيل بين أعضاء الكونجرس الأمريكي، وهي عوامل تخلق بيئة مزيّدة لإسرائي في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن سياسة المساعدات العسكرية الأمريكية هي سياسة عامة للملوك الأمريكي تجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص ، إستنفادت منها كلاً من مصر وإيران والسعودية كما ذكرنا سابقاً - إلا أن إسرائيل تتفوق على هذه الدول جميعاً بعدد من الإمتيازات : فمن ناحية يسمح لإسرائيل باتفاق لموال المساعدات العسكرية الأمريكي في دول غير الولايات المتحدة ، ومن ناحية ثنائية ، فقد سمح لها بالحصول على أكثر الأسلحة والإلكترونيات العسكرية الأمريكية تقدماً ، فضلاً عن السماح لصناعة الأسلحة الإسرائيلية بالحصول على التكنولوجيا والمعدات الإستراتيجية الأمريكية للمساعدة على إنتاج الأسلحة المتقدمة في إسرائيل ، هذا بالإضافة إلى أن جانباً كبيراً من القروض العسكرية لإسرائيل لا ترد أو تكون قروضاً ذات أسعار فائدة منخفضة ويتم سدادها على فترة طويلة ^(١) (٣٠ عاماً مقابل ١٣ عاماً للدول الأخرى)، وهي مغارقة لا تخلو من الدلالة السياسية.

(١) R.K. Ramazani: Op Cit: PP. 23-28.

ويطّ علم ١٩٦٢م نقطة تحول في برنامج المساعدات الأمريكية لإسرائيل، حيث كان هناك تحول أساسي في تخصيص المساعدات بين عسكرية وإقتصادية، وإذ أنه قبل ذلك التاريخ حصلت إسرائيل على مساعدات عسكرية أمريكية محدودة، ففي الفترة ما بين (١٩٤٩-١٩٦١م) كان مجموع المساعدات العسكرية الأمريكية أقل من مليون دولار، بينما وصلت المساعدات الإقتصادية إلى ٥٩٤,٦ مليون دولار بالإضافة إلى ذلك فإن بنك التصدير والإستيراد قد مول إسرائيل بـ ١٩٢ مليون دولار في شكل قروض خلال هذه الفترة، وكان هذا الحجم نسبياً من المساعدات العسكرية يرجع لإعتبارات سياسية وعسكرية فمن الناحية العسكرية رأت إدارة كل من ترومان وإيزنهاور أنه لا توجد تهديدات عسكرية لإسرائيل بعد هزيمة الجيوش العربية في عام ١٩٤٨م، ومن ثم ركزت على المساعدات الإقتصادية لتمكين إسرائيل من تنمية إقتصادها والمحافظة على استقرارها السياسي^(١)، وكما أن إسرائيل لم تكن في ذلك الوقت في حاجة إلى أسلحة أمريكية حيث كانت تعتمد على كل من بريطانيا وفرنسا في الأسلحة وقطع الغيار خلال الخمسينات^(٢)، وأما من الناحية السياسية، فيلاحظ أن إدارة ترومان كانت قد حولت تركيزها بصفة مؤقتة إلى أقاليم جغرافية أخرى بعيدة عن الشرق الأوسط كانت تعتبرها أكثر عرضة للتهديدات السوفيتية فقد كانت هناك أوروبا والتركيز على إعادة بنائها إقتصادياً، وتقويتها عسكرياً لحصر التهديدات السوفيتية، فضلاً عن إدلاع حرب كوريا بينما جاء إدارة إيزنهاور لتركز إهتمامها على إقامة تحالفات عسكرية إقليمية لحصر الشيوعية في الأقاليم الهامة إستراتيجياً، وبما في ذلك

(١) Mohammed El- Khawas and Samir Abd - Rabbo: Op Cit: P. 29-35.

راجع أيضاً

د. هالة سعودي المساعدات العسكرية والسياسة الخارجية الأمريكية (١٩٤٨-١٩٨٤م) مرجع سبق ذكره، ص ٢٨.

(٢) جوزف - س - كلارك: المرجع السابق، ص ٤٠.

الشرق الأوسط - ولذلك سعى وزير الخارجية دالاس إلى تحسين العلاقات مع الدول العربية خاصة مصر وإقناعها للانضمام إلى منظمة دفاعية خاصة بالشرق الأوسط ولذلك لم يكن على استعداد في ذلك الوقت لإثارة عداة الحكومات العربية بإعطاء مساعدات عسكرية لإسرائيل ، وطالما كانت هناك فرصة لإقامة تحالف إقليمي لوقف الإختراق السوفيتي إلى الشرق الأوسط^(١).

بيد أن فشل المشروعات للدفاعية الأمريكية بسبب معارضة مصر وسوريا ودول الخليج العربي التي أعلنت رفضها لسياسة الأحلاف ، وقد أدى إلى تغيير السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل في ظل إدارة كيندي حيث بدأ التحول إلى الاهتمام بتسليح إسرائيل ، وأصبحت الولايات المتحدة أحد المصادر الرئيسية لتمويل إسرائيل بالسلاح ، وأشار كيندي إلى توازن القوى على أنه المبدأ الموجه للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، وقد أصدر الكونجرس قانون المساعدات العسكرية لعام ١٩٦٢م الذي ألزم الولايات المتحدة بتقديم مساعدات عسكرية لدول صديقة من أجل الدفاع المشترك ضد العدوان الخارجي^(٢) ، وقيل وقتئذ أن هذا التشريع قد صيغ خصيصاً لأجل إسرائيل ، على الرغم من استفادة دول شرق أوسطية أخرى منه ، وقد أدى هذا التشريع إلى تحول أساسي في تخصيص المساعدات بحيث كانت المساعدات العسكرية تفوق الإقتصادية بنسبة كبيرة ، وهو الوضع الذي أستمروا في الإدارات التالية ، فبالمقارنة بالزيادة في المساعدات الإقتصادية من ٥٩٤,٦ مليون دولار في الفترة بين (١٩٤٩-١٩٦١م) إلى ٢ بليون دولار بين (١٩٦٢-١٩٧٦م) فإن المساعدات العسكرية زالت من أقل من مليون دولار في الفترة بين (١٩٤٩ - ١٩٦١م) إلى ٥,٩ بليون في الفترة بين (١٩٦٢-١٩٧٦م)، ونتيجة لذلك بلغت المساعدات العسكرية لإسرائيل ٧٥% من مجموع

(١) راجع الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٢) Mohmed El - Khawas: OpCit: P. 50.

المساعدات الأمريكية الحكومية خلال هذه الفترة ^(١) ، وهو ما كان له كبير الأثر في حرب يونيو ١٩٦٧م بين العرب وإسرائيل، وإستمرت إدارة جونسون في الإستجابة لمطالب إسرائيل العسكرية بعد حرب ١٩٦٧م ، وزيادة المساعدات العسكرية لها خاصة مع قرار فرنسا بقرض الحظر على إمدادات الأسلحة للفرنسية لأطراف الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي تقييم إدارة جونسون في الإستجابة لمطالب إسرائيل العسكرية بعد حرب ١٩٦٧م يمكن القول أنها كانت مرتبطة أساساً - إلى جانب إعتبارات السياسة الداخلية الأمريكية بالإستراتيجية الأمريكية الأوسع تجاه المنطقة والخاصة بمحاولة التوصل إلى تسوية سياسة عربية إسرائيلية عن طريق الردع العسكري - وكانت أداة أساساً لخدمة أهداف الردع العسكري و العلاقات الأمريكية للموفيتية في الشرق الأوسط.

وعندما وصل نيكسون للرئاسة في عام ١٩٦٩م زاد من المساعدات العسكرية لإسرائيل بدرجة كبيرة ، حيث بلغت هذه المساعدات في عام ١٩٦٩م بـ ٨٥ مليون دولار أي زيادة بنسبة ٢٤٠% عن المساعدات العسكرية في العام السابق كما تعهد نيكسون بالمحافظة على تفوق إسرائيل للأسلحة في فترة حرب الإستنزاف من أجل تجنب الحرج مع الحكومات العربية الصديقة ، وحتى لا يعرقل ذلك المبادرة الأمريكية لوقف إطلاق النار في يونيو ١٩٧٠م ^(٢) ، والأمر الذي أدى إلى توتر العلاقات بين إسرائيل والخرجية

^(١) R.K. Ramazani: Op Cit: P. 30.

^(٢) Quandt: "Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab Israeli Conflict, 1967- 1976" Pp.122133; Ruben, (America's Mid- East Policy A Marxist Perspective) P. 58 and Rogers United States Foreign Policy 1969-1970; 1971; 1972: A Report of the Secretary of State, 3 vols. Pp. 81-82.

وحول العلاقات في المرحلة أنظر :

William, Rogers: "United States Foreign Policy: 1969-1970" (A Report of the Secretary of State, Washington D.C. U.S. Government Printing Office, 1971), P 79. Safran, ibid.Pp.585-587; Reich, Quest For Peace: United States Israel Relations=

الأمريكية في فترة وجيزة من ذلك العلم ، وسرعان ما استأنفت الولايات المتحدة سياستها التسلحية لإسرائيل حتى علم ١٩٧٣ م .

وفي ظل هذا الإهتمام الأمريكي المطلق بإسرائيل كان طبيعياً أن تتأثر الدول العربية جميعاً بهذا الوضع الشاذ الذي أدى إلى أزمة حقيقية في العلاقات العربية الأمريكية ظهرت بوضوح أثناء أزمة يونيو ١٩٦٧ م ^(٢) ، وإستمرت على فترات متباعدة حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .

ومن ناحية أخرى فإن الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل كان يمثل نقطة خلاف رئيسية في أية مباحثات سعودية - أمريكية ، وأن العلاقات بين البلدين لم تتأثر بشيء قدر تأثرها من الإحتياز الأمريكي لإسرائيل ، وترى حكومة المملكة أن الحل العادل لمشكلة الشرق الأوسط هو الإتسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ م ، وأن تكون للفلسطينيين دولة عاصمتها القدس ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية هي وحدها القادرة على إقرار حل كهذا ، سواء بالضغط على إسرائيل أو بإقناعها بحقوق العرب المشروعة ^(١) ، وكما أن العراق قد قام بقطع علاقاته الدبلوماسية مع واشنطن عقب أزمة ١٩٦٧ م وما زالت هذه العلاقة مقطوعة حتى الآن ، وإن كنا نميل إلى الاعتقاد أن أسباباً أخرى غير الصراع العربي - الإسرائيلي هي التي تشكل أساس الأزمة العلاقية بين واشنطن وبغداد لعل أهمها الأطماع العراقية التي تطل برأسها من وقت لآخر في أقطار الخليج وتهديد العراق لمنابع النفط بالإضافة إلى رفض للسياسات الغربية في الخليج العربي.

=and the Arab Israeli Conflict, P. 394, and Quaint: "Decade of Decisions; American Policy toward the Arab Israeli Conflict, 1967-1976" Pp. 116-122.

^(٢) بخصوص الموقف العربي أزمة ١٩٦٧ راجع الفصل الثامن من هذه الدراسة

^(١)James Piscatorial: "The Formation of The Saudi Identity In John F. , Stack ed., Ethnic Identities In A Transitional World" (Boulder, U.S. A, West view Press, 1981) P. 138.

وبالإضافة إلى السعودية والعراق كانت هناك الدول العربية الأخرى في الخليج العربي التي ساهمت بشكل أو بآخر في مساندة القضية الفلسطينية ودعم دول المواجهة مع إسرائيل ، ورفضها التعاطي مع إسرائيل كما تسدّت مراراً بالموقف الأمريكي المتحيز إلى جانب إسرائيل ، وطلبت هذه الدول في مناسبات عديدة لواشنطن بالضغط على إسرائيل من أجل التوصل إلى حل عادل للصراع العربي الإسرائيلي^(١).

وفي إطار تقييم موقف الدول العربية في الخليج من التأييد الأمريكي لإسرائيل في مرحلة ما قبل عام ١٩٧٣م يمكن القول بأنه كان موقفاً غير مؤثراً في اتجاهات السياسة الأمريكية نحو الصراع، وينظر إليه في أحسن أحواله على أنه كان موقفاً عاطفياً أكثر منه عملياً أو إجرائياً ، بحيث أنه لم تتخذ أية إجراءات فعالة من قبل هذه الدول للضغط على الولايات المتحدة حتى في أزمة عام ١٩٦٧م كان الانقسام واضحاً في الموقف العربي عموماً والخليج على وجه الخصوص ، وربما يكون ذلك مرده إلى حاجة الدول الخليجية إلى السياسة الأمريكية في تلك الفترة التي كانت تمثل بشركتها النفطية عامل منافسة قوى يدفع نحو المزيد من ارتفاع أسعار النفط ناهيك عن كون الولايات المتحدة هي المتحكمة في تصدير النفط إلى دول أوروبا واليابان، وهي أمور تعرضنا لها بالتفصيل كما أن وجهة النظر الخليجية كانت ترى أنه لا جدوى من المقاطعة لأمريكا أو لسياساتها ، ومن الأفضل جعل الحوار

(١) Edward, R.F. Sheehan: "The Arabs, Israelis, and Kissinger A Secret History of American Diplomacy in the Middle East" (Reader's Digest Press, New York 1976) Pp. 71-73.

د. هالة أبو بكر سعودي : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣م) سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، ١٩٨٥، ص ١٠٠ ولوضحت الدكتوراه هالة : أنه على الرغم من العلاقات القوية التي كانت تجمع السعودية وأمريكا وتبادل زيارات لمسؤولين رفيع المستوى إلى أن المسؤولين السعوديين قد بدأوا منذ ١٩٧١ يلحون بربط المواجهة الولايات المتحدة بالنفط بالسياسة الأمريكية تجاه الصراع.

مفتوحاً لتحقيق الحد الأدنى من المطالب العربية ، هذا بالإضافة إلى أن معظم هذه الدول لم تكن حتى عام ١٩٧١م تتمتع بحرية الحركة السياسية في المجال الدولي بحكم ارتباطها بالدول الغربية (بريطانيا) بمعاهدات جعت من لندن المقر الرسمي لوزارة الخارجية لمعظم هذه الدول فكانت بريطانيا هي التي تتحكم في طبيعة العلاقات الخارجية لكل من (قطر - البحرين - دولة الإمارات العربية المتحدة) ، ولم تكن السعودية والعراق بعيدة عن مثل هذه الضغوط ولكن من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.

على أية حال فإن الحرب العربية - الإسرائيلية في عام ١٩٧٣م كانت نقطة تحول كبرى في هذا المجال حيث تبنت الدول العربية في الخليج موقفاً تضامنياً قومياً مع دول المواجهة ضد إسرائيل والقوى التي تستأدها.

التضامن الخليجي مع مصر وسوريا أثناء حرب ١٩٧٣م

كانت السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي ، قد دفعت بالأمور نحو مزيد من التوتر ، فهي لم تغف موقفاً عادلاً ، ولا منصفاً من لب المشكلة الشرق أوسطية وتبنت على طول الخط السياسة الإسرائيلية والمزاعم اليهودية بل ونفس أسلوب المراوغة بهدف تسيطيح القضية وتهميشها ، والأمر الذي جعل العرب يضيفون ذراعاً من هذا (اللي على نفس الطي) وتآكلت لديهم فتاعة أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

ويمكن رصد الدور الأمريكي في الوصول بالأزمة إلى حد الحرب في عام ١٩٧٣م على النحو التالي لم تعترف الولايات المتحدة في أي وقت من مراحل الصراع بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة من أجل تسوية الصراع في الشرق الأوسط ، وكان التصور الأمريكي لإمكانية التسوية قائم على أسس (سلام لإسرائيل في مقابل أراضي للعرب) ، وذلك كخطوة أولى في المفاوضات ، وقد لخص روجر الموقف الأمريكي من التسوية في رسالة

رسمية بعث بها إلى محمود رياض وزير خارجية مصر في ١٩ يونيو ١٩٧٠م في أن السلام العادل بين العرب وإسرائيل لا بد وأن يستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، والذي يقضي بترحيل إسرائيل من أراضي محتلة عام ١٩٦٧م^(١)، ومما يعني شرعية احتفاظ إسرائيل بجزء من هذه الأراضي ، ومن ثم يتضح أن الولايات المتحدة تبنت نفس الموقف الإسرائيلي من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لأية تسوية.

وعندما وقعت الحرب الأهلية في الأردن بين الحكومة والمنظمات الفلسطينية وتدخل سوريا لمساعدة اللواتي للفلسطينية ، أصدر نيكسون أوامره بليستناف المعونة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل حسب ما أعلن عنه وزير الخارجية روجرز ، وفي ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠م أعلنت حالة التأهب في القوات الأمريكية ، وتم استدعاء عدد من الطائرات الحربية من قواعدها في ألمانيا الغربية ، وتم إرسال ٦٠ طائرة مقاتلة إلى إسرائيل ، وفي نفس اليوم أعلن نيكسون تأييده لإسرائيل إذا قررت توجيه ضربة جوية للقوات السورية في الأردن ، وفي اليوم التالي ٢١ سبتمبر ، قرر نيكسون في اجتماع مجلس الأمن القومي مساعدة إسرائيل وتعضيدها في العمليات الأرضية ضد القوات السورية المتمركزة في الأردن^(٢)، وغير أن سوريا أرادت أن تفوت الفرصة على إسرائيل والولايات المتحدة وقررت عدم التدخل في الحرب الدائرة في الأردن^(٣)، ولبدءاً من أواسط عام ١٩٧١م ، بدأت إدارة نيكسون ترى عدم ضرورة الوصول إلى سلام من خلال المفاوضات لاستحالة ذلك ، ورأت أنه يتعين على الولايات المتحدة تأمين إسرائيل ضد أي إعداء تقوم به القوات

(١) Alan, Dowty : " Middle East Crisis , U.S. Decision Making in 1958-1973" P.147.

(٢) إسرائيل شامل: دور إسرائيل في العالم : لائحة من أجل القمع، سلسلة دراسات حامد الإقتصادي (٤ بيروت ١٩٨١، ص ٩-١٥)

(٣) نصر علروبي ، أحمد طرابين : الشرق الأوسط في خطط نيكسون وكيمسجر مجلة شؤون فلسطينية ، العدد (٣٣) مايو ١٩٧٤، ص ٦٩

العربية (سياسة الردع التي أشرنا إليها ، وأن فشل العرب في إسترداد الأراضي المحتلة يؤدي إلى تضاعف النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط بالتدريج)^(١)، وفي الوقت الذي كانت فيه مصر وسوريا تخوض غمار مجابهة سياسية ضد إسرائيل والولايات المتحدة ، كانت المملكة العربية السعودية والأقطار العربية في الخليج (عدا العراق) تخوض غمار مجابهة إقتصادية ضد الحلفين ، وبعد أن أصبح الموقف خطيراً للغاية في الشرق الأوسط ، وأصبحت إسرائيل وجيرانها العرب على حافة الحرب ، وأصبحت السعودية الآن تساند القضية العربية بقوة وتنتقد إسرائيل ومؤيديها الأمريكيين بشدة ، وفي ١٠ يناير ١٩٧٣م دعا الملك فيصل إلى حرب عربية مقدمة ضد إسرائيل^(٢)، وتصاعد التوتر عندما أسقطت الطائرات الإسرائيلية في ٢١ فبراير ١٩٧٣م طائرة مدنية ليبية ضلت طريقها وعبرت المجال الجوي الإسرائيلي على سبيل الخطأ، وفي حادثة أخرى اعتبرته الدول العربية تحدياً خطيراً هبط الكوماندوز الإسرائيليون في بيروت في ١٠ أبريل ١٩٧٣م وقتلوا ثلاثة من القادة الفلسطينيين^(٣) تحت زعم إرتباطهم بالجماعات الإرهابية.

وإزاء هذه التطورات حذر الشيخ يماني في ١٩ أبريل ١٩٧٣م من أن الخطط السعودية المقترحة لزيادة إنتاج النفط إلى ٢٠ مليون برميل يومياً ستعتمد على تبين واشنطن لسياسة مختلفة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي^(٤).

(١)Mark, V. Kaupi, R: "Carriage Nation, The Soviet Union and the Middle East 1980's"(Lexington Books Massachusetts, Toronto, Washington 1983"P. 189-191.

وكذلك : أحمد يوسف أحمد للدعم الأمريكي للعدوان الإسرائيلي ، السلسلة الدولية ، العدد ٣٥ يناير

١٩٧٤م ص ١٣٣-١٥٣

(٢)G. Rason, Benson Lee: Op Cit: Pp. 84-86.

(٣)Kattan, Ghazi . M: Op Cit: Pp.56-58.

(٤)Long, David. E: Op Cit: Pp. 67-68.

غير أن واشنطن عمدت إلى تغيير مجرى الحوار وأشارت إلى استعدادها للموافقة على طلبات مبيعات الأسلحة الإضافية للسعودية ، والتي كان يقدر قيمتها بنحو ٥٠٠ مليون دولار، وفي ٥ يونيو ١٩٧٣ برر وزير الخارجية روجرز هذه الصفقة للجنة العلاقات الخارجية لمجلس النواب بأن الإدارة الأمريكية قد حصلت على تأكيدات من السعوديين بأنهم لن يستخدموها ضد الدول اليهودية ^(١) ، ولم تنجح واشنطن في إرضاء السعودية أو إقناعها بالإعتدال في سياستها فيما يتعلق بأسعار النفط أو بإسرائيل ، ففي ٦ يوليو ١٩٧٣ بعد شهر من رفع الأوبك لسعر البترول بنسبة ١١,٩% أعلن الملك فيصل أن بلاده لن تستطيع مواصلة ارتباطها مع الولايات المتحدة إذا لم ينته دعم واشنطن لإسرائيل لصالح نهج محايد تجاه الشرق الأوسط كما حذر الملك فيصل في أغسطس من نفس العام أنه لن يستطيع مواصلة موقفه الودي تجاه واشنطن بسبب المساعدة الأخيرة لليهود ^(٢) .

من جانبها حاولت الولايات المتحدة إمتصاص الغضب السعودي والخليج فأعلنت في ٩ سبتمبر ١٩٧٣م من خلال تأكيد الرئيس نيكسون - في مؤتمر صحفي - الارتباط بين وضع النفط وبين النزاع العربي - الإسرائيلي ، وأعلن أن وزير خارجيته الجديد ، هنري كيسنجر ، سيعطي أولوية متقدمة للتوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط ^(٣) .

وقبل أن تتاح للوزير الجديد فرصة لإتخاذ أية خطوة هامة لحل المشكلة ، سقط الشرق الأوسط كله في إهتياج عظيم مع إندلاع الحرب ، ففي ٦ أكتوبر ١٩٧٣م بدأت القوات المصرية والسورية الجولة الرابعة لنزاع الشرق

^(١)Medincoff, David : " The Maturing of Saudi - American Relationship" (Middle East Review vol. 14. No. 2, Winter 1972- 1978) Pp. 33.41.

^(٢)Herzog , Haim : " the Arab - Israeli Wars and Peace in the Middle East" (Arms and Armory Press London 1982) Pp. 17-18.

^(٣)Stevens , Georgian, (ed.): Op Cit: Pp. 15-16.

الأوسط، والتي عرفت بأسم حرب رمضان أو حرب يوم كيپور بين إسرائيل وجيرانها العرب عن طريق شن هجمات منسقة ضد الدولة اليهودية ، ورغم أن إدارة نيكسون حاولت الحفاظ على موقف محايد ودعت إلى الإبهاء الفوري للقتال ، فإن الخلافات سرعان ما تطورت بين الولايات المتحدة والسعودية ويبقى أقطار الخليج العربي التي أعلنت تضامنها إلى جانب دول المواجهة ، فقد أعتبر الملك فيصل الرسالة التي بعث بها وزير الخارجية هنري كيسنجر ليناشده فيها المساعدة على وقف القتال ، أعتبرها الملك إهانة لكونها تضمنت أن مصر وسوريا هما المسئولتان عن بدء الحرب، ورد الملك بإبلاغ كيسنجر أنه يتعين عليه إرغام إسرائيل على الإسهاب من الأراضي العربية التي احتلت في حرب ١٩٦٧م ، وحذر من أن العدوان الإسرائيلي إذا لم يوقف فإن النزاع قد يمتد فيما وراء حدود الشرق الأوسط^(١).

ومن جانب آخر حث الملك فيصل مصر وسوريا على تكثيف ضرباتهم العسكرية ضد إسرائيل وقال: لا ... إذا ضاعت فلسطين فلا أمل لأي قطر عربي في البقاء وأن تكون السعودية أقل إستهدافاً للخطر من غيرها ، إن فلسطين هي قلب العروبة ويتوقف كيان العرب ومصيرهم على بقائها عربية ، وكل شيء يمكن حدوثه إلا مواقف السعودية من هذه القضية فلن يتغير^(٢) .

ومن هذا المنطلق أمر الملك فيصل في ٨ أكتوبر ١٩٧٣م شركة أرامكو بأن تخفض للنصف حركة النفط السعودي خلال خط الأنابيب الذي يمر عبر شبه الجزيرة العربية إلى لبنان ، بحجة أن ذلك سيخفض خسارة البترول إذا ما تعرض خط الأنابيب للتخريب ، وكما تم وضع القوات المسلحة السعودية في

(١) Pen, Heim, V.H.: "The Past : We Pushed The Foreign Policy " Winter 1976-77. Pp. 26-27.

(٢) محمد عتات : السعودية وهموم العرب ، خلال نصف قرن ، المكتب العلمي للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٨م ، ص ٥٩ وكذلك : وليد حمدي الأعظمي : المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٣٨ .

حالة تأهب (الحرب) ، ورغم التهديدات العربية بوقف إمدادات النفط بدأت الولايات المتحدة في ١٢ أكتوبر ١٩٧٣م في إرسال شحنات طارئة من الأسلحة لإسرائيل لتستعاض بها عن الأسلحة التي فقدتها في الأيام الأولى للحرب ، وبعد يومين من ذلك تم دفع قوات سعودية إضافية إلى جبهة الحرب المساعدة للقوات السورية المناوئة لإسرائيل ، وهكذا أصبحت العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة والسعودية يحكمها العداء ^(١) ، أما للعراق التي كانت قد أضرخت مع إيران في نزاعها الحدودي ، فقد أعلن تضامنه هو الآخر مع الدول العربية ، وأوقف المفاوضات الحدودية مع إيران في بيان صدر عن مجلس قيادة الثورة في اليوم السابع من الشهر العاشر لعام ١٩٧٣ م ، وأعلن عزمه على حل المشاكل مع إيران بالطرق السلمية ، حتى تفوت الفرصة على إيران ، ولكي لا تستغل الأخيرة الوضع العربي الراهن لتحقيق مكاسب سياسية في العراق ، وقامت العراق بإرسال قطع من وحداتها العسكرية إلى سوريا للمشاركة في جبهات القتال ^(٢)، وكان طبعياً أن تنهج الدول العربية في الخليج نهج كلاً من السعودية والعراق في إعلان التضامن السياسي مع سوريا ومصر في حربهما ضد إسرائيل ، ومضت في خطوات عملية تؤكد هذا التضامن .

ولم يتأخر طويلاً الإنتقام الذي لوح به العرب ضد الولايات المتحدة ففي ١٦ ، ١٧ أكتوبر اجتمع ممثلوا الدول العربية المنتجة للنفط في الكويت ، وأتفقوا على رفع سعر البترول بنسبة ١٧% ليصل إلى ٣,٦٥ دولاراً للبرميل ^(٣) ، وعلى خفض إنتاجهم الإجمالي بنسبة ٥% شهرياً حتى يتم إرغام

^(١)Committee on International Relations, House of Representatives, 94th Congress, First Session, Military. Sales to Saudi Arabia- 1975, Washington, D.C. 1976, Passim , Pp. 5-7.

^(٢)Al - Rashid Gabal : "The Arabs and the World Of The Seventies " (Vikes Publishing, New Delhi, 1977) Pp. 16-18.

^(٣)Amos, John, W: "Arab- Israeli Military , Political Relations, Arab Perceptions and The Politics of Escalation" (Pergman Press, New York 1979) P. 45.-

إسرائيل على تقديم تنازلات للمطالب العربية في فلسطين ، وفي ١٨ أكتوبر ١٩٧٣م مضت السعودية أبعد من القرار المتخذ في إجتماع الكويت حين أعلنت خفض إنتاجها النفطي بنسبة ١٠% مع الحظر التام لشحن البترول إلى الولايات المتحدة إذا لم تتخذ تدابير فعالة ضد إسرائيل ، وكانت الخطوة الأهم هي قرار الدول العربية المجتمعة في الكويت باتباع سياسة الحظر النفطي التدريجي ضد الدول التي تساعد إسرائيل لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية^(١) وبنمطاً مع سياسة الحظر النفطي ، أصدر سمو أمير دولة قطر الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني قراراً بالمرسومية رقم (١٩) ، (٢٠) لعام ١٩٧٣ م ، والذان يقضيان بوقف تصدير البترول القطري إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا ، ثم أعلن حاكم قطر في ١٩/ فبراير ١٩٧٣ م أن دولة قطر اتخذت إجراءات قطع البترول عن هاتين الدولتين حينما أختارنا أن نقفا موقفاً مضاداً للأمن والحقوقي العربية وأبنت العدوان الإسرائيلي بصورة مفضوحة ، وأن دولة قطر لا بد أن تتخذ مواقف عدائية لتلك الدول التي تقف ضد مصالح أمنها^(٢) ، وفي دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، ظهرت تصريحات مماثلة ، تندد بالدعم الأمريكي الهولندي لإسرائيل ، تعلن عن عزمها الماضي قنماً في تطبيق سياسة الحظر النفطي .

والواقع أن إستراتيجية الحظر النفطي إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣م كانت من الأنواع السياسية الحاسمة في الحزب ، بل كان دورها لا يقل خطورة عن

= وكذلك د. إبراهيم خليل أحمد وآخر: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٥ .

^(١)Aruri, Nasseer , (ed): "Middle East Crucible Studies on the Arab- Israeli War of October 1973" (The Medina University Press, Illinois, 1975) P. 85.

^(٢) تصريح سمو أمير دولة قطر (المعلق) الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني - لصحيفة ديسر شبيجل الألمانية ، مستخلص من مجموعة الأحاديث الصحفية لأمير قطر ، وزارة الإعلام القطرية ، أغسطس ١٩٧٦م ، مطبع قطر الوطنية ، ص ٢٤ .

قصف للطائرات ، وإطلاقه الصواريخ ، وجموح المدافع ومن ثم كان لابد من تناولها بشيء من التفصيل على النحو التالي:

لقد رأينا كيف فشلت سياسة الحظر النفطي في أزمة عام ١٩٦٧م ، وأنقسم العرب حيالها ما بين مؤيد ومعارض، وتشكك البعض في الجدوى السياسية للسلاح الإقتصادي ، ولم يتم منذ ذلك الوقت الإتفاق على إستراتيجية موحدة لإستخدام النفط كأداة ضغط سياسية ، وعلى الرغم من أن الأدبيات العربية أجمعت بشكل ملحوظ على ضرورة حدوث شيئاً مثل هذا ، ولكن دفع الأمور وللتطورات بعضها لبعض قد جعل الدول العربية أمام أزمة حقيقية قومية عربية عندما فوجئ الجميع بالقوات المسلحة المصرية تعلن نفيها الحرب على أرض الواقع فالتحتم سلاح البترول الميدان ، وبالتالي تامة لم تكن متوقعة ، ولتخذ ذلك شكل سياسة الحظر النفطي المشار إليها آنفاً في مؤتمر الكويت وما أعقبه من تصريحات ومؤتمرات بهذا الصدد.

وبصفة مبدئية يمكن التأكيد على أن الذي شجع الدول البترولية العربية على تطبيق إستراتيجية الحظر، إلى جانب إعتبارات التضامن القومي ، الإبتصار الضخم الذي حققته القوات المسلحة العربية حين أمسكت بتلابيب العدو الإسرائيلي وفلجته إستراتيجياً وتكتيكياً ، وحطمت خط بارليف ، وأنهت خرافة قوته العسكرية التي لا تقهر ، وأعلنت للعرب ثقته الكاملة بأنفسهم ربما لأول مرة في تاريخهم الحديث كله.

وقد حققت الإستراتيجية البترولية العربية مستوى عالياً من الفعالية والتأثير خلافاً لكل الحسابات والتوقعات السابقة بفعل العوامل الآتية:

أولاً: الجو السياسي الجديد الذي ساد بين الدول العربية بعد عودة الثقة إلى العلاقات السعودية - المصرية منذ بداية المبعينات ، وإعكاس ذلك على الدور الدبلوماسي الذي لعبته السعودية في الصراع العربي- الإسرائيلي ،

فكان الإنتقاء بين أقوى دولة عسكرية في المنطقة في ذلك الوقت) وأقوى دولة بترولية في المنطقة هو مفتاح نجاح تطبيق سياسة المزج بين السلاح العسكري والسلاح البترولي^(١).

ثانياً : أزمة الطاقة التي سادت العالم ، والتي دفعت الدول المنتجة للبترول إلى رفع سعره مما انعكس على المركز المالي والاقتصادي الجيد للدول العربية المنتجة للنفط، الأمر الذي جعل هذه الدول لا تخشى من النتائج التي ستترتب على تخفيض إنتاج النفط ، وكما أن حاجة الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد زادت في أكتوبر سنة ١٩٧٣م عما كانت عليه في يونيو ١٩٦٧م ، وبلغت هذه الزيادة ما بين ٧% إلى ١٥% ، وكان وقف وصول هذه النسبة إلى الولايات المتحدة مصدراً لكثيراً من المتاعب التي تعرض لها إنتاجها الاقتصادي الأمر الذي انعكس على مسار السياسة الخارجية الأمريكية^(٢).

ثالثاً : أن الدول العربية قد طبقت إستراتيجية (الرد المرن) بدلاً من إستخدام إستراتيجية الإنتقام للعنف ، وهي نظرية عسكرية أمريكية مؤداها أنه إذا وقع عدوان نزي على الولايات المتحدة الأمريكية فإن لا يجب الرد على هذا العدوان بالحرب الذرية الشاملة المدمرة (نظرية الإنتقام العنيف) بل ترد بهجوم مناسب للعدوان الذي تعرضت له فإذا أُلقيت قنبلة ذرية علي إحدى المدن السوفيتية ، وهكذا ، وهذا التدرج في التصعيد هو لب نظرية (الرد المرن) التي أستخدمتها الدول العربية ، وبحيث أنها لم تقطع النفط دفعة واحدة، وإنما خفضته تدريجياً بنسبة ٥% في الشهر ، وفرقت بين الدول الصديقة والدول المعادية ، وأعطت بذلك إستراتيجية الحظر النفطي مرونة

(١)For Details See Melvin A. Connate, (Access to Oil, in J.C. Hurewitz (Ed.) "Oil, the Arab Israeli Dispute and the Industrial World: Horizons of Crisis." West View Press Boulder, Colorado, 1976) Pp. 65-75.

(٢)Thomas, C. Bragger: Op Cit: Pp. 17-18.

وصلاحية^(١)، وعلى الرغم من هذا المناخ السيلسي الملائم لتحقيق أكبر قدر من التضامن العربي إلا أن الدول العربية المنتجة للنفط لم تحقق إيجاد جبهة موحدة فيما يتعلق باستخدام سلاح البترول بدليل أن هناك دولتين لم تطبقا إستراتيجية الحظر البترولي وهما العراق وليبيا حيث رأت العراق أن هذه الإستراتيجية سلبية وغير مجزية ، وإن العبرة بتأميم شركات البترول وتأميم الممتلكات التي للدول المعادية ، ولا يحظر بيع البترول لها في حين رأت ليبيا أن حرب إكتوير غير مجدية ، وأن إستراتيجية الحظر لا معنى لها إلا في ظل حرب العصابات^(٢) هذا بالإضافة إلى أن شاه إيران قد عزل نفسه عن المشاركة في استخدام النفط كسلاح سياسي ضد الولايات المتحدة ، ولم تشارك بلاده في قرار الدول المنتجة للنفط بضرورة حظر النفط عن الدول المؤيدة لإسرائيل^(٣)، ونظراً للعلاقات الإيرانية الأمريكية المتنامية ، وكذلك التعاون القائم بين إيران وإسرائيل في المجالات العسكرية.

بيد أن هذه المواقف المعارضة لسلسلة الحظر لم تؤثر في نجاح استعمال سلاح البترول لأن البترول السعودي والكويتي ، والجزائري ، بالإضافة إلى قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين كان يمثل أكثر من ٦٠% من إنتاج البترول العربي، وهذه النسبة كافية للتأثير تأثيراً مباشراً على الدول المستهلكة للبترول ، ولم يكن من السهل على الولايات المتحدة أن تواجه أمواً

(١) راجع

د. بطرس بطرس غالي : الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ز مجلة السياسة الدولية ، العدد ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ١٤ .

د. إسماعيل صبري مقلد : تصارع القوى العالمية حول البترول السياسة الدولية العدد ٤١ ، يوليو ١٩٧٥ ، ص ٤٣ .

(٢) Admiral Elmo Zumwalt's, Oil and Imports, Issues , Hearings before the Committee on Interior and Insular Affairs, United States Senates , 93rd Congress, 1st Session, U.S. Government Printing Office.

(٣) Charles Cordon, Mac Donald: Op Cit: Pp. 245-246.

كهذا بعد أن بدأت بالفعل تعاني من عجز يقدر بنحو ١٢% من إجمالي إمداداتها النفطية ، وببدا أن إدارة نيكسون لم تتراجع عن التزاماتها تجاه إسرائيل ، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٧٣م طلب نيكسون من الكونجرس التصديق على مساعدة عسكرية لإسرائيل قيمتها ٢,٢ مليار دولار لتعويض خسائرها في الحرب ^(١) .

وبينما عملت الولايات المتحدة على ضمان ألا توضع إسرائيل في موقف ضار لها بالنسبة للدول العربية فإنها استكشفت كل فرص للتوصل إلى نهاية فورية للحرب ، فلم تكن الدول الصناعية الغربية فقط هي التي تعاني من اضطراب إقتصادي حاد من جراء المقاطعة النفطية ، وبـل كانت العلاقات الأمريكية - العربية تتعرض للخراب أيضاً ، وفي حين كانت موسكو - التي اتخذت موقف الصديق للعرب - تتل المكافأة السياسية في الشرق الأوسط.

وإذا كنا قد تحدثنا عن الملامسات السياسية التي ساعدت الدول العربية على النجاح في إستعمال سلاح البترول ، فلا بد أن نتطرق إلى النتائج التي ترتبت على هذا النجاح.

فمما لا شك فيه أن سلاح البترول عمل على تدعيم مركز الدول العربية الخليجية على الصعيد الدبلوماسي ، وفي المحافل الدولية ، فأصبحت للدول العربية في الخليج قوة إقتصادية جديدة في وقت السلم ، وقوة ردع في وقت الحرب ^(٢) ، وبالإضافة إلى أن سلاح البترول قد ساعد على تدعيم الجبهة

^(١)Edward . R.F. Sheehan: " Step By Step in the Middle East"(Foreign Policy, No 22, Spring 1976) P. 3-6.

- U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Business Week, 19 October 1973, P.4.

^(٢)An Attempt by Any Outside Force to Gain Control of the Persian Gulf Region Will be Regarded as an Assault on the Vital Interests of The United States of America and Such An Assault will be Repelled by Any Mean Necessary Including Military Force (Bolloch, John, The Gulf Portrait of Kuwait , Qatar, Bahrain and The United Arab Emirates, London 1984) P. 68.=

العربية ، وعلى تحقيق وحدة الصف والهدف بين الدول الخليجية والدول العربية الأخرى على وجه العموم ، تمثل في التضامن الجديد الذي تولد عن العمل المشترك في أثناء الأزمة وفي هذا السياق ، فنحن نميل إلى الاعتقاد بأن الإستراتيجية الموحدة لإستخدام النفط في حرب ١٩٧٣م تعد أول تجربة للإتحاد على أساس إقتصادي لمجموعة دول الخليج العربي ، وأن نجاح هذه التجربة إقتصادياً وسياسياً قد أعطى لهذه الدول دفعة نحو مزيد من التعاون والتنسيق في المجالات المختلفة والذي أفضى في النهاية إلى تشكيل مجلس التعاون الخليجي مع بداية الثمانينات إلى جانب إعتبرات أخرى عديدة سنوردها فيما بعد .

كما أسهم سلاح البترول أيضاً في تثبيت العزلة السياسية والدبلوماسية التي منيت بها إسرائيل ، قبيل حرب أكتوبر و أستكملت عناصرها بعد هذه الحرب ، فقد قطعت الأغلبية العظمى من الدول الإفريقية والآسيوية علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل ، وأمتد هذا الموقف إلى دول أوروبا الغربية واليابان وأعلنت هذه الدول تأييدها الواضح والصريح للتفسير العربي للقرار ٢٤٢ الصادر من مجلس الأمن ، والذي يقضي بالإسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت في ٥ يونيو سنة ١٩٦٧م ، وكان سلاح البترول

= وأيضاً: محمد الرميحي : محاولات للتجمع السياسي والاقتصادي والثقافي الخليجي ، من أعمال ندوة تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨١م أنظر تعقيب الدكتور عبد القوي سعودي ، ص ٧٦٧.

د. جمال زكريا قاسم : مجلس التعاون الخليجي ، دوافع تأسيس وواقعة الإقليمي والعربي: بحث منشور بالمجلد الأول ، لأعمال الندوة الطمية الرابعة لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بعنوان (دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل العربي المشترك) بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - ومركز البحوث والدراسات الكويتية نوفمبر ١٩٩٣م ص ٤٧.

هو المحرك الحقيقي للحوار العربي - الأوروبي والحوار العربي الأفرو آسيوي ^(١) .

كما أن سلاح البترول هو الذي أجبر الولايات المتحدة على التدخل من أجل تسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وهو الذي دفعها إلى الضغط على إسرائيل ، وكان من نتائج هذا الضغط إبرام إتفاقية عسكرية لفك الإشتباك في منطقة قناة السويس ، ثم في منطقة الجولان بعد أن قيل أنور السادات في ٣١ أكتوبر ١٩٧٣ م وقف إطلاق النار مع إسرائيل ونتيجة لسلاح البترول أيضاً بدأت الولايات المتحدة تتخلى تدريجياً عن المساعدة شبة المطلقة لإسرائيل ، وقد أضح هذا التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية في أعقاب فض الإشتباك.

والواقع أن الدول العربية في الخليج إلى جانب إستخدامها إستراتيجية الرد المرن النفطية فقد إستخدمت في نفس الوقت أسلوب (النفس الطويل) ، ففي أعقاب وقف إطلاق النار في ٣١ يناير لم يتحرك الملك فيصل لتخفيف الضغط عن الولايات المتحدة الأمريكية بل على العكس ، أمر برفع سعر البترول بنسبة ٧٠% ليصل إلى ٤,٧٦ دولاراً للبرميل ، كما أعلنت الحكومة السعودية خفصاً جديداً لإنتاجها النفطي في ٣١ أكتوبر نسبة ٥% من إجمالي الإنتاج ليصل إجمالي الخفض المتراكم إلى ١٥% ^(٢) ، وفي ٧ نوفمبر ١٩٧٣ م وهو نفس اليوم الذي أعادت فيه القاهرة علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قطعت منذ عام ١٩٦٧ م ، أرسل العاهل السعودي ،

(١) د. بطرس بطرس غالي : المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٢) Kattan, Ghazi : Op Cit: PP. 47-48.

Long, Darid .E: Op Cit: PP. 55-57.

Hoskins, Halford : Op Cit: P. 17.

وكذلك د. أميل نخلة : العلاقات العربية الأمريكية في الخليج العربي ترجمة فاروق عمر فوزي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٧٨ ، ص ٧٦ .

رسالة إلى رئيس الإتحاد الموفيتي يحثه فيها بمناسبة الثورة الروسية ،
وكانت هذه هي أول مرة تقوم فيها الحكومة السعودية بهذه الفتنة التي مثلت
تحذيراً واضحاً للولايات المتحدة من أن السعودية قد تتحرك بشكل أوثق مع
موسكو ، وإذا لم تصبح واشنطن أكثر إيجابية إزاء المطالب العربية ^(١) .
شهدت منطقة الخليج العربي في أوائل نوفمبر ١٩٧٣م نشاطاً دبلوماسياً
أمريكياً مكثفاً في محاولات لإقناع الدول العربية هناك بالعدول عن الإستمرار
في الحظر النفطي طالما أن وقف إطلاق النار قد بدأ سريته بالفعل ، وهو ما
تمثل في رحلة هنري كيسنجر إلى السعودية وبعض أقطار الخليج بالإضافة إلى
مصر وإسرائيل ، وغير أن وزراء البترول العرب كانوا قد عقدوا إجتماعهم
الثاني بالفعل بصورة عاجلة في الكويت ٤ نوفمبر ، وفي هذا الإجتماع أصدرت
الوزراء البيان التالي:

(اجتمع وزراء البترول للمرة الثانية في مدينة الكويت يومي ٤ ، ٥
نوفمبر ١٩٧٣م ، وتدارسوا الطريقة التي تم بها تنفيذ قرارهم الأول والأثر
التي ترتبت عليه ، وأخذوا قرارات منها أن يكون مجموع تخفيض الإنتاج من
كل دولة عربية منفذة للقرار هو ٢٥% من إنتاج شهر سبتمبر دافعاً فيها
الكميات المهضومة نتيجة قطع البترول عن أمريكا والسوق الهولندية ، ثم
يستمر التخفيض بعد ذلك في شهر ديسمبر بنسبة ٥% من إنتاج نوفمبر ،
وعلى ألا يؤثر التخفيض على الحصص التي كانت على كل دولة صديقة
تستوردها من كل دولة عربية مصدرة للبترول خلال التسعة أشهر الأولى من
عام ١٩٧٣م) ^(٢) ، وكما تقرر إيفاد كل من وزير الطاقة الجزائرية ، ووزير
البترول والثروة المعدنية السعودي إلى العواصم الغربية لشرح وجهة النظر

(١) David ,E: Op Cit: P. 78.

(٢) صلاح منصور: المجابهة في ميدان النفط: مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤م ،
ص ٥٧ .

العربية من القرارات البترولية المتخذة في الاجتماعين الذين عقدهما وزراء البترول العرب.

ويلاحظ أنه في الاجتماع الثاني أعثر وزير بترول العراق عن عدم حضوره باستمراراً لموقف العراق للرافض لتنفيذ سياسة الحظر النفطي ، وهو موقف حير حلفاء العراقيين أنفسهم فلاسوفيت أبدوا غربة من هذا السلوك العراقي ، والذي لا يتفق والإجماع العربي بهذا الصدد ^(١)، كما أن العراق لا تحكمه علاقات مودة بالولايات المتحدة ، مثلاً حتى يكون الموقف مبرراً ، أو مقبولاً إلى حد ما ، وهو أمر جعل العراق في موقف لا يحسد عليه أضيف إلى رصيده من السياسات الغير قومية ، أما بخصوص زيارة كيسنجر إلى المنطقة، فقد أعلنت المصادر الأمريكية نفسها عقب المقابلة التي أجراها الملك فيصل مع كيسنجر في الرياض ، وأن الملك قد أكد لكيسنجر أن البترول العربي لن يعود إلى ما كان عليه ، وإلا إذا علنت الأراضي المحتلة ومعها للقدس إلى العرب وأنه يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية ألا تنتظر شتاءً واحداً قاسياً، وإما يمكن أن تنتظر توقف إمداده البترولي حتى عام ١٩٨٠ م ^(٢).

لقد أحدث ذلك أثاره الفورية في الولايات المتحدة ، وبدأ الحديث فيها علاناً وواضحاً عن المشاكل الخطيرة التي بدأت تتعرض لها بتوقف وصول البترول العربي ، وخصص نيكسون الجزء الأكبر من حديثه إلى الشعب الأمريكي يوم ٨ نوفمبر عن الطاقة ، وأعلن أن توقف شحنات البترول العربية إلى أمريكا يحرم الولايات المتحدة من ١٧% من الإستهلاك اليومي للبترول ، وأن ذلك سيؤدي إلى أخطر أزمة في الطاقة تشهدها أمريكا منذ الحرب العالمية الثانية ، وكما طلب نيكسون منحة سلطات واسعة للحد من إستهلاك البترول

^(١) "Soviet Union and the Northern Gulf" Soviet Analyst, vol. 4, no.1, 2 January 1975, Pp. 6-7.

^(٢) David , E: Op Cit: P. 80.
Nadav, Safran: Op Cit: Pp. 215-236.

في أمريكا وشن مشروعات قوانين لمواجهة أزمة الطاقة في الولايات المتحدة^(١)، وفي الوقت نفسه بقيت الدول العربية على موقفها الرافض لرفع الحظر النفطي حتى تتم الموافقة على الإجماع من جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧م.

وأن تلتزم الولايات المتحدة بتنفيذ مثل هذا القرار، وصدر عن وزراء البترول العربي بياناً بهذا المعنى في ٨ ديسمبر ١٩٧٣ م^(٢)، وعلى الرغم من التحذيرات التي تلقاها وكالات الأنباء من أن الولايات المتحدة قد تستخدم وسائل عسكرية لكسر الحظر النفطي، وقد أكد هذه الأنباء وزير الدفاع الأمريكي جيمس شليزجر الذي أعلن في يناير ١٩٧٤م أن صبر الجمهور الأمريكي له حدود، وأنه قد يمارس ضغطاً قوياً على واشنطن للانتقام من الدول العربية إذا لم توقف الحظر النفطي، وفي اليوم التالي انضم نائب الرئيس، جيرالد فورد إلى هذه الجوقة فحذر من أن الولايات المتحدة قد تجمد إرسال الشحنات الغذائية إلى الشرق الأوسط^(٣).

وكان رد فعل الدول العربية في الخليج على هذه التهديدات هو التلويح بتدمير حقول النفط في حالة وقوع عمل عسكري أمريكي، وكما أكد الشيخ يماني وزير النفط السعودي، أن السعودية يمكن أن تخفض إنتاجها النفطي بنسبة ٨٠% إذا ما تم الضغط عليها، وأن أمريكا إذا لجأت إلى عمل عسكري فإن حقول النفط سيتم نسفها^(٤).

(١) U.S. Department Of State, Bureau of Public Affairs, New Release, November 1973, P.3.

(٢) Edward, R.F. Sheehan: Op Cit: Pp. 72-74.

(٣) John Duke Anthony: "Insurrection and Intervention: The War in the Middle East in Abbas Amirie" (Ed) "the Persian Gulf and Indian Ocean in International Politics" (Institute For International Political And Economic Studies" Tehran, 1978, Pp. 303-340. Thesis P. 317.

(٤) Oil Fields As Military Objectives: Op Cit: Pp. 17-19.

كان من الصعب على الولايات المتحدة في ظل هذا الإصرار العربي أن تضحي بعلاقاتها المتميزة مع دول الخليج العربي لاسيما السعودية ، أو أن تغامر لمصالحها الاقتصادية في هذه المنطقة ، ومع الأخذ في الاعتبار للموقف الموقفي والأوروبي المؤيد للحقوق العربية ، ومن ثم لم يكن من الحكمة أن تخسر الولايات المتحدة العالم أجمع من أجل عيون إسرائيل ، ومن ثم وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لمواصلة جهودها الدبلوماسية إزاء مشكلة الشرق الأوسط .

وقد نجحت الجهود الدبلوماسية لوزير الخارجية الأمريكية هنري كيسنجر في إحداث نقطة تحول مهمة في ١٧ يناير ١٩٧٤م عندما ظفر كيسنجر بالإتفاق المصري - الإسرائيلي على خطة لفك الاشتباك بين قواتهما على طول القناة ، الأمر الذي أدى إلى أن تبدى دول الخليج العربي موافقاً أكثر مرونة تجاه الولايات المتحدة ، وأعلن الشيخ اليماني أن حكومته كانت تعلم أن الشركات النفطية ستحاول على الحظر النفطي ، ومع ذلك لجأت إليه كمجرد تحرك سياسي لإظهار الغضب السعودي ، وحيث أن التحركات السابقة قد نجحت فإن لم تعد هناك ضرورة للقيام بخطوات أكثر كما أشار اليماني إلى أنه قد حدث تحول هام في السياسة النفطية السعودية ، وأن السعودية مستعدة الآن لإتخاذ خطوات لخفض سعر النفط بالقدر الضروري لمنع أي ضرر جوهري للإقتصاد العالمي^(١) ، وكان للموقف السعودي المعن يتم في إطار من التنسيق مع الدول العربية الأخرى في الخليج ، وإذ عبرت الأخيرة بدورها في غضون ذلك ، وأن مدى النجاح الأمريكي في التوصل إلى حلول مرضية للعرب تضمن حقوقهم المشروعة سيوازيه تجاوب مثمر مع السياسة الأمريكية في مجالات النفط وغيرها من المجالات^(٢).

(١) Melvin A. Conant: Op Cit: Pp. 80-82.

(٢) Ibid. P. 83.

... بيد أن الولايات المتحدة قد أخفقت في التوصل إلى فك إشتباك بين القوات الإسرائيلية والسورية في مرتفعات الجولان ليتوازى مع فك الإشتباك الذي تم في سيناء بين الإسرائيليين والمصريين ، والأمر الذي كان يعني التأخر في تنفيذ المواقف الخليجية المعننة ، وهو ما جعل وزير الخارجية الأمريكي يستأنف مساعيه الدبلوماسية عبر رحلات مكوكية بيد إسرائيل وجيرانها العرب، وتوقف في السعودية في ٢ مارس ١٩٧٤م ليطلع الملك فيصل على التطورات ، وبدأ أن جهوده هذه المرة سوف تتجح في إحداث تقدم نحو إنهاء الحظر النفطي في ظل العلاقات الشخصية الحميمة التي أقامها كيسنجر مع الرئيس المصري السادات ، والنمو السريع للعلاقات المصرية الأمريكية ، كما أن السادات كان هو الآخر يتمتع بعلاقات طيبة مع الملك فيصل ، بعد أن شهدت العلاقات المصرية - السعودية نمواً مطرداً أيضاً منذ بداية السبعينات، وقد عززت هذه العلاقات بالدور السعودي في حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

على أية حال ، فقد نجحت مساعي السادات لدى الملك فيصل بضرورة التجاوب مع النوايا الحسنة المعننة من قبل الولايات المتحدة ، ودعت مصر والسعودية الدول العربية الأعضاء في منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) إلى الاجتماع ، في مارس ١٩٧٤م .

وخلال إجتماع عصف لوزراء نفط المنظمة أُنخذ القرار في ١٨ مارس ١٩٧٤م برفع حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة على أن يجتمع الوزراء المعنيون في أول يونيو في القاهرة لمراجعة الموقف ^(١) ، وأبنت مصر والسعودية وبقية دول الخليج العربي إلغاء إستعمال سلاح النفط فيما عارضته الجزائر والعراق وسوريا وليبيا ، وكانت وجهة نظر المعارضين أن الهدف الأساسي لإستعمال سلاح النفط لم يتحقق ، أي لم يتم الإسحاب الإسرائيلي من

^(١)Rbozywski, T.M : "The Economics of Oil Crisis"(Trade Policy Research Center, London 1975" Pp. 73-74 .

كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م ، وفي مقدمتها القدس وأستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ويهدف تهنة المعارضين صرح الشيخ زكي اليماني أن مصر والسعودية تتوقعان أن يتم قبل يونيو ليس فقط التوصل إلى إتفاقية لفصل القوات على الجبهتين السورية والأردنية وإنما أيضاً تقدماً نحو تحقيق تسوية شاملة^(١).

وهكذا ألغى إستعمال سلاح النفط ، وكان من الصعب جداً بعنـذ إعادة سحبة من غمدة إلا في حالة إستئناف الحرب ، وهكذا أيضاً نجح كينسجر في أن يبطل إستعمال أقوى سلاح في للترسانة العربية - ربما بإستثناء اللجوء إلى الخيار العسكري - يمكن إستعماله لتحقيق المطلب العربي.

ويلاحظ أن العراق قد ألزمت سياسة معارضة للتوجهات العربية على طول الخط فيما يتعلق بإستراتيجية الحظر النفطي ففي حين رفضته في يناير ١٩٧٣م ، وأمتنعت عن الحضور في فبراير ١٩٧٤م لمناقشة نفس القضية ، وظلت تعترف بعدم جدوى سياسة الحظر النفطي ، وحتى إذا ما أتخذت الدول المعنية قرارها بإلغائه ، وعارضت هذا الإلغاء لأسباب غير واضحة ، وغير مبررة من قبل الحكومة العراقية.

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن هذا للتوجه العراقي يرجع في الأساس إلى رفض كل من الكويت والسعودية وباقي دول الخليج العربي لسياسة العراق تجاه الكويت منذ عام ١٩٦١م ، وحتى عام ١٩٧٣م عندما تأسست العلاقات بين الكويت والعراق بسبب إنتهاكات الأخيرة المستمرة للحدود الكويتية وأعتدائها على مركز الصامته الكويتي ، ومطالبتها في نفس العام وريه دبلوماسياً أو إستمرار الكويت في إعطاء قروض حسنة للعراق وإزاء تمسك الكويت بسيادتها على الجزيرتين ، ورفض الإنتراز العراقي ، أنتهجت بغداد

^(١)Edward, R.F. Sheehan : Op Cit: Pp. 12-14.

أسلوباً عدائياً ضد الكويت والسعودية وسيلاستهما في المنطقة ، وهذا هو التفسير الذي نراه مقبولاً في ظل الأوضاع السياسية الإقليمية في تلك الآونة^(١) ، وما إرسال العراق لبعض قطع من قواته العسكرية إلى الجبهة السورية لإرضاء حزب البعث السوري الحاكم قبل الإنتشار البعثي الشهير ، وحتى لا يكون العراق في موضع سياسي حرج للغاية بين أشقائه من الدول العربية التي تكاثفت وتلاحمت ضد العدو^(٢).

(١) عن تطوير المشكلات السياسية بين العراق والكويت راجع

- Louter, Pacht . E and Other (eds.): " The Kuwait Crisis, Basic Documents" (Cambridge University 1991).
- Records of Kuwait, 1899-1961, Foreign Affairs, vol. 6, Edited by A. Del. Rnsh Archive Edition, 1986.

أنحي العفيفي : الجذور التاريخية للأزمة العراقية الكويتية ١٩٦١م ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة الزقازيق ، ١٩٩٥م .

د ميمونة خليفة الصباح: تاريخ الأعلام العراقية في الكويت ، دراسة منشورة بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٤ ، السنة ١٩ ، للكويت ١٩٩٤م ، ص ٧٩-٢٢١ .

(٢) من المؤسف حقاً أن المدرسة العراقية الحديثة لكتلية تاريخ العراق الحديث والمعاصر قد حرصت كل الحرص على إظهار حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم وكأنه تشريع سيموي لا يتيه الباطل من بين بداية ولا من خلفه وأنه قد نزل من عليائه ليخلق عدالة السماء ويسم على الأرض السلام وأن ما عداه ظلم وجور وبيهتان وإثم عظيم ولم تلتزم هذه المدرسة الموضوعية التاريخية للبناء وراحت تظهر قلند الحزب بله عبقرية فذة ندر أن وجود بها الزمان ، ولا يكاد المرء يطلع ملولاً عرافياً حديثاً وإلا سيجد فيه تكرار لعبارات - الدور القومي لحزب البعث العربي الاشتراكي - دور الحزب في التنمية الانفجارية وقيام العراق بدور بارز على السعيد العالمي - جيوش العراق الضاربة - ترصين مواقف البلدان العربية لصالح القضايا العربية إتجاه الحزب بالعراق نحو السلفة ، وهذه كلها عبارات أشرت بالفعل في إتجاهات السياسة العراقية التي كانت دائماً موضع شك وريب من الأسنقاء قبل الأعداء ، وكان خير لو فعل هؤلاء الكتائب وفق مقتضيات ضميرهم بوزع أخلاقي في كتلية تاريخهم لمنهجية وموضوعية بعيداً عن الديموغرافية التي لا تنفر إلى الفساد ، ونحن لا ننكر على المؤرخين حقهم في كتلية تاريخهم الوطني ولكن أن يكون في إطار من الواقع والموضوعية التاريخية ، حتى يكون للتاريخ مقولاً ومقبولاً ومقروءاً.

على أية حال ، كان إلغاء سلاح النفط في المعركة يرجع في حقيقته لمجموعتين من العوامل تمثلت الأولى : في الضغوط الأمريكية التي اتخذت أشكالاً متعددة ، فنيكسون وكيسنجر أكدوا للعرب بأن مفتاح الحل هو في يد الولايات المتحدة ، وأنها لا تستطيع الإستمرار في جهودها الدبلوماسية لإيجاد حل ما دامت ترسخ تحت عقاب تصدير النفط إليها ، وأن ما يزعجها ليس أثره الإقتصادي الذي يمكن التكيف معه ، وإنما أثره النفسي ، بمعنى أنها كإحدى الدولتين العظميين لا يمكن أن تتقبل تحدياً سافراً لقوتها إذ أن ذلك يؤثر سلبياً على إبرك الآخرين لهذه القوة ^(١) ، وبالتالي يؤثر سلبياً على هيبتها ، وأن تصور الآخرين لقوة الولايات المتحدة لا يقل أهمية بالنسبة إلى نيكسون وكيسنجر عن الحقيقة الموضوعية لهذه القوة ، ومن ثم فقد تضمنت الضغوط الأمريكية تهديداً سافراً للدول المنتجة للنفط كما سبق وتضمنت الضغوط أيضاً ما اعتبرته الولايات المتحدة حوافز إقتصادية للدول المنتجة للنفط ، وبخاصة السعودية ، فخلال زيارات كيسنجر للسعودية قبل رفع الحظر كان قد عرض على المسؤولين السعوديين إستعداد الولايات المتحدة للتعاون الكامل في تنمية الإقتصاد السعودي وجعله عصرياً ^(٢) .

وتجدر الإشارة إلى أنه من الوجهة الإقتصادية البحتة ، فإن هذا التعاون هو في مصلحة الولايات المتحدة أكثر بكثير مما هو في مصلحة السعودية وذلك لسببين :

الأول : هو أن أمريكا في حاجة إلى أسواق السعودية وبقية البلدان العربية الخليجية لتعزيز صلاتاتها ، ودعم ميزان مدفوعاتها أكثر من حاجة هذه الأخيرة إلى السوق الأمريكية لتأمين متطلبات التنمية والعصرنة إذ يمكنها

^(١) Edward R. F. Sheehan: Op Cit: P. 40.

^(٢) Ibid., P. 42. CF, U.S. Department of State Bureau of Public Affairs, Business Week, 13 January P. 3.

تأمين ذلك من بلدان أوروبا الغربية واليابان التي كانت تتنافس آنذاك في أسواق التصدير إلى البلدان الخليجية .

الثاني : وهو الأهم أن تعاون السعودية وبقية البلدان العربية المنتجة للنفط به يؤدي إلى دعم النظام النقدي الدولي القائم على الدولار الأمريكي ، وذلك من ناحيتين :-

أ- يعزز دوره الدولار كمقياس للقيمة في العالم نتيجة تحديد أسعار النفط به.

ب- يعزز دوره كعملة إحتياطية دولية بسبب إحتفاظ هذه الدول بنسبة عالية من إحتياطاتها النقدية بالدولار ، وبمقادير تزيد كثيراً عن إحتياطاتها ، فدعم النظام النقدي الدولي القائم على الدولار يزيد كثيراً من قوة الولايات المتحدة الاقتصادية ، والتي هي بحسب ذاتها ضخمة ، ومن ثم يعزز من إمكاناتها في العمل على تحقيق إستراتيجيتها في مختلف أنحاء العالم^(١).

ويبدو أن السعودية قد أختارت بشكل أساسي التعاون مع الولايات المتحدة ليس فقط لإعتباراتها الاقتصادية ، وإنما أيضاً لإعتباراتها الأمنية ، وتم تكريس ذلك بتوقيع العديد من صفقات الأسلحة على نحو ما سنوضحه لاحقاً.

أما المجموعة الثانية من العوامل ، فقد كان أهمها الضغط الذي مارسه الرئيس السادات بعد الإتفاق على فصل القوات في سيناء ، وذلك في سبيل إعادة سلاح النفط إلى غمده إذا كان راعياً في إرضاء الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب عديدة منها إعتقاده بأن ٩٠% من أوراق الحل في يدها،

(١) جيان باولو كسيدياويو: التحدي الإقتصادي العربي- سلكسون هاوس - حيث وستين- إنجلترا - ولكنسينتون ، مسونوس- لولايات المتحدة - ص ٤٨ - ٥٠.

وكذلك تضديقه للوعود الأمريكية في العمل على تحقيق تسوية شاملة ، وكان الضغط الذي مارسه السادات بوصفه رئيس أكبر الدولتين اللتين قامتا بالحرب وقد لعب دوراً رئيسياً في إيقاف العمل بالسلاح النفطي ، وكان للرئيس الأسد قد حاول القيام بضغط في الاتجاه المعاكس ، أي العمل على إبقاء السلاح مستعملاً لإمراكه بأن الأهداف التي أستهمل من أجلها لم تتحقق ، بل أنه لم يحقق أي تقدم على طريق التسوية الشاملة ، وكان يرى أن التضامن العربي الذي برز بشكل واضح أثناء الحرب ، وبقاء السلاح بشقية النفطي والتقليدي مستعملاً هو الذي سيساهم في تحقيق التسوية العادلة ، وليست الوعود الأمريكية التي لم يكن يثق بها كما كان يرى أن مبدأ أهداف الدبلوماسية الأمريكية (كيسنجر) بذر الشقاق بين العرب وخاصة مصر وسوريا ، وبالتالي إضعافهم ^(١) ، وعلى الرغم من ذلك ، فقد نجح السادات في إقناع الملك فيصل بالوعود الأمريكية ، وظل العاهل السعودي يؤمن بتلك الوعود حتى مصرعه المفجع في مارس ١٩٧٥ م ، وحيث نكر قبل اغتياله بشهر لمحمود رياض أمين عام الجامعة العربية آنذاك ، بأنه تسلم تأكيدات من الرئيس نيكسون بأن الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة ^(٢) ، وبقى أن نشير إلى أن سياسة الحظر النفطي التي استخدمت أبان حرب ١٩٧٣ م لم تكن خروجاً عن الشرعية الدولية ، وذلك أن ميثاق الأمم المتحدة لا يقر المواقف التقليدية التي تتخذها بعض الدول من

(١) د . محمد الأطرش : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٣-١٩٧٥) ،

مركز دراسات الوحدة العربية ، سلسلة الثقافة القومية (١١) بيروت ١٩٨٥ ، ص ٧١ .

(٢) منى سليم حمد آل ثاني : العلاقات السعودية - الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ص ٦٠ .

راجع أيضاً الدكتور عبد الرزاق إبراهيم : سلاح البترول وأثره في حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ومجلة كلية الآداب - جامعة الزقازيق ، العدد الرابع ، ١٩٩٠ م .

محمود رياض : منكرات محمود رياض ، أمريكا والعرب ، ج ٣ للمستقبل العربي - الطبعة الأولى

للقاهرة ١٩٨٦ ، ص ٨ .

النزاع في الشرق الأوسط ، وإنما يتطلب منها (الولايات المتحدة أن تسارع لإيجاد حلول عادلة لطرفي النزاع .

وعدم مجاملة طرف على حساب الآخر، وإذا ما وجهت للدول العربية لهذه الدول التي تقف موقف الجياد التقليدي ، وبعض التكابير لخفض البترول العربي المصدر إليها بهدف حملها على تحمل إلتزاماتها ، فلا تكون قد أقدمت على عمل غير مشروع لا سيما إذا عرفنا أن هذا العمل مبرراً على أساس حق الدفاع الشرعي عن الممتلكات والأراضي المملوكة^(١).

كما أن للقانون الدولي يعطي للدول العربية حق خفض المصدر من بترولها إلى الدول الأخرى ، وعلى أساس مبدأ آخر أصبح مسلماً به في الوقت الحاضر ، وهو مبدأ السيادة الدائمة للدولة على مواردها الطبيعية ، والذي أكدته القرار الصادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ ديسمبر عام ١٩٦٢ فمن المسلم به ، وأن للدولة وفقاً لهذا الحق أن تنصرف في مواردها الطبيعية حسبما تشاء ، وينطبق ذلك على موارد النفط ، ويشمل الحق في التنقيب عنه ، وتطويره والتصرف فيه ، وللدولة أن تنظم هذه الأنشطة وما يتعلق بها ، وعن طريق قواعد وأنظمة تحدد أحوال الترخيص لمثل هذه الأنشطة ، أو تقييدها أو منعها .

وللدول أيضاً أن تلجأ إلى تلميم الأموال ، ونزع ملكيتها ومصادرها كوسيلة لممارسة السيادة الدائمة على مواردها^(٢)، وقد جاء بقرار الجمعية العامة المشار إليه (أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على ثرواتها

(١) جيان بلولو كسيماديو: للتحدى الإقتصادي العربي- سلكسون هاوس - حيث وسيتمن- إنجلترا
- ولكسينتون ، ملسونوس- الولايات المتحدة - ص ٤٨ - ٥٠ .

(٢) د. جطر عبد السلام : سلاح للبترول وقواعد القانون الدولي مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤م ، ص ٣٠ .

ومصادرها الطبيعية ، يجب أن يمارس بما يكفل مصلحة تنميتها الوطنية وخير
شعب الدولة المعنية^(١) .

... وعلى هذا الأساس يجيز القانون الدولي ، أي تصرف في الموارد
الطبيعية ، حتى إذا تعارض مع التزامات إتفاقية سابقة ، إذا بني على أحد
الأسباب الآتية :-

(١) مصلحة التنمية القومية.

(٢) خير الشعب والمصلحة العامة.

(٣) الأمن القومي^(٢).

وليس أدخل في باب المصلحة القومية ، وخير الشعب ، وأمنه القومي
من الدفاع عن النفس والممتلكات ، وإسترداد الحقوق المسلوقة التي تجيز
حظر النفط العربي ومنعه كلية.

السياسة الأمريكية في الخليج في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما نتج عنها من تداعيات تمثل نقطة تحول
كبرى ليس فقط في تاريخ العلاقات الأمريكية الخليجية ، وإنما في السياسة
الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بوجه عام حيث أتضح للإدارة الأمريكية بأنه لم
يعد من الممكن الإكتفاء والمحافظة على تفوق إسرائيل كضمان لمنع نشوب
حرب في المنطقة ، ولم يكن هذا يعني تخلي الولايات المتحدة عن سياساتها
في المحافظة على تفوق إسرائيل العسكري ، ولكنه كان يعني ضرورة العمل
على إستكمال هذا التفوق العسكري بعمل سياسي أمريكي يبطل أو يقلل من

(١)Skubiszewski: "Use of Force by Sates Collective Security "(Soreness , Manual
of Public International Law , New York, 1968) Pp. 736-40.

(٢)Brown, lie : " International Law and the Use of Force by States " Oxford 1968,
P.22.

الأسباب المؤدية للحرب ، وذلك بإتخاذ تدابير تعتبر كافية لتخفيف وطأة الوضع على العرب وتعزيز المصالح الأمريكية بأقل قدر من التنازلات الإسرائيلية.

وفي هذا السياق نجحت إستراتيجية كيسنجر القالمة على سياسة الخطوة خطوة في إنهاء الحرب على النحو الذي أوردناه ، وكذلك إنهاء الحظر النفطي ، وعزل الإتحاد السوفيتي عن المجرى الرئيسي لتطورات الأحداث في المنطقة ، دون أن تؤثر هذه المكاسب على علاقات الولايات المتحدة بإسرائيل بل أن إدارة فورد قامت بعدد ثلاث إتفاقيات سرية مع إسرائيل تضمنت العيد من الإلتزامات السياسية والعسكرية والإقتصادية تجاه الأخيرة على النحو التالي:-

أولاً:- تستمر الولايات المتحدة في إلزامها بعد الإعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية طالما لم تعترف بإسرائيل ، ويقراري مجلس الأمن رقمي ٣٣٨،٢٤٢ ، وتستعمل الولايات المتحدة حق الفيتو ضد أية محاولة لتعديل القرارين المذكورين.

ثانياً:- تلتزم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بكل ما يلزمها من الأسلحة المتطورة وكافة إحتياجاتها من الطاقة.

ثالثاً:- ترفض الولايات المتحدة أية محاولة لطرح مقترحات تعتبرها إسرائيل ضارة بمصالحها ^(١) ، وقد جاءت هذه الإتفاقيات تمثيلاً مع الرؤية الإستراتيجية والسياسة الأمريكية إزاء ضرورة التواجد الإسرائيلي في المنطقة، والمحافظة على هذا الكيان من العبث به أو تهديده ، ومن ذلك أيضاً أن الولايات المتحدة الأمريكية قد صغت عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ أكتوبر ١٩٧٥م إعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، والتميز العنصري وعبر الرئيس فورد عن إستياله من تصويت الجمعية العامة

(١) هشام الدجاني: تطور لعلاقات الأمريكية الإسرائيلية . مجلة الوحدة العدد ٩٥،٩٤ السنة الثامنة

يوليو / أغسطس ١٩٩٢، ص ١٦٥.

في خطاب له في فرجينيا ، وقال بأن الولايات المتحدة ستقوم بالعمل المناسب ضد البلدان التي أيدت القرار ، كما أعلن كيسنجر من جهته في مؤتمر صحفي له في بترسبرغ بأن الولايات المتحدة ستفكر في إتخاذ إجراءات فعالة على أساس فردي ضد الدول التي صوتت مع القرار ^(١) .

وكان من نتائج هذا التأييد الأمريكي المطلق لإسرائيل هو قيام الأخيرة بسلسلة متلاحقة من أعمال العنف بهدف ترويع الأمن من الشعب الفلسطيني وإستعراضاً لقوى البطش ، والإستمرار في سياسة العنف والتعت (٢) ، والمماثلة والتسويق في إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ، والتعثر المتعمد من جانب الكيان الصهيوني لأية تسوية مقترحة طالما ثابرت السياسة الأمريكية على دعم إسرائيل بكل أسباب التفوق العسكري والإقتصادي.

كانت الدبلوماسية الأمريكية تعتقد دائماً أن منطقة الخليج العربي بعيدة عن التأثير بالصراع العربي - الإسرائيلي .

وعلى الرغم من أن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال تشكل هاجساً قومياً لحكام أقطار الخليج العرب ، وكما كانت تعتقد أيضاً أنه من الممكن أحتواء الغضب الخليجي في أشد صورة يصدر بعض التصريحات المطمئنة والوعود الجاهزة ، بيد أن السلوك الخليجي أثناء حرب ١٩٧٣م قد غير كافة الإستراتيجيات الأمريكية حيال هذه القضية ، وأدركت الإدارة الأمريكية بأن

(١) نصار علمية : سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة المؤسسة الجامعة للدراسة والنشر والتوزيع ، بيروت ، للطبعة الأولى ١٩٨١م ، ص ٢٣٨ - ٢٤٠ .

حسن أبو ظلب للنور الإسرائيلي في الإستراتيجية الأمريكية ، السياسة الدولية العدد ٦٥ ، يوليو ١٩٨١م ، ص ٦٩ - ٧٠ .

U.S Assistants to the State of Israel, The Uncensored Draft Report, by the Staff of The U.S. General Accounting Office the Report in (Jun 24, 1975K) P. 1-7.

(٢) منى منجم حمد آل ثاني : عقائد الغضب ليست نهائية الغضب - مقال حول تطور العنف الإسرائيلي تجاه الدول العربية ، منشور بجريدة الوطن القطرية العدد ١٤٤ بتاريخ ١٧/ ١/ ١٩٩٦م.

دول الخليج ^(١) قامت بتلك التسوية ، من أجل تحييد القضية الفلسطينية في المستقبل بحيث لا يكون لها تأثير سلبي مباشر على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً والخليج على وجه الخصوص ، ولا سيما بعد أن أدركت الإدارة الأمريكية أن قادة الخليج العربي يعتبرون عدم التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية على أنها قضيتهم السياسية الرئيسية ، وأن مسألة الصراع العربي - الإسرائيلي ، أكثر من أية قضية أخرى أثرت سلباً على شعور الخليج قادة ومواطنين تجاه الولايات المتحدة ^(٢).

فقد كانت نظرة السعودية إلى أن إسرائيل تمثل تهديداً مباشراً للأمن السعودي ، وأن الصراع العربي الإسرائيلي يعتبر تحدياً للمصالح السعودية الرئيسية لأن العلاقات الوطيدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل يعطي الاتحاد السوفيتي فرصة كبيرة لخلق عوامل مضادة ، ودخل الأسرة الحاكمة أو المملكة أو الأمة العربية أو العالم الإسلامي .

وظلت الدبلوماسية السعودية تركز على ضرورة تقليل الولايات المتحدة من دعمها لإسرائيل وإجبار الأخيرة على توقيع سلام دائم مع الأطراف العربية المعنية ، يقوم على الإنسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ م ، مع إعادة القدس الشرقية إلى المسلمين العرب ، كما ينبغي منح للفلسطينيين حقوقهم الشرعية الكاملة ، بما فيها حق تقرير المصير ، وإقامة دولتهم المستقلة ^(٣) .

^(١) دول الخليج العربي مغنية بالدرجة الأولى بالنزاع العربي - الإسرائيلي - وإنها ليست ببعيدة عنه الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تسعى نحو إيجاد تسوية محددة للنزاع في محاولة لربط دول الخليج .

^(٢) Elias , Shoufani, "Israel and the Gulf" from Book: Rashid Kalidi and Camille Mansour: " Palestine and the Gulf" (Institute for Palestine Studies International Seminar IPS, Beirut 1980) P.294.

^(٣) Adeed , Dawisha: "Saudi Arabia and Arab-Israeli Conflict " (The Ups and Downs of Pragmatic Moderation International Journal , 38: 4, 1983) P. 674-689.

وقد عبرت عن نفس المعنى كلفة الأقطار العربية في الخليج العربي، وهي ترى أن الشعور الجماهيري الخليجي المؤيد للقضية الفلسطينية، والتأثير الفلسطيني على المنطقة جعل من مسألة أمن الخليج مرتبطة بحل القضية الفلسطينية، وأصبحت حكومات تلك الدول تدرك أخطار التحالف الإسرائيلي الأمريكي، وأن إسرائيل هي الخطر الحقيقي على المنطقة وليس الاتحاد السوفيتي، وظلت على موقفها الرافض للوجود الإسرائيلي والدعم الأمريكي المطلق له.

كان طبيعياً أن تنزعج الولايات المتحدة الأمريكية من التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م^(١)، وأن تلجأ إلى التدابير اللازمة للحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة، كما كان طبيعياً أن تأتي هذه التدابير لتشمل كافة النواحي السياسية، والإقتصادية والعسكرية. على النحو التالي.

أولاً: التدابير السياسية الأمريكية:

لقد رأينا كيف دخلت مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي، في أولوية إهتمامات صانعي القرار في منطقة الخليج العربي، الأمر الذي فرض تحدياً على السياسة الخارجية الأمريكية.

كما فرض على الأخيرة أن تقدم إستجابة ناجحة لهذا التحدي حفاظاً على مصالحها وسياساتها في المنطقة، وفي حين كانت الخارجية الأمريكية تدرك منذ البداية إرتباط الصراع العربي- الإسرائيلي بمصالحها في الخليج ظل هنري كيسنجر مستشار الرئيس الأمريكي لشئون الأمن القومي على إعتقاده حتى عام ١٩٧٣ م بأنه ليس ثمة علاقة مباشرة بين المصالح الأمريكية في

(١) Harlod , H. Saunders: "U.S. Policy for the Middle East in the 1980's" (American Enterprise Instituted Studies in Foreign Policy Washington and London 1982) P. 10-12.

الخليج وذلك الصراع ، ومن ثم ليس هناك ما يدعو إلى إستخدام الإدارة الدبلوماسية لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي^(١) .

بيد أن حرب أكتوبر ١٩٧٣م قد أثبتت خطأ تصور هنري كيسنجر للموقف ، وفشل سياسة الفصل بين الصراع العربي الإسرائيلي وبين المصالح الأمريكية في الخليج ، ولم ينكر كيسنجر هذا الإخفاق الذي منيت به سياسته^(٢) ، ومن ثم عمل هو نفسه على تصحيح الأوضاع ، وبدأت السياسة الأمريكية تسعى للتوصل إلى تسوية بالتدرج (الخطوة - خطوة) على أساس أن الإسراع في التوصل إلى تسوية شاملة غداة الحرب كان من شأنه أن يعطي العرب إحساساً مفرطاً بالانتصار دون أن يسمح بتقويم النتائج بعدة المدى لمثل هذه التسوية على إسرائيل ، وعلى المصالح الأمريكية ، كما هدفت هذه الدبلوماسية إلى تسوية المشاكل في جبهة وتأجيلها في جبهة أخرى على أمل أن يؤدي ذلك إلى تفكيك العالم العربي وإثارة التناقضات للتسوية ، وتحديد سلاح النفط ، وإضافة إلى التوازن الدقيق بين الإنجاز الجزئي والوعد بالحل الشامل المصحوب بتهديدات مدروسة التوقيت لاحتلال أبار النفط أو بإطلاق العنان للجيش الإسرائيلي.

وكان مبعث هذه الإستراتيجية الأمريكية يعود في حقيقته إلى ثلاثة أسباب رئيسية:-

أولاً : الإنتصارات الكاسحة التي حققها العرب لا سيما على الجبهة المصرية ، والإحساس الأمريكي بالخوف على الكيان الصهيوني الذي يتغوض للإيجار.

(١) تشيрил آية روينغ : إسرائيل ومصالح أمريكا القومية ، ترجمة هنري مطر ومحمود برهوم ، منشور دار الكرمل ، كتب صادرة (١٢) الأردن ١٩٨٩ ، ص ١٣٤ .

(٢) هنري كيسنجر : مذكرات كيسنجر في البيت الأبيض - الجزء الثالث - مرجع سبق ذكره : ص ٣٤٧-٣٥١ .

ثانياً : التكتل الخليجي في ظل إستراتيجية الحظر النفطسي ، وتعرض مصالح وهيبة الولايات المتحدة للحظر .

ثالثاً : التواجد الموقتي الكبير في البحر الأحمر والمتوسط والمحيط الهندي وفي الخليج ، وما يمثلته تلك التواجد من تهديدات للسياسة الأمريكية في المنطقة^(١) .

وقد رأينا كيف نجحت الدبلوماسية الأمريكية في وقف إستصال سلاح النفط في إطار تنفيذ السياسة السابقة وفي أعقاب ذلك أخذت العلاقات الأمريكية الخليجية والسعودية على وجه الخصوص البدء في التحسن التدريجي .

ففي أبريل ١٩٧٤م تم توقيع سلسلة متلاحقة من الإتفاقيات في واشنطن بين الولايات المتحدة والسعودية تضمن إستمرار تيار المشتريات العسكرية السعودية التي أصبحت مهمة خلال فترة الرئاسة الأولى للرئيس نيكسون ، وفي ٨ أبريل ١٩٧٤م وقع وزير الدفاع السعودي ، والأمير سلطان عقداً لشراء صواريخ دفاع جوي من طراز "هوك" ، ومعدات مرتبطة بها تقدر قيمتها بنحو ٢٧٠ مليون دولار .

كما وقع الأمير عبد الله قائد الحرس الوطني السعودي في ١٤ أبريل من نفس العام إتفاقية أكبر تقوم الولايات المتحدة بموجبها بالمساعدة في تدريب قواته بتكلفة قدرها ٣٣٥ مليون دولار^(٢) .

ولم تكن المساعدة الثنائية مقتصرة على المجال العسكري فقط ، وإنما شملت مجالات سياسية أخرى حيث كشفت وزلة الخارجية الأمريكية النقاب

^(١)Marwan, R. Buheiry:" U.S Threats of Intervention Against Arab Oil in 1973-1979" (Institute for Palestine Studies, 1980, Beirut) P. 64.

^(٢)Edward R. F. Sheehan: Op Cit: P. 85.

عن إتفاقية بين الجانبين وقعت في أبريل ١٩٧٤م تقوم واشنطن بموجبها بالمساعدة في تصنيع السعودية^(١).

وقد جاءت نزوة العلاقات السعودية الأمريكية في يونيو ١٩٧٤م من خلال زيارة وزير الداخلية السعودي الأمير فهد ل واشنطن ، وبعد إجتماعه مع الرئيس كيسنجر ووزراء التجارة والخزانة والدفاع وقع المشاركون إتفاقيات أحيطت بدعاية جيدة تفضي إلى إنشاء لجنتين إحداها منوط بها توسيع التعاون الثنائي في المجال الإقتصادي ، والثقية منوط بها توسيع التعاون الثنائي في المجالات العسكرية ، في محاولة لتنشيط للعلاقات السياسية بين الجانبين^(٢).

وقد جاءت هذه الإتفاقيات التي أبرمت في ربيع عام ١٩٧٤م لمنعطي مؤشراً عاماً على أن فترة التوتر بين الدولتين خلال حرب ١٩٧٣م قد أنتهت ، وفي ١٤ يونيو ١٩٧٤م جسد الرئيس نيكسون هذا التقارب الذي حدث بأن أصبح أول رئيس أمريكي يزور السعودية غير أن هذه الزيارة لم يتعدى تأثيرها على العلاقات بين البلدين حد التأثير المعنوي ، ذلك أن نيكسون قد أصبح بالفعل رجلاً ضعيفاً بسبب الضغوط الواقعة عليه من جراء التحقيق في فضيحة وترجيت ، وفي ٨ أغسطس ١٩٧٤م أصبح أول رئيس أمريكي مستقل من منصفة ، وهو الأمر الذي كانت له انعكاساته على السياسة الخارجية الأمريكية ، وعلى الرغم من أن مخطط الدبلوماسية الأمريكية على عهد نيكسون هو نفسه الذي على عهد الرئيس جير الفورد ، ولكن من موقع آخر كوزير للخارجية وهو هنري كيسنجر إلا أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة

^(١)U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs News Release, February 1975, P. 4.

U.S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Business Week, 13 January 1975, P. 4.

^(٢)United States Department of State, Bulletin, September 23, 1974, P.424.

الخليج العربي بدأت تنتقل من مرحلة المبادئ والأفكار العامة إلى مرحلة الأهداف المرتبة في سلم محدد من الأولويات .

وقد برزت مسألة تأمين النفط الخليجي لتأخذ مكان الصدارة^(١) إلى جانب مجموعة أخرى من الأهداف الرئيسية التي تعزز هذا الهدف الأول وتتكامل معه ، وقد تمثلت الأهداف السياسية فيما يلي:

١ . عدم تمكين الإتحاد السوفيتي من تحقيق تفوق عسكري إستراتيجي في المحيط الهندي نظراً لأن هذا التفوق في حالة حدوثه كان لا بد وأن يميل بالميزان الإستراتيجي العالمي في غير صالح الولايات المتحدة والتحالف الغربي عموماً ، ومثل هذه النتيجة السلبية كانت تعني تضلّول مقدرة الغرب على التأثير أو التحكم فيما يجري في منطقة المحيط الهندي والخليج العربي^(٢) ، ومثل هذا التصميم على تعزيز القدرات الإستراتيجية المتاحة للولايات المتحدة في المحيط الهندي لعدم تمكين الإتحاد السوفيتي من خلف أوضاع مضادة للمصالح الغربية الحيوية في هذه المنطقة البالغة الأهمية ، وهو الذي يفسر السبب وراء حلول الولايات المتحدة محل بريطانيا في قاعدة بيبجو جارسيا التي تعتبر أهم جزر المحيط الهندي على الإطلاق ، وذلك بمقياس القيمة الإستراتيجية^(٣) ، وكما كان أهم ما يشغل بال مخططي الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي في مرحلة ما بعد أكتوبر ١٩٧٣ م ، والبحث في كيفية إنجاز الهدف المتعلق بالإبقاء

(٢) سوف نتحدث عن هذه المسألة لاحقاً بالتفصيل.

(١) Admiral , Elmo Zumwalt: the Committee on Foreign Relations U.S, Senate 13th Congress, 2nd Session, (U.S. Government Printing Office , Washington D.C. 1974^o Pp. 2-5.

(٢) See the Statement of Admiral Elmo Zumwalt in Briefings on Diego Garcia and Patrol Frigate Hearings Before the Committee on Foreign Relations , United States Senate , 13th Congress, 2nd Session, U.S. Government Printing Office Washington , D.C. 1974, Pp.2-3.

على مضيق هرمز بعيد عن أي تهديد، إذ لم يكن ثمة معنى أو قيمة من وجهة نظرهم لأية محاولة ترمي إلى تأمين سلامة ممرات نقل النفط الخليجي في المحيط الهندي أو حول طريق رأس الرجاء الصالح ، أو خلال قناة السويس ، ومع وجود تهديد معاد لأمن وحرية الملاحة في مضيق هرمز^(١).

٢) ضرورة تكثيف الجهود الدبلوماسية الأمريكية من أجل حلول عملية للصراع المزمع بين العرب وإسرائيل ، ومن ثم بدأت إدارة الرئيس فورد حملة لإقناع إسرائيل بضرورة تقديم تنازلات للدول العربية نتيجة للضغوط التي تمارسها الدول الخليجية بهذا الصدد ، وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٧٤م أجري الرئيس فورد تحولاً هاماً في الموقف الأمريكي عندما ألح إلى ضرورة دخول إسرائيل في مفاوضات إما مع الأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبرها إسرائيل لغة في حين تعتبرها السعودية ومعظم الدول العربية الأخرى الممثل الشرعي للعرب الفلسطينيين ، وفي النهاية ، وفي ١٣ يناير ١٩٧٥م زالت الإدارة الأمريكية من ضغطها على إسرائيل وحذرتها من إنهاء التوترات في الشرق الأوسط^(٢).

كما اقترح كيسنجر أن تشرع الولايات المتحدة في سلسلة جديدة من المفاوضات والوساطة من أجل التوصل إلى إتفاق بين مصر وسوريا وإسرائيل، وكجزء من هذه الحملة أجمع الرئيس فورد بالرئيس المصري السادات في النمسا في ٢٠،١ يونيو ١٩٧٥م ، أثناء وجوده في أوروبا لحضور

(١) Admiral Elmo J. Zumwalt: Hearings Before The Committee On Iranian and Insular Affairs, U.S. Senate, 13th Congress, 1st Session (U.S. Govt. Printing Office Washington D.C. 1974) Pp. 765.

(٢) روبرت ج- برانغر، القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمريكية، المشكلات والخيارات ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية (٢٠) ، شركة الخدمات النثرية المستقلة ، نيفيوميا ، الطبعة الأولى

مؤتمر حلف شمال الأطلسي ، ثم أجرى مناقشات مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين أثناء زيارته لواشنطن في الأسبوع التالي^(١) ، وقد حرصت الإدارة الأمريكية على أن تضع السعودية وأقطار الخليج العربي في الصورة باستمرار لتحقيق مكاسب سياسية في تلك المنطقة مقابل الجهود المبذولة ، والتي تمخضت عن توقيع إتفاقية في ٤ سبتمبر ١٩٧٥ م بين مصر وإسرائيل تؤدي إلى المزيد من الإلتصاح الإسرائيلي من سيناء ، وتمثيلاً مع أسلوبه المعتاد زار كيسنجر السعودية قبل توقيع الإتفاقية ، ليضمن إطلاع الملك خالد وولي العهد الأمير فهد بن عبد العزيز على الإتفاقية وأنها يوافقان عليها ، وتمكن كيسنجر من إقتراح موافقتهما ، وحيث أعلن وزير الدولة السعودي للشئون الخارجية موافقة المملكة على الإتفاق^(٢) ، وأن كانت السعودية تتطلع لأن يكون الحل شاملاً كافة أطراف النزاع وذلك من منطلق إدراكها أن الحلول الجزئية هي من قبيل (جبر الخطر) وتؤثر بالسلب على القضية بشكل علم.

بيد أن المملكة العربية السعودية قد بدأت تمل من سياسة التناقضات الأمريكية في الشرق الأوسط ، ولا سيما بعد إخفاق الولايات المتحدة في فيتنام، وقيل أنظمة شيوعية في فيتنام وكمبوديا ، وبداية إنحصار النفوذ والقوة الأمريكيين وتشككها ، وأي للسعودية في صدق التوايا الأمريكية تجاه مشكلة فلسطين ، وكما كان أكبر عامل مهيج مباشر هو السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ، ورغم أن إدارة فورد قد سعت بنشاط إلى إتخاذ موقف غير متميز بين إسرائيل والدول العربية ، فإتباعاً كالت إدارات السابقة عليها مقيدة بضغط سياسي داخلي تخشى من الإضعاف الكبير للتعهد الأمريكي بحماية

(١) U.S. Assistants to the State of Israel, The Uncensored Draft Report, by The Staff of the U.S. General Accounting Office the Report in June 24, 1980, P. 1-7.

(٢) New York Times : October 2 , 1975. P.1.

استقلال إسرائيل ، كما أن الولايات المتحدة زادت من شكوك السعودية وأقطار الخليج العربي في ٢٦ يناير ١٩٧٦م بإستخدامها " الفيتو " ضد قرار مجلس الأمن الدولي عارضته إسرائيل والذي يقر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة ، في حين أيدت القرار فرنسا واليابان ، وأمتنعت كل من بريطانيا وإيطاليا عن التصويت^(١) ، ومع سخونة الإنتخابات الأمريكية للرئاسة عام ١٩٧٦م أخذ كل من الحزبين المتنافسين موافقة مؤيدة بشكل متزايد تجاه إسرائيل ، ففي حين إلتزم فورد بدعمه لإسرائيل ووعده بمعونات ضخمة خلال الأيام المقبلة ، أعلن الحزب الديمقراطي ومرشحه للرئاسة جيمي كارتر أن حجرا الزاوية في سياسته تجاه الشرق الأوسط هو الإلتزام بإستقلال وأمن إسرائيل ، والتعزير الحازم للتدابير التي تمنع الشركات الأمريكية الإقتصادية من أن تجبرها الدول العربية على التعاون في المقاطعة الإقتصادية لإسرائيل^(٢) ، وكان إقتصار الحزب الديمقراطي في ٢ نوفمبر ١٩٧٦م يعني أن قوة دفع جديدة قد أضيفت لإسرائيل وأن على الصراع العربي الإسرائيلي أن ينتظر فصلاً آخر من فصول مسرحيته التي طال عرضها وبدت وكأنها بدون نهاية ، وقد جاءت هذه التطورات الأخيرة بالسلب على العلاقات العربية - الأمريكية عموماً فيما عدا مصر التي كانت تعتقد أن ٩٩% من أوراق حل أزمة الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة ، ومن ثم وضع السادات كل البيض في السلة الأمريكية ، بينما كانت السعودية حذرة من هذا التقارب المصري الأمريكي ، وكانت تؤمن بالمقولة السياسية الشهيرة بأنه "لا حرب بدون مصر ، ولا سلام بدون سوريا" ، ورأت في التوجه المصري إضعاف للموقف العربي بشكل عام ، وسعت من جانبها نحو تجنب للتطابق

^(١)Nadav, Safran: "Saudi Arabia The Censeless Quest For Security"(The Belknap Press of Harvard University Press Cambridge , Massachusetts , and London 1985) Pp. 17-19.

^(٢)Public Papers of The Presidents of The United States , Jimmy Carter, vol. 1, Washington, D.C. 1980. P. 436.

الكامل والوثيق والعنني مع الولايات المتحدة ، والإفتتاح على الدول الغربية الأخرى بريطانيا وفرنسا ، وبالإضافة إلى فتح قنوات للحوار مع الإتحاد السوفيتي.

على أية حال فقد ظلت قضية فلسطين ، والصراع العربي - الإسرائيلي تمثل جوهر الخلاف بين الولايات المتحدة والسعودية ، وتنعكس بشكل مباشر على مستقبل للعلاقة الخاصة بينهما ، وينطلق الموقف السعودي في هذه القضية من جملة إعتبارات هي :

أ- تحتل القضية الفلسطينية ، مكاناً بارزاً في السياسة الخارجية السعودية ، وباعتبارها تشكل ورقة إختبار لتوجهات المملكة عربياً وإسلامياً نظراً لوجود القدس الشريف بها كأحد أهم المراكز الدينية ، بالنسبة للمسلمين.

ب- أن إهتمام السعودية بالصراع العربي الإسرائيلي يأتي من أن إستمرار هذا الصراع من شأنه أن يزيد من مخاطر عدم الإستقرار في المنطقة ، ويدعم نفوذ القوى الراديكالية فيها ولذلك ، فإن الإستراتيجية السعودية تربط بين القضية الفلسطينية ، وموضوع أمن الخليج ، وترى أن هذا الصراع يشكل مشكلة أمنية أساسية في منطقة الشرق الأوسط ، وكما أن فلسطين والقدس ، وهما عنصران رئيسيان في هذا الصراع.

ج- أن أثر الأولويات الدينية في السياسة السعودية ، والإهتمام بدور المملكة كدولة تجد نفسها في الموقع الريادي للعالم الإسلامي ، والمدافع الأول عن القيم الإسلامية ، وإدراكها أن ذلك يشكل أساساً لشرعية نظمها السياسي بين الدول العربية والإسلامية ، والأمر الذي يدفع السعودية لأن تولي هذه القضية أهمية خاصة

د- هناك شعور سعودي بوجود تهديد إسرائيلي مباشر لأمن المملكة ، بسبب الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧م لجزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في خليج العقبة ، وللتابعين للسعودية على أساس أن البحر الأحمر يعد أحد المسالك المحتملة لدخول إسرائيل على السعودية فضلاً عن حوادث خرق إسرائيل لأجوائها مرات عديدة^(١).

وكانت الدول العربية في الخليج تنهج نفس النهج السعودي تقريباً إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي فيما عد العراق الذي قطع علاقاته الدبلوماسية بالولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٧م ، وبدأ منذ ذلك الوقت يرتبط أيديولوجياً بالتحالف السوفيتي ثم سياسياً ، وكان طبيعياً بالتالي أن يعارض توجهات السياسة الأمريكية في المنطقة ، وأن ينتقد كل من يدور في فلكها ، وبينما ظلت إيران على سياستها الموالية للولايات المتحدة حتى أواخر السبعينات.

ثانياً : التدابير الإقتصادية الأمريكية:

إتجهت الولايات المتحدة إلى استخدام أدوات إقتصادية عديدة بدعم وتأييد من الدول الرأسمالية الأخرى في مواجهة الدول المنتجة للنفط، وخصوصاً دول الخليج العربي ، وإتجهت أيضاً إلى إتهاج العديد من السياسات

(١) د. وليد حمدي الأعظمي : المرجع السابق ، ص ١٩٢-١٩٤م وقد أشار أستاذنا الدكتور رافت غزيمي للشيخ إلى صعوبة توصيل الولايات المتحدة الأمريكية إلى علاقات سياسية متكاملة مع السعودية طالما بقيت أمريكا على دعائها لإسرائيل وتجاهل الطرف الآخر " الفلسطينيين " وقد تنبأ سيادة بغضوض مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي في ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي ، ولما إذا نجحت الولايات المتحدة في حل مشكلة القدس والأراضي العربية المحتلة بما يوافق عليه العرب فإن من الممكن أن تطلق لها وجوداً مباشراً في منطقة الخليج العربي راجع. د. رافت غزيمي الشيخ : مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، بحث منشور بالمجلد الثاني لأصناف الندوة الطمعية العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي بجماعة الكويت ، والتي جاءت تحت عنوان (مستقبل الخليج العربي وإستراتيجية العمل العربي المشترك) منشورات مركز دراسات الخليج العربي بجماعة البصرة ، مارس ١٩٨١م ، ص ٢٩٩.

لتحقيق سيطرتها على منابع النفط، والعمل قدر الإمكان على تحجيم دور الدول المصدرة في تقرير السياسة البترولية في السوق العالمية ، وكانت دول الأوبك تحاول تطوير مواقفها في مواجهة العالم الرأسمالي ، ولكن وجود عدد من هذه الدول موال بصورة كاملة للولايات المتحدة كان يقف باستمرار في وجه أي تطوير لسياسة نفطية رشيدة في الأوبك من حيث تقنين الإنتاج ، أو من حيث رفع أسعار النفط ، ولتمتلك السياسة الأمريكية إلى محاولة السيطرة على الأرصد المالية العربية عن طريق تدوير فوائض النفط في السوق الرأسمالي وهو ما سنتناوله تفصيلاً:-

كانت حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، وما صاحبها من سياسة الحظر النفطي قد لفتت الإنتباه إلى حقيقة هامة مفادها أن السياسة النفطية لا يمكن أن يتحكم فيها غير الدول المصدرة للنفط ، وأن خفض الإنتاج وزيادته وإرتفاع السعر وثباته أو خفضه هو أيضاً من إختصاص دول النفط ، وأن الشركات الأجنبية لا تستطيع أن تفرض واقعاً نفطياً تقبله الدول النفطية وهم راسخون ، وقد أعطت هذه الحقيقة قوة دفع جديدة نحو مزيد من كسر الإحتكار الغربي للنفط ، وذلك بتعديل بعض بنود الإتفاقيات المعلقة ، وظهور مبدأ للتفاوض حول الأسعار، وكان هذا المبدأ قد بدأ يظهر على إستحياء في أثناء حرب أكتوبر نفسها، وعلى وجه التحديد في ١٦/١٠/١٩٧٣ م عندما قررت الدول الخليجية الست في الكويت رفع عائدات الحكومات بنسبة ٧٠% عن مستوياتها السابقة وإتباع معادلة ثابتة بين السعر المعطن وسعر السوق ، وبحيث يكون السعر المعطن مساوياً لنسبة ١٤٠% من سعر السوق ، وبحيث يتم تعديل السعر المعطن كلما تغير سعر السوق بمعدل نقطة مئوية واحدة^(١).

(١) د. محمد يوسف علوان : مبدأ التفاوض على الأسعار المعطنة ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٤ ، السنة الأولى ١٩٧٥ ، ص ٩٥-١٢٥

ورغم أن الشركات قد أعترضت على مقررات دول الخليج بشأن الأسعار بادئ الأمر إلا أن أكبر شركتين عالميتين للنفط وهما ، أكسون وشل ، قد تخلتا عن دورهما كمباقيتين في تسعير النفط ، وآثرتا إتباع الأسعار التي فرضتها دول الخليج الستة^(١)، ونتيجة لتخفيض الإنتاج - وفق سياسة الحظر النفطي - فقد ارتفعت الأسعار المتحققة إلى مستويات مذهلة .

ولهذا قررت دول الخليج الست في إجتماعها في طهران في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣م صرف النظر عن أساس التسعير الذي تقرر في ١٦ أكتوبر ١٩٧٣م، وتحديد ما تأخذه الحكومات من كل برميل بمبلغ ٧ دولارات على أساس النفط القياسي، وهو النفط السعودي الخفيف الذي كثافته ٣٤ درجة ، وتبعاً لذلك أصبح السعر المعطن لهذا النوع من الخام ١١,٦٥١ دولار للبرميل ، وتقرر أن يسرى مفعول هذا السعر المعطن إعتباراً من مطلع يناير ١٩٧٤م^(٢).

وفي ١٣ سبتمبر ١٩٧٤م قرر المؤتمر الإستثنائي الواحد والأربعين للأوبك زيادة سعر بترول الإمتياز ٤٠% من الإنتاج بنسبة ٣,٥% أي بزيادة ٣٣ سنتاً للبرميل ، وتمثل نسبة الزيادة هذه نفس نسبة الأرتفاع السنوي للتضخم في الدول الصناعية لعام ١٩٧٤م بكامله والتي قدرتها اللجنة الاقتصادية للأوبك بنسبة ١٤% وكانت هذه الزيادة تعني أن حصة الشركات من الإنتاج كانت تمثل ٤٠% بينما بلغت حصة الدول من الإنتاج ٦٠% بالإضافة إلى نسبة الحكومات من نسبة الـ ٤٠% التي تخص الشركات^(٣).

^(١)Michael ,Tanzer : " The Energy Orients : World Struggle for Power and Wealth (Monthly, Review Press New York , 1974) P. 133.

^(٢)Kennedy , J. William (ed.): " Secret History of the Oil Companies in the Middle East"(U.S.A., Salisbury Documentary Publications, 1979, vol. 1-2) Pp. 74-76.

^(٣) محمود أمين ، الإجماعات الجديدة في إتفاقيات البترول وأثرها في إتصاليات البترول العربي، مجلة الشرق الأوسط ، العدد ١ ، ١٩٧٤ وتصدر عن مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة، ص ١٤

وقد أدت الزيادات المتتالية لأسعار النفط إلى محاولات تكتل الدول المستهلكة للنفط وخاصة الصناعية منها للإلتفاف حول زيادة الأسعار ، ففي مؤتمر واشنطن للطاقة ١١-١٣ فبراير ١٩٧٤م ، وافق المجتمعون على أن الأسعار العالية للنفط قد طرحت حالة لا مثيل لها في السابق أمام الهيكل العالمي للتجارة والمال ، وأن استمرار الوضع الراهن قد يؤدي إلى تدهور خطر في الدخل والتوظيف ، ويزيد الضغوط التضخمية ، ويعرض رفاهية الشعوب للخطر^(١).

وكانت أكثر الدول الصناعية تضرراً من زيادة أسعار النفط هي الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لأن ارتفاع الأسعار سيؤثر على المصالح الأمريكية الخاصة التي تدرس مشاريع لتطوير النفط الإصطناعي الذي سيصنع من الفحم وحجر السجيل اللذين يتوافران بكميات ضخمة في أمريكا ، وغير ذلك من مصادر الطاقة ، وإن تكون قادرة على متابعة جهودها في هذا المضمار ، ومعنى ذلك أنه نتيجة لارتفاع الأسعار ، فقد أصبحت تكلفة إنتاج الطاقة من مصادر أخرى في أمريكا تكلفة إقتصادية سوف تمكن أمريكا من منافسة النفوط الأخرى في الأسواق العالمية ، وهذا جانب إيجابي لصالح الولايات المتحدة بالإضافة إلى أن زيادة الأسعار قد أضعت من منافسة الرأسمالية الأوروبية الغربية واليابانية والتحول الجنري للقوة الإقتصادية لأوروبا الغربية واليابان نحو الولايات المتحدة^(٢) ، ويبدو أن الآثار السلبية لزيادة الأسعار كانت تفوق الإيجابية منها كثيراً ولهذا رفعت الولايات المتحدة للتداء عالياً من أجل مواجهة الدول المنتجة والعمل على تحجيمها ، في الوقت الذي بدت فيه عازمة على التصدي بمفردها لمسياسة ارتفاع الأسعار بنفص أسلوب الخطوة - خطوة

(١) إبراهيم سعد الدين : أزمة الطاقة ، إحتلال في التوازن بين الطلب المحتمل والعرض أم تغيير في علاقات القوى في عالم النفط ، قضايا عربية العدد (٨) يناير ١٩٧٥م ، ص ١٠٦ .

(٢) Melvin, A. Conant: Op Cit: P. 80.

بمعنى أن الولايات المتحدة قد ألتفتت بأنه لا جدوى من المطالبة الملحة لتخفيض الأسعار وأن على الولايات المتحدة أن تسعى جاهدة إلى تحويل الفوائض المالية (النقدية) في الدول المصدرة للنفط إلى بنوكها ، وإلحاق الأذى في بنية الإقتصاد الأمريكي والغربي ، وكان هذا الأسلوب الذي أتبعه كيسنجر لمواجهة النتائج الإقتصادية المترتبة على حرب أكتوبر ناجحاً إلى حد بعيد من ناحية الحفاظ على المصالح الأمريكية وتطويرها.

وقد كانت الخطوة التالية في سياسة كيسنجر الإقتصادية قد جاءت في ٢١ سبتمبر ١٩٧٤م بالدعوة لإنشاء وكالة الطاقة الدولية (I.E.A)^(٢) ، وبعد أن أوعز بهذه الفكرة لكيسنجر الإقتصادي الأمريكي (والترليفي) بعد أن بدأت الدول المنتجة للنفط تزيد من سيطرتها بالتدرج على سوق النفط ، حيث دعا إلى إيجاد توازن بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لمنع حدوث إنقلاب في ميزان القوى .

هذا بالإضافة إلى أن كيسنجر قد طالب الدول المستهلكة بالإقتصاد في استهلاك الطاقة والبحث عن مصادر بديلة للطاقة وكما اقترح إقامة صندوق برأسمال قدره ٢٥ ألف مليون دولار لمساعدة البلدان المستوردة للنفط ، وقد لقي هذا الاقتراح ترحيب بريطانيا وفرنسا مع تحفظ اليابان على ذلك خوفاً من أن يفسر ذلك تحد للول المنتجة للنفط^(١) .

(٢) ضمت هذه الوكالة في البداية ١٢ دولة ، وكان المقصود أن تقوم الوكالة الدولية للطاقة ، وبالتسيق في توزيع النفط في حال حدوث أزمة تؤدي إلى نقص ما يتوفر من النفط لدولة عضو بنسبة معينة ، وتسيق تبادل المعلومات ومتابعة برامج الدول الأعضاء للحد من استهلاك الطاقة والتعويض عن النفط ، ومتابعة المخزون الإستراتيجي من النفط عند الدول الأعضاء ورفع التوصيات بالنسبة لتطويرها ، وتسيق البحوث في مجال بدائل الطاقة راجع:

أسامة الجمالي : سياسات الطاقة وإقتصاديتها دولياً مجلة نفط والتمويل العربي، العدد الأول ١٩٨١م ، ص ٣٨.

(١) إبراهيم محمد المصر : مرجع سبق ذكره : ص ٢١٥.

وبالإضافة إلى هذه التحركات على المستوى العالمي لمواجهة آثار حرب أكتوبر الاقتصادية أو بالأحرى النفطية فقد قام الرئيس نيكسون بمواجهة الآثار داخلياً ، وذلك بتكوين لجنة من الخبراء تضم مائتي خبير في الاقتصاد والبترول والطاقة تحت أسم (لجنة مستقبل الطاقة في الولايات المتحدة ، وذلك للبحث في أزمة النفط والسبل الكفيلة للحد من مخاطرها على الاقتصاد الأمريكي ، وبعد دراسات مستفيضة ، توصلت هذه اللجنة إلى خلاصة مفادها ضرورة أن تتلغم القرارات السياسية الأمريكية بخصوص الشرق الأوسط مع حقيقة إمتلاك الأوبك ٨٥% من احتياطي العالم من النفط وضرورة الربط بين النفط والسياسة الخارجية الأمريكية بخصوص الصراع العربي الإسرائيلي ، وأن على الشعب الأمريكي أن يجد في البحث عن وسائل لتوفير الطاقة ^(١) .

وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تركز تحت وطأة إرتفاع أسعار النفط حتى تمكن الرئيس كارتر في النهاية من التغلب على هذه المشكلة وأعلن في ١٦ يوليو ١٩٧٩م عن برنامج من ست نقاط لخفض إستخدام الطاقة ، وخفض واردات البترول بنسبة ٥٠% خلال عشر سنوات ^(٢) ، وقد نجح كارتر في هذه السياسة إلى حد بعيد.

ثالثاً التحابيز العسكرية الأمريكية.

أنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في غضون حرب أكتوبر ١٩٧٣م سياسة التهديد بإستخدام القوة العسكرية إذا لزم الأمر لإرغام الدول العربية على إنهاء سياسة الحظر النفطي ، وقد تم توجيه هذه التهديدات إلى جميع الأقطاع المصدرة للنفط التي إشتربت في الحظر بغض النظر عن أيديولوجيتها

^(١) جورستوك: أزمة الطاقة في الولايات المتحدة و النفط للشرق الأوسط ، دار بن خلدون للطباعة والنشر ، بيروت - الطبعة الأولى ١٩٧٥ ، ص ١٢١ .

^(٢) Washington Post , 26 October 1979.

- Public Papers Of The Presidents of The United States, Jimmy Carter , vol.1 Washington, D.C. 1980 . P.440.

(محافظة أو ثورية) وقد أكدت الدراسات الأمريكية الرسمية أن هذا التدخل ييلحتال منابع النفط يهدف إلى ضمان إستمرار تدفق النفط وليس مستوى الأسعار ، وإذ كان من الصبر على الولايات المتحدة أن تقوم بمثل هذا العمل العسكري لمواجهة إستراتيجية الأسعار النفطية لكنها ستكون مبررة في مواجهة إستراتيجية حظر النفط ^(١) .

وقد شرع عدد من المسؤولين الأمريكيين في إصدار سيل من التصريحات المتكررة التي عكست طبيعة التهديدات الأمريكية وأهدافها ، ومن ذلك تصريح لمساعد وزير الخارجية الأمريكية جوزيف سيسكو الذي أوضح أن للولايات المتحدة مصالح إقتصادية وإستراتيجية ضخمة في نفط الخليج ، وأن حماية الموارد البترولية في الخليج تكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لإقتصاد الولايات المتحدة وحلفائها المتعاطشين للطاقة ^(٢) .

كما أعلن وزير الدفاع الأمريكي جيمس شيمزجر في ٦ يناير ١٩٧٣ م أن الدول العربية تواجه مخاطر تنامي ضغوط الرأي العام الأمريكي بإستخدام القوة ضدها إذا ما أستمرت في حظر النفط ، وكذلك فقد أقر وزير الخارجية الأمريكي في تلك الوقت هنري كيسنجر بإمكانية اللجوء إلى الخيار العسكري كدأة إستراتيجية تهدف إلى تأمين النفط الخليجي بعيداً عن أي خطر أو تهديد ، وذلك في الأحوال التي تقتضي مثل تلك التدخل العسكري للمبشر ^(٣) .

^(١)Marwan, R. Buheiry :Op Cit: P. 12.

^(٢) ألفت فهمي : صراع القوى حول الخليج ، مرجع سابق ، ص ١٤٤ .

^(٣) كان التلويح بالتدخل العسكري الأمريكي في الخليج العربي هي المرة الأولى التي تعلن فيها الولايات المتحدة عن إستعدادها للتدخل العسكري لأسباب إقتصادية يحثه فالتدخل العسكري الأمريكي كان دافعه الصحيح وحتى في أثناء حرب ١٩٧٣ م هو الرغبة في الإحتفاظ بنوع من التوازن السياسي والإقتصادي والأيدولوجي والعسكري بين الكتلتين المتناهضتين في ظل مقتضيات الحرب الباردة وما كان التدخل الأمريكي في لبنان أو سقو دومنجو أو فيتنام فيما قبل عام ١٩٦٧ م إلا لكي تلخذ منها مواقع لمحاربة المعسكر الشيوعي إلى جانب صواريخ العابرة -

وقد استمرت التهديدات العسكرية الأمريكية بعد إنتهاء الحظر النفطي .
معتبرة أن ارتفاع الأسعار تحدي مافر للدول الصناعية ، وحذر فوررد من
عواقب الاستمرار في زيادة الأسعار ، وأن الولايات المتحدة لن تتورع عن
إستخدام القوة لمواجهة هذه السياسات البترولية حتى لا تتعرض الدول الكبرى
لكارثة إقتصادية (١) .

وفي الوقت الذي كانت تدرس فيه الدوائر الحكومية الأمريكية أنسب
منطقة ، وهي التي تمتد من الكويت إلى قطر للقيام بعمل عسكري يرمي إلى
كسر إحتكار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبيك) وطرحه في الأسواق
بأسعار حرب للسعر الحقيقي ، وعرضت إسرائيل على الولايات المتحدة خطة
لإحتلال الكويت أسهل نظرياً ، وأن هناك إمكانية لتعاون إيران وإسرائيل
لحملة المصالح النفطية الأمريكية (٢) .

بيد أن مسألة للتدخل العسكري الأمريكي في الخليج أو التهديد بإستعمال
القوة قد لغيت معارضة شديدة من جانب دول الناتو الأوروبية ، والتي لم تخفي
قلقها للمزيد من التلميحات التي صدرت عن إدارتي نيكسون وفوررد ،

=القرارات ، والقواصل الثرية ، وهو الأمر نفسه الذي يفسر التدخل العسكري في الخليج لأسباب
إقتصادية يحته كما نكرت آنفاً وهو الأمر نفسه الذي جعل للولايات المتحدة نفوذ قوات التحالف في
للتدخل العسكري في الأزمة العراقية الكويتية ١٩٩٠م في وقت كانت للحرب الباردة فيه قد إنتهت
إلى غير رجعة ، وإن كنا لا ننكر الأسباب الأخرى العديدة لحر الخليج الثقبة بيد أن الغرض
الإقتصادي كان هو الأهم والأقوى .

عن التدخل العسكري الأمريكي راجع:

د. بطرس بطرس غالي : التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة ، مجلة للسياسة الدولية ،
العدد للمابع يناير ١٩٦٧م .

(١) أميل نخلة : الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط ، المشاركة لا القوة ، مجلة دراسات الخليج
والجزيرة العربية ، العدد السادس ، السنة الثنية ، أبريل ١٩٧٦م ، ص ٢٥٦ .

(٢) أحمد يوسف أحمد : أسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي ، للسياسة الدبلوماسية العدد
(٤١) يوليو ١٩٧٥م ، ص ١٠١ .

وأوضحت أنها لا ترى ضرورة لمجابهة الدول النفطية في الخليج والشرق الأوسط ، وعبرت عن تحيدها لفكرة التفاهم المشترك كأساس للخروج من هذا الإشكال الناشب بين الطرفين ^(١) ، كما كان هناك جناح من السياسيين الأمريكيين يتزعمه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق جورج بول ، يعارض توجه الإدارة نحو التهديد بالقوة .

وقال أنه لا توجد حكومة في واشنطن تستطيع أن تحول حقول النفط في الشرق الأوسط إلى ميدان للحرب النووية ، إذ أن للتدخل الأمريكي سيقلبه تدخل سوفيتي ولا ريب وعلى الحكومة الأمريكية أن تتجه نحو المشكلة بأسلوب يتفق ومكائنها كدولة عظمى دون إصدار تصريحات هي تعرف مسبقاً أنها لا تعزم تنفيذها ^(٢) .

وفي بداية عام ١٩٧٥م بدأت تظهر سيناريوهات هامة للتدخل العسكري في الخليج ، وحددت تلك السيناريوهات خمس حالات يجب على الولايات المتحدة إذا ما حدثت واحدة منها أو أكثر أن تتدخل عسكرياً في المنطقة دون إبطاء ، وتمثلت هذه الحالات فيما يلي:

- ١ . محاولة سوفيتية للإستيلاء على حقول النفط
- ٢ . حظر نفطي جديد تقوم به الدولة المنتجة للنفط بعضها أو جميعها .
- ٣ . ارتفاع غير مقبول في الأسعار مع انخفاض في الإنتاج .
- ٤ . هجوم تشنه دولة رايكالية على دولة نفطية صديقة في الخليج العربي .
- ٥ . حدوث إنقلابات ثورية داخلية قد تطيح بأنظمة صديقة في الخليج .

(١) Oil Fields as Military Objectives: A Feasibility Study Prepared for The Special Subcommittee of Investigations of Committee on International Relations, U.S. Government Printing Office Washington, D.C. 1975 XI , P. 70.

(٢) Ibid. P. 75.

كان طبيعياً أن يكون رد الفعل الخليجي غضباً لصنوبر مثل هذه التهديدات عن دولة هي صديقة في الأساس ، ألقوا معها علاقات دبلوماسية قوية وراسخة، وبقدر ما إستقلوا هم من قوتها وهيمنتها وتقدمها العسكري والتكنولوجي بقدر ما إستقلت هي من قوتهم الإقتصادية والسياسية والإستراتيجية .

وأن ما فعلوه لم يخرج عن كونه حق مشروع في إستخدام مواردهم الطبيعية بالطريقة التي يرونها مناسبة ، ومن ثم أصبحت الدولة التي كان ينظر لها بإعتبارها ضد المحاولات التي تستهدف أمن الخليج^(١) ، وهي نفسها التي تهدد ذلك الأمن بل وتدفع بالأمر نحو بلقنة الخليج الأمر الذي أدى إلى صدور تصريحات رافضة لهذا التوجه الأمريكي.

وفي البيان الصادر عن سمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني ولي عهد قطر ووزير دفاعها آنذاك قال أن أمن هذه المنطقة يتطلب تعاوناً مطلقاً بين العرب والإبتعاد عن الحسابات التي قد تدفع كل دولة خليجية للسعي بمفردها وبدافع من الخوف على أمنها للبحث عن حليف قوي" ^(٢) .

كما صرح رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ زيدان سلطان آل نهيان " أن الحفاظ على أمن منطقة الخليج مسئولية تتحملها أساساً دول المنطقة نفسها ، وهناك عدة عوامل أساسية للحفاظ على أمن المنطقة ، في

(١) أحمد المصري: التحرك الأمريكي لغزو منابع النفط - مراحل تكوين قوات الإنتشار السريع : مجلة شئون فلسطينية ، العدد (١١٢) مارس ١٩٨١ م ، ص ٩٢ وقد ظلت هذه الإستراتيجية الأمريكية ثابتة حتى تهجير الشيوعية وحرب الخليج الثانية ١٩٩٠ عندما اجتاحت القوات العراقية الكويت وتدخلت أمريكا عسكرياً بالفعل إلى جانب قوات التحالف ، لتحقيق الحالتين الأخيرتين المذكورتين في المتن .

(٢) د. إسماعيل صبري مقاد : أمن الخليج وتحليل الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ المبعينات ، شركة الربيعان للنشر ، الكويت ، ص ٤٤ .

مقدمتها الإستقرار السياسي لدول المنطقة وتكثفها وتنسيق سياساتها ومواقفها وإنهاء مشاكلها مع بعضها البعض^(١).

وفي البحرين والكويت صدرت تصريحات مماثلة وتدعو الولايات المتحدة إلى الكف عن سياسة التهديد باستخدام القوة ، وأن الأمن هو هاجس خليجي قبل أن يكون إستراتيجية أمريكية .

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن التهديدات الأمريكية بالتدخل العسكري في منطقة الخليج في أعقاب الثورة النفطية ١٩٧٢م ، والتي أتت في النهاية إلى بلورة قضية أمن الخليج ، لم تكن سوى محاولة لإجبار الدول النفطية على العدول عن سياسة الزيادة في الأسعار المعطنة ، ومن قبل إنهاء الحظر النفطي، وعدم التفكير مرة ثانية في فرض حظر نفطي جديد " طال الصراع العربي - الإسرائيلي أم قصر" في محاولة لفصل دول الخليج العربي عن ذلك الصراع تمشياً مع سياسة إضعاف الموقف للجماعي العربي ، لا سيما إذا عرفنا بأن استخدام القوة العسكرية والتهديد بها هو أسلوب متعارف عليه في العلاقات الدولية ، وإذ ليس من المنطقي أن تغامر الولايات المتحدة عسكرياً بمصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في منطقة هو في صحيح إهتماماتها الإستراتيجية ، وهي تعلم أن خطوة كهذه من شأنها أن تثير الرأي العالمي ضد سياسات الولايات المتحدة ، كما أنها ستثير لحقاد الدول الصديقة في الخليج ربما لعدة سنوات قادمة ، ونخلص من هذه النتيجة إلى نتيجة أخرى مفادها أن

(١) راجع :

- جمال على زهران : القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولي الإقليمي بالمنطقة ، السلسلة الدولية ، العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١ ، ص ١٠٥-١٠٨ .
- حسن أحمد البديري : الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط للحد السابق من السياسة الدولية ، ص ٧٧-٧٨ .

التحديات الأمريكية كانت بقصد تنبيه القوى الإقليمية الراديكالية بأن الولايات المتحدة لا ترضى عن سياسة العصيان طول الوقت ، وأن سياسة الجزرة قد ذهبت لتحل محلها سياسة العصا^(٢) .

كان من التدابير العسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٧٣م ، سياسة الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة ، وقد عرضنا من قبل لكيفية حلول الأمريكيين محل البريطانيين في قاعدة الجفير البحرية حتى إتفاقية ١٩٧١م بين الحكومة الأمريكية والبحرين ، وقد حاولت الأخيرة أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣م إخراج البحرية الأمريكية من القاعدة بيد أن القوات الأمريكية ظلت على حالها.

وينفس للطريقة التي حلت بها الولايات المتحدة في الجفير تولت أمر قاعدة ديجوجارسيا مع الخروج البريطاني من الخليج في بداية السبعينات ، وفي السعودية تم إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في تبوك بين عامي ١٩٧٧-١٩٧٨م ، وبني بها مطار بهدف الدفاع عن حقول النفط ، وضد أي هجوم متوقع من العراق ، هذا بالإضافة إلى الوجود العسكري الأمريكي في طهران منذ الحرب العالمية الثانية.

(٢) سياسة الجزرة والعصا، وشبهها بسياسة المعونات الاقتصادية التي تمنحها الولايات المتحدة لبعض الدول للشرق الأوسطية بهدف الحصول على موافقة سياسية معينة في أزمات سياسية طارئة ، بمعنى التأثير على السلوك السياسي للدولة المتلقية للمعونة ، وفي حالة عدم تحقيق ذلك لفرض نلجأ الولايات المتحدة إلى التهديد بقطع المعونة الاقتصادية ، والإبقاء بأن العلاقات بين البلدين تتعرض للخطر (سياسة العصا وقد انتهت الولايات المتحدة هذه السياسة في إطار تعزيز الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الاحتفاظ بشبكة مترابطة من العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية والأيديولوجية مع الخارج ، وقد أطلق على سياسة المساعدات الاقتصادية بأنها سياسة الدوال) ، وقد وجهت إلى تلك السياسة إنتقادات عنيفة بوصفها لونا من لوان السيطرة الجديدة لخدمة الأهداف الأمريكية دون مراعاة المصالح الوطنية للدول المتلقية . راجع: إبراهيم نوار : المساعدات الاقتصادية الأمريكية للعالم العربي : السياسة الدولية العدد ٦٦، أكتوبر ١٩٨١، ص ٧٠-٧٤ .

ومع بداية الثمانينات توسعت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج لا سيما في عمان لتشمل منشآت عسكرية في ميناء قابون في مسقط ، وقاعدة سيب الجوية ، وميناء صلالة في إلكيم ظفار بالإضافة إلى قاعدة مصيرة ، وكما منحت الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية في منطقة جبل على بإمارة دبي ، وقاعدة القاسمية بالشارقة ، وميناء الأحمدى بالكويت . وقد جاءت هذه التسهيلات على ذلك النحو بعد أن أقر مجلس التعاون الخليجي في إجتماعاته الأولى ، وحرية كل دولة في منح للتسهيلات العسكرية لمن ترغب في الإستعانة به من الدول الغربية.

كانت هذه هي التدابير العسكرية الفطرية التي أخذتها الولايات المتحدة في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، وأما ما حدث من تطور في إمدادات الدول الخليجية بالمعدات العسكرية لاسيما إيران والسعودية فتلك كانت سياسة قائمة منذ فترة طويلة قبل الحرب ، واستمرت بعد حرب ١٩٧٣م ، عندما قام (سايروس فانس) وزير الخارجية الأمريكي بمحادثات مع إيران في طهران في أغسطس ١٩٧٦م أسفرت عن التصديق على عقود لصفقات أسلحة أمريكية لإيران تبلغ قيمتها ٤٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس من ١٩٧٦-١٩٨٠م ، وبالتوازي مع إيران استمرت السعودية في الإفلاق العسكري ، والذي بلغ في الفترة ما بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٧ مليار دولار ، وأصبحت السعودية وإيران تمثلان أكبر سوق للإحتياجات العسكرية^(١) .

وعلى الرغم من ضخامة هذه الأرقام الإحصائية ودلالاتها السياسية ، إلا أن هذه الدراسة تعود لتؤكد أن المملكة العربية السعودية لم تتعاطى سياسياً أو عسكرياً مع سياسة (الدعامتين) أو "العنودين المتنافسين " ، وأن الزبائن التسليحية السعودية كانت من قبيل توازن القوى الإقليمية مع إيران التي تنوز

(١) الإفلاق العسكري العالمي وتجارة السلاح في الشرق الأوسط: دراسات إستراتيجية مؤسسة الأبحاث العربية ، دراسة رقم (٣٩) السنة الثنية ١٩٨١/١٥م ص ٢٦-٣٠.

في الفلك للرأسمالي وذات الأطماع التاريخية في الخليج ، ومع العراق التي تدور في فلك الممسك الإشتراكي ، ولها أيضاً أطماع تاريخية في الكويت ، بالإضافة إلى دور المملكة للتاريخي في حماية الممقنسات الإسلامية ، هذا بالإضافة إلى أن السعودية دولة كبرى في الشرق الأوسط ولا بد أن تعزز هذه المكانة بقدرات عسكرية تدعم بها مكلفتها في مجال الأمن القومي العربي والأمن الخليجي ، والشرق أوسطي ، ولعل في الموقف السعودي من الصراع العربي الإسرائيلي وتحديد حرب ١٩٧٣ م ، ودور الملك فيصل فبي سياسة الحظر النفطي وإرسال قوات عسكرية لتلتحق بالصفوف العربية ما يؤكد ما ذهبنا إليه ، كما أنه لم يثبت بالوثائق أو المصادر أن تصريحات صدرت عن مسؤولين سعوديين تبين إعتقلهم لهذه السياسة أو إستعدادهم للقيام بهذا الدور على عكس تصريحات الشاه ومساعديه ، ومن ثم نستطيع الإطمئنان إلى الرأي بأن سياسة للدعامتين كانت نظرية أمريكية بحثة أعمدت في تنفيذها على إيران بعد فشلها في إستقطاب المملكة لتلك السياسة.

على أية حال فقد مضت إيران تنفذ دورها كشرطي للخليج وفق أسلوبها الخالص وأيديولوجيتها المحددة ، ولم تكن دائماً تسير وفق ما تريده أمريكا ، وبدأت الخلافات تظهر بين الجاقبين في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ م ، ولاسيما حول مسألة أرتفاع أسعار النفط ، بيد أن إدارة نيكسون فورد ، ووجود كيسنجر مع الأثنين قد أستطاعوا جميعاً إحتواء ذلك الخلاف خشية أن يؤدي إلى تدمير اللوافق الأمني الذي كان بسبيله إلى للتطور ويرهزه في ملامحه النهائية ، بيد أن إدارة كارتر قد علرضت سياسة الأسبقون فيما يتعلق بالنظرة الإستراتيجية إلى إيران ، وأن الأستمرار في تسليحها على هذا النحو سيخلق مضاعفات سلبية على أستقرار منطقة الخليج العربي ، وبدأ الشاه من جانبته يحذر من تغيير محتمل في الأسلوب الأمريكي تجاه بلاده ويؤكد على

دورة كشرطي للخليج في وجه الأطماع والمد الشيوعي^(١) ، وظلت العلاقة بين البلدين تتأرجح حتى مجيء الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م لتقضي على البقية الباقية من تلك العلاقات.

وبالنسبة لتطورات العلاقات مع السعودية ، فقد طغت المشكلة الفلسطينية على طبيعة العلاقات بين البلدين في أعقاب حرب أكتوبر ، وأنه ما من لقاء يجمع مسئول سعودي بآخر أمريكي إلا وتطرح السعودية هذه القضية ، وكانت دبلوماسية الخطوة خطوة قد نجحت بالفعل في إضعاف الموقف العربي الموحد ، وركزت الدبلوماسية الأمريكية على مصر بوصفها الدولة الأهم والأخطر عسكرياً ، ونجحت في إحداث تقارب كبير بينها وبين إسرائيل نـوج بذهاب الرئيس السادات إلى القدس في ١٩-٢١ نوفمبر ١٩٧٧ م ، وهناك أجرى مناقشات مع بيجين حول المشكلة الفلسطينية ، وقد أحدثت هذه الزيارة والإتفاق المبدئي التاجم عنها تغيراً درامياً في الوضع السياسي في الشرق الأوسط ، ولم توافق معظم لدول العربية على الحوار المصري - الإسرائيلي ، وترزمت العراق وسوريا جبهة معارضة قوية ضد مصر ، بينما وقفت السعودية موثقاً وسطاً بين جميع الأطراف ، في حين بدأت الدبلوماسية الأمريكية بالضغط على المملكة من أجل الحصول على دعمها للحوار المصري - الإسرائيلي ، بيد أن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود أعلن في ٤ يناير ١٩٧٨م ، أن السعودية متمسكة بالشروط العربية التقليدية ، والتي تتمثل في إتسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧م ، وموافقة إسرائيل على حق تقرير المصير للشعب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧م ، وموافقة إسرائيل على حق تقرير المصير للشعب

(١)Rouhollah, D. Ramazani : Op Cit: Pp. 350-355.

للفلسطيني ، وبما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على أرضه ، وعنودة وتعويض العرب الذين غادروا فلسطين بعد إستقلال إسرائيل عام ١٩٤٨م^(١) .

وفي ظل هذه الظروف لم يكن مفاجئاً أن تسهم إتفاقيات كامب ديفيد التي وقعتها في ١٧/٩/١٩٧٨م رئيس الوزراء الإسرائيلي بييجين ، والرئيس السادات ، والرئيس كارتر كشاهد ، في فتور العلاقات السعودية بل والخليجية - الأمريكية ، ولعم تضمنها حلول مرضية للعرب بشأن القدس الشرقية والضفة الغربية والقطاع (غزة) وعيناً حاولت الولايات المتحدة إقناع السعودية بجدوى التفاوض مع إسرائيل ، والذي جاءت ثروته بالتوقيع على معاهدة سلام في واشنطن في ٢٦ مارس ١٩٧٩م بين مصر وإسرائيل وفيما اعتبرته الأوساط السياسية إلتصار كبير للسياسة الخارجية الأمريكية ، هوجمت المعاهدة بضراوة في معظم أنحاء الشرق الأوسط / بينما أرسلت الولايات المتحدة وفداً رفيع المستوى إلى السعودية في أعقاب المعاهدة، وقد ضم هذا الوفد زيجينو بريزنسكي مستشار الرئيس لشئون الأمن القومي ، وكيل وزارة الخارجية وارن كريستوفر ، والجنرال ديفيد جونز رئيس الهيئة المشتركة لرؤساء الأركان ، ومن أجل الحصول على تأييد المملكة لمعاهدة السلام^(٢) ، وببد أنها كانت محاولة غير ناجحة .

ففي غضون ذلك حدثت أحداث إقليمية ساهمت بقدر في فتور العلاقات السعودية - الأمريكية ، كان أهمها : إستيلاء إسلاميون على السفارة

(١) د. هالة سعودي : العلاقات الأمريكية - السعودية ، واقها ومستقبلها . مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٧٦ يونيو ١٩٨٥م ، ص ٥٧ .

د. هيثم كيلاني : الإستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية (مكنه إسرائيل ودورها الثابت) مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١٨٥ ، أغسطس ١٩٨٨م ، ص ٤٧ .

(٢) بنسون لي جريسون : العلاقات السعودية - الأمريكية ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٣ .

Public Papers of the Presidents of the United States, Jimmy Carter, vol. 1
Washington D.C. 1980. P. 450.
New York Times: May 1979. P.2.

الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م ، وفشلت واشنطن في تحرير رهاتها ، ورغم اللجوء إلى المناورات الدبلوماسية ، والتدابير العقابية ، وأمنتج السعويون أن الولايات المتحدة إما أنها لم تعد قادرة عسكرياً على إرغام الإيرانيين على إطلاق سراح الدبلوماسيين الأمري ، أو أنها تفقد إلى إرادة استخدام هذه القوة ، وبالإضافة إلى أن التدخل السوفيتي في أفغانستان قد أحدث بدوره شكوكاً لدى السعودية في الشيوعية التوسعية .

وقد أوصت التطورات الأخيرة بأن مبدأ نيكسون قد سقط عملياً ، ولم تعد هناك قوة قادرة على الدفاع عن الخليج ، فظهر مبدأ كارتر في أوائل عام ١٩٨٠م ، والذي أعتمد على طرح مستشار الرئيس كارتر للأمن القومي بريجنسكي لمفهوم الأمن في الخليج في أواخر عام ١٩٧٩م ، وكان أساس هذا المفهوم هو زيادة الوجود البحري والقدرة المتطورة لتقدم القوات للوصول إلى التسهيلات الموجودة في المنطقة ، والتنسيق مع الحلفاء في الناتو لمساندة وجود متزايد وقدرات واسعة لمواجهة أسوأ الإحتمالات ، وقد جاء هذا المبدأ ليبر عن توجه جديد في السياسة الأمريكية عن طريق تبني سياستين متزامنتين.

أولاً: التدخل العسكري المباشر ، والتخلي عن مبدأ نيكسون عن طريق تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في الخليج والمحيط الهندي ، والانتقال إلى مرحلة المسؤولية الكاملة للولايات المتحدة عن أمن الخليج بدعم قاعدة ديجو جارسيا ، وعقد إتفاقيات مع عمان وكينيا والصومال لتسهيل المواصلات الأمريكية.

ثانياً: الإعتماد على مصر وإسرائيل بخلق روابط عسكرية معهما مما يسهل العمليات العسكرية للولايات المتحدة لتعويض الفراغ الذي تركه

لشاه^(١)، وسعت الولايات المتحدة إلى تأكيد التزامها بالدفاع عن الخليج عندما تعهد الرئيس كارتر في رسالة موجهة إلى الكونجرس في ٢٣ يناير ١٩٨٠م بأن (أي محاولة من قبل أو أي قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سوف تعد هجوماً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية ، وأن هجوماً مثل هذا سوف يواجه بكل الوسائل الضرورية ، ومن ضمنها القوة العسكرية)^(٢) ، وهذا الإعلان الذي سمي بـ (مبادئ كارتر السياسية الأساسية) سعت الإدارة الأمريكية لكي تعطيه أساساً عسكرياً معتمداً من خلال سلسلة من المبادرات التنظيمية في الميزانية وفي السياسة الخارجية تهدف هذه المبادرات إلى زيادة السرعة التي يمكن بها نشر الوحدات العسكرية الأمريكية إلى منطقة الخليج العربي ، وهذه الترتيبات أفضت في النهاية إلى إنشاء (قوة الإنتشار السريع)^(٣) ، وسعت الولايات المتحدة إلى الحصول على تسهيلات لهذه القوات لدخول الأراضي الخليجية ، إلا أن الرفض السعودي قد أدى إلى رفض الدول الخليجية للفكرة ، وأعلن الأمير فهد ولي العهد في ٢٥ يناير ١٩٨٠م رفض بلاده الإلتصاق بحلف عسكري ومعارضة إقامة قواعد عسكرية في أي بلد عربي ، وأشار إلى أنه من الأولى أن تنصرف الجهود الأمريكية نحو حل المشكلة الفلسطينية والتقليل من تليدها المطلق لإسرائيل معتبراً الأخيرة ما هي إلى (رطاقه كلامية)^(٤) ربما حتى اليوم ظلت المشكلة الفلسطينية تمثل عامل توتر في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية .

(١) Harold, H. Saunders: Op Cit: P. 10-12.

(٢) Robert , Litwack: " Security in The Persian Gulf , Sources of Interstate, Conflict , The Institute for Strategic Studies , Gofer Publishing , Company Limited , Riddle T.d, London, P. 35.

(٣) د. جطري ريكورد: قوة الإنتشار السريع والتدخل السريع والتدخل العسكري الأمريكي في

للخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ص ١٣ ١٩٨٣م.

(٤) بنسون لي جرمون - المرجع السابق : ص ١٤٧.

وبخلاف ذلك تبقى الحقيقة لنقول أن الولايات المتحدة كانت ترى أن خير وسيلة لضمان الإستقرار السلمي في الخليج بعد فشل السياسات السابقة ، هو وجودها المباشر في المنطقة وأستطاعت على الرغم من عدم توافر هذا الوجود بشكل صريح أن تعوض ذلك بإعتبارها القوة العظمى المهيمنة على الخليج، تدور في فلكها معظم الدول الخليجية ، وتخشاها القوى الأخرى وعلى الرغم من عدم وجود حلف أمني رسمي إلا أن واقع الثمانيات ليكشف عن وجود حلف أمني غير مكتوب وغير مبشر يضم دول الخليج بإستثناء العراق وإيران بعد الثورة ويتمثل هذا الحلف في العلاقات العسكرية الأمريكية الخليجية المباشرة ، ومن خلال السيطرة على الأجهزة الأمنية والعسكرية ، وإضافة إلى القواعد والتسهيلات العسكرية في معظم دول الخليج العربي ، ومع مطلع التسعينات أنفجر الخليج في أزمنة الثنائية الناجمة عن الإجتياح العراقي للكويت، وقادت الولايات المتحدة قوات التحالف الدولي في حرب ضروس أسفرت عن تحطيم البنية التحتية للعراق وتدمير إقتصاده وفرض حظر دولي شامل على نتيجة إقترافة جرم سرقة الكويت والناس نيلم.

وأسرعت الدول الخليجية على الفور إلى عقد إتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة بل وبريطانيا وفرنسا، وفي حين أضيف عنصر جديد لإستراتيجية الأمريكية يقوم على الإحتواء المزدوج لكل من العراق وإيران ومراقبة أنشطتهما العسكرية بشكل دقيق.

الخاتمة

كانت الحرب العالمية الثانية المنتهية في علم ١٩٤٥م هي نقطة التحول الكبرى في اتجاهات السياسة الأمريكية نحو منطقة الخليج العربي بوصف الأخيرة قد برزت بدورها كم منطقة ذات قوة إستراتيجية ، وإقتصادية بالغة الأهمية ، كما أن الحرب قد تمخضت عن تلاشي الحلف الكبير الذي كان قائماً بين الدولة الغربية والإتحاد السوفيتي في الفترة ما بين (١٩٣٩ - ١٩٤٥) والذي نتج عنه سعي السوفيت بإصرار كبير نحو إختراق الشرق الأوسط ، بالإضافة إلى أن بريطانيا قد بدأت تتخلى تدريجياً عن مسؤوليتها التاريخية في المنطقة .

هذه التحولات للعالمية التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية قد أفرزت ما عرف بأسم السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بهدف الحفاظ على المصالح الأمريكية وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة والتي ظلت ثابتة طيلة فترة البحث وهي على النحو التالي:-

أولاً :- احتواء النفوذ السوفيتي ومنعه من تحقيق أية مكاسب سياسية في الشرق الأوسط والخليج العربي بوجه خاص .

ثانياً :- الحفاظ على المصالح الإقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين والمتمثلة في إستمرار تدفق النفط الخليجي لأسواق تلك الدول الصناعية ، والحيولة دون إقطاعه أو الأنقص من كمياته الإنتاجية ، أو رفع سعره بدرجة تكون غير مقبولة لدى الدول المعنية بإستيراده ، هذا بالإضافة إلى محاولة إستثمار رأس المال الخليجي الذي توفر من العائدات النفطية في الأسواق الأمريكية والأوروبية وفق أنظمة إقتصادية مدروسة بعناية فائقة ، وفي هذا السياق تشجيع سياسة مبيعات الأسلحة لدول الخليج

العربي ، تحت زعم الهاجس الأمني لتلك الدول ، وكان الأمر لا يخلو من المبالغة الأمريكية في التهديدات المحتملة لتلك الدول .

ثالثاً :- والحفاظ على أمن إسرائيل ونفوقها العسكري بوصفها دولة إستعمارية على النمط الغربي وأداة للحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية ، الأمر الذي كان ... يمثل نقطة خلاف جوهرية بين الدول العربية والأمريكيين ، وقد نظرت الدول العربية في الخليج إلى مسألة الصراع العربي الإسرائيلي على أنها قضية مركزية لها مساس قوي بتوفير الأمن والاستقرار في المنطقة ، وأن السعي وراء إيجاد تسوية بين العرب وإسرائيل هو حجر الزاوية والنقطة الجوهرية في الحكم على السياسة الأمريكية في المنطقة ومدى مصداقيتها ، وأن دول الخليج لا تستطيع أن تجاري سياسة المعاطلة والتسويق والوعود الأمريكية وهي تقع تحت ضغط رأي علم مملوء بالفلسفات العربية التحريرية والقومية ، ومن ناحية أخرى فإن الحركة الفلسطينية بثورتها مصدر تهديد لأمن الخليج وشبه الجزيرة العربية ، وأن الدول الخليجية ظلت ترى أن إيجاد حل بناء للمشكلة الفلسطينية يجمع الأطراف الفلسطينية الثورية والمعتدلة والمحافظة إلى مقدمة المباحثات يساهم في توفير الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ، فالمسألة ظلت تحكمها لدى عرب الخليج الإعتبارات القومية والروابط الدينية والجنسية بالإضافة إلى الإعتبارات الأمنية ، بينما ظلت قاعدة السياسة الأمريكية دائماً تؤكد علي أن ميزان القوى يجب أن يظل لصالح إسرائيل سواء بالدعم العسكري المطلق ، أو الدعم السياسي للامحدود .

وظلت هذه الأهداف الثلاث السابقة تمثل إستراتيجية أمريكية ثابتة أفرزت في مراحل متعددة أهدافاً أخرى ثلثوية فرضتها طبيعة الأحداث ومقتضيات كل مرحلة ، وقد عمدت الإدارة الأمريكية المتعاقبة إلى الحفاظ على نفس الإستراتيجية وتلك السياسة وإن كانت كل إدارة قد سعت إلى تحقيقها بوسائل خاصة أعتبرتها هي الأوجه والأنسب ، وفي هذا السياق جاء مبدأ ترومان

الامطن في مارس ١٩٤٧ م ومشروع مارشال المخصص أساساً لدول أوروبا الغربية وأتباعه ليشمل شرقي البحر المتوسط والشرق الأدنى ، بهدف تقديم المساعدات العسكرية والإقتصادية للدول والحكومات المعارضة للأيديولوجية والسياسات السوفيتية .

وكان معنى ذلك ترتيب أحلاف دفاعية مشتركة في المنطقة مثل مفهوم قيادة الشرق الأوسط ، والذي كان مقتلحه بيد مصر بفضل وضع قناة السويس وزعلمتها للجامعة العربية ، بيد أن مصر رفضت الاقتراح في ١٩٥١ م وبالتالي كان إنهياره ، الأمر الذي جعل للولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا الذين تبخوا الاقتراح الدفاعي السابق يتجهون نحو تحقيق في حلف شمال الأطلسي في نوفمبر ١٩٥١ م.

ومن جهة أخرى لم تتعطى المملكة العربية السعودية ومشروعات الخليج العربي مع سياسات ترومان الدفاعية ، وظلت السعودية بوجه خاص علي غير وفاق مع ترومان بسبب تأييده للبرنامج الصهيوني وتجاهله الفظيع للمصلحة الفلسطينية والعربية وقيامه بالدور القيادي في تمرير قرار تقسيم فلسطين في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م بالإضافة إلى إقراره بقيام دولة إسرائيل بعد إعلانها بعشر دقائق .

وفي عصر إيزنهاور دالاس الذي بدأ ١٩٥٣ م برزت فكرة الحزام الشمالي وتشمل (اليونان - تركيا - العراق - إيران - باكستان) بدافع من التهديد السوفيتي ، وبغية الحفاظ على الأمن الإقليمي في حين كان معظم الزعماء العرب لا يشاركون دالاس للرأي تجاه الأمن الإقليمي ، ويسرون أن التهديدات الحقيقية تأتي من إسرائيل والسياسات الغربية ، وإتهم لا يعيرون اهتماماً كبيراً للشيوعية السوفيتية ، بيد أن فكرة الحزام الشمالي قد تحولت في الأخير إلى حلف بغداد ١٩٥٥ م على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية

لم تنضم بشكل رسمي إلى الحلف إلا أنها في الواقع العملي كانت مشاركة كاملاً في الحلف .

وقد نظرت الدول العربية إلى قرار حكومة نوري السعيد بالانضمام إلى حلف بغداد على أنه تحدياً سافراً لميثاق الأمن الجماعي للجامعة العربية ، وجوبه بإصرار على إقامة تحالف عربي يستبعد العراق ، وأخطرت مصر وسوريا والسعودية وأقطار الخليج العربي واليمن في تحالف قطي ، وكانت نتيجة السياسة الأمريكية لصنع الأحلاف هي نشوب صراع حاد في المصالح بين ما يسمى بدول الحزام الشمالي (ومن بينها العراق) وبين غالبية الأقطار العربية ، أو الحزام الجنوبي من الدول بحسب تعبيرات راسمو الإستراتيجية الأمريكية كما أنت أيضاً إلى إشتداد المشاعر المعادية للغرب في الوطن العربي، وإلى تهينة الفرصة أمام الإتحاد السوفيتي لتحسين وضعه في أجزاء من الوطن العربي ، وبالتالي تكون السياسة الأمريكية التي قصد بها إبقاء السوفييت بعيداً عن المنطقة قد أسفرت عن نتائج عكسية تماماً .

وكانت المشروعات الأمريكية في هذه الفترة تجاه الشرق الأوسط تصطبغ بالناصرية في مصر من خلال صفقة الأسلحة من الإتحاد السوفيتي ، والفشل الأمريكي في مسألة السد العالي وتأميم قناة السويس ، ولم يفهم دالاس مطلقاً القومية العربية ونظراً بعداوة عميقة إلى الإصرار العربي على المشاركة المسنولة في سياسة الحيد الإيجابي وعدم الإحياز الرامية إلى معارضة السيطرة الأجنبية ، بيد أن الموقف الإيجابي الذي وفقته حكومة إيزنهاور عقب العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ م لحظة فريدة من الحكمة والحكمة السياسية العالمية في قرارات السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، وإن كانت الحكومة الأمريكية قد عارضت للتدخل العسكري المسلح ضد مصر لإعتبارات إستراتيجية ودولية تتصل بمستقبل الولايات المتحدة في المنطقة وبمكتة الغرب المتردية في مصر والشرق الأوسط ،

وتثبت الوثائق الأمريكية أن الإدارة الأمريكية كانت تطم علم اليقين بقرار الحرب ضد مصر وكلفت تستطيع أن تحول دون وقوعه لو أرادت بيد أنها لم تفعل..

وعادت سياسة الأحلاف الأمريكية تطل برأسها من جديد في المنطقة بإعلان مبدأ إيزنهاور في مطلع عام ١٩٥٧ م الذي يعتبر عملياً إمتداد لمبدأ ترومان في أبريل ١٩٤٧ م ، في محاولة لدعم الأمن القومي للولايات المتحدة ومصالحها النفطية في الشرق الأوسط ، وكانت منطقة الخليج العربي معنية بدرجة كبيرة في هذا الإعلان الذي نفى هو الآخر معارضة شديدة من الدول العربية بما فيه منطقة الخليج وإن كانت السعودية قد تراجعت وأعلنت قبولها لذلك المبدأ ، وهو قبول في نظر الباحثة كان للمجاملة في زيارة ملك السعودية إلى الولايات المتحدة ، وإذ كانت للمملكة ترفض دائماً سياسة الأحلاف بل وتمقتها .

وبالإضافة إلى الهزائم السياسية التي منيت بها الإدارة الأمريكية فقد لاقى إخفاقات أيضاً فيما يتعلق بمصالحها الاقتصادية ، سواء من خلال حركة الدكتور مصدق لتأميم النفط التي أدت إلى إزدياد الوعي النفطي في المنطقة ، وما صاحبه من سعي الدول المنتجة لتغيير عقود الإمتياز الأولى التي كانت في وجهة نظرهم جائزة ، ولا تتناسب مع أحقية تلك الدول بالإستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية أو من خلال إنشاء منظمة الأوبك مع مطلع الستينات والإجاء نحو توحيد السياسات النفطية في مواجهة الإحتكارات الغربية ، وهذه التطورات قد أفرزت مفاهيم جديدة - كفلقون مناصفة الأرباح ، وحق الريع ، وغيرها .

ومع نهاية الخمسينات من هذا القرن بدأت الولايات المتحدة تعاني من المزيد من الإخفاقات السياسية ففي عام ١٩٥٨ أنهت جماعة الضباط الأحرار

الملكية في العراق كما أنهى عبد الكريم قاسم رسمياً النفوذ الأمريكي في العراق وصارت العراق نحو الإرتباط بالمعسكر الإشتراكي بالإضافة إلى السياسة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية تجاه النزاع المصري السعودي في اليمن ، إذ كان كيندي يعتقد أن إستعادة الحراك للسياسة الأمريكية في المنطقة لابد وأن يرتبط باتجاه ودي من الناصرية ، في حين كانت الخارجية الأمريكية تؤكد على أن دعم الناصرية سوف يؤدي إلى فقدان حليف رئيسي وهو السعودية بكل ما تمثله من ثقل سياسي ومصالحة نفطية أمريكية ، وقد تغلبت رؤية الخارجية الأمريكية في الأخير وتوصلت الإدارة الأمريكية إلى توالي قناعة مفادها ضرورة إنهاء للتدخل المصري في اليمن في أسرع وقت ممكن ، ولما كان التدخل العسكري الغربي في شبه الجزيرة العربية أحد المحرمات الدولية الكبرى بدا أن الحل الأمثل في توجيه ضربة عسكرية قوية ضد مصر عن طريق إسرائيل في ١٩٦٧ م ما إذ كان الإحتصار المقصود للسياسة المصرية في شبه الجزيرة يشكل بحد ذاته خطراً حقيقياً على أمن إسرائيل ، وفق الاعتبارات الإستراتيجية للمنطقة لب النزاع ، ومن ثم التقت المصلحة الغربية والإسرائيلية في توقيت الضربة العسكرية نحو مصر في يونيو ١٩٦٧ م .

كانت أزمة اليمن أيضاً أحد المحاور الأساسية نحو مزيد من الطلب السعودي على مبيعات الأسلحة الأمريكية وأستمر تيار مبيعات الأسلحة في الفترات اللاحقة وخطيت المملكة بمكثاة مرموقة في هذه الإستراتيجية .

كانت بريطانيا قد أدركت منذ أمد بعيد أنها لم تعد الضيف المرغوب فيه ، وأن وجودها أصبح غير مسوغاً في ظل إتهيار أهم مصالحها في المنطقة ، كما كان مضحكاً بالنسبة لها أن تبقى تلعب دور المتفرج والحارس الخاص لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة ، فكان لابد من قرار إستحليها من شرق السويس الذي أعلن في عام ١٩٦٨ م ، وهو للقرار الذي أجدت ربود أفعال

متباينة بشأن الكيفية المناسبة لمليء الفراغ الذي سينجم عن الرحيل البريطاني .

وكانت الإستراتيجية الأمريكية بهذا الصدد قد تمخضت عن مبدأ نيكسون المعلن في يوليو ١٩٦٩ م الذي كان واضحاً بالنسبة لقضية واحدة هي أن الأصدقاء والحلفاء سوف يحصلون على مساعدات وأسلحة ضخمة كدعوة للإشتراك بدرجة أوسع في مهمات الأمن الإقليمي الذي تراه الولايات المتحدة ضرورياً وكانت النتيجة المباشرة بالنسبة لمنطقة الخليج العربي زيادة دور شاه إيران كرجل بوليس إقليمي في الدائرة التقليدية للصراع العربي - الإسرائيلي ، الأمر الذي أدى إلى تجدد الدعوى الإيرانية في الخليج بل وإحتلال الجزر العربية الثلاث الطينين و أبو موسى في عام ١٩٧١ م وعلى الرغم من أن الدوائر الإستراتيجية الأمريكية قد صاغت نظرية السعوديين المستأدين في الخليج العربي أي جعل السعودية قوة إقليمية بهدف فرملة الأطماع الإيرانية وفي إطار التوازن الإقليمي ومنع إيران من الهيمنة المطلقة ، التي قد تؤدي في النهاية إلى إقلاق إيران على السياسة الأمريكية في الخليج إلا أن الوثائق الأمريكية نفسها تثبت عدم نجاح هذه الإستراتيجية بسبب عدم تعاطي المملكة العربية السعودية معها ، وأن المملكة كانت تهدف إلى الإستفادة من الأوضاع الإقليمية بزيادة للتسلح وبناء القوة العسكرية من أجل حماية المقدسات الإسلامية من أية أطماع خارجية ومنع أية قوة إقليمية من تحقيق مكاسب سياسية في الخليج على حساب الأمن القومي السعودي في ظل تريبث ثلاث قوى إقليمية تهدد أمن الخليج بدرجات متفاوتة ، وهي إسرائيل - العراق - وإيران ، وقد أثبتت هذه الدراسة بالوثائق أن سياسة الدعامتين هذه ظلت عند حد التنظير الأمريكي للوضع في الخليج .

وقد أثبتت حرب أكتوبر ١٩٧٣ م والموقف القومي السعودي والخليج العربي - بإستثناء العراق - صحة ما ذهبت إليه الدراسة ، حيث قامت المملكة

ودول الخليج العربي ، سياسة الحظر النفطي عن الولايات المتحدة والدول التي تساند إسرائيل ، في تظاهرة عربية هي للرائدة حتى كتابة فصول هذه الرسالة .

وكانت السياسة والمخابرات الأمريكية قد أدركت الفشل للذريع في جو من الإرباك والحيرة التي أفرزتها أجواء أكتوبر ١٩٧٣ م بيد أن كيسنجر كان قد أعد العدة لشق صفوف الوحدة العربية وفق إستراتيجية "الخطوة خطوة " التي استخدمها الحرب والإقتصاد معاً فتمكن من فض الإشتباك علي الجبهتين المصرية والسورية ، وإنهاء الحظر النفطي في جو من التهديد بالانتخل العسكري الأمريكي لإحتلال منابع النفط .

بيد ان النتيجة الهامة التي أوضحتها هذه الدراسة هي أن حرب ١٩٧٣ م قد أثبتت فشل الإمراك الأمريكي بأن منطقة الخليج العربي ومنطقة الصراع العربي الإسرائيلي (سوريا والأردن وفلسطين ومصر ولبنان) منطقتان منفصلتان ومتميزتان ، ومن ثم بدأت المنطقة تدخل في الحسابات السياسية والعسكرية الأمريكية بشكل غير مسبوق ، وقد أتضحت معالم هذه السياسة من خلال ترويج الغرب لمسألة أمن الخليج ، ولتكتيف العسكري الأمريكي في المنطقة من خلال العودة إلى سياسة القواعد العسكرية والتي ظلت دول الخليج ترفضها حتى بداية الثمانينات ، بالإضافة إلى تكتيف العلاقات السياسية مع السعودية وإيران التي إنهارت من الحسابات الأمريكية في أواخر السبعينات وظهور قوة الإنتشار السريع ، بهدف منع التهديد بالنفط مرة أخرى وللحيلولة دون تفوق عربي محتمل على إسرائيل ، ثم منع السوفييت من تنفيذ سياستهم في الشرق الأوسط .

وتستطيع الباحثة أن تجمل ما توصلت إليه الدراسة من حقائق عن السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي من ١٩٤٥ وحتى ١٩٧٣ م على النحو التالي : -

١. عداء الولايات المتحدة الأمريكية لأي محاولات للتفغل الشيوعي في الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج بصفة خاصة ومواجهة هذا المد الشيوعي من خلال نظرية حرصت عليها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وهي سياسة الإحتواء .

٢. ثبات السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط ومنطقة الخليج بصفة خاصة المرتبط بثبات الهدف الرئيسي المتعلق بالسعي نحو السيطرة المعقدة على تلك الجزء الإستراتيجي من العالم .

٣. أن الولايات المتحدة قد حرصت على الإعزاز بأن القوى المحلية في منطقة الخليج العربي غير قادرة على مواجهة الأخطار الخارجية ، ومن ثم فهي تؤكد دائماً أن هناك فراغ في الخليج العربي وأنها وحدها القادرة على ملأ هذا الفراغ وفق أساليبها الخاص .

٤. أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدرك أن مصلحتها الحيوية وهيبتها الدولية مرهونتين باستمرار تدفق النفط إلى الأسواق الأمريكية والغربية ، ومن ثم حاربت أي زيادات في الأسعار وسياسات الحظر التي أحكمت في ١٩٧٣ م وأسثمرت في تلك السياسة طيلة السبعينات .

٥. أن السياسة الأمريكية في الخليج كانت تتعثر دائماً بفعل الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل وأن التحصن في العلاقات الأمريكية العربية في الخليج كان مرهوناً بقدر ما تقدمه الولايات المتحدة من دعم للقضية الفلسطينية ، ومجهوداتها في سبيل إنهاء الصراع العربي - الإسرائيلي .

٦. أن السياسة الأمريكية قد حرصت على دعم الأنظمة الوراثية في الخليج العربي بعيداً عن التأثيرات الثورة العربية ، خوفاً من أن يؤدي تغيير الأنظمة إلى التأثير على إمدادات النفط للغرب ونبذ السياسات الغربية

لا سيما بعد التجريبتين المريرتين للولايات المتحدة في مصر ١٩٥٢ م ،
والعراق ١٩٥٨ ، ثم إيران في أواخر السبعينات .

والواقع أن السياسة الأمريكية في الخليج قد دخلت منذ أواخر الثمانينات
مرحلة الهيمنة المطلقة وأستمرت تلك الهيمنة حتى الوقت الراهن ، وأصبح
إرتباط الدول الخليجية بإستثناء العراق وإيران شرعياً من خلال الإتفاقيات
والمعاهدات الدفاعية التي أبرمت بين الجانبين ولكن لا زالت دول الخليج
العربي تنظر للقضية الفلسطينية التي تترنح ، والصراع العربي - الإسرائيلي
على أنها قضايا قومية لا بد للولايات المتحدة من تصحيح مسارها بشأنها حتى
يكون مستقبل العلاقة بين الجانبين مطمئناً .

أولاً: المراجع العربية

أولاً: وثائق وتقارير عربية

١- تقارير الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مجلس الجامعة حول الموضوعات التالية

« مسألة البحرين والإدعاءات الإيرانية .

« تقارير البعثات السياسية والفنية عن إمارة الخليج العربي .

« مقترحات خاصة بدعم العلاقات العربية بلمارات الخليج العربي .

« مجموعة الوثائق الرسمية المتطقة بالأزمات الطارئة (العراق والكويت

١٩٦١م) ، (مصر والسعودية بشأن اليمن ١٩٦٢م)

« مشكلات البريمي .

٢- إتفاقيات وعقود البترول العربية - وثائق ونصوص المعاهدات - جمعها

وأعدھا الدكتور : لبيب شقير ، وصاحب ذهب ، معهد البحوث والدراسات

العربية بالقاهرة ١٩٦٠م .

٣- مجموعة تقارير وثائقية هامة عن إتحاد الإمارات العربية ، دائرة البحوث

والنشر أبوظبي ١٩٦٩م محفوظة بالمجمع (الثقافي التابع لديوان سمو

رئيس دولة الامارات العربية والمتحدة)

٤- مجموعة الوثائق الدستورية الجديدة لدولة قطر - النظام الأساسي المؤقت

للحكم - المنكرة التفسيرية - قانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٠م بتحديد صلاحيات

الوزراء وتعيين إختصاصات للوزراء والأجهزة - الحكومة الأخرى ،

وسياسة قطر الخارجية - وعلاقتها الدولية ، مجموعة وثائق الديوان

الأميري - (قصر الدوحة) ، قسم للوثائق والأبحاث بالديوان .

- ٥- قرارات مؤتمرات وزراء البترول والتفط العرب في أعقاب حرب ١٩٧٣م وأثناءها والموجود بجملة الدول العربية - الأملة العلة - القاهرة .
- ٦- مجموعة وثقفة هامة عن المواقف الأمريكية من النزاع العربي - الإسرائيلي ، وقضية فلسطين منذ علم ١٩٤٨م - حتى عام ١٩٩٥م ، موجودة بالهيلة المصرية العلة للاستعلامات ومركز الدراسات السياسية الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .
- ٧- المناقشات البرلمانية الأمريكية المستمرة حول أهتلمات الولايات المتحدة وسياساتها في منطقة الخليج العربي ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي، البصري السلسلة الخاصة رقم (٧٦) ط/١ ، ١٩٨٣ .
- ٨- وثائق الخليج والجزيرة العربية لعام ١٩٧٥م ، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية التابع لجامعة الكويت ، ط/١ ، ١٩٧٩م .

ثانياً: الرسائل العلمية المقدمة للمحول على درجات علمية :

- ١- أمينة الفت محمد حسن فهمي : صراع القوى في الخليج ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الكويت ١٩٧٨ م .
- ٢- إبراهيم محمد إبراهيم المصري : السياسة الأمريكية في الخليج العربي (١٩٦٩ - ١٩٨٠) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٣م .
- ٣- خالد هميل سعيد قطران : العلاقات السياسية السعودية - الأمريكية من ١٩٣٣م حتى أعقاب الحرب العالمية الثانية : رسالة دكتوراه ، غير منشورة قسم التاريخ كلية الآداب جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٨م

٤- خليل علي مراد : تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي
(١٩٤١ - ١٩٤٧) رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية
الآداب ، يونيو ١٩٧٩ .

٥- رضا أحمد شحاته : تطور السياسة الأمريكية نحو مصر بين حربين
(١٩٤٥ - ١٩٥٦) رسالة دكتوراه جامعة المنيا ،
١٩٨٧م .

٦- عصام عبد الحسين نومان الدليمي : السياسة الخارجية الأمريكية في
الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد
للبحوث والدراسات العربية المنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم ، جامعة الدول العربية ، مارس ١٩٨٨م .

٧- فتحي محمد عبد الحليم العفيفي : الجذور التاريخية للأزمة العراقية -
الكويتية ١٩٦١م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم
التاريخ - كلية الآداب جامعة الزقازيق - القاهرة ١٩٩٥م .

٨- متع سعيد العتيبة : البترول والاتصالات الإمارات العربية المتحدة ، رسالة
دكتوراه ، غير منشورة ، معهد للبحوث والدراسات العربية ،
القاهرة ١٩٨٥م

٩- محمد توفيق حامد السيد : العلاقات السعودية - الأمريكية (١٩٣٣ -
١٩٤٥) رسالة ماجستير ، غير منشورة ، معهد البحوث
والدراسات العربية القاهرة ١٩٨٥م .

١٠- نادية حسن محمد سالم : الصورة القومية للشخصية القومية العربية
مقارنة بالشخصية الإسرائيلية في الولايات المتحدة
الأمريكية وأثر الدعاية الصهيونية عليها رسالة دكتوراه
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ١٩٧٦م ،

١١-ودودة عبد الرحمن بدران : السياسة الخارجية الأمريكية في عهد كيندي، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٧٣ م.

ثالثاً: المراجع العربية :

- ١-إبراهيم خليل أحمد : د. جعفر عباس حميدي ، تاريخ العراق المعاصر ،وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ١٩٨٩ م.
- ٢-إبراهيم محمد شهداد : تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربية منذ عقود الامتياز الأولى حتى عام ١٩٧٣م ، النوحة ١٩٨٥ م .
- ٣-أحمد فون دنفر : التبشير المسيحي في منطقة الخليج العربي ، سلسلة دراسات تاريخية اسلامية ، بدون .
- ٤-أحمد يوسف أحمد : الدور المصري في اليمن (١٩٦٧-١٩٦٢) الهيئة المصرية العلمية للكتاب ، القاهرة ١٩٨١ م .
- ٥-أمير ظاهري : سياسة ايران في منطقة الخليج العربي ، ترجمة د. محمد وصفي ابو مغلي مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٧٨ م.
- ٦-أمين سعيد : تاريخ الدولة السعودية عهد سعود بن عبد العزيز ، المجلد الثالث ، دار للكتب العربي ، بيروت ١٣٨٥ هـ .
- ٧-آمال السبكي : العلاقات الأمريكية العراقية (السياسية والعسكرية) (١٩٤٠ - ١٩٤٢) مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٩٢ م .
- ٨-إسرائيل شلحال : دور إسرائيل في العالم : أسلحة من أجل القمع ، سلسلة دراسات صامدة، الاقتصادي (٤) ، بيروت ١٩٨١ م .

٩- إسماعيل صبري مقلد : أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي ، دراسة للسياسات الدولي في الخليج منذ السبعينات ، شركة الربيعان للنشر الكويت .

١٠- إسماعيل صبري مقلد : الصراع الأمريكي - السوفيتي حول الشرق الأوسط (الأبعاد الإقليمية والدولية) ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٦ م .

١١- أميل نخلة : العلاقات الأمريكية في الخليج العربي ، ترجمة فاروق عمر فوزي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٧٨ م .

١٢- إندره نوسشي : الصراعات البترولية في الشرق الأوسط ، ترجمة أسعد محفل ، دار الحقيقة بيروت ١٩٧١ م .

١٣- بدر الدين عباس الخصوصي : دراسات في تاريخ الكويت الاجتماعي الاقتصادي (١٩١٣-١٩٦١) .

١٤- برزان التكريتي : الصراع الدولي في منطقة الخليج العربي والمحيط الهندي وتأثيره على أقطار الخليج العربي ، بغداد ١٩٨٢ م .

١٥- بريجنسكي : لوهام في توازن القوى : ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد ١٩٧٩ م

١٦- بنسيون لي جريسون : العلاقات السعودية الأمريكية ترجمة سعد هجوس ميينا للنشر القاهرة ١٩٩١ م .

١٧- بنواميثان : عبد العزيز آل سعود ، سيرة بطل ومولد مملّة ، ترجمة دار الكتاب العربي بيروت ١٩٦٥ .

١٨- ت شيريل ايه روبنبرغ : إسرائيل مصلحة أمريكا القومية ، ترجمة هندي مطر ومحمود برهوم منشورات دار الكرمل ، كتب صلاّر (١٢) الاردن ١٩٨٩ م .

- ١٩-توماس أ. بريسون : العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (١٧٨٤-١٩٥٧) ترجمة دار طلائع للترجمة والنشر بمشق ١٩٧٤م
- ٢٠-جمال زكريا قاسم : الخليج العربي ، دراسة التاريخ المعاصر (١٩٤٥-١٩٧١) معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة .
- ٢١- ————— : الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الإمارات العربية المتحدة (١٩١٤-١٩٤٥) دار الفكر العربي القاهرة.
- ٢٢-جمال محمود حجر : دراسات في التاريخ الأمريكي ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ١٩٩٥م .
- ٢٣-جواد العطار : تاريخ البترول في الشرق الأوسط (١٩٠١-١٩٧٢) الأهلية للنشر والتوزيع بيروت ١٩٧٧م .
- ٢٤-جورج نيثوفسكي : البترول والدولة في الشرق الأوسط ، بيروت ١٩٦١م .
- ٢٥-جورستوك : أزمة الطاقة في الولايات المتحدة ونفط الشرق الأوسط دار ابن خلدون للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٥م .
- ٢٦-جيفري ريكورد : قوة الانتشار السريع والتدخل العسكري الأمريكي في الخليج لعربي ، مركز دراسات الخليج العربي جامعة البصرة ١٩٨٣م .
- ٢٧-حامد ربيع : الأبعاد الإستراتيجية لصراع القوى الكبرى حول الخليج العربي معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٨٣م .
- ٢٨- ————— : البترول العربي وإستراتيجية تحرير الأرض المحتلة ، دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧١م .
- ٢٩- ————— : التعاون العربي والسياسة البترولية ، مكتبة القاهرة ١٩٧١م

- ٣٠- ————— : سلاح البترول والصراع العربي الإسرائيلي ، القاهرة ١٩٧٤م
- ٣١- حكمت سامي سليمان : النفط في العراق ، دراسة سياسية واقتصادية ، القدس ١٩٥٨م
- ٣٢- خالد البسام : القوافل (رحلات الاسرائيلية الأمريكية في مدن الخليج والجزيرة العربية (١٩٠١-١٩٢٦).
- ٣٣- ديبورين : الحرب العالمية الثانية ، من وجهة النظر السوفيتية ، تعريب خيرى حمد القاهرة ١٩٦٧م .
- ٣٤- ر. ك رمضاني : المضائق الدوالية في العالم : الخليج العربي ومضيق هرمز ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٤م .
- ٣٥- رأفت غنيمي الشيوخ : أمريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٧٩م وكذلك صفحات من تاريخ العلاقات السعودية - الأمريكية في عهد الملك عبد العزيز دار الصحوة ، القاهرة ١٩٩٤م .
- ٣٦- راؤول دولكور : الأمن والاستراتيجية في الخليج ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات بغداد ١٩٨٥م.
- ٣٧- راشد البرواي : حرب البترول في الشرق الأوسط ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ١٩٥٣م.
- ٣٨- روبرت . ج. براغز : القضية الفلسطينية في الإستراتيجية الأمريكية ، المشكلات والخيارات مؤسس الدراسات الفلسطينية (٢٠) شركة الخدمات للنشرية المستقلة نيوميسيا ١٩٨٣ م .
- ٣٩- روبرت جي ، براتجرويل ارتاهتيه : خيارات السياسة الأمريكية في إيران والخليج العربي، دراسات استراتيجية. رقم (٣) ترجمة مؤسسة الابحث .

- ٤٠- هاتسون بلالدين : إستراتيجية الغد ، ترجمة خيرى بنونه مكتبة الأجلو المصرية القاهرة ١٩٧٥م .
- ٤١- روبرت كويال : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي (الحرب العالمية الثانية - الحرب الباردة - الاحتواء) في دراسات سياسية عن منطقة الخليج العربي ترجمة د. خليل على مراد ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٣م .
- ٤٢- زهير شكر : السياسة الأمريكية في الخليج العربي (مبدأ كارتر) برنامج الدراسات السياسية والإستراتيجية معهد الإنماء العربي بيروت .
- ٤٣- سعيد للشهابي : البحرين (١٩٢٠-١٩٧١) قراءة في الوثائق البريطانية ، دار الكنوز الأدبية بيروت ١٩٧٦م .
- ٤٤- السيد عبد الرزاق الصني : تاريخ الوزارات العراقية ، عشرة أجزاء الطبعة السابعة دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٨م .
- ٤٥- سيروب استيبيتيان : منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبيك ، بغداد ١٩٨٠م .
- ٤٦- سيف الرميحي : التطور الاقتصادي السياسي لأقطار الخليج ترجمة عبد السلام الإدريسي مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠م .
- ٤٧- شارل عيسوي ومحمد بجاية : إقتصاديات البترول في الشرق الأوسط ، مؤسسة سجل العرب ١٩٦٦م .
- ٤٨- صبر نبيح ومنوهر بروين : سياسة إيران في الخليج العربي وأهتماماتها العسكرية ترجمة علاء الدين أحمد حسين ، مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٥م .
- ٤٩- صلاح العقاد : البترول وأثره في السياسة والمجتمع ، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٧٣م .

- ٥٠- صلاح العقاد : التيارات السياسية في الخليج العربي الأنجلو المصرية
القاهرة ١٩٩١ م .
- ٥١- _____ : الحرب العالمية الثانية ، معهد للبحوث والدراسات العربية
القاهرة ١٩٦٦ م .
- ٥٢- _____ : المشرق العربي المعاصر ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة
١٩٧٩ م .
- ٥٣- صمويل لويس : الولايات المتحدة وإسرائيل ، الثابت والمتغير مركز
الأهرام للنشر والترجمة الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٩ م .
- ٥٤- طالب محمد وهيم : التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج
العربي وموقف العرب في الخليج منه (١٩٢٨-١٩٣٩) دار
الرشيد بغداد ١٩٨٢ م .
- ٥٥- علقشة راتب : النظرية المعاصرة للحيد ، دراسة في القانون الدولي ،
القاهرة ١٩٧٠ م .
- ٥٦- عادل أمين خاكي : منظمة الأنظار العربية المصدرة للبترول (١٩٦٨-
١٩٧٧) دراسة مقارنة في التنظيم الدولي ، منشورات مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ١٩٨٣ م .
- ٥٧- عاطف سليمان : النفط العربي سلاح في خدمة قضائنا القومية ، مجلة
شئون فلسطينية العدد ٢٠ أبريل ١٩٧٣ م .
- ٥٨- عايد طه تليف : الإستراتيجية الدولية في منظمة الخليج العربي ، مركز
دراسات الخليج العربي ، شعبة الدراسات السياسية
والإستراتيجية، البصرة ١٩٨٢ م .
- ٥٩- عبد الرحمن سلطان : الصراع الدولي في الخليج العربي ، الطبعة الأولى
١٩٨١ م

- ٦٠- عبد العزيز الصويغ : النفط والسياسة العربية ط ١ ، مركز الخليج للوثائق الإعلامي بالرياض ١٩٨١ م .
- ٦١- عبد العزيز مؤمنه : البترول والمستقبل العربي ، مطابع أكسبريس ، بيروت ١٩٧٦ م .
- ٦٢- عبد الله بن حمد الثور : ثورة اليمن ١٣٨٧هـ — / ١٩٤٨ - ١٩٦٨ م ، سلسلة دراسات عينية دار البنا ، القاهرة ١٩٨٦ م .
- ٦٣- عبد المالك خلف التميمي : الكويت والخليج العربي (دراسات في التاريخ الاجتماعي والسياسي) منشورات كاظمة الكويت ١٩٨٢ م .
- ٦٤- ————— : الكويت والخليج العربي ، وأبحاث تاريخية ، مؤسسة الشراع العربي ، الكويت ١٩٩٢ م .
- ٦٥- عبد المنعم عبد الوهاب : النفط بين السياسة والاقتصاد ، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع الكويت ١٩٧٤ م .
- ٦٦- عبد الله الطريقي : البترول العربي سلاح في المعركة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث بيروت ١٩٦٧ م .
- ٦٧- ضان يوسف مزاحم : المنظمات العربية المتخصصة في نطاق جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٦٧ م .
- ٦٨- فؤاد شهاب : تطور الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي والبحرين ١٩٩٤ م .
- ٦٩- فاروق عثمان أباطه : التنافس البريطاني - الأمريكي في جنوب البحر الأحمر في النصف الاول من القرن التاسع عشر بحث غير منشور مقدم إلى ندوة البحر الأحمر في التاريخ ، جامعة عين شمس ، مارس ١٩٧٩ م .
- ٧٠- فاسيليف لكسي : بترول الخليج والقضية العربية ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٩٧ م

- ٧١-فاضل حسين : سقوط النظام الملكي في العراق ، بغداد ١٩٨٦ م .
- ٧٢-فيني دافيد : بترول الصحراء ، بيروت المكتبة الأهلية ١٩٦٠ م .
- ٧٣-كامل أبو جابر : الولايات المتحدة واسرائيل : معهد البحوث والدراسات العربية للقاهرة ١٩٧١ م .
- ٧٤-كولن بلون وبيتروموني : من الحرب الباردة حتى للوفاق الدولي (١٩٤٥-١٩٨٠) تعريب صديق إبراهيم عودة ، والطبعة الأولى دار الشرق بيروت ١٩٨٣ م .
- ٧٥-ما يلزكوبلاند : لعبة الأمم ، ترجمة مروان خير ، مكتبة الزيتونة ، بيروت ١٩٧٩ م .
- ٧٦-مجموعة الأحاديث الصحفية لأمير قطر : وزارة الأعلام القطرية ، الدوحة ١٩٧٦ م .
- ٧٧-محمد الأطرش : السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي (١٩٧٣-١٩٧٥) مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة للقومية (١١) بيروت ١٩٨٥ م .
- ٧٨-محمد الرميحي : قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ١٩٢٠-١٩٧٠ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع الكويت ١٩٧٦ م .
- ٧٩-محمد المغربي : السيادة الدائمة على مصالدة النفط ، دراسة في الامتيازات النفطية في الشرق الأوسط والتغيير القانوني دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٣ م .
- ٨٠-محمد المنيرب : العلاقات السعودية - الأمريكية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٩٤ م .
- ٨١-محمد جواد العبوسي : البترول في البلاد العربية ، القاهرة ١٩٩٥ م .
- ٨٢-محمد حسن العيدروس : التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة ذات السلام للكويت ١٩٨٣ م .

- ٨٣- محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل - للكتاب الأول دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٦ م .
- ٨٤- محمد رضا بهلول : مذكرات شاه إيران ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٠ م .
- ٨٥- محمد عدنان مراد : صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده ، دمشق ١٩٨٤ .
- ٨٦- محمد عنان : السعودية وهموم العرب خلال نصف قرن ، المكتب العالمي للطباعة والنشر بيروت ١٩٧٨ م .
- ٨٧- محمد مرسى عبد الله : دولة الإمارات العربية المتحدة وجيراتها دار القلم للكويت ١٩٨١ م .
- ٨٨- محمد وصفي أبو مغلي : العلاقات الإيرانية الأمريكية و أثرها على الخليج العربي (١٩٤١-١٩٧٩) مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٢ م .
- ٨٩- محمود رياض : مذكرات محمود رياض ، امريكا والعرب ح ٣ ، الطبعة الأولى للقاهرة ١٩٨٦ م .
- ٩٠- مديحة أحمد درويش : العلاقات الدولية للمملكة العربية السعودية ، دراسة في تطوير التمثيل الدبلوماسي الأمريكي لدى المملكة (١٩٣٣-١٩٤٤) مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٨٥ م .
- ٩١- مصطفى الخلافي : ود. عمر فروخ : التبشير والاستعمار في البلاد العربية المكتبة العصرية المطبعة العصرية ، المطبعة الخامسة ١٩٧٣ م ، بيروت .
- ٩٢- مصطفى عبد القادر النجار : دراسات في تاريخ الخليج المعاصر ، معهد البحوث والدراسات العربية للقاهرة ، بدون .

- ٩٣- منى سحيم حمد آل ثاني : العلاقات السعودية الأمريكية في مجال النفط (١٩٤٥-١٩٧٣) مطابع الدوحة الحديثة ١٩٩٢ م .
- ٩٤- _____ : المصالح الأمريكية في الخليج العربي (١٩١٤-١٩٤٥) بحث مكتوب على الآلة الكاتبة ، قسم تاريخ جامعة الزقatriق فرع بينها ١٩٩٥ م .
- ٩٥- نجدة فتحي صفوة : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الغرب صياد ١٩٦٩ م .
- ٩٦- نصار عليمه : سيطرة إسرائيل على الولايات المتحدة ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨١ م
- ٩٧- هالة أبو بكر سعودي : المياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي (١٩٦٧-١٩٧٣) سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤) منشورات مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٥ م .
- ٩٨- هنري كسينجر : مذكرات هنري كسينجر في البيت الابيض ، ثلاثة أجزاء بيروت ١٩٨٩ م .
- ٩٩- هولداي فريد : النفط والتحرير الوطني في الخليج وإيران ترجمة زاهد ماجد دار بن خلدون بيروت ١٩٧٥ م .
- ١٠٠- وزارة الإعلام والثقافة عمان وتاريخها البحري ، سلطنة عمان ١٩٧٩ م .
- ١٠١- وليد حمدي الاعظمي : العلاقات الأمريكية للسعودية وأمن الخليج من وثائق غير منشورة (١٩٦٨-١٩٩١) دار الحكمة - لندن ١٩٩٢ م .
- ١٠٢- ويندل فيلبس : رحلة الى عمان ، وزارة التراث القومي والثقافة ، سلطنة عمان ١٩٨٦ م .

١٠٣- يحيى أحمد الكعبي : الشرق الأوسط والصراع الدولي : دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٦ م .

وابعاً :- البحوث والدراسات المنشورة بالمؤتمرات ومراكز البحوث العربية:

١- أحمد المصري : التحرك الأمريكي لقزو منابع النفط ، مراحل تكوين قسوة الانتشار السريع ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١١٢ مارس ١٩٨١ م .

٢- أحمد باسل البياتي : دور ايران في المنظومة الإمبريالية دراسة في مجلد بعنوان ، دراسات عن الخليج العربي والجزيرة العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥ م .

٣- أحمد عامر : قمة البحيرات المرة الكبرى بين الملك عبد العزيز والرئيس روزفلت وتوجهات السياسة الخارجية السعودية ، ندوة العلاقات المصرية - السعودية ، جامعة الزقازيق ورابطة الجامعات الإسلامية ١٤١٠ هـ المجلد الأول - الزقازيق .

٤- أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والشرق العربي ، سلسلة كتب عالم المعرفة ، العدد ٤ ابريل ١٩٧٨ م تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت .

٥- أحمد فارس عبد المنعم : الدور السعودي في الإستراتيجية الأمريكية ، السلسلة الدولية ، العدد ٦٧ يناير ١٩٨٢ م .

٦- أحمد يوسف أحمد : أسلوب القوة في مواجهة سلاح البترول العربي ، السلسلة الدولية العدد ٤ يوليو ١٩٧٥ م .

٧- _____ : الدم الأمريكي للعدوان الإسرائيلي ، السياسة الدولية ، العدد ٣٥ يناير ١٩٧٤ م .

- ٨- ————— : تطور العمليات العسكرية المصرية في اليمن ، بحث منشور في مجلة الفكر الإستراتيجي العربي ، تصدر عن معهد الامماء العربي ، العدد الخامس أكتوبر ١٩٨٢م بيروت .
- ٩- ————— : السياسة الأمريكية ومحاولة احتواء الثورة في اليمن الشمالية (١٩٦٢-١٩٦٧) مجلة المستقبل العربي العدد ٤٠ ، السنة ٥٠ ، يونيو ١٩٨٢م
- ١٠- أسامة الجمالي : سياسة الطاقة وإقتصادياتها دولياً ، مجلة النفط والتعاون العربي للعدد الأول ١٩٨١م .
- ١١- أميل نخله : الولايات المتحدة والدول المنتجة للنفط ، المشاركة القوى ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٦ السنة الثانية ، أبريل ١٩٧٦م للكويت .
- ١٢- اندرية جلاس : نيكسون يغلق العون لإسرائيل دون أن يجلي حصاداً سياسياً من اليهود الأمريكيين ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١٤ أكتوبر ١٩٧٣ م .
- ١٣- إبراهيم سعد الدين : أزمة الطاقة : إختلال للتوازن بين الطلب المحتمل والعرض أم تغيير في علاقات القوى في عالم النفط ، قضايا عربية ، العدد ٨ يناير ١٩٧٥م .
- ١٤- إبراهيم نوار : المساعدات الإقتصادية الأمريكية للعالم العربي ، السياسة الدولية ، للعدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١م .
- ١٥- إسماعيل صبري مقلد : تصارع القوى العالمية حول البترول ، السياسة الدولية ، العدد ٤١ يوليو ١٩٧٥م .
- ١٦- بحوث من أعمال الندوة العلمية الرابعة لمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بعنوان " دول مجلس التعاون الخليجي وحدة المصير وحتمية العمل العربي المشترك " للكويت ١٩٩٣م .

- ١٧- بطرس بطرس غالي : القواعد العسكرية والأمم المتحدة ، السياسة الدولية العدد ٨ أبريل ١٩٦٧ م .
- ١٨- _____ : التدخل العسكري الأمريكي والحرب الباردة ، السياسة الدولية العدد ٧ يناير ١٩٦٧ م .
- ١٩- _____ : السياسة والإستراتيجية في المحيط الهندي ، السياسة الدولية العدد ٢ أكتوبر ١٩٦٥ م .
- ٢٠- _____ : الإستراتيجية الدولية وسلاح البترول ، السياسة الدولية لعدد ٤ يوليو ١٩٧٥ م .
- ٢١- جريدة أم القرى : العدد ١٠ يوليو ١٩٣٣ ، السعودية وكذلك ١٩٣٣/٩/١ م .
- ٢٢- جريدة الأهرام المصرية : العدد ٢١/٢/١٩٤٥ م .
- ٢٣- جريدة الأهرام المصرية ، ١٩/١٢/١٩٦٢ م .
- ٢٤- جعفر عبد السلام : سلاح البترول وقواعد القانون الدولي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣٥ يناير ١٩٧٤ م .
- ٢٥- جمال زكريا قاسم : العلاقات الإيرانية بالسعودية والخليج العربي على عهد الاسرة البهلوية (١٩٢٥-١٩٧٩) دراسة منشورة بمجلد العلاقات العربية الايرانية معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٣ م .
- ٢٦- _____ : عوامل مؤثرة في تطور الوعي البترولي في منطقة الخليج العربي ، الندوة العالمية الاولى لمركز دراسات الخليج ، ٢٩ - ٣١ مارس البصرة ١٩٧٥ م .
- ٢٧- _____ : الإدعاءات الإيرانية في الخليج العربي ، أصول المشكلة وتطورها التاريخي المجلد التاريخي المصري ، المجلد العشرون ، القاهرة ١٩٧٣ م .

٢٨- ————— : المؤثرات السياسية للحرب العالمية الاولى على

إمارات الخليج العربية ، المجلة المصرية للدراسات التاريخية ،
تصدر عن الجمعية التاريخية المصرية ، القاهرة
العدد ١٦ ، ١٩٦٩ م .

٢٩- جمال علي زهران : القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية في الشرق
الأوسط وأثرها على التوازن الدولي الإقليمي بالمنطقة ، السياسة
الدولية ، العدد ٦٦ أكتوبر ١٩٨١ م .

٣٠- جوزف س. كلارك : حرب أم سلام في الشرق الأوسط ، تقرير مقدم إلى
لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي في إبريل
١٩٦٧ م ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة .

٣١- جون د. انتوني : الشرق الأوسط (البترول - السياسة - التنمية) مجلة
دراسات للخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٥ لسنة ٨٧ ، يناير
١٩٨١ م .

٣٢- حسن أبو طالب : اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إسرائيل ،
السياسة الدولية ، العدد (٦٦) أكتوبر ١٩٨١ م .

٣٣- خليل علي مراد : سياسة الولايات المتحدة في الخليج العربي والمحيط
الهندي (١٩٦٨-١٩٨١) مجلة الخليج العربي العدد ١ المجلد
١٧ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥ -
النشرة الاستراتيجية للقواعد والمنشآت والتسهيلات العسكرية
الأمريكية المحيطة بالمشرق العربي ، مركز العالم الثالث
للدراسات والنشر ، لندن ترجمة المؤسسة العربية للدراسات
والنشر بيروت العدد ٥ في ١٠/٤/١٩٨٠ م

- ٣٤- خيرية قاسمية : الولايات المتحدة والوطن العربي في الفترة ما بين
الحربين ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، رقم (٢) مركز دراسات
الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٢م
- ٣٥- محمود أمين : أهمية سلاح البترول في المعركة ، مجلة الاهرام
الاقتصادي ، عدد ١٥ يونيو ١٩٦٧م .
- ٣٦- رأفت غنيمي الشبخ : المصالح الأمريكية في الخليج العربي ، مجلة
الخليج الجديد العدد ٤٥ الدوحة - قطر ١٩٧٩م .
- ٣٧- رأفت غنيمي الشبخ : مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، الندوة
العالمية الرابعة لمركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،
مارس ١٩٨١م .
- ٣٨- رؤوف عباس : الأطار التاريخي للسياسة الخارجية الامريكية تجاه
الشرق الأوسط (١٩٤٨-١٩٧٣) للسياسة الدولية العدد ٦٦
أكتوبر ١٩٨١ تصدر عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية
بالأهرام (القاهرة) .
- ٣٩- رفيق سكري : الأهداف الأمريكية الدائمة ، مقال منشور بجريدة القدس
العربي العدد ٢٣٠٠ بتاريخ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ لندن .
- ٤٠- روز ماري سعيد زحان : المنافسة للبريطانية - الأمريكية في البحرين
١٩١٨-١٩٤٧ ، بحث منشور بمجلة الوثيقة ، تصدر عن مركز
الوثائق التاريخية بدولة البحرين العدد ٥ السنة ٣ يوليو ١٩٨٤م .
- ٤١- سلمى عدنان محمد : الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي
في الدورات العربية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة
البصرة ١٩٨١م .
- ٤٢- الشيخ رستم علي : العربية السعودية وبلومسية النفط ، مجلة السياسة
الدولية العدد ٤ أبريل ١٩٦٦م .

- ٤٣-صلاح العقلا : السياسة الإيرانية والإستعمار الجديد ، مجلة السياسة الدولية العدد ٤ أبريل ١٩٧٣ م .
- ٤٤- _____ : نظرية الفراغ في الخليج العربي ، للسياسية الدولية ، العدد ٣٤ أكتوبر ١٩٧٣ م .
- ٤٥-صلاح منتصر : المجابهة في ميدان النفط ، السياسة الدولية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٧٤ م .
- ٤٦-عبد الأمير رحمة العبود : المصالح الباقية في الخليج العربي وأثرها على العلاقات الاقتصادية بين اليابان والعالم الخارجي، مركز دراسات الخليج العربي البصرة ١٩٨٧م
- ٤٧-عبد السلام عبد العزيز فهمي : الإحتكارات الدولية وسياسة طهران البترولية ، السياسة الدولية العدد ٢٨ سنة ١٩٧٢ م .
- ٤٨-عبد العزيز عبد الغني إبراهيم : بداية الامتيازات الامريكية في الشرق الاوسط بحث منشور بمجلة الدارة ، العدد الاول السنة الثامنة ، يوليو ١٩٨٢م تصدر عن دارة الملك عبد العزيز بالرياض ، المملكة العربية السعودية
- ٤٩-عبد الفتاح أبو علي : العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وزنجبار ، مجلة العلوم الإجتماعي ، جامعة الكويت ، العدد ٦ ، ١٩٨٢م .
- ٥٠-عبد الله النفيسي : ميزان القوى من واقع التسلح في منطقة الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية العدد ٣٧ ، يوليو ١٩٧٤ م .
- ٥١-عبد الله عبدالرزاق إبراهيم : سلاح البترول وأثره في حرب أكتوبر ١٩٧٣م ، مجلة كلية الآداب جامعة الزقازيق العدد الرابع ١٩٩٠م .
- ٥٢-عبد الله ناصر السبيعي : نشاط الإرسالة الأمريكية العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية مجلة الدارة العدد السابق .

- ٥٣- علي لطفي : إستراتيجية استخدام عوائد البترول محليا وعربيا ودوليا ، ندوة البترول العربي والاقتصاد المستقبلية للطاقة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٧م.
- ٥٤- حماد جاد : البيان والعالم العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٨ أبريل ١٩٨٧م.
- ٥٥- عند فواز الكبسي : التسلح في منطقة الخليج العربي وأهدافه في عقد السبعينات بحث في مجلد بعنوان "دراسات عن تاريخ الخليج والجزيرة العربية " مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٥م .
- ٥٦- عودة أبو ردينة : النفط العربي كمحرك سياسي في أزمة الطاقة ، مجلة شئون فلسطينية العدد ٢٤ اغسطس ١٩٧٣م .
- ٥٧- هروين وم سلدان : مبدأ نيكسون وكينجر في أسيا ترجمة أحمد طربين ونصير غارودي ، بيروت .
- ٥٨- فاضل الجلبي: لوبيك تجربة فريده في تاريخ العلاقات الدولية ، مجلة النفط والتنمية ، السنة ٦ الأعداد ٥،٤ فبراير ١٩٨١م .
- ٥٩- فاطمة الصايغ : التبشير في منطقة الإمارات : الخدمة الطبية كوسيلة للتبشير (١٩٤٩-١٩٠٠) بحث منشور بالمجلة العربية للطوم الاسكانية العدد ٥٣ السنة ١٤ جامعة الكويت ١٩٩٥م .
- ٦٠- ليونيل ميد منيكو : غروب الإستعمار إلى الشرق من السويس مجلة العصر الحديث الموفيتية العدد ٢٨ الصادر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٧٤م .
- ٦١- مجلة الاقتصاد والتجارة : نشرة نصف شهرية ، وزارة الاقتصاد والتجارة أبو ظبي العدد ٢٤ مايو ١٩٧٤م .
- ٦٢- محمد السعيد الدريس : الرؤية الأمريكية لإسرائيل مجلة المستقبل العربي للسنة (٣) العدد (١) نوفمبر ١٩٨١م .

٦٣- محمد السماك : صرع الأساطيل في البحر الأحمر والخليج العربي ، مجلة
النستور العدد ١٧٩ مارس ١٩٧٤ م .

٦٤- محمد عبد القوي سعودي : الخليج بين مقومات الوحدة وصراع القوى
العظمى مجلد دراسات الخليج الجزيرة العربية ، الكويت ، العدد
٢٠ لسنة ١٩٧٩ م .

٦٥- محمد علي عمر الفرا : العلاقات الاقتصادية بين فرنسا ودول الخليج
العربي ، بحث منشور بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ،
للعقد ٢٧ لسنة ٢ يوليو ١٩٦٧ م .

٦٦- ————— : اليابان والخليج العربي ، مجلة دراسات الخليج
والجزيرة العدد ٣ سنة ١٩٧٥ م .

٦٧- محمد علي عمر الفرا : الطاقة ، مصادرها العالمية ، مكتبة للنقط العربي
فيها نشرة غرفة تجارة وصناعة الكويت ١٩٧٤ م .

٦٨- محمد يوسف علوان : مبدأ التفاوض على الأسعار المعنونة ، مجلة
دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت ، العدد ٢٤ السنة
الأولى ١٩٧٥ .

٦٩- محمود أمين : الاتجاهات الجديدة في إتفاقيات البترول وأثرها في
إقتصاديات البترول العربي مركز بحوث الشرق الأوسط ، جامعة
عين شمس : القاهرة ، مجلة الشرق الأوسط العدد ١ ، ١٩٧٤ م .

٧٠- مديحة أحمد درويش : تطور العلاقات السعودية - الأمريكية حتى عقد
معاهدة ١٩٣٣ م (دراسة وثائقية) مجلة البحوث والدراسات
العربية ، تصدر عن معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد ١٢
لقاهرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦ م .

- ٧١- منى محيم حمد آل ثان : عقائد الغضب ليست نهائية الغضب ، مقال
حول تطور العنف الاسرائيلي تجاه الدول العربية ، جريدة الوطن
القطرية ، العدد ٢٤٦ السنة .
- ٧٢- ميكابل كلير : الاقتصاد السياسي لمبيعات الأسلحة الأمريكية إلى ممالك
الخليج العربي ، ترجمة بيار عقل ، مجلة دراسات عربية ، السنة
العاشرة ، العدد ٩ يوليو ١٩٧٤ م .
- ٧٣- ميمونة الصباح : تاريخ الأطماع العراقية في الكويت ، دراسة منشورة
بمجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٢٤ السنة ١٩
الكويت ١٩٩٤ م .
- ٧٤- ————— : الملك عبد العزيز آل سعود وبتروال المنطقة المحاذية
للكويتية السعودية ، دراسة وثائقية المجلة العربية للعلوم
الإنسانية العدد ٢٩ ، المجلد ٨ للكويت ١٩٨٨ م .
- ٧٥- نزار جاسم الأمير : أهمية الصناعة البترولية في العمل العربي المشتركة ،
بحث مقدم إلى المؤتمر القومي لإستراتيجية العمل الاقتصادي
العربي بغداد ١٩٧٨ م .
- ٧٦- نصير غاروري : الإفراج والشرق الأوسط شئون فلسطينية العدد
٩٣/٩٢ يوليو اغسطس ١٩٧٩ م .
- ٧٧- نصير غاروري ، أحمد طربين : الشرق الأوسط في خطط نيكسون
وكسنجر ، مجلة شئون فلسطينية ، العدد ٢٣ ، مايو ١٩٧٤ م .
- ٧٨- نصير مروة : موجة للتسليح تتجاذق العالم العربي ، مجلة البترول والغز
الطبيعي ، الكويت العدد ٤ ، ١٩٨٠ م .
- ٧٩- تكي ر. كيدي : ايران والسياسة الأمريكية ، ترجمة صبار سعتون
السعتون بحث منشور بمجلة الخليج العربي مركز دراسات الخليج
العربي البصرة ، العدد الثاني لسنة ١٩٨٥ م .

- ٨٠- نهى تالرس : السياسة الخارجية الأمريكية بين التدخل العسكري
والهيمنة الاقتصادية ، مجلة شئون فلسطين ، العدد ١٠٢ ،
١٩٨٠ م .
- ٨١- هالة سعودي : العلاقات السعودية الأمريكية ، وواقعها ومستقبلها ، مجلة
المستقبل العربي مركز دراسات للوحدة العربية ، بيروت العدد ٧٦
يونيو ١٩٨٥ م .
- ٨٢- هالة سعودي : المساعدات العسكرية والسياسية الخارجية الأمريكية
(١٩٤٨-١٩٨٤) السياسة الدولية ، العدد ٨٨ إبريل ١٩٨٧ م .
- ٨٣- هشام الدجاني : تطور العلاقات الأمريكية الإسرائيلية ، مجلة للوحدة ،
العدد ٩٤، ٩٥ السنة الثامنة يوليو / أغسطس ١٩٩٢ م .
- ٨٤- هشام الغربي : صيغ التعاون الاقتصادي العربي في المجال النفطي ،
مجلة النفط والتعاون العربي ، العدد الأول ١٩٧٧ م .
- ٨٥- هيثم كيلاني : الإستراتيجية الأمريكية في الجزيرة العربية (مكانة
إسرائيل ودورها الثابت) مجلة شئون فلسطينية ، العدد ١٨٥
أغسطس ١٩٨٨ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- الوثائق غير المنشورة

- وثائق سرية بريطانية غير منشورة محفوظة بمكتب المحفوظات العامة في لندن
"رتشيموند".

1. F.O. 371/96878, Secret from Alexandria to Foreign Office, No. 1095, 25th July 1952 (1018 / 241).
2. F.O. 371/96878, JE/018/ 245, No. 1418, 25th July 1952. From Washington to Foreign Office.
3. F.O. 371/96878, JE/018/ 263, 27th July 1963, No. 1122. From Alexandria to Foreign Office.
4. F.O. 371/96878, JE/018/ 296, 1st August 1968. From Cairo to Foreign Office.
5. F.O. 371/96878, JE/018/ 293, No. 1163, 1st August 1957, From Cairo to Foreign Office.
6. F.O. 371/96878, JE/018/ 305, No. 1246, confidential. From Cairo to Foreign Office, 20 August 1946.
7. F.O. 371/96878, JE/1018/ 20, No. 11, August 1968, From Cairo to Foreign Office.
8. F.O. 371/96881, 12 Sept 1970.
9. F.O. 371/96881- 38369, 13 Sept. 1965.
10. F.O. 371/108313 / 7612, No. 332, Dec. 31, 1970.
11. F.O. 371/108313 / 6212, No. 9, Jan. 14, 1958.
12. F.O. 371/108315 / 6212, No. 20, Jan. 20, 1964.
13. F.O. 371/108315 / 7612, No. 155, Feb. 1957.
14. F.O. 371/108313 / 761, No. 20, Jan. 28, 1968.
15. F.O. 371/108313 / 7612, No. 84, March 25, 1946.
16. F.O. 371/108313 - 10- 13 Marsh, 1968.
17. F.O. 371/108313 / 6212, No. 97, April 8, 1954, April 1954, April 1954, No. 64.

18. F.O. 371/108313 / 6212, No. 133, May 20, 1958.
19. F.O. 371/10313 / 22, No. 131, May 20, 1958.
20. F.O. 371/1030 / E 1013/26, May 13, 1963, No. 141.
21. F.O. 371/1031 / E/ 26, May 6, 1954.

- الأوراق الخاصة للسرية لجون فستردالاس - سلسلة مذكرات البيت الأبيض والمراسلات المختارة ، المحفوظة بمكتب محفوظات جامعة برنستون ، بنيو جرسى: الولايات المتحدة.

- John Foster Dulles Papers White House Memorandum Series and White House Correspondence and Selected Correspondence.

Sealey Mudd Manuscript Library.

Princeton University, New Jersey.

Holdings of John Foster Dulles Papers (1953- 1956).

D. D. Eisenhower.

Library.

J. F. Dulles Files.

Box No. 1 Memorandum of Conference with Apr. 19, 1954.

The president.

White House Memorandum Series.

- White House Memorandum Series, White House Correspondence: Memorandum for the President, Subject De- sire of General Naguib to visit the United States, July 28, 1953.
- White House Memorandum Series, Memorandum for Mrs. O'Dag "July 23, 1953" (A Letter Address from Major General Naguib to President Eisenhower, June 29, 1953).
- Memorandum for the Secretary of State, June 6, 1953, Suggested Draft Message to the Prime Minister.
- Memorandum for the Secretary of State, June 6, 1953, re. : Message on Egypt.

- Meetings with the President 1953 White House Memorandum Series Memorandum of Conversation with the President, September 23, 1953.
- Memorandum of Conference with Pres., The White House, October 18, 1954.
- Memorandum of Dinner with Sir Winston Churchill, April 12, 1954.
- Memorandum of Conference with the President, April 19, 1954.

- الوثائق السرية الخاصة بمكتب الرئيس هاري ترومان

- الأوراق السرية الخاصة لوزير الخارجية كين أنتيسون

(١٩٥٢-١٩٤٥م)

Presidential Libraries

Harry S. Truman

(Independence, Mo.)

Papers of Dean Acheson

- Letter from the Secretary of Defense to the Secretary of State, Secret, October 16, 1951.
- Secret Security Information, Department of State, Memorandum of Conversation, January 27, 1952, Subject: Egyptian Developments.
- Papers of Dean Acheson.
- Telephone Conversation between Secretary of Defense, Mr. Lovett and the Office of Mr. Acheson, Secretary of State on Possibility of U. S. Naval Vessel to get king Farouk out of Alexandria, July 24, 1953, Secret.
- Papers of Dean Acheson, Meeting with the President, September 8, 1952, item (2) Egypt. Subject: Developments in Cairo.

-وثائق مركز المحفوظات القومية

في واشنطن ، ماري لاند - سوتلاند.

Washington National Record Center

Suitland, Maryland

Washington National Record Center, Washington D. C. 20409

- E. K. Fryer Memorandum 361.2 Naguib x 500 TCA, U. S. Embassy Files. (On London's Warning that U. S. Aid for Egypt Might Jeopardize Anglo - American relations).
- Reports of 18 August 1953 and 10 September 1953, U. S. Embassy Files Box 2667, Files 320, Egypt - Israel (Talks between Foreign Minister Mahmoud Fawzi and U. N. Official Ralph Bunche and Assessment by Bunche and State Department of Possibility of Arab Israeli Settlement by Bunche and State Department of Possibility of Arab Israeli Settlement).
- Reports of 3 January 1954, 21 January 1954 and 23 January 1954 U. S. Embassy Files Box 2672, file 500, Economic Aid to Egypt.
- Reports of 30 July 1954, U. S. Embassy Files Box 2672, and Military Aid to Egypt.
- U. S. Embassy Files Box 2671, Files 320, Israel - Egypt (Israeli Reactions to Anglo - Egyptian Treaty 1954, and the Possibility of Arab Israeli Confrontation).
- Report of 3 August 1954, Embassy Files Box 2671, Israel - Egypt (Dulles Correspondence with Caffrey, Ambassador in Egypt on Situation Between Egypt and Israel).

- وثائق أمريكية منشورة تتعلق بالعلاقات السعودية الأمريكية.

1. United States Treaties and other International Acts. Series No. 2734. Technical Co-operation Rural Community Project. Library of Congress. No. J x 235-9- A32. 2724.

2. United States Treaties and other International Acts. Series (1953 - 1954) Harvard Library (International Legal Studies) No. 53. 9. 2-5.
3. United States Treaties and other International Agreements, Vol. 2. Part 2., 1952 United States Government Printing Office, Washington d. c. 1952. Harvard Law School Library. No. 53-9-25 .1.
4. United Nations, Treaties Series, Treaties and Agreement registered on filed and record with the secretariat of the United Nation, Vol. 10. 1947. Harvard Law Library, 182. B/ 12002.
5. Foreign Relations of the United States, 1933. Vol. II. United States Government printing Office, Washington D.C. 1966. Harvard Law Library No. 57/24.
6. Foreign Relations of the United States, 1946 - 1956, Vol. II. United States Government printing Office, Washington D. C. 1969. Harvard Law Library No. 57/24.
7. Foreign Relations of the United States, 1955. Vol. III. United States Government printing Office, Washington D. C. Harvard Law Library No. 57/24.
8. Foreign Relations of the United States, 1954. Vol. II. United States Government printing Office, Washington D. C. 1959. Harvard Law Library No. 57/24.
9. Foreign Relations of the United States, 1962. Vol. II. United States Government printing Office, Washington D. C. 1964. Harvard Law Library No. 57/24.
10. Foreign Relations of the United States, 1968. Vol. V. United States Government printing Office, Washington D. C. 1970. Harvard Law Library No. 57/24.
11. Document on the History of Saudi Arabia, Edited by Ibrahim al-Rashid, Vol. 1-3, Documentary Publications, Salisbury, North Carolina, U. S. A., 1976.
12. United States, Department of State, United States policy in the Middle East 1956- 1957. Harvard Law School Library No. 54. 5372.2.

- وثائق رسمية منشورة عن الأمم المتحدة .

(محاضرة مجلس الأمن والجمعية العامة)

1. U. N. Journal of the Security Council, No. 24, 1946.
2. General Assembly, II Special Session, 1957 – Annex.
3. Security Council Official Records, 3rd Year 1958, Supplement, July 1958.
4. S. C. O. R. Supplement, October 1968.
5. S. C. O. R. Relations & Decision, 1968.
6. S. C. O. R. Supplement, Nov, 1968.
7. Feb. 1954, Oct., Nov, Dec.
8. S. C. O. R. Marsh, April, June, 1966.
9. S. C. O. R. Supplement, Sept, 1955.
10. S. C. O. R. Supplement, Oct , 1956.
11. S. C. O. R. Supplement, Jan, Feb, Marsh, 1957.
12. S. C. O. R. 10th Year Res. & Decisions, 1965.
13. S. C. O. R. 11th Year. 734 Meeting, Sept. 26, 1963.
14. S. C. O. R. Oct. 1956.
15. S. C. O. R. Nov., Dec. 1966.
16. S. C. O. R. 748 Meeting, Oct. 30, 1966.
17. S. C. O. R. 749 Meeting, Oct. 30, 1965.
18. G. A. O. R. Ess/ Nov. 1957.
19. G. A. O. R. Annex, Nov. 1958.
20. G. A. O. R. Supplement 1956.
21. U. N. Review III, No. Nov. 1967.
22. U. N. Review III, No. 6, 1967.

وثائق أمريكية منشورة - وزارة الخارجية ، والكونجرس الأمريكي .

(U. S. Department of State and Congress)

1. Foreign Operation Administration. Allotments, Authorization and Paid Shipments. Washington; Federal Lithograph Co. 1954.

2. Foreign Operation Administration. Mutual security program fiscal years 1956, a Summary Statement. Washington; United States Government printing Office, 1955.
 3. Foreign Operation Administration. Operations report, May 27, 1955, Washington; United States Government printing Office, 1968.
 4. Foreign Operation Administration. Technical Co-operations Programs. Washington; United States Government printing Office, 1968.
 5. Papers relating to the Foreign Relations of the United States, Vol. 2. 1922. Washing, D. C. : Government printing Office, 1938.
 6. Public Papers of the President of the United States, Dwight D . Eisenhower, 1953, ET Sep. Washington; D. C.: Government printing Office, 1960 - 1961.
 7. U. S. Congressional Records, 1918 and 1963, Seq.
 8. U. S. Dept. of States, Consular Dispatches 1835 - 1906 Diplomatic Dispatches, Turkey 1830 - 1906. Consular Instructions, Egypt 1835 - 1960.
 9. U. S. Foreign Relations 1945, Vol. II.
 10. U. S. F. R. Relations, 1947, Vol. II, 1955.
 11. U. S. F. R. Relations, 1948, Vol. II, 1956.
 12. U. S. F. R. 1941, Vol. III, 1959.
 13. U. S. F. R. Relations, 1943, Vol. III, 1960.
 14. U. S. F. R. Relations, 1947, Vol. V, 1971.
 15. U. S. F. R. Relations, 1968, Vol. V, Pri.
 16. U. S. F. R. Relations, 1968, Vol. V.
 17. U. S. F. R. Relations, 1969, Vol. V.
 18. U. S. F. R. Relations, 1970, Vol. V.
 19. U. S. Department of State, Bulletin, 1971 ET. Seq.
 20. U. S. Department of State, Nazi- Soviet Relation: 1939- 1941.
- U. S. Department of State Publication 2032.

21. U. S. Department of State, Bulletin XIV, No. 354, Publication 2508(April 14, 1946), Truman Harry S. " ... We can Attain a Lasting Peace ".
22. U. S. Department of State, Bulletin xvi, No. 409 A, Publication 2802(May 4, 1947), Truman Harry S. " Recommendations on Greece and Turkey; Message of the President to Congress).
23. U. S. Department of State, Bulletin xxv, No. 644, Publication 4396 (October 29, 1951), 685- 686. Acheson, Secretary of State Dean, " Where Do We Stand in the world Today ".
24. U. S. Department of State, Bulletin XXV (November 19, 1951) , Howard, Harry N. " The Development of the United States Policy in the Near East, 1945- 1951, An Historical Note: Part I".
25. U. S. Department of State, Bulletin XXV (November 26, 1951), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, 1956- 1968, An Historical Note: Part II".
26. U. S. Department of State, Bulletin XXV (July 30, 1951) , McGhee, George C. " United States Policy Toward the Middle East ".
27. U. S. Department of State, Bulletin XXV (October 22, 1951), Loftus, John A " Quest for Unity of View, and Purpose in the Middle East".
28. U. S. Department of State, Bulletin XXV (October 22, 1955), McGhee, George C." Mutual Security in the Near East".
29. U. S. Department of State, Bulletin XXV, No. 643, Publication 4393 (October 22, 1951). " Egypt invited to participate in a New Middle East Command, Statement by Secretary Acheson".
30. U. S. Department of State, Bulletin XXV, No. 644, Publication 4396 (October 29, 1956) 702- 703. " Egypt Rejects Proposals for Middle East, Defense Command Statement by Secretary Acheson".
31. U. S. Department of State, Bulletin XXVI, No. 656, Publication 4457 (January 21, 1957). " The President Exchanges Views With Prime Minister Churchill, Joint Communiqué".
32. U. S. Department of State, Bulletin XXVI, No. 643, (January 28, 1956), Churchill, Sir Winston, " Close Anglo - American Unity Urged for Defense of Global Freedoms".

33. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, No. 690, Publication 4706, (September 15, 1958), " Developments in Egypt: Press Conference Statement by Secretary Acheson".
34. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (September 22, 1959), Cardiac, H. " Point Four's Impact on the Middle East".
35. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (December 8, 1952), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa, 1956- 1968: Part I, Some Major Problems".
36. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (December 15, 1957), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1953 Part II, Mutual Security and Assistance Programs".
37. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (December 15, 1961), PP. 731- 735. Byroad, Henry " U. A. Foreign Policy in the Middle East".
38. U. S. Congress. House of Representatives, Hearing on the Mutual Security Act of 1954, 83rd Cong., 29 Sess., Washington, D. C.: Government Printing Office, 1953.
39. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, (May 18, 1953), Smith W. B. " A New Look at our Foreign Policy".
40. U. S. Department of State, Bulletin XXVII, No. 752, Publication 5057(May 18, 1955), "Secretary's Visit to Near East and South Asia".
41. U. S. Department of State, Bulletin XXVIII, No. 729, Publications 5090 (June 15,), " Report On the Near East Addressed by Secretary Dulles".
42. U. S. Congress. House of Representatives, committee on Foreign Affairs. The Arab Refugees and Other Problems in the Near East, February 8, 1954. 83rd Cong., 2d Sess. Washington, D. C.: Government Printing Office, 1968.
43. U. S. Department of State, Bulletin XXX (February 8, 1954), Howard, Harry N. " The Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1956: Part I.

44. U. S. Department of State, Bulletin XXX (March 8, 1954), Howard, Harry N. " the Development of United States Policy in the Near East, South Asia, and Africa During 1953: Part III".
45. U. S. Department of State, Bulletin XXX (March 22, 1954), Jernegan, John D. " The Middle East and South Asia, The Problem of Security ".
46. U. S. Department of State, Bulletin XXX, (April 2, 1963), Doresy, Stephen p. " Economic Cooperation between the U. S. Government and the Countries of the Middle East".
47. U. S. Department of State, Bulletin XXX, No. 774, Publication 5437 (April 26, 1958), Byroade, Henry A. " The Middle East in New Perspective".
48. U. S. Department of State, Bulletin XXX, No. 776, Publication 5454 (May 10, 1954), Byroade, Henry A. "Facing Realities in the Arab – Israeli Dispute".
49. U. S. Department of State, Bulletin XXO, No. 789, Publication (August 1955), p. 198. " Anglo – Egyptian Agreement on the Suez's Base: Statement by Secretary Dulles".
50. U. S. Department of State, Bulletin XXXI, No. 790, Publication 5564 (August 16, 1956) , " Settlement of Suez Controversy ".
51. U. S. Department of State, Bulletin XLI (October 5, 1968), Herter, Christian. " Peaceful Change".
52. U. S. Department of State, Bulletin XXXII (January 17, 1964) Murphy, Report. " Labor's Concern with Foreign Affairs".
53. U. S. Department of State, Bulletin XXXII (April 4, 1956), Jernegan, John D. " Middle East Defense".
54. U. S. Department of State, Bulletin XXXII, No. 854, Publication 5984 (September 5, 1968), " The Middle East: Addressed by Dulles".
55. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 850, Publication 6015 (October 10, 1959), " Policy on supplying Arms to countries of Middle East.
56. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 851, Publication 6037 (October 17, 1958), "Transcript of Secretary Dulles, News Conference ".

57. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 852, Publication 6044 (October 24, 1958), " U. S. Welcome Iran's Adherence to Northern Tier Fact".
58. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, (October 31, 1958), PP. 683- 686, Allen, George V. " United States Policy in The Middle East ".
59. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 853, Publication 6049 (October 31, 1957), " Transcript of Secretary Dulles " News Conference".
60. U. S. Department of State, Bulletin XXXIII, No. 861, Publication 6220 (December 26, 1956), " Discussions Concerning Financing of Egyptian Dam project".
61. U. S. Congress. Committee on Appropriations Financing of the Aswan El-Dam In Egypt. 84th Cong., 2d Session, 26 Jan. 1956. Washington, D. C. : Government Printing Office, 1956.
62. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, No. 868, Publication 6286 (February 13, 1956), "Text of a Joint Statements".
63. U. S. Congress. Committee Foreign Relations. Hearing on the Situation in the Middle East. 84th Cong., 2d Sess., 24 February 1966. Washington, D. C.: Government Printing Office, 1956.
64. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, (March 26, 1968), Seager, Cedric H. " Elements of Hope in the Middle East Economic Picture".
65. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, No. 874, Publication 6309 (March 26, 1956), "The Development of U. S. Policy in the Near East, South Asia, And Africa During 1968".
66. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, No. 880, Publication 6331 (May 7, 1956), "Second Meeting of Council of Baghdad Pact Organization".
67. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Report of the Special Study Mission to the Middle East Asia, and the Western Pacific. Report No. 2147, 84th Cong., 2d Sess., Washington, D. C.: Government Printing Office, 10 May 1956.

68. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, pp. 798- 800. Aldrich, Winthrop W. " Coordination of British and American Policy in World Affair".
69. U. S. Department of State, Bulletin XXXIV, (May 28, 1967), pp. 875- 879. Allen, George V. "The Mutual Security Program for the Near East, South Asia, and Africa".
70. U. S. Department of State, The Suez Canal Problem, July 20-September 22, 1956; A Documentary Publication. Washington, D. C.: United States Government Printing Office, 1956.
71. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Foreign Policy and Mutual Security ... December 24., 1958. Washington, D. C.: Government Printing Office, 1958.
72. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Mutual Security Act of 1956, Bill to Amend Further the Mutual Security of 1954 as Amended, and for other purpose. 84th Cong., 2ed Sess., on H. R. 10082. D. C.: Government Printing Office, 1970.
73. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 893, Publication 6378 (August 6, 1963), " Seizure of Installations of Suez Canal".
74. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 893, Publication 6379 (August 13, 1964), " Text of Tripartite Statements".
75. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 894, Publication 6379 (August 13, 1958), " Arrival Statement by Secretary Dulles".
76. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 894, Publication 896 (August 27, 1957), Dulles, John Foster. " London Conference on Suez Canal".
77. U. S. Department of State, Bulletin XXXV, No. 709, Publication 6414 (November 12, 1959), " Developments in Eastern Europe and the Middle East, Addressed by President Eisenhower".
78. U. S. Congress. Senate, Committee on Foreign Relations and the Committee on Armed Services. The President's Proposals on the Middle East. Hearings on S. J Res. 19 and H. J. Res. 117, Pts.

1-2, 14 January- 04 February 1956, 85th Cong., 1st Session
Washington

D. C.: Government Printing Office, 1970.

79. U. S. Congress. House of Representatives, Committee on Foreign Affairs. Hearing of H. J. 117, A Joint Resolution to Authorize the President to Undertake Economic and Military Co-operation with Nations in the General of their Independence, 85th Cong., 1st Sess., 7-22 January, 1967. Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.
80. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 917, Publication 6436 (January 21, 1957), Eisenhower, Dwight D. "President Asks for Authorization for U. S. Economic Program and for Resolution on Communist Aggression in the Middle East; Message of the President to Congress".
81. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 918, Publication 6441 (January 28, 1967), Eisenhower, Dwight D. "The State of the Union: Message of the President to the Congress (Excerpts)".
82. U. S. Congressional Record, Senate, 85th Cong., 1st Sess., CIII, pt. 2 (February 27, 1967), Ellender, Senator Allen Joseph. "Promotion of Peace and Stability in the Middle East".
83. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 935, and Publication 6497 (August 27, 1957), Richards, Ambassador James P. "Ambassador Richards: Mission to the Middle East".
84. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, No. 938, Publication 6504 (June 17, 1957), Twining, General Nathan F., And Henderson, Deputy Under Secretary of State, Loy W. "U. S. Delegation to International Conferences; Baghdad Pact Council and Military Committee".
85. U. S. Department of State, Bulletin XXXVI, (June 1, 1957), Richards James p. "The American Doctrine and the Mutual Security Program".
86. U. S. Department of State, Bulletin XXXVII, (July 1, 1957), Richards James p. "The American Doctrine for the Middle East".

87. U. S. Department of State, The Suez Canal Problem, July 26 -- Sept 22, 1966, June 1967. Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.
88. U. S. Department of State, United States Policy in the Middle East, September 1966- June 1957. Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.
89. United States Policy in the Middle East, Sept. 1966- June 1967, Documents. Washington D. C.: Government Printing Office, 1970.
90. U. S. Department of State, American Foreign Policy 1960-1965, Basic Documents. Vol. 2. Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.
91. U. S. Department of State, American Foreign Policy, Current Documents, 1967. Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1967.
92. U. S. Department of the Army, Middle East: Tricontinental Hub; A Strategic State, Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.
93. Treaties, Conventions, International Acts, and Agreements between The United States of America and Other Powers; Document No. 134, Vol. IV. Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.
94. United States, Statues at Large, 83rd Congress Session, 1964, Vol. 68, Part 1, Public Laws and Reorganization Plans, Washington D. C.: United States Government Printing Office, 1970.
95. U. S. Congressional Record, House, Vol. 89, Part I, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 February 1952, pp. 673-674, Address (United States Middle East Policy BI- Partisan Presidential Commission recommended).
96. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 March 5, 1952, Appendix, (Articles), Suez and Egypt, A Tale of Our Times, p. A 491.
97. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952-5 March 5,

- 1952, Appendix, (Address: Freedom For the Middle East is the Key to World Peace, pp. A 1275- A1276).
98. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, January 8, 1952- 5 March 5, 1952, Appendix, pp. A 617- A618, (An Egyptian Traveler Looks at the United States).
 99. U. S. Congressional Record, House, Vol. 98, Part 8, 82nd Congress, 2nd Session, Vol. 98, Remarks in the House, Anglo - Egyptian Controversy, April 1952, pp. 3989 – 3990.
 100. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 1st Session, January 3, 1953 Appendix, Tuesday, January 6, 1953, Letter, (Warning of Danger of Sending Arms to Egypt) p. A 61.
 101. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress 1st Session, January 3, 1953 – August 3, 1953, Remarks in the House, Anglo Egyptian Crisis, (British Provoke trouble in Egypt) July 15, 1953, pp. 8923 – 8924.
 102. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 1st Session, January 3, 1953 – August 3, 1953, (Articles and Editorials), Egypt and Britain bury the Hatchet, February 16, 1953, p. 1114.
 103. U. S. Congressional Record, House, Appendix, 83rd Congress, 1st Session, January 3, 1953 - August 3, 1953, (Articles), “ Let Us Do Business With Egypt”, April 20, 1953, pp. A 2035 – A 2036.
 104. U. S. Congressional Record, House, Appendix, 83rd Congress, 1st Session, January 3, 1953-August 3, 1953, (Articles), “Responsibilities blind to the World”, Thursday, May 1953, p. A 3027.
 105. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd Session, January 6, 1954 to December 2, 1955, (Articles), “Israeli Goods through Suez Canal ” pp. A 410 – A 411, Monday, January 18, 1955.
 106. U. S. Congressional Record, House, 83rd Congress, 2nd Session, January 6, 1954 - December 2, 1954, Remarks: In the House, Egyptian Blockade of the Suez Canal against Israel, Friday, August 20, 1954, pp. 15815 – 15816.
 107. U. S. Congressional Record, House, Appendix, 83rd Congress, 2nd Session, January 6, 1954 - December 2, Remarks: In the

House, (United States Military Aid), Foreign Aid Program, February 12, 1954, pp. 1674 – 1675.

108. U. S. Congressional Record, Senate, Vol. 101, Part 13, 84th Congress, 1st Session, March 15, 1955 – April 11, 1955: Proposed Peace Code for the Middle East, March 24, 1955, pp. 1665 – 1666.
109. U. S. Congressional Record, Senate, Vol. 101, Part 13, 84th Congress, 1st Session, A Code for Peace between Egypt and Israel, March 30, 1955 by Senator Lehman.
110. U. S. Congressional Record, Senate, Vol. 101, Part 13, 84th Congress, 1st Session, July 20, 1955 – July 29, 1955: Greetings to Egypt; Its Anniversary, July 25, 1955, pp. 11417– 11420.
111. S. Congressional Record, Vol. 102, Part 12, 84th Congress, January 3, 1956 to July 27, 1956 Egypt: Address, Aswan Dam by Eugene K. Black 12209, Communiqué issued by Tito, Nasser and Nehru at Bironi, 13937, Aswan Dam A 6105 at Crossroads A 5978.
Letters: Aswan Dam by Secretary of State 13060. Nasser and the Middle East, by A. E. Akers A 6350.
112. Remarks in the House, American Foreign Policy, 9379 – 10622. Arms Aid 2407, Aswan Dam, Decision to Withdraw Offers, Sustained 13837, United States Aid , Evacuation Day, Foreign Aid accepted, Suez Canal, Seizure.
113. Remarks in the Senate, Aid to Nasser, Arms from Russia. Aswan Dam. Nasser's Threat. United States Policy Failure.
114. Statements Suez Oil, Suez Situation.

تقارير ومراجع تتعلق بالسلسلة الأمريكية في الخليج العربي.

1. Conference on the law of the sea, Official Records, Vol. 1: Preparatory Documents, United Nations, Geneva, 24 February – 27 April 1958, pp. 29- 130; Limits of the Seas: National Claims to Maritime Jurisdiction, U. S. Department of State, March 1973, p. 87; and Richard Young, "The Law of the sea in the Persian Gulf: Problems and progress" in Robin Churchill, K. R. Simmonds, and Jane Welch, eds. , New Directions in the Law of the Sea, Vol. III Collected Papers; Oceana, Dobbs Ferry, New York, 1973.
2. Sailing Direction for the Persian Gulf, U. S. Defense and Mapping Agency: Hydrographic Center Pub. 62, 5th ed., rev. 1975.
3. T. B. Millar, The India and Pacific Oceans Strategic Considerations, A Delphi Papers, No. 57, The Institute for Strategic Studies London, May 1969.
4. Emile A. Nakhleh, Arab – American Relations in the Persian Gulf, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington 1975.
5. Robert E. Osgood, U. S. Security Interests and the Law of the Sea: in Ryan C. Amacher and Richard James Sweeney, eds. The Law of the Sea: U. S. Interests and Alternatives, American Enterprise Institute for Policy Research, Washington D. C., 1976.
6. Ronald S. Ritchie, The Impact of High Oil Prices on the Consuming Nations in John Duke Anthony, ed., The Middle East: Oil, Politics and Development, American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D. C., 1975.
7. Emile a. Nakhleh, The United States and Saudi Arabia, A Policy Analysis, American Enterprise Institute For Public Policy Research, Washington D. C., 1975.
8. Rouhollah K. Ramazani. "Iran and the United States": An Experiment in Enduring Friendship", The Middle East Journal, Vol. 30., No. 3. Summer 1976.
9. Gina Paolo Casadio, The Economic Challenge.

10. **Frederic K. Lundy, Jr., The Economic Prospects of the Persian Gulf Emirates.** This is an Unclassified Report from the Office of Research and Analysis for Near East and south Asia in the Bureau of Intelligence and Research of the Department of State, Completed in May 1974.
11. **The Persian Gulf, 1975: the Continuing Debate on Arms Sales,** Hearing before the Especial Sub Committee on Investigations, House of Representatives, Ninety - Fourth Congress, First Session, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.
12. **Rouhollah K. Ramazani, " Iran's Changing Foreign Policy: A Preliminary Discussion",** The Middle East Journal, Vol. 2, no. 4, Autumn 1970.
13. **M. H. Pesaran, World Economic Prospects and The Iranian Economy,** Tehran Papers No, 5, The Institute For International Political And Economic Studies, Tehran, 1976.
14. **Oles M. Smolansky, The Soviet Union and The Arab East Under khrushev,** Bucknell University Press, Lewis Burg, 1974.
15. **Geoffrey Jukes the Indian Ocean in Soviet Naval Policy,** The International Institute for Strategic Studies, London, May 1972.
16. **Jesse W. Lewis, jr., The Strategic Balance in the Mediterranean,** American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington D. C., 1975.
17. **Robert E. Hunter, the Soviet Dilemma in the Middle East, Part 1: Problems of Commitment,** The International Institute for Strategic Studies, London, September 1969.
18. **U. S. Department of State Bulletin,** U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975. Washington D. C., No. 1732.
19. **Secretary Joseph Cisco's Statement, for Example, New Perspectives on The Persian Gulf, Hearings Before The Sub- committee on the Near East and South Asia of the Committee on Foreign Affairs, House Of Representatives,**

- 93rd congress, 1st Session, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.
20. United States Arms Sales to Persian Gulf, Report Of A Study Mission to Iran, Kuwait, and Saudi Arabia, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.
 21. R. K. Ramazini, Beyond the Arab- Israeli Settlement: New Directions for U. S. Policy in the Middle East, Institute for Foreign Policy Analysis Cambridge, Mass., 1977.
 22. The Text of Admiral Elmo Zumwalt's Statement, Oil and Imports Issues, Hearings Before the committee on Insular Affairs, United States Senate, 93rd Congress, 1st session, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975.
 23. CDSP, Vol., No. 9. 21 March 1968,
 24. Roger F. Pajak, " Soviet Military Aid to Iraq and Syria," Strategic Review, Vol No. 1, winter 1976.
 25. (N. A), "Soviet Union and the Northern Gulf" soviet analyst, Vol. 4, NO. 1.2 January 1975.
 26. Howard, M. Hesel. Soviet Policy in The Persian Gulf, 1968 - 1973, pH. D. Dissertation, University of Virginia, August, 1975.
 27. Melvin A. Conant, " Access to Oil ," in j. c. Hurewitz (ed.). Oil, The Arab- Israeli Dispute and The Industrial World: Horizons of Crisis, West View Press, Boulder, Colorado, 1976.
 28. Thomas c. Barger, Arab States of the Persian Gulf, in Gerard j. Mangone, ed., Energy policies of the world. Vol. 1, Elsevier North - Holland, New York, 1975.
 29. Edward R. F. Sheehan, the Arabs, Israelis, and kisinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East, Reader's Digest Press, New York, 1976.
 30. Edward R. F. Sheehan. " Step by Step in the Middle East, " Foreign Policy, No. 22, Spring 1976.
 31. U. S. Department of State, Bureau of Public Affairs, News Release, February 1975 (Sic).

32. U. S. Department of State, Bureau of Public Affairs, Business Week, 13 January 1975.
33. U. S. Department of State, Press Conference of the Secretary of State, 28 January 1975.
34. Oil fields as Military Objectives: Feasibility Study Prepared For The Special Sub-Committee Of Investigations Of Committee On International Relations, U. S. Government Printing Office, Washington D. C., 1975, XI.
35. Charles Cordon Mac Donald, Iran and Saudi Arabia in the Persian Gulf: A Study of the law of the Sea (pH. D. Dissertation), University of Virginia, August 1976.

-مراجع تتعلق بالمسألة البريطانية والأمريكية في الشرق الأوسط-

1. Abadi ,Jacob. British Withdrawal from the Middle East 1947-1971,the Economic and Strategic Imperatives. The Kingston Press.N.Y.1982.
2. Agwani ,Mohammed Shafi. the United States and the Arab World.1945-1952. Alghari :Institute Of Islamic Studies .Aligarh Muslim University.1955
3. Allen, Robetr Loring. Middle Eastern Economic Relations with The Soviet Union ;East Europe, and Mainland China. Charlottesvilles : University Of Virginia Press,1958.
4. American Diplomacy in A New Era. Edited By S.D, Kertesz. Notre Dame. Ind. Notre Dame University Press, 1961.
5. American Friends Of The Middle East, In N.Y.Jan.54, Proceedings Of The Third Annual Conference.
6. Badeau, J.S. The American Approach To The Arab World, New York: Harper and Row, 1968.
7. Baghdad Pact: Origins And Political Setting; London: Royal Institute Of International Affairs, 1956.
8. Barber, Hollis. The Evolution Of The Suez Canal Status From 1869 up to 1956,a Historical Juridical Study, Geneva Library, 1958.

9. Benno, Avram. The Evolution of the Suez Canal Status from 1869. Up to 1956, A Historical study, Geneva Library, 1958.
10. Barraclough, G. Survey of International Affairs, 1956-1958. London: Oxford University 1962.
11. Beal, j. R. John Foster Dulles, New York: Harper And Brothers, 1957.
12. British Information Service. The Security of the Middle East, New York: The British Information Service, Aug; 1956.
13. Bryson, Thomas, A. A. American Diplomatic Relations With The Middle East 1784-1975; A Survey, The Scarecrow Press inc., N.j., 1977.
14. Cambell, J.C. Defense of the Middle East, New York; prager, 1960.
15. Cohn Michael, j. Palestine and the Great Powers, 1945-1948, Princeton University Press, 1982.
16. Council Of Foreign Relations, Documents On American Foreign Relations, 1951, ET Seq. New York: Harper, 1952.
17. Crabb, Cecil V. American Foreign Policy in the Nuclear Age Principles Problems And Prospects. Evanston, Ill. Row, Peterson and Company, 1960.
18. Carbites, Pierre. American in the Egyptian Army. London: George Routledge & Sons, Ltd., 1938.
19. Cremeans, Charles. The Arabs and the world: Nasser's Arab Nationalities Policy, New York: Praeger, 1963.
20. Crisis in The Middle East, Edited by Edward Latham, New York, New York, H. W. Wilson, 1952.
21. Draby, Philip. British Defense Policy East Of Suez, 1947-1968. Oxford University Press, 1983.
22. Dawisha, A. Egypt in the Arab world, the Elements Of Foreign Policy, Mc Millan Press Ltd., 1976.
23. Dean, D. Heller. John Foster Dulles, A Soldier for peace, N. Y., H. Rinehart, 1960.
24. De Novo, J. A. American Interests and Policies in the Middle East, Minneapolis: University of Minnesota press, 1963.

25. Divine, Robert A. since 1945(end ed.) Politics And Diplomacy in Recent American History, Alfred knopf, New York, 1979.
26. Drummond, R. and Coblentz, G. Duel at the brink: john foster Dulles Command of American power, Garden City, N. Y. : Double – Day, 1960.
27. Eveland, Wilbur Crane. Ropes of Sand, America's Failure in The Middle East, Norton & Co., London, N. Y., 1980.
28. Gelber, Lionel. America in Britain's place: the leadership of the west and Anglo- American Unity, New York: Fredrick A. Praeger, 1961.
29. Glassman, John D. Arms for the Arabs, the Soviet Union and War in the Middle East, the Johns Hopkins University Press , Baltimore, London, 1975.
30. Glubb, Sir John Bagot. Britain and the Arabs: A study of 50 years, 1908 – 1958. London: Hodder and Stoughton, 1959.
31. Gordon, Leland J. American Relations with Turkey, Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1932.
32. Heikal, Mohamed H. the Cairo Documents, Garden City, N. Y.: Double day and Company Ltd., 1973.
33. Herber, Parmet. Eisenhower and The American Crusades, N. Y.: Mc Millar Co., 1972.
34. Hoskins, H. L. The Middle East, Problem Area in World Politics. New York: Mac Millan Company, 1957.
35. Humbaraci, Arslan. Middle East Indictment. London: Robert Hale Ltd., 1968.
36. Hurewitz, J. C. Middle East Dilemmas: the Background of United States Policy. New York: Harper and Brothers, 1953.
37. Hurewitz, J. Diplomacy in the Middle East. A Documentary Record 1914 – 1956, Vol. II. Prince ton N. J. D. Van Norstand & Co., 1956.
38. Jackson, Elmore. Middle East Mission, the Story of major bid for peace in the time of Nasser & Ben Gurion, W. W. Norton & Co., N. Y., London, 1983.
39. Khoury, Fred. The Arab-Israeli Dilemma. Syracuse University Press 1968.

40. Kirk, George. *The Middle East in the War, 1939 – 1946*. London: R. I. I. A., Oxford University Press, 1952.
41. *The Middle East, 1945 – 1950*. London: R. I. I. A., Oxford University Press, 1945.
42. Lacquer, Walter. *Communism and Nationalism in the Middle East*. London: Routledge and K. Paul, 1956.
43. *The Struggle for the Middle East*. London: Routledge and Kegan Paul, 1979.
44. Latham, Edward. *Crisis in the Middle East*. New York: H. W. Wilson Company, 1962.
45. Lenczowski, George. *The Middle East in world Affairs*. Ithaca, N. Y.: Cornell University Press, 1972.
46. *United States interests in the Middle East: Special Analysis*. Washington, D. C. : American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1968.
47. Lengyel, Emil. *The changing Middle East*. N. Y. 1960, John Day and Co.
48. Litienthal, A. M. *there Goes the Middle East*. New York: Devin – Adair Co., 1977.
49. *Major problems of the united states foreign policy 1951 – 1962*, prepared by the staff of international studies of the Brookings institute, 1963, Washington, D. C.
50. McGhee, George. *Envoy to the Middle World. Adventure in Diplomacy*. Harper & Row, N. Y., 1983.
51. Meyer, Gail. *Egypt to the Middle World, Adventure in Diplomacy*. Harper & Row, N. Y., 1983.
52. Meyer, Gail. *Egypt and the United States, the formative years*, Associated University Press, N. J., 1980.
53. Nadaf, Safran. *The United States and Israel*, Cambridge, Mass. Harvard University press, 1963.
54. Needler, Martine, C. *Understanding foreign policy*. N. Y.: Holt Rinehart, Winston Inc., 1966.
55. Neff, Donald. *A warrior at Suez Eisenhower takes America into the Middle East*. The Linden press, N. Y., 1981.

56. Norman, Graebner. *The Age Of Global Power, the United States since 1939.* John Wiley & Sons, N. Y., 1979.
57. Nutting, Anthony. *No End of a Lesson, the story of Suez 1967.* England: C. Tiling & Co Ltd., Liverpool & London.
58. Patterson, Thomas. *American Foreign Policy, A History since 1900 (2nd ed.),* D. c. Heath & Co., Lexington, 1983.
59. (Ed.) *Major problems in American Foreign Policy, Documents and Essay, Vol. II, 2nd (ed.),* D. C. Heath & Co., Lexington, 1984.
60. Polk, W. R. *the United States and the Arab world.* Cambridge, Mass. Harvard University Press 1965.
61. Ritzel, William. *The Mediterranean: its Role in America's Foreign Policy.* New York: Harcourt, Brac, 1948.
62. *Royal Institute Of International Affairs. The Baghdad Pact: Origins and Political Setting.* London Author 1956.
63. *British Interests in the Mediterranean and Middle East.* London: Oxford university Press, 1958.
64. *Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1951. Selected and Edited by Denise Foliot.* New York: Oxford University Press, 1954.
65. *Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1953. Selected and Edited by Denise Foliot.* New York: Oxford University Press, 1956.
66. *Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1955. Selected, Edited and Introduced by Noble Frankland, Assisted by Patricia Woodcock.* New York: University Press, 1958.
67. *Royal Institute of International Affairs. Documents on International Affairs, 1956. Selected, Edited and Introduced by Noble Frankland, Assisted by Vera King.* New York: University Press, 1959.
68. Sharabi, Hisham, B. *Nationalism and Revolution in the Arab World.* New York: D. van Norstand Co., Inc., 1966.
69. Sentsinger, Truman. *The Jewish Vote and the Creation of Israel.* Stanford university, Hoover Institution press, 1974.

70. Shulzinger, Robert, D. American Diplomacy In The Twentieth Century, 1984. Oxford University Press N. Y.
71. Stevens, Georgiana. The United States and the Middle East. Englewood Cliffs, N. J. prenrice Hall Inc., 1964.
72. Stevens, Roger. The Middle East Oil in International Relation Leeds University press, 1973.
73. Soviet – American Rivalry in the Middle East. Edited by J. C. Hurewitz, New York: Fredric A. Praeger, 1969.
74. Spainer, J. W. American Foreign Policy, since World War II. New York: Fredrick A. Praeger, 1969.
75. Staebbins, Richard p. the United States In World Affairs. 1950, ET seq. New York: Harper for the Council on foreign Relations, 1951 – 1962.
76. The United States in World Affairs, 1956. New York, Publications for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1957.
77. The United States in World Affairs, 1957. New York, Publications for the Council on Foreign Relations by Harper and Brothers, 1959.
78. Watt, D. C. (ed.) Documents on the Suez Crisis, 26 July to 6 Nov., 1965. Selected and Introduced by D. C. Watt, London, 1958.
79. William A. willams (ed.) America and The Middle East. N. Y.: Rinehart & Co., 1959.
80. Wilson, Even. Decision on Palestine, How the U. S. Came to Recognize Israel. Hoover Institute 1979.
81. Wolfers, Arnold. Alliance policy in the Cold War. Baltimore: John Hopkins press, 1959.

—مراجع تتعلق بالصراع الموفيتي – الأمريكي في الشرق الأوسط .

1. -Al- Rashidi, Galal, the Arabs and The World of The Seventies, (Vikas Publishing, New Delhi, 1977).
2. Amos, John W, Arab – Israēli Military/ Political Relations: Arab Perceptions and the Politics of Escalations, (pergamon press, New York, 1979).

3. Aruri, Nasser, (ed.), *Middle East Crucible: Studies on The Arab – Israeli War of October 1973*, (the Medina University Press, Illinois, 1975).
4. Avnery, Uri, *Israel without Zionism: A Plan for Peace in the Middle East*, (Collier Books, New York, 1971).
5. Badeau, John S, *The American Approach to the Arab World*, (The Council on Foreign Relations, New York, 1968).
6. Bashiryeh, Hossein, *The States and Revolution in Iran, 1962 – 1982*, (St. Martin's press, New York, 1984).
7. Bose, Tarun C, *The Superpowers and The Middle East*, (Asia Publishing House, New Delhi, 1972).
8. Chatterj, Niskory, *Muddle of The Middle East*, (Abhinav, New Delhi, 1973)
9. Childers, Erskine, *The Road To Suez*, (Mac Gibbon, and Kee, London, 1962).
10. Confino, Michael, (ed.), *the U. S. S. R. and The Middle East*, (John Wiley and Sons, New York, 1973).
11. Cremeans, Charles, *the Arabs and the World: Nasser's Arab Nationalist policy*, (Praeger, New York, 1963).
12. Dawisha, Karen, *Soviet Foreign Policy towards Egypt*, (St. Martin's press, New York, 1979).
13. Donaldson, Robert (ed.), *The Soviet Union and The Third World: Successes and Failures*, (West View Press, N. K., 1981).
14. Fakhr El- Din, Galal, *The Integration of the Arab World, 1962 – 1973*, (University of Georgia, 1945).
15. Freedman, Robert O, *Soviet Policy toward the Middle East since 1970*, (Praeger, N. Y., 1975).
16. Frye, Richard (ed.), *The Near East and The Great Powers*, (Kennikat Press, N. Y., 1969).
17. Heikal, Mohamed, *sphinx and the commissar: the Rise and Fall of Soviet Influence in The Arab World*, (Collins, London, 1978).
18. Hakmet, Hormoz, *Iran's Response to Soviet – American Rivalry, 1952-1962: A Comparative Study*, (Columbia Univ. Press, N. K., 1974).

19. Herzog, Haim, **the Arab- Israeli Wars and Peace in the Middle East**, (Arms and Armoury press, London, 1982).
20. Hurewitz, Jacob, **Middle East Politics: The Military Dimension**, (The Council on Foreign Relations, N. Y., 1969).
21. Ismail, Tareq, **The Middle East in World Politics: A study in Contemporary International Relations**, (Syracuse Univ. Press, 1974).
22. Kheli, Sherin, (ed.), **The Iran - Iraq War: New Weapons and Old Conflicts**, (Praeger, N. Y., 1983).
23. Kovac, John E, **Iran and the Beginning of The Cold War: A Case Study In The Dynamics of International Politics**, (Univ. of Utah, 1970).
24. Lewis, Bernard, **The Middle East and The West**, (Weidenfeld, London, 1968).
25. Monks, Alfred, **the Soviet International in Afghanistan**, (The American Enterprise Institute for public policy Research, Washington, D. C., 1981).
26. Patrick, Robert, **Iran's Emergence as a Middle Eastern Power**, (Utah Univ. Press, 1973).
27. Polk, William, **the United States and the Arab world**, (Harvard Univ. Press, Mass, 1975).
28. Ramazani, Rouhallah, **the Foreign Policy of Iran, A Developing Nation in the world Affairs**, (Univ. Press of Virginia, 1966).
29. Sherwin, Ronald, **Structed Balance and the International System, The Middle East Conflict of 1967**, (Univ. of Southern California, 1972).
30. Sisco, Joseph, **Prospects for Peace in the Middle East**, (American Enterprise Institute for Public Policy Research, Washington, 1977).
31. Stevens, Georgiana, (ed.), **the United States and the Middle East**, (Prentice Hall, N. J., 1964).
32. Ya'acov, Rio, **from Encroachment to Involvement: a Documentary Study of Soviet Policy in the Middle East, 1945 - 1973**.

33. Zinner, Paul (ed.), Documents on American Foreign Relations 1957, (Harper, N. Y., 1958).

-دوريات باللغة الإنجليزية-

1. Acheson, Dean. "Middle East policy", Vital Speeches of the Day, February 1, 1957, p. 234.
2. Acheson, Dean. "The Administration's Middle East Doctrine", Congressional Digest, XXXVI, No. 3, March 1967, p. 77.
3. Acheson, Dean. "Foreign Policy and Presidential Moralism", Reporter, 16, No. 9 (May 2, 1957), p. 10.
4. "Aswan High Dam", Middle Eastern Affairs, Vol. No. 8-9, (August - Sept., 1956), P. 298-300.
5. Badeau, J. S. "The Middle East Conflict in Priorities", Foreign Affairs, (January 1958), p. 232.
6. Badeau, J. S. "The Soviet Approach to The Arab World", Orbis, (April 1959), pp. 75-84.
7. Badeau, J. S. "The U. A. R.: Crisis in Confidence", Foreign Affairs, (January 1965), p. 281.
8. Badeau, J. S. " The Arab World: Path to Modernization", Journal Of International Affairs, (January 1965), p. 1.
9. Badeau, J. S. " Development and Diplomacy in The Middle East", Bulletin of the Atomic Scientists, (may, 1966), p. 17.
10. Badeau, J. S. "International Contest In The Middle East", American - Soviet Rivalry in the Middle East, Edited by J. C. Hurewitz, praeger, New York, 1969, p. 170.
11. Balwin, Hanson W. "Strategy of the Middle East", Foreign Affairs, XXXV, No. 4, (July 1957), p. 170.
12. "Baghdad Pact - Yes Or No?" American, (April 28, 1956). P.99.
13. Barber, H. W. "United States Alliances East Of Suez", United States Naval Institute Proceedings, lxxxv, (July 1959), pp. 66 -76.

14. Barraclough, Geoffrey. "Middle East: End of a Nation", the Nation, CLXXXIV, No. 9, (March 2, 1957), pp. 187-189.
15. Barry, Ruben. "America and The Egyptian Revolution", 1950-195, Political Science, Quarterly, Vol. 97, No. 1, spring, 1982, pp. 73-90.
16. Biddle, A. J. D., Jr. "Current Russian Designs in Europe and The Middle East", Annals, (July 1957), p. 69.
17. Bloomfield, L. P. and Leiss, A. L. "Arms Transfers and Arms Control", American - Soviet Rivalry in The Middle East. Edited by J. C. Hurewitz. New York: Preager, 1969, p. 37.
18. Campbell, John C. "From Doctrine" to Policy in The Middle East", Foreign Affairs, 34, No. 3, (April, 1955).
19. Campbell, John C. "American and The Middle East", India, Quarterly, (April - June, 1959), p. 142.
20. Campbell, John C. "American Search for Partners" Soviet American Rivalry in The Middle East", Edited by J. C. Huerwitz, N. Y. Preager, 1969.
21. Crabb, V. Jr. "The United States and The Neutralists, A Decade in Perspective", Annals, (November 1965), p. 92-95.
22. Davids, Jules. "The United States and The Middle East: 1955-1960", Middle Eastern Affairs, (May 1961), p. 130.
23. Davidson, R. H. "Where is the Middle East?" Foreign Affairs, (July 1960).
24. Dayan. Israel's Borders and Security Problem, Foreign Affairs, XXXIII, January 1955.
25. Dean, V. M. "Aswan and Suez", Foreign Policy Bulletin 26, (September 15, 1956), p. 6-7.
26. Debrah, E. M. "Will Most Uncommitted Nation Remain Uncommitted?" Annals of the American Academy of Political and Social Science, CCCXXXVI, (July 1961) pp. 83-93.

27. Did the United States Push the British out of Suez?" U. S. News and World Report, XLI, (August 31, 1956), pp. 59-61.
28. " The Eisenhower Doctrine: Beginnings of a Middle East Policy", Round Table, (March 1957), p. 141.
29. Ellis, Harry. "The United States and the Arab world", Middle East Forum, (March 1960).
30. "the Evolving Doctrine", the New Republic, CXXXVI, No. 3, Issue 2199, (January 21, 1957), pp. 3-4.
31. Fatemi, N. S. "the United States in the Changing Middle East", Annals, (July 1954), pp. 151-157.
32. Ferrell, R. H. " the United States Policy in the Middle East", American Diplomacy in a New Era. Edited by S. D. Dertesz, Notre dame, Inc., Notre Dame university press, 1961, p. 270.
33. Gaddis, John Lewis. Was the Truman Doctrine A Real Turning Point, Foreign Affairs, January 1974, No. 2.
34. Graber, Dris A. " the Truman and Eisenhower Doctrines in the light of the Doctrine of Non-Intervention", political Science, Quarterly, LXXII, No. 3, (September 1958), pp. 321-334.
35. Hall, Harvey, p. " American Interests in the Middle East", Headline Series, No. 72, (November - December, 1948), p. 14.
36. Hanna, P. J. " American in The Middle East", Middle Eastern Affairs, (May 1959), X, pp. 178-190.
37. Hoopes, Townsend. "Overseas Bass In American Strategy", Foreign Affairs, No. 1, (October 1958), pp. 69-82.
38. Horrocks, Brain. "Middle East Defense, A British View", Middle Eastern Affairs, (February 1955), p. 33.
39. Hoskins, H. L. " Some Aspects of the Security Problem in the Middle East", American Political Science Review, (March 1953), pp. 188-1989.
40. Hoskins, H. L. "The Quest for Security in The Middle East", Annals, (July 1954), p. 138.

41. Hoskins, H. L. "The United States Posture in The Middle East", *Current History*, (May, 1965).
42. Hoskins, H. L. "Aid and Diplomacy in The Middle East", *Current History*, (July 1966), p. 14.
43. Hourani Albert, "The Middle East and Crisis of 1966", *St. Anthony Papers*, No. 4, London, Chatto and Windus, 1968.
44. Howard, H. N. "The American Tradition and U. S. Policy in The Middle East", *Middle East Forum*. (April, 1964), p. 17.
45. Howard, H. N. "The United States and Israel: Conflicts of Interests and Policy", *Issue*, (summer, 1964).
46. Howard, H. N. "United States Interests in The Middle East", *Military Review*, (January 1970) p. 64.
47. Howard, H. N. "Problems in American Relations with the Near East: A Review Easy", *Balkan Studies*, 12, No. 2, (1971), pp. 485-489.
48. Howard, H. N. "Third Regional Pacts and The Eisenhower Doctrine", *Annals*, (May 1972), p. 85.
49. Hudson, G. F. "America, Britain and The Middle East", *Commentary*, (June 1956), pp. 516-521.
50. "Is Naturalism Immoral?", *Foreign Policy Bulletin*, 35, (August 15, 1965), pp. 180-182.
51. Issawi, Charles. "United States Policy and The Arabs", *Current History*, XXXIV, (March 1958), pp. 136-140.
52. Issawi, Charles. : "Negations from strength? A Reappraisal of Western Arab Relations", *International Affairs*, (January 1959).
53. Issawi, Charles. "Middle East Dilemmas, An Out Line of Problems", *Journal of International Affairs*, XXIII, (1959), pp. 102-112.
54. Johnson, D. "The Struggle for The Middle East - America Take Over", *New statesman*, (July 6, 195), p. 19.
55. Johnston, Joachim. "Nasser's Daring Dream: the Aswan Dam", *World, Today*, (February 1960), p. 55.

56. Kemp. Geoffrey. "Strategy and Arms Levels, 1945-1967", *American - Soviet Rivalry in The Middle East*. Edited by J. C. Hurewitz, New York: Praeger, 1969, P. 21.
57. Khadduri, Majid. "The Role of Military in Middle Eastern Politics", *American Political Science Review*, (June 1953), p. 22.
58. Liqueur, Walter. "Soviet Prospects in The Middle East", *Problems of Communism*, (July - August, 1957), p. 15.
59. Lewis, Bernard. "The Middle East Reaction to soviet pressures", *Middle East Journal*, (spring, 1956), pp. 125-137.
60. Linebarger R, P. M. A. "Air Power in The Middle East", *Annals of The American Academy of Political and Social Science*, (May 1955), p. 109.
61. London, Isaac. "Evolution of the U.S.S. R. policy in The Middle East 1950-1956", *Middle Eastern Affairs*, (May 1956). P.56.
62. Martin, H. G. "The Soviet Union ad The Middle East", *Middle Eastern*, (February 1956), pp. 49-56.
63. Martin, L. W. "The Changing Military Balance", *American - Soviet Rivalry in The Middle East*. Edited by Hurewitz, New York: Praeger, p. 61.
64. McNulty, E. J. "European strategy Re- Evaluated", *United States Naval Institute Proceedings*, (July 1951), LXXVII, pp.630-636.
65. *Middle East Journal*, DX, No. 1, (winter, 1956), pp. 77-79.
66. *Middle Eastern Affairs*, VIII, No. 3, (March 1957), pp. 108-109.
67. Monroe, Elizabeth. "John Foster Dulles and The Middle East Appraisal of the late Secretary of State's Accomplishments", *Western World*, II, (August 1959), pp. 41-44.
68. Nolte, R. H. "American Policy in The Middle East", *Journal of International Affairs*, XXII, (1958), pp. 113-125.

69. Norman, Graebner. *The Truman Administration and the Cold War*, Current History, Oct. 1958.
70. "Our Stake in The Middle East", Current History, XXXIII, (November 1957), pp. 272-276.
71. Peretz, Don. "United States Aid in The Middle East", Current History, XXXIII, (August 1957), pp. 55-100.
72. Peretz, Don. "Non- Alignment in The Arab World", Annals of the American Academy of political and social science, (November 1965), p. 36.
73. Perlmann, M. "Baghdad- Ghaza- Bandung", Middle Eastern Affairs, VI, (May 1955), pp. 141-151.
74. Perlmann, M. "The Middle East in the summer of 1965", Middle Eastern Affairs, VI, (August 1965), pp. 258-270.
75. Polk, William R. "A Decade of Discovery: American in The Middle East, 1947-1958", St. Antony's Papers, London: Chatto and Windus, 1961.
76. Raleigh, J. S. "The Middle East in 1959: A Political Survey", Middle Eastern Affairs, (January 1960), IX, No. 3, March, 1958, pp. 86-100.
77. Raleigh, J. S. "The Middle East in 1960: A Political Survey", Middle Eastern Affairs, (February 1961) p. 24.
78. Raleigh, J. S. "The West and the Defense of The Middle East", Middle Eastern Affairs, (June - July, 1955), p. 178.
79. Ramagani, R. K. "Soviet Military to the Uncommitted Countries", Midwest Journal of Political Science, III, (November 1959), pp. 356-373.
80. Rustow, D. A. "Defense of The Near East", Foreign Affairs, XXXIV, (January 1956), pp. 271-286.
81. Smolansky, O. M. "Soviet Policy in The Middle East 1954-1957", Journal of International Affairs, 1958.
82. Soviet Policy in The Middle East, World Today, XI, (December, 1955), pp. 518-529.

83. Spain, James W. "Middle East Defense: A New Approach", *Middle East Journal*, VIII, (summer, 1954), pp. 251-266.
84. Sterling, Clarire. "The Never Ended War in The Middle East", the reporter, XXIX, (July 18, 1963), p. 24.
85. Stevens, Georgiana. "Arab Nationalism and Bandung", *Middle East Journal*, XI, (spring, 1957), pp. 139-152.
86. Stevens, Georgiana. "New United States Policy in The Middle East?" *Foreign Policy Bulletin*, XXXII, (August 1, 1953), pp. 5-7.
87. Strausz – Hupe, Robert. "The Middle East", U. S. Naval Institute Proceedings, XXXV, (January, 1959).
88. Thompson, C. L. " American Policy in The Middle East", *Current History*, (October, 1958).
89. Thompson, E. M. N. "Egyptian Crisis and Middle Eastern Defense", *Editorial Research Report*, (January 29, 1952), pp.83-100.
90. Truman, Harry. "Truman Tells Why He Favors the Eisenhower Doctrine", *U. S. News and World Reports*, XLII, (January 25, 1957), p. 58.
91. Wheeler, G. E. "Russia and The Middle East", *International Affairs*, XXXV, (July 1959), pp. 295-304.
92. Wright, Desmond. "Defense of The Baghdad Pact", *Western Political Quarterly*, XXXVIII, (April, June, 1957), pp. 158- 167.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
١٥-١	مقدمة
٦٧-١٧	الفصل التمهيدي : ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج العربي قبل الحرب العالمية
	- مقدمة .
	- إمتيازات الإبحار والإتجار مع بعض أقطار الخليج العربي.
	- نشاط الإرسالية الأمريكية العربية للتبشير.
	- التنافس البريطاني الأمريكي حول نفط الخليج العربي.
	-العلاقات الدبلوماسية والعسكرية المبكرة.
	- بداية التحول في السياسة الأمريكية نحو الخليج العربي .
١٣٦-٣٩	الفصل الأول : منطقة الخليج العربي في إطار السياسة الدفاعية للولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية
	- أولا : أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية .
	- تطبيق السياسة الدفاعية الأمريكية على منطقة الخليج العربي.
	- مرحلة المباحثات الأمريكية البريطانية المشتركة.
	- مرحلة صياغة المقترحات .
	- مرحلة الإجراءات .
	أ- فكرة إنشاء قيادة إقليمية للشرق الأوسط.
	ب- حركة مصدق لتأمين النفط الإيراني.
	ج- ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في مصر .
	د- حلف بغداد ١٩٥٥ م .
	هـ- تأمين القناة والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٢م.
	و- مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧م.
٢٠٥-١٣٨	الفصل الثاني : تطور سياسة النفط الأمريكية في منطقة الخليج العربي.
	-النفط في الإستراتيجية الدولية.
	-مبدأ مناصفة الأرباح ١٩٤٨ م .
	-قانون النفط الإيراني ١٩٥٧ م .
	-منظمة الأوبك ١٩٦٠ م .

	إستراتيجية حظر النفط في يونيو ١٩٦٧ م .
	- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٦٨ م .
	اتفاقية طهران البترولية ١٩٧١ م .
	الآثار السياسية والاقتصادية للنفط على صراع القوى في الخليج .
	أ- بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي .
	ب- بين الولايات المتحدة والدول الأوربية واليابان .
٢٧٧-٢٠٧	الفصل الثالث : الموقف الأمريكي من المتغيرات السياسية في الخليج العربي .
	- تأثير الثورة العراقية ١٩٥٨ م على الحركة السياسية في الخليج العربي .
	- الولايات المتحدة والنزاع المصري - السعودي في اليمن (١٩٦٢-١٩٦٧) .
	- سياسة الانسحاب البريطاني من الخليج العربي .
	* موقف دول الخليج العربي من سياسة الانسحاب .
	* موقف العراق وإيران من انسحاب البريطاني .
	* موقف الاتحاد السوفيتي .
	* الإستراتيجية الأمريكية في الخليج بعد الانسحاب البريطاني .
٣٤٩-٢٧٩	الفصل الرابع : أثر حرب عام ١٩٧٣ م على السياسة الأمريكية في الخليج العربي
	- موقف أقطار الخليج العربي من التأيد الأمريكي لإسرائيل حتى عام ١٩٧٣ م .
	* التضامن الخليجي مع مصر وسوريا أثناء الحرب ١٩٧٣ م .
	* إستراتيجية حظر النفط العربي ١٩٧٣ م .
	- المساعي الأمريكية في الخليج في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .
	- السياسة الأمريكية في الخليج في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ م .
	أولا : التدابير السياسية الأمريكية .
	ثانيا : التدابير الاقتصادية الأمريكية .
	ثالثا : التدابير العسكرية الأمريكية .
٣٥٩-٣٥٠	الخاتمة .
٤١٦-٣٦٠	المراجع .
٤٢٠-٤١٧	المحرف .

السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، مريكة، محيرة، مثيرة للجدل فهي ممنوعة مرغوبة، مرفوضة مطلوبة، مؤتمنة متأمرة، وهي لكل ذلك من أكثر القضايا تعقيداً، فقد أفرزت الحرب الثانية الدولية واقعاً ينبئ عن تغيير كبير في موازين القوى في الشرق الأوسط، وخاصة منطقة الخليج العربي التي أصبحت أهم مناطق العالم الإستراتيجية كطريق جوي عالمي ومركزاً للإتصالات من الدرجة الأولى، ناهيك عن أهميتها المتزايدة كمورد للنفط، وقد تصاعدت حساسية الانجليز حيال مركزهم في الخليج من جراء البروز الضخم لمركز الولايات المتحدة الأمريكية ليس فقط كقوة عالمية لا تقاس بها قوة بريطانيا التي خرجت منهكة من الحرب ولكن أيضاً كمنافس شديد الوطأة على النفط العربي وموارده في الخليج العربي ناهيك عن تزعمها للمعسكر الغربي والتنظير لسياساته، وتراجع الدور البريطاني تدريجياً، وهي الضغوط التي دفعت ببريطانيا لمحاولة التثبيت بوجودها عن طريق تضخيم الأزمات الداخلية بالمنطقة، ومحاولة الإمساك بغيوطها، لقد جاء الأمريكيان بأيديولوجيات حيوية جديدة تشمل الاقتصاد، والسياسة، والقانون، ومعالج التحديث والعصرية، في شكل متوهج، ولكنه الوهج الخاضع، الذي يعمي، فلا يكاد المرء يدرك مخاطر ما خلفه، وإذا كان النفط والحدود قد أجبرا بريطانيا في الأخير على الرحيل بعد فقدانها مسوغات البقاء، فإنهما قد شكلا مرتعا خصياً لهذا الطارئ الأمريكي الجديد، فامتص النفط، والثروة، وتوارى خلف الحدود يحركها ويزيد من تضخيمها ويؤزمها كلما دعت شهيته للمزيد من الإبتلاع، متسرلين إسرائيل السياسة والمصالح فكانت الوسائل فاسدة، والغاية وبالأعلى شعوب المنطقة.

